

١١٧٢

حواشي على
فتح المجيب

١١٧٢

٢١٢٣

ح . ق

هو اشي على فتح المجيب والقول المختار في شرح ابي شجاع

المسمى بالتقريب، تأليف أحمد بن أحمد - القليوبي

سنة ٦٩٠ هـ . بخط ابن عبد الواحد - ١١٨٠ هـ .

١٨٤ ق ٢١ س ١٦٠ سم

١١٢٣

نسخة حسنة، أضرت بها القوارض، خطها نسخ معتاد .

الازهرية ٢ : ٥١٥ ، الأعلام ١ : ٨٨

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلامية

٢ - القليوبي ، أحمد بن أحمد - ٦٩٠ هـ . بد الناسخ

تاريخ النسب - نسخ .

١١٨٤ / ١١٨٥

لهم في السلام عند ربهم وهدوهم لهدى

١٦

هذه حاشية على ابن قاسم
الغزي تاليف الشيخ صالح شهاب
الملة والدين عمدة المحققين
والمحققين شهاب الدين أحمد
القليوبي نفقنا الله ببركاته
وصالح دعواته في الدين
والدنيا والاخرة وصلي
الله على سيدنا محمد
محمد وسلم

لدين الفخر مايد أن الله وشرعا وضع الاله

الذين الذين الذين
والاستدعاء
كذلك

قد تم هذا الكتاب محمد
ابن المرحوم ملا سليمان
الحجوي ربي

م

السلام الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حمداً يوفي نعمه العديده ويدافع نقمه ويكافي
مزيدة وصلاته والسلام على الدرة الفريدة محمد وآله واصحابه
اصحاب كمال الحميد **وجده** فهذه حواش على فتح المجيب
والقول المختار في شرح أبي شجاع المسمى بالتقريب وغاية
الاختصار حاوية لما في غيرها من الحواش الكثيرة كما لا يخفى على
اصحاب البصيرة والله المستول في النفع بها **قوله** تبركا هو مفعول
لاجله لعامل مقدس او حال في ضميره مؤلّا باسم الفاعل اي ذكره
الحمد لاجل التبرك او تبركا **قوله** بفاخرة الكتاب متعلق
بالمصدر قبله اي بما افتتح الله به كتابه العزيز وهو صيغة
الحمد ويحتمل ان المراد بسورة الفاتحة يحمل تلك الصيغة
علما عليها لكن ربما ينافي ما بعده **قوله** لانها اي صيغة الحمد
المذكورة اي مع زيادة رب العالمين اخذا مما بعده **قوله** ابتداء
اي يطلب الابتداء بها عند اول كل امر ذي مال ابتداء حقيقي
ان لم يسبقها البسملة كما هو ظاهر كلام المصنف المؤلف او
اضافيا ان سبقتها وكلامه محتمل لدخولها تحت فاختة الكتاب

وهو الانسب كما يحال المؤلف ولا ينافيه كون ضمير انها
راجعا لصيغة الحمد لان عود الضمير على بعض العام سابق ولا
يخصه فتأمل والامر يشمل القول والفعل وهو الموافق
لحديث كل امر لا يبدى فيه بالحمد لله فهو قطع او اجزم اي
قليل البركة وهو اعلم من حديث كل كلام لا يبدى فيه اسم ولا
يعارضه رواية يبدى فيه بالبسملة لان المراد منها ذكر الله تعالى
كما في رواية لا يبدى فيه بذكر الله وهو حاصل بها او باحدهما
او بغيرهما وبذلك كله يندفع النقص وتخصيصها وتقديم
البسملة لنص عليها والاقتداء بالكتاب العزيز والجمع بينهما
لتأكيد الكمال واصل لبال القلب فسمي بالوصف للقيام وهو ما
يعتم به شرعا وجوبا او ندبا او اباحا وخرج به عن المكروه فتكر
التسمية عليه والحرام فتحم التسمية عليه واصل تعين بها الا
باحة قال بعض شائخنا قد تكون مباحة كاول قصيدة شعري مثلا
على المعتمد وتكر على مقابلة **قوله** وخاتمة عطف على ابتداء اي
ولان صيغة الحمد خاتمة اي يختم بها كل دعاء محاب اي ترجى **قوله**

او انها علامة على جابته لما قيل ان كل دعا يجاب اما بما دعي به
حالا او مالا او بثواب يحصل الذي دتوي او اخروي

قوله

واخر عطف على ابتدا ايضا اي وان ضيعة الحمد المشمله
على رب العالمين يذكرها المومنون في الجنة كما اخبر الله

عنه

عنهم بقوله واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ودار
بدل من الجنة واخر افتها الى الثواب لكونه سببا في دخولها

او يكون جزا العمل فيها اذا تقبله الله تعالى **قوله** احمدوه جملة
فعليه تقادها انشاء الحمد المجد مرة بعد مرة اخرى الى ما لا نهاية

له وهو ابلغ من الجملة الاسمية السابقة المفيدة للانشاء ايضاً وان
لم يقصد به الانشاء لكون تقادها حمداً واحداً وان كان فيها

افادة الدوام والاستمرار **قوله** ان وفق بفتح الهمزة لا فادة وجود
وجود الحمد المعلق عليه وليكون علة الوقوع الحمد في مقابلة

نعم فيكون ثوابه ثواب الواجب الزايد على ثواب الثواب بسببه
درجته او كسر الهمزة المقضى لوجود المعلق عليه والتوفيق هذا

صرف الهمزة والثقة التفهم والدين ما شرعه الله على لسان نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم من الاحكام سمي بذلك لكوننا ندين له وتقاد
اليه ويراد به الشريعة لما ذكره المصنف لاملاته لنا ووفق المراد
مطابقته والمعنى انه يحمد الله تعالى لكونه صرف همزة من شاء من
الناس الى ملازمة تعلم الفقه على صفة التي قد سبق وجودها
في ازل وضمير مراده عايد الى الله تعالى **قوله** واصي اختار صيغته

المضارع المفيدة للانشاء من غير احتياج الى قصده وافعل التفضيل
على باب المشاركة الانبياء له صلى الله عليه وسلم في الفضل والخلق

بمعنى المخلوق الشامل للجماد والحيوان وان لم يوجد فيه المشاركة
في الفضيلة المردة التعظيم والسيد الشرف في قومه لا تقيادهم

وتعظيم ما خوذ من السواد وهو الجمع الكثير ويلزم من كونه
سيد اعلى الناس ان يكون سيد اعلى الانبياء **قوله**

القابل وصف المجد من رب الله به خير اي كاملاً بتهادة تزيين
تزيين التعظيم وفي هذين الحديث اعلام بسعادة المشتغل بال

لفقه بشهره **قوله** مدة الخيرية الشارة الى تعميم الاوقات بالصلاة
والسلام اذ لا يخلو وقت من وجود ذكر او غفلة عنه والاو

الساكنون في الدنيا من الغافلين للجنس والمراد بالسهم عدم الذكر

بالسكوت ولو عمدا **قوله** هذا الخفي ما هو مقرر في هذه الإشارة
في محله وبيان معنى الغاية والاختصار والتعذيب والتفريق
والتحسين **قوله** المسمى بالتقريب هو أحد أسميه كما يأتي واحدا
لأجل السجعة **قوله** هو المبتدئين والمبتدئي هو من لم يصل إلى
أن يقدر على تصوير المسئلة فان وصل إليه فهو متوسطه ان لم
يصل إلى الترحيح والافق المنتهي وعطف الدين على الشريعة مراد
كما مر **قوله** وليكون يحل عطف على ينتفع فتقدر معه الام او كونه
متعلقا بوضعة بزيادة الواو **قوله** وسيله هي في الاصل ما يكون
سببا للحصول ولما كانت النجات الخرج من المكروه الا ان لم لها
هنا الفوز بالمطلوب وهو دخول الجنة ساغ الايتان كما بها فيها
ونفع الجنة هو اعم من النفع قبله لشموله لغير التعلم والتعليم
قوله انه يفتح الهمة وكسر ها على لما تضمنه لما قبله من الدعا
ومن قصده اي في حوائجه تحصيل او دفعا لا يخيب فيفوز بمراد
قوله واذا سال الجنة هو دليل على دعواه القرب والاجابة قبله
والمراد الجنة الاية **قوله** واعلم هو لغة يوقى به **قوله** الشيخ هو المحدث
غير فضلا كما هنا وسنا والامام المقدسي به **قوله** ايضا

قوله

اذا رجع اي اشتهر باي شجاع كما اشتهر باي الطبيب فيها
كثيقات واشتهر بالكوب او ما ينفصل عنه والمراد هنا
النور الناشئ عن العلم **قوله** الاصفها في نسبة الى اصفها
بالفاو او الموحدة اسم بلدة او بلد جده **قوله** سقى الله الخ
اي نزل الله عليه ذلك كثيرا حتى يعم جسده وينزل الى التراب
التراب الذي تحته وانه كني بالتراب عن جسده والترابا
المثلثة واصيب تخفيف التحية وتشديد ها وقد تبدل
صاد سين **قوله** علافراد يسر الجنان فيه مجازا وتغليب اذ
ليس فيها الا فرد وس واحد خاص به محمد صلى الله عليه وسلم فا
المراد بالاعلا لا ضا في لانه عن مقابلة الجمع بالجمع فتأمل **قوله**
ابتد اي هو بيان المتعلق بالمسئلة واولى منه اولى العمومة
الجميع المقرئ والكتاب هنا ما ذكر المؤلف وتقدم تسمية الشرح
به ايضا **قوله** والله اسم لو قال علم لكان اولى ووصف الذات
واجب الوجود لاستحالة عدمها وثاوها ليستة الثانية الان
اي وضد ها واجبه لعدم وهو ما يستحيل وجوده كشر يك
الباري تعالى وغيرها ممكن الوجود والعدم ولو زاد المستحق

الشيخ

لجميع المحامد الذي هو سبب في صحة الوضع من غير
الله تعالى في المراد **قوله** والرحمن ابلغ من الرحيم لزيادة تربي
البناء فهو المنعم بجلال النعم والرحيم بدقايقها **قوله** الحمد لله
لم يعطفها علما قبلها لافادة الاستقلال ويحصل الحمد وان
كانت خبرية على الراجح **قوله** الشنا بتقديم النون فهو الذكر بالبشر
قوله قوله بالجميل هو المحمود به ولو غير اختياري ولم يذكر المحمود
عليه الذي لا بد منه كونه جميلا اختياري بالافادة ايها مه وهذا
او ط منه عكسه وجعل الباء بمعنى على **قوله** جهة التعظيم بالافادة
البيانية **قوله** اي مالك تفسير مراد هنا واصله المزي للشسي الى
خوكاه ويطلق اذا لم يكن معرفا على غير الله تعالى اما اسم جمع
الاثران يقال انه جمع لم يستوف شروط الجمع وهو شامل للعاقل
وغيره خلافا لما ذكره تغليبنا وتنزيلا ادعى بعضهم انه جمع
ادعى له حقيقة **قوله** سيدنا اي بني ادم فهو سيد غيرهم بالاولاد
والمراد الخلق **قوله** بالمنة من البناء بمعنى الخبر لانه خبر عنهم
كسر الباء لغير الله تعالى وفتحها عن الله **قوله** وتركه من النبوة بمعنى
الرفعة لانه مرفوع الرتبة على غيره **قوله** انسان اي جرد كسر

بني ادم بسلايم عن منفرد طبع العرج او ادعى او سواد **قوله** وان
لم يؤمر الخ ذكر الواو لافادة بقا النبوة في الرسول المثار اليه بقوله
ايضا **قوله** والمعنى يتشبه الخ اي لاخبار بالصلاة ليس صلوات
قوله ومحمد علم اي لا وصف منقول اي لا امر يحل من اسم مفعول
الموقع الحمد عليه والمضعف مكررا **قوله** والنبي يدل الخ
اي لانه لعدم اشتقاقه **قوله** وعلى آله ذكر على المرد الشيعة على
القابلين بمعناها **قوله** المؤمنين بالمعنى الشامل للمؤمنات **قوله**
وقيل واختاره التوحي اي في مقام الدعاء كما هنا ما ذكره الشافعي
في مقام امتناع اخذ الزكاة **قوله** منتزع الخ فالمراد به التطهير
المعنوي من الرذائل **قوله** صاحب النبي اي فهو الصبي اي واصل
الصبيبة كثرة المعاشرة والمراد هنا من اجتمع بمحمد بعد نبوته
في حال حياته وهو مؤمن اجتماعا عرفيا ولو غير مميزا وما
واحدهما على الآخر ولو نائما وعطف الصحابة على الال عام على
القول الاول خاص على القول الثاني **قوله** تاكيد لصحابته ولا
له ايضا ثم ذكر المصنف الخ ثم الترتيب المذكور وفائدة ذلك كثرة

الاعتناء به وبيان احوال السوال الآتية **قوله** جمع صديق وهو
من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وعكس العدو **قوله** حفظهم
الله ضميره عايد الي الاضدقا وهو فيدوا للبعض السائل باعتباره
معناه واستغيد من ان الداعي حي وقتل لدعات **قوله** ان اعمل
اي اولف وكثرة معناه الصواب اصطفاؤه ومقابله المبسوط
وهو ما اكثر لفظه فلا واسطة **قوله** لغت الفهم يقال فقه اذا فهم
وزنا ومعنى وفقه اذا سبق غيره الي الفهم وزنا ومعنى وفقه
بضم القاف اذا صار الفقه سجية له طبيعة **قوله** واصلاح العلم
وهو حكم خمسة الواجب والالحاح والمكروه والمباح وخرج
بها العلم بالذوات كالاجسام والاشعة المنسوبة الي الشايع فيخرج
بها غيرها كالحاسبة والعلوية النسوية للعمل بالاركان فخرج بها
لاعتقادية كعلم الكام والمكتسب بمعنى الذي حصل وجوده عن الادلة
الاجمالية التي هي سبب في تحصيل تلك الاحكام فالاجمالية كلييات هي
حزينا منها فنقولنا الامر للوجوب دليل اجمالي ومن حزينا اقبوا
لصلاة مثلا فنقولنا النهي للترجيح اجمالي ومن حزينا لا تقربوا

مثلا وكيفية استفادة الاحكام منها ان تجعل الدليل التفضيلي
مقدمة صغرى والدليل الاجمالي مقدمة كبرى فينتهي عنهما نتيجة
هي الحكم المراد كان يقال اقيموا الصلوة امر والامر للوجوب
فينتج ان الصلاة واجبة وهو الحكم المطلوب وكان يقال
الزنا نهى ونهى للترجيح فينتج حرمة الزنا وهو المقصود وهكذا
فتأمل **قوله** على مذهب الامام اي على ما ذهب اليه الامام في اعتقاده
لذلك الاحكام عن الادلة مجازا عن مكان الذهاب الحسي **قوله**
المجتهد اجتهادا مطلقا لانه المنصرف اليه وقد تقدم **قوله**
واحد الامام السيوطي بقاه الي آخر الزمان وحمل عليه حديث
بيعت الله على امر كل قرن من يجدد هذه الامة دينها والقرن
مائة سنة واجيب عليه بان المراد بالتحديد اقامة الشرايع
والاحكام ونحو ذلك وخرج به مجتهد المذهب كما صحب الامام
القادرين على استنباط الاحكام من قواعد الامام وضوابطه
وخرج ايضا مجتهد الفتوى وهو القادر على الترجيح في الاقوال
فوالكا الاحكام الامام النوري **قوله** ولد بغرة الي آخره **قوله** فمعه

مثلا

الاعتناء به وبيان احوال السوال الآتية **قوله** جمع صديق وهو
من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وعكس العدو **قوله** حفظهم
الله ضميره عايد الي الاضدقا وهو فيدوا للبعض السائل باعتباره
معناه واستغيد من ان الداعي حي وقتل لدعات **قوله** ان اعمل
اي اولف وكثرة معناه الصواب اصطفاؤه ومقابله المبسوط
وهو ما اكثر لفظه فلا واسطة **قوله** لغت الفهم يقال فقه اذا فهم
وزنا ومعنى وفقه اذا سبق غيره الي الفهم وزنا ومعنى وفقه
بضم القاف اذا صار الفقه سجية له طبيعة **قوله** واصلاح العلم
وهو حكم خمسة الواجب والالحاح والمكروه والمباح وخرج
بها العلم بالذوات كالاجسام والاشعة المنسوبة الي الشايع فيخرج
بها غيرها كالحاسبة والعلوية النسوية للعمل بالاركان فخرج بها
لاعتقادية كعلم الكام والمكتسب بمعنى الذي حصل وجوده عن الادلة
الاجمالية التي هي سبب في تحصيل تلك الاحكام فالاجمالية كلييات هي
حزينا منها فنقولنا الامر للوجوب دليل اجمالي ومن حزينا اقبوا
لصلاة مثلا فنقولنا النهي للترجيح اجمالي ومن حزينا لا تقربوا

فخرج خواصه وخبيثه عاما وقد حصل منه في هذا المعنى القصير
ما لا يخفى على بصيرة كثر من النصايف وغيرها لانه الذي انطبق
عليه حديث عالم فينش بطلاطيا في الارض علما **قوله** وما شاي
بصرفين بها وقبر مشهور معلوم وعليه من الاحتزام ما يليق
بمقام ذلك الامام **قوله** في سلخ رجب اي في آخر يوم منه **قوله** مختصه
لو قال كتابه كان اولى ليخرج من شبهة تحصيل الحاصل **قوله** منها
لو قال وهي كان اولى اذ لم يبق بما وصف به غيره ما ذكره والمراجع
وصان ما فوق الواحد اذ ما ذكره الشراح فتأمل وافهم **قوله** والغاية
والنهاية متقاربان وقيل مترادفان وقيل الغاية في الازمنة والنهاية
في الامكنة وقيل الغاية في المعاني والنهاية في الذوات **قوله** وكذا والاختصار
الايجاز وقيل الاختصار من حيث اللفظ والايجاز من حيث
الاعتناء وقيل الاختصار الحذف عرض الكلام كان يؤدي الذي
دل عليه بكلماته بربع حروف باقل منها **قوله** المتعلم اي من
ثبت له هذا الوصف وهو من خرج عن وصف الابتداء كما
تقدم ودرسه تعليمه لغيره **قوله** اي استحضاره والي آخره

دفع به ارادة الحفظ الحسي من المتلفات **قوله** ان اكثر الى آخره
اي ان اجعل اكثر احكامه مفصلة بذكر اقسامها بالمعنى الشامل
لانواعها وغيرها **قوله** اي ضربه الخصال اي ذكر عدد ها
في ذلك لاني المتنبول فيه ولعل المراد منه الاختصار والتقسيم
والحصر فتأمل **قوله** ومن الله اي لا من غيره مما يتعلق بالدنيا
فهو بيان للمراد عند الاطلاق واعيا الى الله عداه بالي تضمنه
التضمنه معنى القصد **قوله** في غاية الى آخره هو اعلام بما هو معلوم
من المقام وذكر الفضل اشارة الى يذهب اهل السنة انه لا يجب على الله
شيء **قوله** تمام هذه العبادة شعربان الخطبة متاخفة عن الكتاب
والظاهر خلاف فكان اولى ان يعتبر بالانتماء للمقتضى باحد امرين اما
معنى ان تقدر في علم تمام ما يقع منه كما عاينني على ما سبق منه من الخطبة
او بمعنى ان يعينني على الاتيان به تاما الشامل لجمعه وقد يقال ان هذه الجملة
دعامة للشرح وهي بعد تمام المؤلف لا يضر فيها كونها مرتبة على سؤال
المؤلف فتأمل وافهم والله الموفق **قوله** وفي التوفيق للتصايب للصواب اي في
ان اذكر الاحكام موافقة للصواب فليس المراد التوفيق المعروف والذي هو

خالق قدر الطاعة في العبد فتأمل وانما بالصواب ما وافق الشرع
وان لم يكن في الخارج كذلك **اي** يريد ان يفسر الشيئية بالارادة
التي هي تخصيص الحكم في الطرفين بانحدارهما كونهما الظاهر في المقصود
قوله اي قادر فيه تفسير فعلى فاعل الاله المراد لا بمعنى مفعول **قوله**
ومعنى الاول الى آخره هو تفسير بالمراد هنا وقد يطلق اللطف على ما يمنع
الداخل فيه كالتأويل على ما لا يجب به **قوله** ما وراءه كالتأويل غير ذلك
قوله ومعنى الثاني قريب الى آخره في الإشارة الى انه بمعنى فاعل ايضا وان
وان لم يصح بمراد **قوله** ويقال الى آخره اي فتوى معنى غير الاول وان كان
قريباً منه ايضا **كتاب الطهارة** وفي ذكر الاحكام اشارة الى ان ليس
المراد لفظ الطهارة ولا معناها وكان الانسب ان يقول وكيفيتها
ايضا **قوله** والكتاب لغة مصدر كان الصواب ان يقول والكتاب
مصدر ومعناه لغته كذا لان المصدرية تتعلق بلفظه والمفعول تتعلق
بعناه فتأمل **الضم** والجمع فهو بمعنى ما جامع كونه جامعاً للاحكام
لاحكام الطهارة او بمعنى مجموع لانها مجموع في **قوله** واصطلاح اي
اصطلاح الفقهاء اي في عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معهود
معهود

معهود بينهم متى اطلق انصرف اليه **اسم** لجنس من الاحكام اي اسم
الالفاظ دالة على احكام واحداً او اكثر لان الصحيح ان التراجيح اسم الا
لغة باعتبار دلالته على المعاني وعبر عن الجنس لافادة شموله لما قل
او اكثر من المسائل فهو اعم من قول بعضهم اسم الجملة مع الاحكام ونزاد
بعضهم شتملة على ابواب وفصول ونوع ومسائل فهو اعم من فعله
غالباً فيجوز ان يخلو كل واحد منها عما ذكر فيه وتعميم الباب والفصل
كالكتاب اصطلاحاً والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل الى خارج
وعكسه وفصل اللغة الحاخز بين الشئيين والفرع لغة ما بني على غيره ويقال له
الاصل والمسئلة لغة مطلق السؤال وعرفنا مطلوب خبري يبينه عليه
في العلم والمراد بالذوق الذي ذكره في الباب ما سبق لغيره من مخصوص مما شمله
الكتاب وكذا يقال في الفصل مع الباب **قوله** لغة النقاظة هي ظاهرة في الاول
ساخ الحسية ولو ظاهرة وقد يراد بها الخلو من الادناس كما في بعض
العبادات فتشتمل المعنوية كالعيوب والزنا وشرب الخمر وكونها **قوله**
تفاسيري تعاريف كثيرة اما باعتبار الفعل او باعتبار الوصف
الحاصل عن الفعل وهو المقصود اصالة فمن الثاني قول القاضى في زوال
المنع الترتيب على الحدوث والحيث ومن الاول ما ذكره الشارح وكلامهما
خاص بالطهارة الواجبة كالغسل الاول في الحدث والحيث وقد
عرفها النووي بالاعتبار الاول بما يشتمل المنسوب منها وكذا عرفها ابن

حجر بغير يؤمن بقوله في فعل ما يترتب عليه ابا حنيفة ولو من بعض
 الوجود او ثواب مجرد ولو في حجر هذا على ما ذكره الشارح لو في المراء
 واراد بقوله من بعض الوجوه كقول النعم **قوله** في وضوء الخ هو بيان لما في هذه
 الاربعة مقاصد الطهارة ووسايلها ثلاثة المياه والنفوس وحجر الاستنجاء
 ولما وسيلتان الاولى والاعنتها **قوله** بالضم الي اخيه واما بالكسر فاسم
 لما يضاف الى الماء سدر ونحوه والمراد ببقية الماء ما فضل من ماء طهارة
 واثبت من ان يقول لما تطهر منه ولعل المراد ان ذلك في ماء قليل في نحو
 اجانة لا خويرا وعين فتأمل **قوله** الانواع المياه الاولى في انواع الماء والمراد
 بانواعه تعدده بحسب المضاف اليه لا في ذاته **قوله** المياه هو جمع ماء وهو جوهر
 لطيف شفاف يتلون بلون اناية يخلق الله الرى عند تعاطيه **قوله** اي
 يصح فخر الجوار بالصحة لدفع البراد نحو لقصود **قوله** سبع مياه اي بحسب
 الاستقراء للما ينشاء عنها ويرد ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه و
 لانه من كان من كثير الموحود هو لا يخرج عنها واكافه
 عيون تابعة فهو داخل في العين على ان الكلام في المياه الموجد
 على دوام ودخل فيها مياه الجنة لو وجد التطهير منها **فائدة**
 افضل المياه ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ماء زمزم ثم
 ما الكثر ثم نيل مصر ثم باقي **قوله** ماء السماء هي لغة اسم لما على
 ولاد منها هذا الجم المعهود لانه نزل منها قطعا كبارا يتلقاه

فتلقاه

فتلقاه السحاب وهو كالغريال فيسمع عليه ثم ينزل من فوجه قبل
 وقيل للراد بها السحاب لما قيل انه ينزل في البحر للمالح كما في السفن
 فيغترف من ثم يرتفع وينعصر فينزل منه وتقصه الرياح فيجلى
 وما البحر الجري للمالح لانه للراد عند الاطلاق ويقال له المالح خلافا
 لمن قال ^{من} منع وفي الحديث انه الطهور ماءه الحل ميتة **قوله** المخلو
 ذكره لمقابلة للمالح ولو قال العذب كان اولى لانه طعم لنا ولا لانه
 للجنس واصالة من الجنة كما يعلم **قوله** وماء البير وهو الثقب
 المستدير في الارض سواء كان مطويا اي مبنيا اولا ويقال لهذه
 بالثلثة ومنها بيز زمزم وان كره الاستنجاء منها لما قيل انه يؤتى
 البواسير ومنها ابيار ارض تعد وان كره استعملها لانه مغضوب
 اهلها لا يبيرون **قوله** وماء العين وهي الشق في الارض ينبع
 الماء على سطحها غالبا **قوله** وما الثلج بالثلث وهو النازل من السماء
 ما يعجم ثم يجد على الارض ومنه الزلال وهو صورة حيوان يكون
 دخله فاذا خرج منه صام ماء **قوله** وماء البرد وهو النازل من السماء
 جماد كالمالح ثم ينزل على الارض **قوله** في جمع هذه المياه السبعة ^{وغيره}
 ويغني عن تعدد هذا القول في اشارة بقوله على اي صفة

ان لا يضر خروج عن اصله بحدوث وتغير طعم او لون او ريح له من مواد
او حمرة مثلاً واحترق بالحلقه عاياتي من حدوث وتغير عاياتي
انصل به ما يجر او جامد **قوله** ثم للياه اي حيث هي تنقسم بحسب وصفها
على اربعة اقسام وسياقي في الشاح قسم خالص او الى اسقاط لفظ على
قوله مطهر لغيره ان يتطهر به وما صدق مطهر المطلق واحد **قوله**
عن قيد لازم قيل قيد لزوم مستدرك الله القيد منصرف اليه
قوله في البدن سواء خرج من داخل كشراب وطعام ما يجر
لا جامد والمراد بدن من خشية عليه النقص كالادوية والفسخ وخرج به
غير البدن كالنوب والطين وعلم من اطلاق استعماله فيه ان لا
يختص بالطهارة كما علم **قوله** بتاثير الشمس اي بحيث ينفصل
منه زهومة تعلو الماء لا مجرد انتقاله عن الرودة **قوله** مشرقاً
اشارته الى كراهية شرعها ثاب تاركها على تركها امتثالاً لكن بسببها
امرار شادي من الطب وهو ان الزهومة التي تعلو الماء اذا لاقى
رما حبست الدم فيحصل البرص نعم ان ضائق الوقت ولم يجد غيره
وجب استعماله **قوله** تقطر حار كالحار لا يقطر معتدل كالمعتدل
كالساق خالفت بلذ طبع قطرها اعتبرت كالتطاييف بمكة

٩ بكم وحوار بالشام فيكم في الثاني دون الاول **قوله** في انا
منطبع اي قابل لدق المطارق كالرصاص والنحاس وان لم
ينطرق بالفعل **قوله** الا ان النقيدين الذهب والفضة لعنا
جوهرهما **قوله** واذا البردي قبل استعماله زالت الكراهية وسخن
بالنار بعده بخلاف ما اذا سخن بالنار مع بقا سخونته من
الشمس فالكراهية باقية **قوله** واختار النووي عدم الكراهية مطلقاً
وبه قالت الايعة الثلاثة تنظر القوة الدليل فيه ويكره الخ
لمنعهما الاسباع لا النبي حصل فيهما **قوله** في رفع حدث اي على
متعمله وهو المرة الاولى في اعضاء الوضوء ولو من صبي ولو غير مميز
وليح او من حنفي بغير رتبة وفي غسل واجب ولو مجنونته نوى عنها
زوجها وخرج به غير المرة الاولى في اعضاء الوضوء واما الوضوء المجرد
الفصل المندوب فهو باق على ظهوره **قوله** وازالته بخسري في المرة الاولى
منه في غير النجاسة الكلية وفي السبع فيها وهو المسمى بالفسالين
واما في شدة الحكم بطهارته بقوله ان لم يتغير الخ ومن شرطه
ايضاً ان يكون الماء القليل واراد على النجاسة وان يطهر المحل بان لا
يبقى للنجاسة طعم ولا لون ولا ريح **قوله** بعد اعتبار الخ اي بان يعرف
مقدار ما يشربه المغمول منه الماء ويوزن باقيه فان زاد وزنه

باقية فان زاد وزنه عنه او تغير الماء ولم يظهر المحل وكان الماء
موروداً فهو منه افراد القسم الخمس الآتي **قوله** احدا وصافه التي
المع واللون والريح **قوله** خالطه بان لم يمكن فصله منه ولم
يتميز في رأي العين عنه اما ابتداء او دوام كالغسل وابتداء كما
جيرا ودوام الثمرة الشجرة **قوله** وقد مر مخالفاتي وسفا كالون العصور
منه العنب وطعم الزمان والاذن وهو اللبان الدكري وعرضت
الاوصاف الثلاثة عليه وان كان الواقع صفة واحدة ولم يغير
ولوني واحدة منها فهو ظهور **قوله** المجاور الذي لم يتخلل منه
شيء والا فهو من المخالفة **قوله** بما لا يستغني الا عنه اي يشق احترازه
منه ومنه ورق الاستجار لا ثمارها كما مر **قوله** كطين وان طرح بعد
دقه **قوله** وطحلب ولم يطرح بعد دقه **قوله** وما في مقفه ولا
كلو مصنوعاً ومنه القطم ان الاصلح قرينة لا لا ومعه كذلك **قوله**
فانه ظهور وهل يسمى مطلقاً وان مستثنى غير المطلق تسيه لا على
العباد قولان ارجحهما الاول **قوله** وهو قسمان الاول وهو
نوعان اذ لا يكون جزء القسم قسماً له **قوله** يستثنى الخمس
هذا في كلام المصنف قد ذكره هنا تكرر **قوله** لادم لها سايل اي
ذلك

ذلك كعكسه كعكس **قوله** او شق عضو منها اي في حياتها ويجوز شق
منها ان شك فيها **قوله** كالذباباي المعروف او ما يشتمل النحل
والنمل والقمل والبقر ومثله الخنافس والوزغ والسحلية فلا
يتجسس الماء بموتها فيه وكذلك الباع سواء انشأت فيه او لا طرحت
فيه ام لا **قوله** ان لم تطرح فيه اي بعد موتها نعم لا يضر طرحها من
ريح مثلاً **قوله** ولم تغير بموتها فيه فماتت قبل وصولها فان غير
تجسس ولا يظهر بول تغير ما دام قليلاً ولو طرحت حية فيه
فماتت قبل وصولها وعكسه لم يتجسس على الريح **قوله** لا يدركها الف
اي البصر المعتدل بعد فرضه مخالفات اللون ما وقع عليه من الماء او المايح
وكذا غيرهما كالنوب **قوله** ويستثنى ايضا اي من حيث العنق
عنها لا بقيد كونها في الماء منها دخان النجاسة وهو المتصاعد
منها بواسطة جسم النار ومنه خور خور طاهر على نحو سرج خور
بها بخارها وهو المتصاعد عنها لا بواسطة النار فهو طاهر ومنها
الريح الخارج من الدبر ومنها قليل خور شعراً كولد ومنها ما تلقى في
بيوت الاخلة وان مشوه فيها ومنها الاثمة في الجبن ومنها

الحبر الخبوز بالسرجين فيعفى عنه واكله منفرد الي ما يع كبهن
وطبخ فيها ثم قلا شحنا الرمي لا يعفى عن حملة في الصلوات
وخالفه الخطيب ومنها غير ذلك مما يراجع منه المطولات
قوله وشار الخ فيه ما مر **قوله** فتغير اي حيا طعما او لونا او ريحا
او ريحا او تقيديا كذلك بالخالف الاشد كاون الحبر وطعم الخل وريح
المسك لكن لا يغير صفتها الا صفة الواقع فقط فلو وقع فيه بول
منقطع الراجحة قدله من المسك فقط فان غير منجس ولا فطهور
فان زلتغير بغير شيء او بقاء ولو متنجسا او بقاء خالف صفة
النجاسة كان نزال الطعم بالمسك عاد طهور واما اذا زال بما يوافق
صفة الواقع كان نزال الطعم بالخل لم يطهر ومن غسل الثوب
متنجس بالمرج كالصابون اذا طهر بريح الصابون فيه
قوله سيرا او كثيرا بجوار الخاط واما التغير اليسير والجوار هنا
لعلنا امر النجاسة **قوله** والقلتان للتقدم ذكرها **قوله** خمسمائة
رطل بكسر اللام او فتحها **قوله** بغدادي نسبة الي بغداد اسم بلد
واصله بلدين بينهما نهر عظيم بناها ابو جعفر المنصور سنة اربعين

وماية هو وحدة او ميم ثم عين مجمعة ثم ذال مجهلة ثم الف ثم ذال مجمعة
او معمله او نون بدلها **قوله** فيهما اي في الخمسمائة والتقريب وقيل
ها اكثر من ذلك وقيل ونحوها تحدد او على التقريب الاصح لا ينقص
مرطلين فاقول **قوله** ومرطل بغداد الخ ومرطل مصر مائة واربعين
واربعون درهما والقلتان عليه مائة وستة واربعون
مرطلا وثلاثة اسباع من رطل او مقدار طرفها بالمساحة بذراع
الآدمي وهو ثمان ثوبين وهو ينقص عن الذراع المشهور بنحو ثمانية
ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا اي خمسة اذرع قصيرة بضرب الطول
في العرض والحاصل وهو خمسة وعشرون في العمق يحصل مائة وخمسة
وعشرون مربعا ينقص كل ربع منها اربعة ارطال وهذا المقدار ستران
لها فلا تقيد الابعاد الثلاثة بهذا المذكور **قوله** وذكر المصنف الخ
اي من حيث التصريح بوصفه والافهم من الما المطلق وفيه اشارة
الي انه كان المناسب ان يعدد مكروه الا ان يقال انما اقتصر على
المكروه لما ينشأ عنه من الضرر فتأمل **فصل** في ذكر شيء من العيا
المتجسة الخ لا يخفى انه لا حاجة لذكر هذا الفصل هنا لانه سياتي في
موضعه ولو عبر بالنجاسة لكان اولى الا يقال ذكر تنجس الما افضل

فتنفي ذلك لان لم يستوعب افراد النجاسة ولا غاليتها بل
بما يؤمن انه نجس الى الابد ذكر وليس كذلك فتأمل **قوله** كلها
تأكيدا للجلد بل لا بد لئلا يستلشا ولئلا يتكرر مع ثبوت **قوله**
بالدباغ الاولى بالاسدياغ في جميع الباب اذ لو وقع في الدباغ
كف وكيفية الدبغ الاولى ومقصودنا من وظابطه ان لا يعود اليه
التنقيح لو وقع في الماء **قوله** حريقا في حرافة كان يلذع في اللسان
اللسان عند ذوقه لاملح وقراب وشمس ويصير الدباغ نجسا
للاقائه الجلد النجس مع الرطوبة **قوله** كعفس ونشب بالموجلة
والثلثة **قوله** نجسا ولو غطاه ويغسل منه **قوله** كذرف هو
بالذال المعجمة **قوله** والتخزير صريح هذا ان التخزير جلد او العرف
بالمشاهدة وعن اهل الخبرة انه لا جلد له وان شعره في لحمه فيحمل ذلك
على فرض وجوده او هو نوعان **ق** مع حيوان طاهر نعم ان كان
آدمي على صورته فيه كلام سيأتي في محله **قوله** فلا يظهر بالدبغ
لان الحياة لم تظهره فالذبح اولى وكذا ليقع عطف عام لافادة
المذبوحة **قوله** ميتا اوفيه نجاسة بقية اجزاها **قوله** حنين
المذكاة اي الذي حلته الروح والذكوات بالذال المعجمة بمعنى الذبح
والذكاة المذبوح **قوله** ميتا اوفيه حركة مذبوح وخرج بالشرعية
ذبح

ذبح غير المأكول **قوله** وكذا غيره اي الجذيين كالصيد الميت **قوله**
بضغطة الجارحة او بضغرها او البعير الناذ بالسهم ويخودك
قوله ثم استثنى من شعر الميت ولو قال ثم استثنى من الميتة كان
اولى ان ظاهر الاستثناء في كلام المصنف انه من العظم والشعر معا
ولعل الشارح دفع بذلك تكرار هذا مع ما ياتي في النجاسة **قوله** الا
الآدمي وكذا السمك والجراد والخن واللك **قوله** فان شعره اي لا يذبح
ظاهر لو قال ظاهر لكان اولى واعلم واستغنى عن لفظة كميته
فصل في ذكر وسيلة الوسيطة وهي التي لا يراها ظروفا الياء **قوله**
لرجل وامرأة ولو احتمل لا فيها ليدخل الخنثى والواو بمعنى **قوله** اواني
الذهب والفضة بالاضافة البيانية فهي كلها من احدهما **قوله** ولا
غيرها كوضوء وازالة نجاسة **قوله** يحرم اتخاذ اي لغز تجاذفها
قوله ان حصل من الطلابة بالعرض الى آخره وكعكسه عكس حكمه فلا
يحرم استعمالها في النقذ لطلبه بجوئها سران حصل من الطلابة شيء
بالعرض على النار ولا فيحرم **قوله** وغيرهما شمل النجاسة وغيره
وغير ذلك وتقييده بالنفسية لعلم الجوان غيرها بالاولى والسر دبا
النفسية لذاتها بل لبليل المثال وكذا النفسية لصنعتهما بالاولى **قوله** النجاسة

أي المجهول في حوائبه أو جوائبه صفائح الفضة بنسبه وكفه
 وأصل العنبة ما كان خللي في الآن والمراد هنا الأعم **قوله** بضبة
 فضة خرج ضبة الذهب فحرام قطعاً **قوله** لزينة كلها أو بعضها
قوله صغيرة ولو احتمل الأصل في ذكر أحكام السواك **قوله** الآلة
 السواك وهو من الإضافية البيانية لأنه لغة الآلة وهي كل خشن
 طاهر ولو من الثياب أو أصبح غيره للتصلية وشرعاً استعمال عود
 أو خوف في الأسنان وما حولها **ق** وهو من سنن الوضوء أي
 المقدم عليه **قوله** ويطلق إلى آخر وهو مستدرك فتأمل **قوله**
 والسواك أي استعماله أو الاستئصال **ق** ولا يكره الخ هو معلوم
 من الاستحباب وفيه الاستثناء غير مذكور فلم يجعل الاستثناء
 الاستحباب وأردفه بالكراهة لكان أولى **ق** إلا بعد الزوال نعم قال
 شيخنا الرمي يكره قبله للمواصلة لأن عدم الكراهة قبله فليس عز كون
 التقير من أثر الطعام وهو يفقد فيه وقد يكره من حيث الكيفية
 كاستعماله طويلاً في غير اللسان وقد جرم كاستعمال سواك غير
 وقد يجب كان توقي عليه زوال نجاسة أو ربح كراهة في كل جمعة
 للصبا يخرج الممسك في رمضان فلا كراهة نعم إن تغير الفم بعد الزوال

نحو أكله ناسياً أو نيام لم يكره ودخل في كلامه عدم بدب لوضوء
 أو صلاة بعد الزوال وهو كذلك مراعاتاً للاقل وتزويلاً للخ هو معلوم
 من لغة الصائم **ق** واختار النووي إياه حيث الدليل **ق** إن يفتح
 الهمة وسكون المراءى المعجمة **قوله** وعند القيام إلى الصلاة أي عند
 إرادة فعلها وإن تكررت أو كانت بثيم أو بغير ظهورين كفي أقدمها
 أو صلوات جنان ومثلها سجدة تلاوة القرآن وشكر وخطبة جمعة
 أو غيرها **ق** كقراءة القرآن أو ذكر أو درس العلم أو نحوها **قوله** إن
 ينوي بالسواك الخ أي إن لم يكن في ضمن عبادة كان وقع بعدنية الوضوء
 أو بعد الاحرام بالصلاة على ما قاله شيخنا الرمي **قوله** يمينه تكونها
 غير مباشرة للقدس وبذلك فارق الاستنجاء ونحوه **قوله** ويبدأ
 بالجانب الأيمن من خمد إلى نصفه ثم يبدأ بالجانب الأيسر إلى نصفه
 أيضاً ثم داخل الأسنان وخارجها **قوله** وعلى كرسي أو راسه طويلاً
 وعرضها وعلى لسانه طويلاً كما مر **فصل** في كيفية الوضوء عرضاً أو نقلاً
 ولو سكر من لفظ فرض كان أنسب لما بعده فتأمل **ق** اسم للفعل وهو
 استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية ما يتوفى به أي بالفعل
 لا ما يصح منه الوضوء كالجرح ويشتمل الأولى وهو الفعل **ق** وحقيقته
 أي شرعاً وأقترن بها بالفعل باعتبارها وجودها في دأوله **قوله** فإن

لا يكتفى بمقارنته النية
 فان تروى عنه اي وان تاخر الشروع في الفعل عن قصده سمي عنفا
 وهو احد ما صدق النية لغة التي هي مطلق القصد سواء قارن
 الفعل او تقدم عليه **قوله** وتكون النية اي المذكورة ويندب ان
 ينوي عند غسل الكفين مثلا ليحصل اليقظة واذا لم ينو عند كفه
 عنه طلبه ولا ثواب فيه **قوله** عند جزء الخ فلو وجدت في انشاء الوجه
 كفت ووجب اعاده غسل ما مضى منه **قوله** من الوجه ومنه ما يجب غسله
 من شعوره وسواء تعدد او لا ازيد اعلمت زيادته وان وجب غسله
 بان كان على سبيل الاصل **قوله** اي مقتزنة دفع به معنى عند الذي هو
 لما قرب الشئ قبله **قوله** لا يجمعه اي لا يجب دوام النية لما قبل الوجه ان
 غرسه عنده والا كان نوي مع المضطربة مثلا وان غسل معها جزء من
 الوجه كحمة الشفتين كفته مطلقا ويجب اعاده غسل ذلك الجزء وان لم
 ان لم يقصد غسله عن الوجه **قوله** ولا بما بعده اي الوجه ان كان قد غسله
 فلو تعدد غسله امتد بالنية على ما بعده وكذا الوفر في النية على اعضاء الوجه
 ولو بينة رفع الحدث **قوله** فينوي للتوضي اي يريد الوضوء **قوله** رفع حدث الخ
 اي رفع حكم الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان يقصر ذلك اوله بعينه
قوله من احداثه اي التي عليه والسابق او المتأخر فان نوى غير ما عليه غالطا
 صح او عامدا فلا **قوله** او ينوي مستباحة الخ اي يقول هذه الصيغة او يذکر
 واحدا من افرادها كصلاة او سجدة ثلاثا او صلاة جذاة او خطبة **قوله**

لا يكتفى بمقارنته النية
 فان تروى عنه اي وان تاخر الشروع في الفعل عن قصده سمي عنفا
 وهو احد ما صدق النية لغة التي هي مطلق القصد سواء قارن
 الفعل او تقدم عليه **قوله** وتكون النية اي المذكورة ويندب ان
 ينوي عند غسل الكفين مثلا ليحصل اليقظة واذا لم ينو عند كفه
 عنه طلبه ولا ثواب فيه **قوله** عند جزء الخ فلو وجدت في انشاء الوجه
 كفت ووجب اعاده غسل ما مضى منه **قوله** من الوجه ومنه ما يجب غسله
 من شعوره وسواء تعدد او لا ازيد اعلمت زيادته وان وجب غسله
 بان كان على سبيل الاصل **قوله** اي مقتزنة دفع به معنى عند الذي هو
 لما قرب الشئ قبله **قوله** لا يجمعه اي لا يجب دوام النية لما قبل الوجه ان
 غرسه عنده والا كان نوي مع المضطربة مثلا وان غسل معها جزء من
 الوجه كحمة الشفتين كفته مطلقا ويجب اعاده غسل ذلك الجزء وان لم
 ان لم يقصد غسله عن الوجه **قوله** ولا بما بعده اي الوجه ان كان قد غسله
 فلو تعدد غسله امتد بالنية على ما بعده وكذا الوفر في النية على اعضاء الوجه
 ولو بينة رفع الحدث **قوله** فينوي للتوضي اي يريد الوضوء **قوله** رفع حدث الخ
 اي رفع حكم الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان يقصر ذلك اوله بعينه
قوله من احداثه اي التي عليه والسابق او المتأخر فان نوى غير ما عليه غالطا
 صح او عامدا فلا **قوله** او ينوي مستباحة الخ اي يقول هذه الصيغة او يذکر
 واحدا من افرادها كصلاة او سجدة ثلاثا او صلاة جذاة او خطبة **قوله**

او ادا الوضوء او الوضوء المفروض الواجب **قوله** والوضوء فقط
 لانه لا يكون الاعتقاد وبذلك فارق عدم نية الاكتفاء بنيت
 الغسل فقط للجنب مثلا **قوله** عن الحدث او الحدث او الصلاة
 او السجدة الثلاثة نعلم لا تكفي دائما لحدث بنية الرفع ولا الجرد بنية
 الرفع ولا الاستباحة **قوله** غسل جميع الوجه وان تعدد الايدي ايقينا
 ليس على سبيل الاصل **قوله** وشروطه يفيد انه مستحضر للنية للفتنة
 فان عرفت لم يصح **قوله** منابت الشعر الراسي محل بياته وان لم يوجد
 يوجد قد دخل فيه الخ وهو الشعر النابت في الجملة **قوله** يمتنع نقدهما
 يفيدان هذا اولهما وما بعدهم خرقا لما ولو عكس نظر القائمة لا
 بشأن لكان او لا ولي والظرفية فيها مجازية **قوله** ما بين الذنبتين
 منه البيضاير الملاصقة للاذن بينهما وبين العذراء **قوله** وجب اتصال
 الماء اليه اي الي الشعر الذي على الوجه خفيفا او كثيفا معلا او نادرا نعم
 ما خرج عن الوجه من جهة استرساله وكان كثيفا لم ينع غسل ظاهره ولو
 من امرأة وخشيت **قوله** المخاطب بكسر الطاء يكون فقها **قوله** ولا بد الى اخره
 اي يجب غسل جزء مما حو الي الوجه لتحقيق غسله لان ما لا يتم الواجب
 الا به واجب **قوله** اليدان مشنيد وهي اصالة من رؤس الاصابع الي الكف

الى الكف وخصمها الشارع مما دون العضد ولو زادت اليدي وجب
غسل الجميع الا زايده يقيد على غير سميت الاصلية **قوله** اعتبر قدرها اي
المرقب من اقرانه **قوله** من مشعر وان كلف وطال ولو لم يجلد معلقة
في محل الفرج وان طالت او يجب غسل العظم وافح بكشف ما فوقه وموضع
وموضع شوكه بقى مفتوحا ولا يصح الوضوء ببقائه فان كانت لو انزلت
انضم موضعها الى الوضوء ببقائه **قوله** في حد الرس بان لم يخرج عن
حد من جهة استرساله **قوله** بل يجوز بخروقه وغيره باليكفي وصول الماء
اليها ولو بلا مس او من وراء حائل وقيل فيها تفصيل الجرم **قوله** ولو غل
بدن مسحة جاز ليس بها محل هذه لانها من المندوبات الا تيه **قوله** ولو
وضع الخمر في منفرات المسح اذا لا يعتبر فيه تحريك فتأمل ولو تعدد الرس
كفي جزء من واحدة من الاصلية ويجب جزء من كل ما شبهه **ف** غسل الرجلين
وفي تعددها ما سبق في اليدين **قوله** لم يكفي اي يعتد بما وقع في غير محله منه
فلو تكسح سبلة الوجه ويكمل عليه وهذا آخرها ذكره بعد المعية ومحل
الترتيب في الوضوء بالصبا وباعتراف وليس تابعا لجود الكبر والافلا
سوط الترتيب في الانغماس وكيف غير للترتيب مع الجنازة مثلا لينا سب
قوله باذنه ليس قيد بل الحسبان مفيد بنية من غسل الوجه **ق**

عشر

عشرة ما بعد بحسب ما ذكر المصنف وما ياتي من زيادة عليها وبعضهم
عده ثلثة فزادت على طين سنة **قوله** واكملها ولو جنب وحائض
ونفسا **قوله** اي بها اي التسمية اقلها واكملها ويزيد على اوله
واخره ان شاء **ق** فان فرغ من الوضوء اي افعاله فليس منه الدعاء
عقبه لم ياتي بها وفارق الاكل لما فيه من رغب الشيطان بكونه نقايا
يتلها يا ما اكلمه ولا يحكم بنجاسته الا بالعدم تحقق كون النقا
وغسل الكفين لوعطف بالمال كان اولى لافادة الترتيب لانه مستحق
بين السنتين على الرجوع وياي حال التسمية غسلها بالتسمية والنية
والاستيثاق ان تردد لو قال فان تردد داخله كان اولى لان الغسل
ثلاثا مطلوب مطلقا والتردد لكونها خارج الماء **قوله** وان يتقن
ظهرها اي يستند الغسل لهما ثلاثا والا ثم الثلاث خارج الا فاوله
انما ثلثة الوضوء خارجا وادخلا فتأمل وان يتقن بخارستها
حرم الخمس الا في ماء كثير غير مسبل **قوله** بعد غسل الكفين مستدرك
قوله ام لا كان ابتلاعه **قوله** بجملة بعد ادارته **قوله** ويحصل السنة اي اصلها
كالذي قبله والاستئذان افضل من المضمضة لانه قيل بجوابه **قوله**
بثلاث لو قال وبثلاث لافاد سنة ثانية يخرج بها ما اوجع بيدهما في

غرفة يعضه من هائلاتها ثم يستنشق منها كذلك على الولا والتخلل **قوله**
افضل من الغسل بينهما اما بغرفتين واحدة للمضمضة واحدة للاستنشاق
او بست غرفات لكل منهما ثلاثا متواليات اولا فالكيفيات ستة **قوله** ولولم
يرد الخ فلا يتوقف على مشقة **قوله** ونحوها كطاقة ونحو طلسان كحل الخ
افاد تقديم مسح الجزء في الراس وان مسح العمامة لغير حاجاذيه ولا بد
من اتصالهما وضمير عليهما عايد لما **قوله** ومسح جميع الاذنين بعد
مسح الراس ولفظ جميع مستدرك **قوله** غير ذلك الراس بيان للمراد من
الما الجديد وان كان على اليد حال مسح الراس بمسحها به **قوله**
ثم يلصق كفيه اي راحتيه ويسمي الاستظهار ويسن غسلهما
مع الوجه ومسحهما مع الراس فيكمل في طهارتهما اثني عشر مرة **قوله** بالان
تصرح في محل الاضمار ولو ابدله بيطونهما كان اولى وتخليل اللحية
بالمعنى الشامل للعارضين والكثرة بمعنى الكثيفة ومثلها كل شعر
يكفي بغسل ظاهره كما تقدم **قوله** ولحية المرأة والخنثى اي مطلقا ان
لم يخرجاهن خد الراس الوجه كما تقدم لانهما كشعر الوجه كما مر
ويندب ان يسلطهما ان لم تكن مثله وحل وجوب تخليلها ان لم
يصل اليها بالطنها الا بالاخليل فهو مندوب **قوله** وكيفيته

١٦ اي الفاضلة وكيف غير هائل بالتشبيك فهو مندوب هنا
ولا يكر الاجالس ينتظر الصلوة والكيفية المذكورة هي الفاضلة
في كفي غير هائل بل يظهر ان دفعة واحدة الا نحو اسفل فتدب
بتقديم اليمنى ولو شغلي راسه او من خذ به **قوله** والمسح
ولو لجبيرة لا مسح الحف ثلثا وتكرير لا فائدة التعميم والزيادة
على ثلاثة بيقينا فكرهه في غير المسبل ومحرم فيه ويحصل
التثليث في الماء الرائد بالحريك بثلاث مرات وفي الحاوي بمرور ثلاث
جريات **قوله** وفي بعض النسخ وتكرار وهي اولى لشمولها تثليث النية
والشمية ودعاء الاعضاء والذكر عقبه **قوله** بين العنقوين وكذا بين
اجزاء العضو **قوله** مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج ويقدر المسح
مغسولا **ق** يكن واذا اثلث فاعتبار بالاخيرة وكذا يعتبر الثاني لو شغلي
وبعتبر الموالاة بين كل غسليتين ايضا فتأمل **قوله** وبقي الخ تقدم
بعضها ومنها اطالة الغرة والتخيل وترك الاستعانة وترك النفقة
الكلام وغير ذلك **فصل** في الاستنجاء واداب قاضي الحاجة والمراد
بالحاجة في بيان هذا الباب ما خرج من السبيلين وقدم الاستنجاء لوجوبه
فهو اهم واخر عن الوضوء للاشارة الى جواز تأخير عنه لغير حاجب

الضرورة **ق** وهو اي لغة واما شرعا فمما زالة الخارج من الفرج
عنه بماء او حجر بشرطه وهو الاستطابة والتجار والاستجمار
الفاضة متزادة لكن الاشهر كون الاستجمار بالاجار **قوله** واجب
اي لا على الفور من ازالة النجاسة الا عند ارادة الصلاة او نحوها او بغيره
الخروج بشرط الانقطاع ويتضييق بارادة ما ذكره الواجب فيه استعمال
قدر من الماء بحيث يغلب على طنه زوال النجاسة وعلامة ظهور النجاسة **ق**
خروج البول من القبل والغايه في الدبر والاقتصار عليهما لكونهما الاصل
والمعاد والاف الخارج من الفرج مطلقا ولو نادرا كدم ومذي حيث كان ملوثا
ملوثا وان قل ولا يجب في غير الموت لكنه يندب ويكفي فيه الحجر **ق** او الحجر
اي الحقيقي الموصوف بالاوصاف المذكورة ومعجزة الحرم او من توقف
وان حرم الاجزاء المسببة المتصلة به والمفصلة **ق** وما في معناه من حيث ^{القبيل}
عليه حصول المقصود منه به وخرج بالجامد المايح غير الماء وبالظاهر ^{المختص}
وبالقانع نحو الخمر والخبز والقمح والقمح والخبز والقمح وهو المظوم
ومنه العظم وان احرق والحجر ما لم يحرق والكتب المحترمة لا نحو المبدل
واجزاء الادمي ولو هدر كالخمر ومنه جزء المسجد كما مر **ق** ان يستنجي او لا
بالاجار ولا يشترط فيها طهارة ولا غير مما مر ولا يصح عكس ما ذكره
والواجب ثلاث مسحات قال شيخنا الرملي تبعا لشيخ الاسلام ويجب

ويجب تعميم المحل بكل مسحة ولم يعتمد شيئا الزيادي **ق** زاد
اي وجوبا. وليس بعد ذلك التثليث لو قال الايتار كما في بعض
النسخ كان اولى لا بعامة طلب ثلاثة بعد الانقاء سواء حصل بوتر
او شفع لانه ان حصل شفع سن واحدة فقط او بوتر لم يسبغ بغيره
الحجر فامل **قوله** لا يكفي الحجر في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج اصيله
وشطره اجزاء الحجر ان اراد الاقتصار عليه كما مر **ق** ان لا يحق الحجر
فان جف تعين الماء ما لم يخرج بجله خارج آخر ويصل الى ما وصل
اليه الاول ولو من غير جنسه **ق** ولا ينقل ولو مع اتصال كما قاله شيخنا
الرملي وانفصال كما قاله الخطيب **ق** نجس وكذا طاهر طيب ويشترط ان
لا يجاوز الحشفة في البول والصفى وهي ما يلتم من الالبتين عند
القيام في الغايه وان انتشر على خلاف العادة ولا يحجر الحجر في
فرج المثلث **قوله** استقبال القبلة اي عينها يقينا مع القرب وظنا
مع البعد والمراد استقبالها بالبول واستدبارها بالغايه فلا يحرم
عكس ذلك **ق** ان لم يكن الخمر هو قيد المحرمة ومع القيد مكروه
ويشترط في الساتر ان يكون عريضا عند شيخنا الرملي بحيث
يستتر العورة وان يكون في القدمين في الوقوف الا ان كان اولى

الا لبنا المعدل واسقط لفظ البنا لكان اولى ليشمل المعلق المعدل
في الصحر ابتكرار قضا الحاجة فيه او بقصد ذلك **قوله** فلا حرمه فيه
اي ولا كراهة ولا خلاف اولا في الماء الراكد لئلا مطلقا قليلا او كثيرا
او كذا انما دام يستخرج **قوله** ويجتنب النوى وهو مرجوح لان
حمل على اشتماله على التفتيح وجميع ما ذكر في اللباس او المملوك والا
حرام مطلقا **قوله** المسمى لما يتنع به ومنه القوط وورق الصدر وخو
الياسمين **قوله** المملوك اي ما تشابه ذلك وفي موضع الظل الخ المراء
منهما محل حديث الناس ان كان مباحا ولا يكره بل يندب او يجب
ان افضى الي منع العصية **قوله** الثقب ويراد فيه السرب بفتح الاول
ق وهو النازل الخ هذا معناه لغة والمراد هنا ما يعبر الشق ويراد
المستطيل ايضا نعم ان من اذى له او ما فيه حرم **قوله** على البول والغاية
فيه اشارة الى الكراهة خروج الخارج فقط وبه قال الخطيب وعند شيخنا
الكراهة فيما قبله وما بعده مادام في الخلا وان دخله نحو كنس او وضع
ما **ق** لم يكره بل يجب ان تحقق الاذى **ق** لكن النوى الخ هو المعتمد
تنبيه يندب ان يقول عند دخوله محل قضا الحاجة بسم الله
اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث اي ذكر ان الشياطين وانا لله
وبعد فوجه منه غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني من
البلاء وبقي آداب آخر في الطولات **فصل** في الاحداث التي شأنها

التي ان ينتهي بها الفحص وهي المراد من النواقض لان حقيقة ما
ينزل النبي من اصله وهي تطلق على الاسباب الالائية وعلى الامر الاعتباري
الذي يقوم باعضا الوضوء على الراجح يمنع من الصلاة وخوها حيث
الامر خص وعن المنع الناشئ عن تلك الاسباب في الرادة لها بدليل
عدها الا في وهي للاصغر المراد عند الاطلاق وتعبير بالنواقض
مراعاة الكلام للمصنف **قوله** خمسة اشيا بعد النوم سببا مستقلا لاجل الا
سنة ثمانية والافه وداخل في زوال العقل **قوله** ما خرج اي يقينا
ولو شك هل احدث لم ينقض وضوءه **قوله** اي القبل والبرهما تفسير
السبيلين ولا ينافيه كون القبل فيه سبيلان مخرج البول ومخرج المني
في الذكر والاشياء **ق** مع متوضي لو اسقطه كان اولى لان المراد ما تشابه
ذلك كما مر **ق** في خرج به الميت فلا تنقض طهارة بالخارج منه **قوله**
كهذه الامثلة دخل فيه الحصى وهو يقصر تخصيصه بالمنقذ من
النجاسة وليس كذلك كدود انفصل او لا ينفك في خروج راس الدودة
وان عادت **ق** الا المنبي اي منه الشخص نفسه الموجب لغسله والاحكام
مثال **ق** مع متوضي الخ هو تصوير لبقاء الطهارة مع خروج لا كونه غير
ناقض فتأمل **ق** والمشكل اي الذي له الرجال من ذكر وانثيين والامر النساء
فان كان له ثقبه لا تشبه واحد منهما نقض الخارج منهما مطلقا كالثقب

المنفحة في موضع من البدن في انسداد الاصل خلقه ومن
تحت المعدة اي سرعة في الانسداد العام **قوله** النوم
لغير الانبياء وهو ستر العقل مع ارتخا الاعضاء لنا يشي عن
ريح لطيفة تصعد من الجوف الى الدماغ فتزطبه وقد يطلق
النوم على هذه الريح وخرج بالنوم النعاس فلا نقض به وهو
ان يخرج يسمع كلام من حضره وان لم يفهمه المتمكن لو قال التمكن
كان اول وقد يقال هو نسب لوجود البأ في بمقعد فتأمل
ودخل في المتمكن المحتجب فان زالت احد اليه عن مقعر قبل
انتباهه يقينا انتقض وضوءه والا فلا **ق** بمقعد متعلق با
التمكن وليس من المتني والارض ليست بقيد فيشتمل ما على دابة
او على نحو قتب وقطن **ق** غير متمكن ومنه شديد السمن
او الهزال **ق** ولو متمكنا فهو مرجع للقائم ومنه قفاه ولو قال
غير قاعد كان اولى واعلم مما ذكرناه لا عبرة باحتمال خروج
خروج لم قبله حيث لم يعتد وان نفس النوم ناقض وان يتقن
عدم خروج شيء من الفرج فلا يعارضه وجوب الوضوء على من اخبره
معصوم انه لم يخرج منه شيء **ن** يجب الوضوء على متمكن امره معصوم
بالوضوء واخبره بخروج شيء منه فتأمل اي الغلبة عليه فسر بذلك
لاخراج النوم فلا يتكرر **ق** بسكر لانه اما من الاغما لونه الخوف

قوله

قوله او من بحيث يكون كل الاغما **ق** او جنون وهو ما يزيل العقل
مع بقا الحركة في الاعضاء **قوله** او اغما وهو ما يزيل العقل مع كون
الاعضاء وعطفه على الامر من خاص لانه منه وكذلك جات على الانبياء
قوله او غير ذلك كاتواع الما ليحوليا ونحو سر سام او عنة بفتح اوله او خيل
كذلك او بحر وسواء تعدى بشي من ذلك اولا والتمكن في ذلك
ق لمس الرجل المرأة اي لمس البشرة لكل منهما او ببعض كل منهما حيث
سمي بذلك الا جزء مبان لا يسمى به ولا يسر ولا شعر ولا فم واعلم
ان في تقدير لفظ الرجل من الشارح تغيير اعراب المتن اللفظي وهو
معيب وشبه ايضا قصور التعيين اضافة المصدر الى فاعله وكان محملا
ولمفعوله وينتقض وضوء كل منهما مع لذ او اعمدا وهو **قوله** ولو
ميتة وكذا عكسه فلو قال ولو كان احدهما ميتا كان اعم واولى ولا
ينتقض وضوء الميت كما مر **ق** ذكر او انثى اي يقينا ولو من الجن فيهما ان كان
على صورة الادمي **ق** والمراد بالمحرم المحرم به من حرم نكاحها لجمع كاخت
الزوجة او لشبهة كام الموطوءة بشبهة او لاحترام كزوجات النبي صلى الله عليه وسلم
فلمسه ناقض ودخل في المحرم من شك في حرمتها كزوجة اذا استلحقها
ابوه فلم يصدق او اختلطت بغير صور ان فلا ينتقض بمسها **قوله**

حايلا ولو رقيقا حيث منعه من التمس **قوله** وهو آخر النواقض اي
بحسب الذكور **قوله** مس فرج الاذي ولو اشل فينتقض وضوء الماس فقط
والمراد بفرج الاذي قبله ولو مبنا حيث سمي فرجا وهو في الانثى ملتقى
شفرهها لاما بينهما كما لبض وهو اللحم النابت في اعلى الفرج ولا ما فوقها
مما عليه نبات الشعر وفي الرجل جميع الذكر مما لا ينبت عليه الشعر ومحل
قطع الفرج المحاذي لما كان ناقضا وناقض الجن على صورة الاذي كالا
قوله بياض الكف ولو شلا ولو تعددت الزائدة ولو احتمالا للشك قال
شيخنا بالنقض فيها وفيه نظر **قوله** ولقط الاذي ساقط ولا بد منه لا
خراج البهيمة **ق** وكذا الى آخره اي ساقط من بعض النسخ ولا بد منه ايضا
ان لم يكن الفرج شاملا له ولا م خلقة ساكنة على الافصح ومثلها
خلقة الذكر **قوله** ملتقى المنفذ اي ما ينضم كغم الكيس لاما فوقه ولا
حتة **ق** مع بطون الاصابع ولو زائدة ولو في ظهور الكف او في بطنه
قوله ظهور اي الكف ومنه ظهور الاصابع ولو زائدة او في باطن الكف
ورؤس الاصابع كذلك وما بينهما وكذا حرف الرحمة **قوله**
اي بعد التحامل اي يعتبر ان يكون التحامل في الرحمتين بسير اليقل
غير

غير الناقض من رؤس الاصابع اذا الناقض هو ما يستتر عند وضع
احدهما على الاخرى وفيه قصور بالنسبة لباطن لاهما بين
فصل في بيان احكام الغسل واجبا او مندوبا وذكر بعض
الاغسال المندوبة **قوله** في موجب الغسل هو بكسر الجيم الاسباب
التي يترتب عليها طلبه وبفتح الجيم الواجب فعلة ليصح وهو
بفتح العين افسح لغة وبضها اكثر استعما لا وبكسرهما ما
يضاف الي المام سدر ونحوه **قوله** والغسل اي بمعنى الفعل ولو
حكما **ق** على شيء بدت وغيره **ق** مطلقا بنية اي واجبة او مندوبة
من الفاعل وغيره **قوله** يوجب الغسل اي يترتب عليه وجوبه
وهو يجب بالخروج بشروط الانقطاع ويتضييق بارادة نحو الصلاة
قوله ستة اشياء زادت في التحريم ما لو لو تجسس بعض بدنه واشتبه
ورد بان المقصود من هذا الزالة النجاسة ولو بكشط جلده
ق تشتر كالح بمعنى انه يوجب الغسل على الرجل والمرأة بكل واحد
منهما وعبر بالرجال والنساء لان المني لا يوجد الا منهما والا
فالمراد الذكور والاناث **قوله** ويعبر الخ فلهذا هو المعتمد لان

وتراعى الحفاة على شملها ولا اجتمع الا في غير ذلك ولا في غير ذلك ولا في غير ذلك

التقائحتانين لم يوجد قبل دخول الحشفة فلا يجب به الغسل
قوله حي الوجه اسقاطه فلما لم يدا مي ولو غير مميز وغيره كالبعية
ويعتبر حشفتها بحشفة ادمي معتدل لان لم يكن لها حشفة **قوله**
حشفة الذكر ولو اسل او تعدد في موات او مشقوقا وادخل شقيقه او
مباثا حيث يسمى ذكرا وكذا الفرج **قوله** منه اي المذكور من ادمي
او غير او من الذكر **قوله** او قدرها من مقطوعها كبيرة او صغيرة
من اللاصق للمقطوع ان كان متصلا والا فمن اي جهة شاء ويعتبر
في فاقدتها خلقة حشفة اقرانه **قوله** في فرج قبل او دبر من ادمي او
جنى او بعية حي او ميت صغير او كبير ذكر او انثى مجايل او لا **قوله**
بالبلاج فيه او بايلاجه كان استدخله حي **ق** واما الخنثى المشكل فلا يغسل
عليه ولا على غيره واوجب واضح في دبره **ق** خروج للمني الى خارج الحشفة
في الرجل او في محل يغسل فيه الاستنجاء في المرأة نعم يحكم بالبلوغ به بنزوله الى قصبة
الذكر وان لم يخرج ولا يغسل به **ق** بغير البلاج هو قيد لانفراد المني با
بالايجاب **ق** ولو كان على لون الدم ويعرف كونه منيا بلذة بخروجه او
تدفقه او برح العجين ان كان رطبا او بيضا فالبياض كان جافا سواء

في ذلك الرجل والمرأة فان فقدت هذه الخواص فليس منيا ولا يغسل به **قوله**
ولو كان الخارج يجمع الوجه اسقاطه هذه لانه نقاها انتفا **قوله**
ونوم اي وفيه احد في الخوص المذكورة فلو شك فيه كراهه ابيض
تجئنا بداخل ملبوسه فله ان يختار كونه منيا فيغتسل او وديا ويغتسله
وله الرجوع عن الاختيار الاول الى الآخر ولا يعيد ما فعله بالاول
قوله او غيره كصلب الرجل وترايب المرأة في انسداد الاصيل العارض او
غيره اي المنفتح في البدن في الانسداد الخلقى لانه من المنافذ **قوله**
قوله كما انكسر الخزان الوجه عدم ذكره هذه لانه لا يجب الغسل فيها لان
خروجه لعله الا ان يقال انها تصوير لخروجه من غير طريقه المعتاد
بقطع النظر عن ايجاب الغسل فيه فتأمل **قوله** الموت وهو عدم الحياة عما
له شأنه الحياة فخرج الجماد ودخل السقطة **قوله** الا في الشهيد ولا يجب
غسله بل يحرم والاي الكافر ولعله لم يذكره لعدم دخوله في اول العباد
فتأمل ونفاس وان لزم للولادة لصحة اضافة النية اليه **قوله** عقب
الولادة اي بعدها وقبل مضي خمسة عشر يوما وكالولادة ولو لم يتخرج
بها القابض الولد فلا يجب به غسل الا تمام اجزائه **قوله** بالبلل اي ولم

في بعد هانفا ~~الفا~~ الولد فلا يجب به غسل الا بماء
اجزائية **قوله** والمحوحة يوجد بعد هانفا والافقي منه فذكرها
معه تكراراً فتأمل **قوله** والمحوحة عن البلل موجهة على الاصح
وتفطر بها الصائمة وكذا يحرم على زوجها وطبيعتها عند غيب
رملي **قوله** وفرائض الغسل اي منه حيث هو لا بقيد كونه وجباً وفي
بعض النسخ ذكر **فصل** هنا علم ان هذا الكتاب لما كان تاليفاً
تأليفه من الطلبة بما ملأه عليهم اختلفت نسخه كثير في الترجمة
والقديم والتأخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك
قوله فينوي الجنب رفع الجنابة وتنصرف الذببة الى رفع حكمه وهو
للنع من الصلاة ونحوها وان لم يقده او لم يعرفه كما امر **قوله**
والحدث الاكبر او حدث فقط وينصرف للاكبر بقربته كونه عليه
واذا اجتمع عليه اغسال واجبة ونوى واحد منها كفى عن
البقية ولا يكفي نية بعض واحد منها **قوله** ونحو ذلك كنية
استباحة الصلاة او الغسل الواجب وهذا الجنب في غير الجنب **قوله**
ولا يكفي نية الغسل فقط لانه قد يكون عادة كما تقدم **قوله** وتنوي
الحايض الح ظاهر كلامه انه على التلف والنشر المريب ويحتمل ان
كلامه الحايض والنفسا تنوي الحيض والنفاس ولو وقع الجنب

ولو وقع الجنب فيوافق المحقق عند شيخنا الرمي فوجعه واما
نية رفع الجنابة من الحيض او عكسه في صحيحته مع الغلط
دون المعد فتأمل **ق** مقرونة باول الفرض اي باول ما يقع
غسله فربما يدل ما بعده في فلو تنوى الخ هو ايضاح **قوله** وهذا
ما رجحه النووي الرافعي وهو مرجوح ما يقع وهو بيان **قوله** عليه
فلا تكفي الخ هو انما يفيد الاعتداد بالنية وان وجبت اعادة
الغسل وهو كذلك فبغسله واحدة اي في غير الجناسات المغلظة
لان السبعة فيها كالواحدة في غيرها في محلها في محل الخلاف بينها
في الجناسات الحكيمة وكذا العينية التي تنزل او صافها مع الغسل
الواحدة فتقيد في غير محل الخلاف بينهما في الجناسات **قوله**
جميع الشعر فلو بقي بعض شعرة لم يكفي الغسل وان قلعهما بعده فلا
بد من غسل موضعها ولا يضر قلعهما بعد غسلها وتلها الظفر
ق والبشرة اي جميعها فلا يكفي وجود ايل كسبع او سبع تحت
الاطراف وان الله بعد ف والمراد بالبشرة ظاهر الجذر وبالشعر
ما عليه ما يخرج به شعر نبت في العين والانف مثلاً في من انف مجروح
بالدال والعين المصمتين او عظم وضح او جلد تقلص او محل شوكة

انفتح او ظاهر انق او اصبع من نقد مثلاً **قوله** سنه اي الغسل
 من حيث هو **قوله** خمسة اشياء اي باعتبار المذكور هنا
 التسمية اي في اوله او في اثنائه كما مر في الوضوء **قوله** قبله
 هو قيد في الوضوء كما علم **قوله** على ما وصلت اليه هو قيد تكون
 الامر باليد لوقال وسن امرار نحو جبل علم ما لم تصل اليه
 ويندب كونه عقب كل مرة ان ثلث **قوله** وسبق معناها
 لوقال وسبقت في الوضوء كان اولى ليشتمل وجوبه في حق
 صاحب الضرورة اليه في انساب الايمن والايسر منه شقته
 المقدمات ثم المؤخرين **قوله** والاغتسلات وفي
 بعض النسخ ذكر فصل هنا وذكرها استطلاعي لافادة اجتمعا
 ولوقال والغسل كان اخصر واولى وينوي في جميعها ^{اسما بها}
 الاما سياقي واذا اجتمعت كفي نية واحدة منها في السنونة
 سواء تاكله اولا ولا تجب الا بالند **قوله** سبعة عشر على ما
 ذكره هنا مع عد غسل الجمل ثلاثا او جعل الطواف ثلاثا فتأمل
 قوله لحاضرها اي لم يرد حضورها ولو غير مكلف ولم تلزمه ثلاثا
 او جعل الطواف ثلاثا فتأمل قوله لحاضرها ومن عجز عن الما فيه
 وفي بقيته الغسل اتم بنية البدل لانه عن الغسل المراد وسيد
 المحم ذلك في بعضها **قوله** ووقته اي ابتداء وقته من الفجر واخره

فراغ صلاتهما وتقرينه من ذهابه اليها افضل **قوله** وغسل الي
 العيدين اي في يومهما فلا تقيد بمن يصليها ويخرج وقته
 بالغروب **قوله** والاستسقاء ويدخل وقته لمن يصل منفردا
 بآرادته ولمن يصل جماعة باجماع الناس لها ويخرج بفراغ فعلها **قوله**
 والخسوف الخ ويدخل وقته باوله ويخرج بزوال جميعه **قوله** والغسل
 من اجل غسل البيت او قدمه عقب غسل الجمعة كان او طلانه يلية التاكيد
 ولذلك قال ابن حجر فصل الاغتسال بالكثر احاديثه الصحيحة ثم
 ما اختلفت فيه وجوبه ثم ما صححت احاديثه ثم ما تعدى نفسه **قوله**
 مسلما كان الميت او كافرا فيس الغسل اغسلته وغسل الكافر الخ
 لوقال المص وغسل من اسلم كان اولى لا يحمله لانه بعد الاسلام ولو
 تبعوا ويسن ازالة شعره بعده ولو انق الا نحو حية رجل **قوله** ان
 لم يجنب الخ لوقال وان اجنب الخ كان صوابا لان الواجب لا يقط
 المندوب فيجتمع عليه خلاف فلا بد من نية ما معا لانه لا يفي بنية
 الواجب غير المندوب ولا عكسه ويفوت المندوب وبطول الزمن
 او بالاعراض عنه **قوله** والمجنون والمغني عليه اذا قاضي جميع هذا
 التعيين في الذي قبله وينوي كل منهما في هذا الغسل رفع الجنازة
 لقول الاحام الشافعي رضي الله تعالى عنهما ولا وانزل وتنزيلا للظنة مقام
 القين ومكمله ان يبلغ من زمن انزال المنى كما قاله شيخنا تبعا لخطيب وهو

فأهو وقال شيخنا الرملي بنوي ذلك مطلقاً ولم
يتحقق الخ هو قيد الاستقلال المندوب الاستقاطرة كما
ومر ويجعل خلافه لا مكان الفرق بينه وبين الكافر
وجوب الغسل على كل منهما وأغتسل في الأغما والمجنون
قوله بالغز كرا وانثى حرا ورقيق **قوله** وغيره وأي البالغ وغير
مميز ويغسله وليه ومثله المجنون المذكور وهذا هما الحجة
في ذكر افراد من يطلب له الغسل هناك دون ما تقدم ويفوت هذا الغسل
هذا الغسل بفعل الاحرام **قوله** فان لم يجد المحرم أي من يريد الاحرام
كما ذكره ولعل ذكر التيمم هناك دون غيره لمظنة قلة الماء في سفر الحج
دون غيره فراجع **قوله** ولدخول مكة أي بذي طوى اسم وادي
اسمي باسم بيت فيه مطوية أي مبنية ولدخول حرمة أيضا **قوله**
لمحرم لو انقطه كان أولى انه مطلوب للحل أيضا الا ان يقال
لما ذكر غسل الاحرام قبله ربما يوهو كون هذا الغير المحرم فدفعه بذلك
فتأمل وفي كلامه مانعة خلق **قوله** والوقوف بعرفة في تاسع الحجة
الظرفان متعلقان بالوقوف وبحل الغسل غيره وغيرها وللمبيت بمنزلة
على وجه مرجوح وعليه في حمله ان لم يغتسل بعرفة والا فلا قرب منه
ويندب الغسل للوقوف عند المشعر الحرام كما مر **قوله** فيغتسل الرمي بالحجارة
كل يوم أي بعد تركه **قوله** فمن غسل الوقوف الوجه من غسل

منزلة الا ان يريد الوقوف بالمشعر الحرام كما مر **قوله** والوقوف
هذا على القديم الرجوح والقديم والجديد خلافه **قوله** وبقيته
الاغتسل ثلاث غتسلات اخر منها الغسل لدخول المدينة
ودخول حرمةها والخروج من حرام وقص شارب وحلق عانة
وبلوغ بالسنة وكل ليلة من رمضان وكل اجتماع وغير ذلك لدخول
المسجد ولو غير حرام كما قاله ابن حجر **فصل** في ذكر المسح
على الخفين وكان ذكره عقب الوضوء انسب لانه جزء منه ولعل لمسه
راعى كونه مسحا كالتييم فضمه اليه وقدمه عليه لكونه بالماء وسيأتي
ما فيه وهو رخصة ويرفع الحدث ويبسح الصلاة من غير حصر
وهو من خصايص هذه الامة **قوله** والمسح على الخفين لأعلى
احدهما وان تعذر غسل الاخرى لعلته الا ان عدمت الاخرى
الكعب كما سيأتي ويطلق الخف على الخفين وعلى احدهما واختار
واختار الاول ورفع ايها جواز المسح على احدهما جائز ويجوز
العدول عن غسل الرجلين واليه فلا بنا في انه يقع واجبا دائما
وقد يجب العدول اليه لقلة المأمع لابسها واضيق وقت

عن الغسل ولا نقاذ اسير اواراك عرفة او نحو ذلك وقد حرم
العدول اليه لكونه مخصصا بمثلا وسياتي كونه مكروها
في الوضوء ولو مندوبا بدلا عن غسل الرجلين وان تكن حاجته اليه
لا في غسل فرض او نفل الا في تنوينه وجعل ما بعده بدلا منه
فتأمل **ق** فلو اجنب اي مثلا او حاضت او نفست او طلب منه
غسل جمعة مثلا **ق** غسل الرجلين لا معها للجنس **ق** لم يجز الاول
ضبطه بضم اوله وسكون ثانيه **ق** ان غسل الرجلين افضل
من المسح في تعبيره بافعال التفضيل استعار بانه لا يكون مباحا
نعم ان رغبت نفسه عنه والطمأنينة الي الغسل دونه او نحو ذلك
فهو افضل من الغسل بل قبل بكرة حينئذ كما يكره تكرار المسح عليه
او غلبه **ق** بعد كمال الطهارة اي بعد اتمام الغسل والوضوء
واليتيم ان كان ولوح احدهما او مسح الجبينة ان كانت
كذلك لم يكن الا ان ينزع الاولى ثم يعيدها فلو قطعها قبل
نزعها اكفاه عن نزعها ولو ابتدأ الخ هذه ليست من مفاد التنية
قبل وصول الرجل الاولى والثانية **ق** الحاييل وهو ما يمنع نفوذ ماء

الصب الى الرجل لامن محل الخبز ملاقاة **ق** لا مانع الزونية فيمكن
الزجاج وجوانب الخفين بالمعنى الشامل لاسفلهما وعقبهما
واعلاهما غير محل ادخال المثار اليه بقوله لامن اعلاهما **ق** **قوله**
يمكن تتابع المشي عليهما اي يسهل المشي فيهما فخرج ما
يعسر فيه ذلك لثقل او تحديد راس او خسة او سعة او ضيق
نعم ان اتسع الضيق عن قرب لم يضر قال بعض مشايخنا وكذا
لو ضاقت الواسع فراجع **ق** لتزداد مسافرا فادانه يعتبر في المقيم
حاجات المسافر في يوم وليلة وهو كذلك وفي المسافر ثلاث
ايام فان كفى ونها اليوم وليلة صح المسح عليه فيها **ق** ويجوز
من كلام المصنف بقوله يمكن الخ وكذا من تفسير السائر بما ذكره
الشارح كما مر من الاشارة اليه **ق** طهارة ما وكذا طهارة ما
تحتها فلا يكره جنس ولا متجنس ولا ما فوق نجاسة على الرجل
ولا ما تحته جبيرة او جبها **ق** نعم لو كان عليه نجاسة مقفوءة
عنهما فمسح منه لا نجاسة عليه **ق** مسح المسح ولا يضر سدا ان
الساكن النجاسة ولا يضر خوضه على الرجل **ق** تبييضه عن كونه

حلالين لانه لا يشترط على الراجح فيكون المسح على المخصوصين نعم
ان حرما لهما كحرف محرم لا يعتذر لم يكن المسح عليهما واعلم
ان هذه الشرط معتبر نعم اللبس قال العبادي او عند اول
المسح لاني كل مسح قوله ولو لبس خفا الخ هذا هو المستهي با
الحرف ق فسح الاسفل ص او الاعلا الخ هذا الحكم جائز فيما لو كانا
صالحين ولم يذكر ولم يكن واحد منهما صالحا فخرهما كما
العدم ق والمسافر في سفر قصر كما ياتي ق ثلاثة ايام الخ ولو كان
ذهابا وايابا كغايده سفره لغير وطنه كحاجة كما ياتي قوله تقدمت
او تاخرت اي تقدمت ليلة كل يوم عليه او تاخرت فتحسب الليلة
الليلة الاخيرة هنا النص عليهما في الحديث وبذلك فارق
عدم حسابها في شرط الخيار في ثلاثة ايام ولو وجد الحديث
في اثناء يوم او ليلة اعتبر قد مر المأضي منهما من اليوم الرابع
او الليلة الرابعة ق وابتدأ المد في حسب اي اول المدة المحسوبة
يكون الخ ضرورة انقضاء الحدث السابق بجميع افرادة وهذا ما
عليه الجمهور من المصنفين المتقدمين والمتأخرين واعتبر
شئنا الرمي حسب ان المدة من اول الحدث الذي شأنه ان يقع

باختيائه وان وجد بغير اختيائه وهو النوم والسكر
واللبس والمسح سواء انفراد وحده واجتماع واجتماع مع غيره
فرأى جله ق ولا منه وقت المسح لو اسقط لفظ الوقت لكان
لكان حسنا لان مراده وجوده بالفعل لان وقت دخوله
معتبر في ابتداء المدة اتفاقا ق والهائم عطف على العائجه ق بسفره
فان انظم اليه عدم التزام طريق سجي مركب التعاسيف وخرج
بهما العائجه في السفر اكثر من يوم وليلة ثم اقام فيمنع عليه المسح
الموجود بالمجرد اقامته وما لو سافر قبل مضي يوم وليلة وقبل
وقبل المسح ثم مسح فله ان يثتم مدت مسافره ق على ظاهر الحنف
اي من اعلاه ق ان يكون خطوط فيكره استيعابه وغسله
وتثليثه قال شيخنا الرمي ولا يندب فيه التخييل وخالفه ابن
عبد الحق والخطيب ق ويبطل المسح اي تنقطع المدة بواحد
مما ذكره فعبر عن قطع المدة بلامه ق وعروض ما يوجب الغسل
اي اتصاله لا غسل مندوب مثلا فصل في التيمم هو من خصائص
هذه الامة لصراحت الحديث به وظهوره بمعنى مطهر وفي نسخة

تقديم هذا الفصل لكون المسح فيه عن جميع البدن او جملة اعضائه بخلاف
الذي قبله والا فلا ينسب لما مر **قوله** عز وضوء او غسل ولو مندوبين
قوله وغسل عضو اي يجب فلا يكون عن غسل عضو مندوب
بشرائه فيه تغليب الشرح كدخول الوقت على السبب كالعجب
لستعمال الماقتامل بسفر فهو بيان للعذر الحسي وهو فقد
الماء ومرض العذر الشرعي وهو المنع من استعماله بقول الطبيب
علا انه يضر استعماله في جميع البدن او في بعضه كحدث ومرض
او دوامه او شيء فاحش في عضو ظاهر ذاتا او منفعة ويعمل هو يعلم
ومعرفة لا يتجربته وقال بعض مشايخنا يعمل بها ما هو مخصص
مع عدم الطبيب في محل يطلب فيه الماقتل اياي **ق** دخول
وقت الصلاة فرضا او نفلا ان كان لها وقت والا فبغ
الغسل في البيت وبارادة فعل الصلاة في نحو الاستسقاء ويتغير
الكوكب في الكسوف وبارادة سجود تلاوة واحرام واستحارة ونحو ذلك
وخطبة الجمعة كصلواتها وهكذا **ق** وطلب الماء اي ان لم يتيقن
في محل طلبه ويدخل في الطلب شرائه بثمن مثله زمانا ومكانا
قوله بمن اذا له اي في الوقت او قبله لطلب فيه او اطلقا طلب

27
وطلب له فيه **ق** من رحله وما يظن يتعلق به وحده **ق** وفقته
وهو المنسوبون اليه بالخط والتحال ونحوها ولو ينادي فيهم
من معه ما يعود به ولو شتمه وهو قادر عليه **ق** فان كان منفردا
اجزا الوجه استقاطه لان ذلك التضرع في المنفر وغيره **ق** من
الكهات الاربع بيان كواليه **قوله** قدر نظره اي المعتدل
وهو قدر علوة سهم اي غاية برميته وهذا هو حد الفوت
لكونه اذا استتحت برفقته لا من نزل به اغاثوه ويشترط امله
على نفس او عضو ومنفعة ومال وان قل واختصاص سواء
كان ذلك له او لغيره وان لم يلزمه الذنب عنه وعلى خروجه الوقت
وهذا كله عند تروده في وجود الماء في ذلك الحد فان ثبت
وجود الماء فيه لم يصح تيممه وان خرج الوقت او خاف على ما ذكر
فان تردد في الما فوق ذلك الحد القرب وهو فوق ذلك الي نحو نصف
فخرج من رحله لم يجب طلبه مطلقا فان ثبت وجوده فيه وجب طلبه
ان امن على غير اختصاص وقال يجب بذلك في ماء طهارته فان كان
فوق ذلك وليسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا **ق** والرابع الخ هو بيان
لعذر المرض السابق **ق** ويدخل في العذر لم يقل في التعذر لان هذا عذر حسي

وكو قال ومن العذر لكان أولى لأنه ليس من عذر السفر ولا المرض
ويَدْخُلُ في العذر ما لو كان بقربه يحتمل أن المراد بقربه كونه
في حد الغوث أو كونه في حد القرب وأنه عالم بوجوده أو مندد
فيه وقد علم حكمها **قوله** أعوانه بعد الطلب أي الحاجة إليه لأجل
حيوانٍ محترم كثر به أو شرب فقتله أو شرب دابته أو بيعه لمؤنة
مومنه وهذا من فقد الشرعي فله التيمم مع وجوده ولو قدمه على ما
قله لكان النسب وخرج بالمحترم غيره كالحري والمرد والثاني المحض
وتارك الصلاة بعد أمر الإمام قوله يصدق الظاهر أي الطهور كما مر
قوله وهي له غبار وهي أيضا لأن منه شأن التراب أن يكون له غبار
فإن خالطه جص أي جبس وجبر وكذا غير من كان خالطه كدقيق لم يجس
وإن قل الخلية لأن كثافة الكفاف يمنع وصول التراب إلى العضو
وبذلك فارق الماء أو رمل أي ولو خالطه رمل لم يجز أي إن كان الرمل
يلصق بالعضو ولا يضر وعليه يحمل الخلاف المذكور **قوله** برمل فيه
غلبا لا يخفى أن هذه العبارة غير مستقيمة لأن الرمل لا يصح التيمم فيه
به مطلقا فإن أراد بغباره في رمل فقد سبق انفاً وأراد بسحقه في

رمل

والزائد يدل

رمل صار غبارا فكان يقول بغباره رمل أو بغبار رمل فتأمل
كأنه وهي الجبر وكفاية الحرف وهي الطين المحرق كالآواني وخرج
بظاهر الجبس وكذا التيمم المستعمل أي في إزالة النجس كما في غسلات
الكلب وإن غسل أو في التيمم بعد مس العضو ولو احتمل **قوله** وفرايته
أي أركانها كما هو المعلوم أربعة بل خمسة كما يباقي في البيت ولها محلة
عند نقل التراب الأول وعند مسح الوجه وظاهر كلام الفارح إرادة هذه
بدل المسحة الثانية ولا يكف نية التيمم ولا نية رفع الحدث والمجزي
هنا نية الاستباحة فقط ولها ثلاث مراتب أولها نية استباحة فرض
الصلاة ولو من ذرة ثانية نية استباحة فعل الصلاة أو الصلاة أو صلاة
الجنان ثالثها نية استباحة ما عدا ذلك كسجد التلاوة وقراءة القرآن
ومس المصحف ولو نذر ذلك وتمكيد الحليل فيستبيح في كل مرتبة ما فيها وما
بعدها فقط وأعلم أن الطواف كالصلاة فرضاً ونفلاً وأما خطبة الجمعة
فعند نجبا الرمي أنها كصلاتها وعند سماع الإسلام وابن حجر أنها يعمل فيها
بالاحتياط فلا يصح بالتيمم لها فرضاً ولا يجتمعها مع فرض فرض ولو مثلها
وفي شرح شيخنا ابن حجر جواز جمع الخطبتين بتيمم واحد سباني بعضه المذكور في كلامه

ويجب قرون النية الخ هذا هو الركن الخامس والمراد بالنقل وجود
النية حاله تكون التراب على اليدين قبل مسح الوجه **وسمع** سواء
كان بضرب أو لا فالاستدانة غير معتبرة والمراد بقوله **لهم** ينقل
غيره تحديد النية بعد الحدث قبل مسح الوجه ومع مسه فتأمل
وافهم **ق** مسح الوجه أي الذي يجب غسله في الوضوء وكذا اليدين
ولا يجب إيصال التراب إلى باطن الشعر ولو خفيفا بضربتين
أي ثقلتين كما أشار إليه بقوله ولو وضع يده الخ وكما كلما صحت
النية أول مرة بعد نقلة واحدة ولو خورقة واحدة فلو مسح بها
وجهه ويديه وجب نقلة أخرى يمسح بها جزء من الوجه أحد
من أخدي يديه ولو أصبعها واحدا قوله ولو ترك الترتيب لم يصح أي
لم يجب له مسح اليدين فيعيد بها وأما مسح الوجه فهو صحيح كما
مر في الوضوء **قوله** وأما أخذ التراب اه اشتراك مسح الوجه وبعض اليدين
اليدين في نقلة واحدة لا يضر كما تقدم **قوله** يجوز ويحتاج إلى نقلة أخرى
لمسح اليد بالباقية تنبيه **قوله** لكنوا عن القصد لأن في ظمن النقل
المقارن للنية وأما قصد مسح العضو فلا يتعين فتأمل **قوله** وتقديم

أعلى الوجه على الخلة ليست من مدخول كلام المصنف فكان ذكرها بعده
النسب ويندب فيه لغة والتجمل وكما يطلب في الوضوء **قوله** التثنية
ق والمواالات كما في الوضوء بتقديم التراب ماء **ق** فيجب ترغ الخاتمة
فيها مراده وجوب إيصال التراب لما تحتها ويندب تخفيف التراب
قبل المسح ولو بنفضه من اليدين **قوله** يبطل التيمم بالمعنى **قوله** التيمم
الناسل لعدم انعقاده **ق** روية الماء المذهب روية وبوجوده ما
يشمل التردد وحيث كان في محل يجب طلبه منه أي بان كان في
حد الغوث أو القرب ابتداء **قوله** في غير وقت الصلوات
مراده حالة كونه غير متلبس بها بان كما قبل تمام الرأى **قوله** الكبر ولا غبرة
بتلبسه بغير كفاءة وذكره ونحوه قوله لفقد الماء أشار إلى أن الكلام
في فقد الحية لا في الشرعي كما سبذكره قوله **قوله** أو توهمه ومنه روية
سراب أو حجاب أو سماع من يقول عندي ماء وإن أعقبه بقوله نجس
أو غايب قوله بطل تيممه **قوله** نعم إن اقترن وجوده بما منع كعطش
وسبع لم يبطل تيممه **قوله** بطلت أي في وجود الماء لا في توهمه لأنه لا
يبطلها سلقا **قوله** وما يسقط فرضها أي بان راه بعد دخوله فيها بان كان بعد الرأى

من كبره تبطل لكن قطعها ليصلها بالماء افضل ان اتسع الوقت
الودة لان التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعده
ولا في اثباته فان عاد الي الاسلام بنى على ما فعله منه لكن
بنية جديدة لانها قطعت النية الاولى **قوله** واذا امتنع شرعا
اي سقط وجوب استعمال الماء في الفقد الشرعي اي ومحرم استعماله
ق في عضو سواء انفرد او تعدد **قوله** عليه اي العضو اي على محل
العلته منه وان تعدد **قوله** وجب التيمم **قوله** محل العلة **قوله** وغسل
الصحيح وتبطل في غسل المجاور للعلته **قوله** ولا ترتب
لكن الاولى تقديم التراب ليزيل محل العلة الماء اثره **قوله** وقت
دخول غسل العضو العليل ولا ترتب بين التيمم عن عليه وغسل صحيح
والاولى تقديم التيمم كما مر ويجب تعدد التيمم بعدد الاعضاء ان
وجب فيها الترتيب كالوجه واليدين ويذهب ان لم يجب كما
ليد اليمنى مع اليسرى **قوله** ان امتنع استعمال الماء في عضو من
موتين او اكثر كفي بتيمم واحد عنها حيث توالى **ق** وهي اي الجبهة
التي هي احد الجباير **قوله** مسح عليها اي على جميعها اي ان اخذت من
الصحيح شيئا الا فلا وحدها واقع عما اخذت منه **قوله** ويتيمم ويغسل

صحيح

صحيح ان كان **قوله** وهذا الخ هو المصنف **قوله** ويشترط
في الجبهة اي العدم الاعادة فيما ذكره فان اخذت زادت
على ذلك وجهت الاعادة مطلقا **قوله** ونحوها اقرب التصق
على الخراطة او دم جثمه عليها **قوله** ويتيمم لكل فريضة اي من الصلاة
والطواف وخطبة الجمعة فقط وعطوف المندوفة منها عليها
عطوف الخاص لان مندور غيرها كنفله كما تقدم **فصل** في
احكام النجاسة الحسية وهي بالانتحار محل حلول موجبها
كانت او حكمية وخرج بها المحل للنجاسة المعنوية ويقال
الحكمية ايضا وهي بالانتحار كالمني فانه يحوط محل خروجه
الي جميع البدن وكما حدث فيما مر وحقيقة النجاسة الوصف
القائم بالمحل الملاقى للعين النجاسة مع رطوبة وتطلق كذلك
على نفس العين وهو المراد هنا ويقال لكل منها شرعا مستقدر
مستقدر يمنع صحة الصلوة حيث امره **ق** والنجاسة
باعتبار العين لغز المستقدر ولو طاهر كاللبصاق والمني
قوله وشرعا كل عين الا وادخال كافي التعريف لشمول جميع

الأفراد والقيود المذكورة بعضها لادخال وبعضها لالخارج
كما يؤخذ مما ذكره والتناول يعنى الاكل والشرب والحرمة بمنع
بمعنى الاحترام وهذا التعريف خلا عنه غالب المطولات
فذكره غير لا يفي بهذا المختصر **قوله** فاسطفا في جعل ذلك في الطوابط
الطوابط بحث فلهو فتأمل **قوله** من السبيلين اي من احدهما
قوله وخرج بما يعجز عن مفهوم هذه اللفظة فيه تفصيل فهو اولى
من عموم النسخة الاخرى ولغة الماضي اولى من المضارع **قوله**
قوله الدود وكذا البيض ولو من غير ما كول اللحم واللبن من ما كور
وكذا الحصة المشهورة ان لم يقل اهل خبرة انها منعقد من البول
وكما متصلب لا تحبلة المعدة لو قال لم غلر المعدة لكان اولى اذا
المراد ما تقع احالته بالفعل كعظم نزل عقب بلعه حالا
وجسوة كذلك وجب لوزرع لبنت وبيض لو حضن لفرخ
وخرج بمتصلب نحو لحم وطعام لم يتغير فهو نجس ولا
تسبيح المخرج منه لو كان منه وحالف ^{بغلة} وخالف ^{بغلة} شيئا الذي لا يبيد
الرمي في هذه كما نقله عنه شيخنا الزيايدي وفي شرحه خلافه

وخرج بالسبيلين بقيت المنافذ وكان المناسب للشا
ذكره فالخارج منها طاهر الا القى لما وصل المعدة وان
عاد حالا ولم يتغير ما عد المتصلب المتقدم والمخرج
منه فاما النجس طاهر الان علم انه من المعدة **تنبيه**
فضلالة النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة على الراجح المعتقد
ولو كان الاولى ولو كانت من ما كول لحم او مما لا يسيل دمه
كالقمل والبق والذباب **قوله** ان كانت مشاهدة بالعين صواب
ان كانت محسوسة ليشمل الطعام والون والريح لان المراد
بها ما قابل الحكمة كما يذكره بعد **قوله** بزوال عينها اي حرمتها
ق ومحاولته زوالا وصافها ولو نجس صابون او اشنان
ان توقف الزوال عليه ويجوز استعمال دقيق الحبوب
في غسل اليدين بقدر الحاجة لجريان العادة **ق** **ق** اي
لم يعف عنه **نعم** ان تعذر زواله عفي عنه مادام العسر
ويجب ازالته اذا سهلا ولا يجب اعادته ما صلاحه معه مثلاً
على المعتقد **ق** لون اوريح وان بقيت معاً في محل واحد من ثيابك

واحدة فكامر في بقا الطعم **ق** قوله من الابل والولوق
من غسل الابل والكلان صوابا لم ياكل الطعام اي ولم
يبلغ حولين والاعسل قطعاً مطلقاً برشش الماء عليه اي
بعد زوال اوصافه قبل الرشل ومعها ومنها رطوبة محل بوله
فلا بد منه عصره او اجفافه **ق** ولا يشترط الخ لقول غير سبيل
كان وجهها اذ هو مع السيلان غسل **ق** على جهة التغذية
ولو مرة وان عاد الى اللبن ما كان منه مغدة وهو كذلك وسكت
عن العصر لانه لا يشترط حيث طهر المحل ومنه تخفيف بلاطوباً
صب عليه بعد زوال الاوصاف **ق** وخرج بالصبي الخ لا تقول ارف
والايتلاف بحله اكثر واصل خلقه من ما وطين **ق** الا السبير اي عفا
من الدم او القيح من الشخص لو من غير عالم يختلط باجنبي
ولو طاهر او خرج باليسير انكشيت من القيح فان كان من الشخص نفسه
ولم يكن بفعله كعصره ولم يختلط باجنبي عفا عنه والا فلا وكالقيح
الصديد وما يخرج من النفاط والدماميل والجروج ونحوها ودم
البراغيث ووينم الذباب **ق** لا يعني شيء من ذلك مغلة

مطلقاً

مطلقاً لانفسه ساعته اي لادم له يسيل عند ذكته او شق
عضو عضو منه كما سرق في الاناء الذي فيه ما بيع او ما **ق** وانهم
الخ في هذا الافهام نظربل لا يستقيم لان كلامه في وقوعه قبل
موته والطرح فيه كالوقوع وانما المضر طرحه بعد موته لا يبرح
كامر **ق** واذا كثرت فقد تقدمت هذه المياه **ق** والحيوان
كله طاهر الا الكلب الخ وهذا تقدم عقب المياه وكذا الجراد كله
طاهر الا المسكر وقد اشار الامام الهليني رحمه الله تعالى
ما في هذا الباب بقوله جميع ما في الكون اما جراد او حيوان
ولم يراد بالجراد ما ليس بحيوان والاصل حيوان ولا جزء
حيوان ولا منفصل عن حيوان فالحيوان كله طاهر الا الكلب
والخنزير والخنزير وخرج كل منهما وجراد كله طاهر الا المسكر
واصل كل حيوان وهو المنبي والعلقه والمضعة تابع لحيوانه
طاهرة ونجاسة وجزء الحيوان كئنته كذلك والمنفصل
عن الحيوان النجس مطلقاً وعز الطاهر ان كان رشحاً له في الباطن
نجس كالعرف والريق فطاهر وماله السخالة في الباطن

بطلان قوله وجعلنا كالأديجي
فهو جنس مطلقا لا على صورة الأديجي كالحمار كالحمار

فجنس كالبول اما استثنى كالبني والبيض وخوبها **ق**
مع حيوان طاهر شمل المتولد من كلب وادي فان كان
على غير صورة الأديجي ومنع الخطيب من الولايات ومال اليه
شيخنا **ق** والميتة الخ تقدم مع الميتة وما الحق بالأديجي عقب
الطهارة **ق** ويغسل الأناث ويوغ الكلب الخ وغير الأناث وغير الولوغ منه
فضلاته وغيرها قتلها والمتولد كاصله **ق** بما ظهور لا متنجس
ولا يستعمل كحمار والتراب كالماء **ق** احدهن لو السابعة والاولى
او كلف مصوبة بتراب اي مزرحة به واعمزها خارج الاناء النجس
او وضع فيه الماء او لا والتراب او لا على الراجح ولو لم تنزل عين النجاسة
الكلبية الا بست غسلات مثلا حبت مرة واحدة كذا في بعض
العبارات غير من المؤلفين وصرحها انه ان اريد بعين النجاسة
جرمها اقتضى انه يجب بست غسلات بعد زوال الجميع وان بقيت
الاوصاف وبعضها وان اريد بعين النجاسة وصفها اقتضى
انه يجب بست غسلات بعد زوال جميع الاوصاف وكل ذلك غير
المستقيم وقد صرحوا بان الغسلات السبعة في النجاسة الكلبية

كالوحدة في غيرها وهو صريح في انه اذا زالت اوصاف
النجاسة الكلية بدون السبع وجب اتمامها او بالسبع
فما فوقه اكتفاه وهذا هو الوجه لا يجوز غيره فان
كلامه على ان الجرم زال ببست وان الاوصاف زالت ببست
اخرى فواضح ولو نظاير من الغسلات شي في غير المغسول فله
حكم المغسول فالمتطاي من الغسلات الاولى بسغلا ستا ولو بمجموعة
مع غيرها مع التراب ان لم يكن التراب في الاولى والارض
الترابية اي ما عليها تراب ولو به هبوب الرياح او كانت ارضا
نجسا لا يجب التراب فيما قال شيخنا الرمي ويجب تنزيه
ما تطاير منها وخالفه الخطيب **ق** مرة ثانية عليه اي تعم محلها
مع السيلان **ق** والثلاثة افضل اي بزيادة مرتين بعد الاولى
الواجبة وهذا ان زالت اوصاف النجاسة بالاولى
فما زالت به الاوصاف بعد مرة واحدة ويطلب اثبات
بعدها وظاهر كلامهم انه ليس لا ييسر تثليث
النجاسة الكلية وهو الموافق لقاعدة ان الكبر لا يكبر

وتنقل عن شيخنا الرملي عليه اي بان في بمرتين طهرها وفي شرحه
خلافه فليراجع **قوله** واعلم ان الخ هنا تقدم في اقسام المياه **قوله**
بالسكنة بالاستحالة منها انقلاب دم الطيبة مسكاً وانديباع
الجلد وهي انقلاب الشيء اي انقلاباً معنوياً او ذاتياً كما عا
والمسك فتأمل **قوله** وهي اتخذت ماء العنب هذا معناها الغلة
والمراد بها هذا السكر ولون من نبيذ التمر والقصب او العسل او
غيرها سواء اختلفت بعضها ببعض ولا في محترمة وهي ماعصة
عبرت لا بقصد الاكار وتغيير حكمها بتغيير القصد بعلة **ف**
ومع تخللت صارت خلا لا بمعنى نشأت عن غيرها نحو عين
تجرت او انفصل عنها غيرها نحو ههنا تكلمت **ق** وكذا لو تخللت
الخ هو منها صدقات كلام المصنف لان معنى بنفسها عدم مصاحبة
مصاحبة عين لها من غيرها كما ذكره **ق** بطرح شيء فيها هو مفهوم
بنفسها فيعلم ان الطرح غير معتبر بل المدار على مصاحبتها
وعين فيها حين تخللها ما لم تكن مما يشق الاحتراز عنها
نحو بعض بزراحيات يسيرة وشمل الشيء ما تخلل ما وقع

فيها

فيها وان ترخ صيرورتها خلا فان ترخ قبل ان يتخلل من شيء
لم يضر ولو كان الواقع فيها خساً لم يظهر وان ترخ منها
قبل تخللها وشمل الشيء ايضاً المايح وغيره **نعم** قال
شيخنا الرملي لا يضر نحو عسل وسكر وما ورد ليظهر رايها ومنه
العين المضرة ما تكون من دنتها فوقها بغير عليها انها كنقلها
من محل الى محل فيعود عليها بالتشبيح ان تخللت **نعم**
ان وضع عليها ما وصل اليه قبل تخللها ظهرت **قوله** واذا
طهر الخمرة اي حكمنا بطهارة القلب عن الخمرة حكمنا بطهارة
دينها اي طرفها لئلا يعود عليها ما التمسك **فصل** في
الحيض والنفاث والاستحاضة **ق** ويخرج من الفرج اي فرج
المرأة الادمية لانه المراد واما غير الادمية فان كانت من الجن
فالصح للاصح ان لهم مثلاً الادمية وان كان من الحيوان فقالوا
انه حيض منه سبعة وهي الضبيع والارنب والخفاس قطوعا والناس
والفرس والكلبة والوزغة على الاصح قالوا لعل المراد بحيض هذه
المذكورات وجود دم لها لانه حيض حقيقه وهو من الحيض اللغوي
الذي هو مطلق السيلان **ق** تسع سنين اي فية تقريبية فلو

خرج قبل تمامها بما لا يسع حيضاً وطهرًا وهو ستة عشر
يوماً ما قل وهو حيض بالجملة أي الطبيعة من عرق في أقصى
الرحم وهذا الكثرة أي معنى الحيض شرعاً لادم جملة يخرج من أقصى
الرحم المرأة في أوقات مخصوصة **ف** لذاغ بالذال المعجمة والعين
المهملة لما ليس من الحيوان كالنار وعكسه لما من الحيوان
كالعقرب ولم يرد اسمها معاً ولا أعجمها معاً **ف** ليس
في الكثرة شيء المقتضى وهي الأولى لأن من الوان الدم الكثرة والصفرة
قوله محتشم محتشم بالذال المهملة أي شديد الحرارة **ف** والنفاس
سمي بذلك لأنه عقب نفس غالباً **ف** الولادة ومثلها العلقه
والمضغة ولو قال عقب فراغ الرحم من الحمل كان أولى ليخرج ما بين
التوأمين ولا يسمى نفاساً فهو دم حيضان اتصل بحيض
قبله والافدم فساد **ف** والاكثر حذفها أي الباء فيقال عقب
والمراد ان يوجل الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة والافدم
حيض ولا نفاس لها **ف** أي مقدار ذلك فيشمل ما لو طهر في أثناء
يوم ولبيلة وما لو جرد ذلك المقدار في أكثر من يوم ولبيلة وأشار
على الاتصال إلى انه لا يتصور الاقل الاكثر وبقوله المعتاد

إلى انه يكفي في وجود الحيض أن يكون بحيث لو ادخلت
قطنة غرت ملوثة بالدم بلبا إليها أي سواء تقدمت أو تأخرت
أو تلفقت فهو أي الزايد استخاضة **ف** والمعتمد في ذلك
الاستقرار أي اتتبع التام من الامام العباسي فخرج رضي الله عنه
فلو اطرده عادت امرأة بخلاف ذلك لم تعتبر **قوله** لحظت في غير
عنها بمجة أي ما وجد من الدم عقب الولادة عدد نفاساً طيلة أو كثير
واختار المصنف الأول لمناسبة ما بعده **ف** بين حيض ونفاس
وكذا بين نفاسين كان حملت عقب الوضع ومضي أكثر النفاس
وطهره بعده يوماً ثم القت الحمل علقته **قوله** تسع سنين
تقدم ما فيه **ف** بزمن بضيق عن حيض وطهر أي عن أقلها وهو
أقل من ستة عشر يوماً ولو بلحضة **قوله** ولحضان واحدة للوطى
واحدة للوضع **ف** والمعتمد في ذلك الوجود لو قال استقر
كما تقدم لكان أولى بل هو الصواب فرضاً ولو كفاية كصلاة
الجنابة **قوله** قراءة القرآن باللفظ بحيث تسمع نفسها
ومحله انه قصرت القراءة ولو مع غيرها والا فلا حرم كما في

وسواء احكام ومواضعه وقصصه وما قل منه او كثر ولو
حرفاً واحداً ومحلّه في المعلم والشارة الاخرى هنا باللسان
كالنطق **قوله** من المصحف اي ما فيه قرآن لدراسة ولو بحال
حيث يعد ما ساعراً وان حل حله معه كايان وخرج به التيمم
وجلده وحريطته وصندوقه مثله وبياني وتفسير الشارح
المراعات معناه اللغوي وهو منعت الميم **ق** الا اذا خافت
عليه فيجبر حله لحوق غرق او حرق او وقوعه في يد كافر يجوز
خوف نحو غضب او سرقة قوله ودخول المسجد
اي عبور فان امتت التلوث جاز العبور كان يكره لفظ حدثها
وبذلك فارق عدم كراهته اجنب واما الملك حرام عليها مطلقاً
ق لما يضر هو مستدرك لانه المقسم **ق** ان خافت تلوثه ولو
بشك او توهم ومثلها في ذلك كل ذي نجاسة كذلك وخرج بالمسجد
غير كراهية ومدرسه وملك الغير فلا يحرم الا التنجيس بالعل
ق الوطي ولو في الدبر **ق** ويسن لمنه وطئ الخ واقبال الدم مدة
لنايله وادباره عكسه قال في المجموع ويسن لكم فعل معصية

التصدق

التصدق بدينار او يصفه اي يساوي ذلك الاستمتاع اي
مع مباشرة فلا يحرم النظر ولو بشهوة ولا لمس مع حائل ولو
رقيقاً وتستر الحرمة الي وجود الطهر بعد الانقطاع ولو
في ذمية او مخنونة **ق** فلا يحرم الاستمتاع بهما اي السن
والركبة ولو بما حاذاهما ولا بما فوق السن او تحت الركبة
ويحرم على المرأة ان تبكثر الرجل بما يحرم عليه ان يبكثرها فيه
بما ذكر هنا فتأمل **ق** ثم استطرده المصنف الخ لان الاستطراد ذكر النبي
في غير محله مع غير لما سبته بينهما كما اشار اليه **ق** على الجنب
اي المسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم في القران وليس من المكاشف
والملك اما اذكار القران لا يخفى ان اذكاره كذلك كما مر في الاشارة
اليه، فلو قال محل الحرمة ان كانت بقصد القراءة والا فلا
كان صواباً كما تقدم **ق** لجنب مستدرك لانه المقسم **ق**
مسلم خرج به الكافر فلا يمنع من الملك في المسجد لانه لا يعتقد حرمة
وان حرم عليه من حيث انه مكلف بالفروع ليعاقب عليه في الآخرة
ويجوز مثل ذلك في القراءة كما تقدمت الاشارة اليه **ق** وتغذ

خروجه بمعنى عدم الامر كما ذكره ويجب حينئذ ان يغتسل بالام
من غسله وان يتم ولو بتراب المسجد عن غيره **ق** وكذا
خريطة وصندوق وامتعة وخزانة ولو في غير حائط وجعله
المتصل به او لم تنقطع بيته عنه وكذا امثله ما حاذى المصحف
من الكرسي واعلم ان ذكر هذا وما بعده في المحدث مع حرمانه
في الجنب والكائض لتبعيته غير فيه الاختصاص
به فامل **ق** وحمل جملة اي القرآن من مصحف او غيره في امتعة
حيث لم يقصد حمل المصحف وحده عند شيخنا الميرزا او مع المتاع
عند الخطيب والظرفية وجمع الامتعة ليس شرطاً فيكون متاعاً واحداً
ولو صغيراً وحمل به معلقاً حذراً من المس **ق** وفي تفسير
الترقيماً وتعتبر الكثرة بالرسم العثماني في المصحف وبسم
قادة الخط في التفسير وكلامه في الحمل ومثله المس فلا
يحرم ولو للقرآن وحده فيه نعوذ **ق** قال شيخنا
الميرزا القران وحده او مع تفسير يحرم غير اكثر كوضع يده عليه
ق وفي دنائير وقوف وجدلان وثياب وخوها وكلها وكلامه
في

٢٧
في الحمل ومثله المس ولو للحروف القرآنية وحدها **ق** ولا يمنع
المميز اي غير البالغ ذكره او انشئ للمحدث ولو حدثاً اكبر
ق من مس المصحف لو قال من مس القرآن كان اولى والحمل كما للمس
بالاولى للدراسة وتعليم وهو عطف عام ولو قال للدراسة وتعليمه
كان صواباً يخرج تعليم غيره اما البالغ فيجوز عليه ذلك مطلقاً فان
تعدت عليه الطهارة دائماً **كتاب احكام الصلوات**
او لم يذكر لفظ احكام كان اولى وهي ما خودة من الصلوات وهما عراً
في خاصة المصلي ينحنيان عند انحنائه او من صليت العود في النار
نقطاً او من الدعاء الاستمالة عليها **ق** الدعاء اي بخير او مطلقاً
اقوال وافعال اي واجبة ودخول المندوب فيها تغليب
مدخل الصلاة الجنابة وخرجت سجدة نحو التلاوة والمراد ما
وضعها لذلك فدخل صلاة الاخرى وخو **ق** مفتحة
الخ وما يفتح به الشيء او يفتح به يكون رتبة وهو المراد هنا
ق وفي نسخة الخ وهي اولى لصحة الاخبار بالخمس وافادتها
ق ان اللام في النسخة الاخرى للجنس **ق** خمس في اليوم والليلة

كما هو معلوم وجمع الجنس لهذه الامة من خصايصهم والاخذ
كانت الصبح الادم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب
ليعقوب والاعتشاليونس وظاهر هذا انها كانت على هذه
الهيئة المعروفة وفي هذه الاوقات فليراجع وافضلها الجمعة
ثم عصرها ثم عصر غيرهما ثم صبحها ثم صبح غيرهما ثم العشاء
ثم المغرب الظهر ثم المغرب **ق** يجب كل منها وجوباً موعداً
باول الوقت اي وقته المحدود فيجب بدخوله الشروع في
فعلها والعزم عليه فيه ولا يغني عن هذا ما وجب على من
بلغ من العزم على فعل الواجبات وترك المحرمات ولا يغني
على من مات قبل فعلها التائب منه بخروج وقتها وبذلك
فارقها **ق** فاقرب **ق** اي صلته في هذا الظهر **ق** للوقت
وفيما بعد اسم للصلاة فتأمل **ق** لانها ظاهرة **ق** الح
لانها كالرابط **ق** اول صلوة ظهره بفعله صلى الله عليه وسلم
التابع لجبرئيل فيه لا فتداية به كالصحابة وكان صلى الله
عليه وسلم كالرابط لهم لعدم رؤيتهم لجبرئيل ولم يجب
الصبح

٢٨ **ق** الصبح قبلها التوقف الوجوب على التعليم واغتر ذلك
واول وقتها زوال الشمس يدخل وقتها بدلت فليس منه **ق** لا بالنظر
نفس الامر لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لئلا يكثير فقد قالوا
ان الفلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف
متحرك اربع وعشرين **ق** فتستأجل بتحول الظل ان لم يعدم
او بوجوده بعد عدمه ظل الاشياء مثله وهو قدر فامة وهي
سبعة اقدام لكل انسان بخدمة وما ذك هو جملة الوقت
وهو منقسم الى خمسة اوقات وقت فضلة اوله بقدر
الاستغفار بلهاها وما يطلب فيها اولها ولو كمالا كاليان
في المغرب ثم وقت فضيلة اختيار يعني انه يختار ان لا يحرك
يوخر عنه وهو الى خورج العشر الوقت ثم وقت جواز الى
يقامن الومايسعها ثم وقت حرمة بمعنى حرمة تاخيرها **ق** ثم
وقت ضرورة بادراك قدر تكبيرتها منها ولها وقت عذر وهو وقت
العصر في الجمع ولا يخفى ان من حرم بها في وقت لا يعصا يجب عليه
الاقتصار على ما فيها من اجزاء من حرم بها في وقت لا يسعها

قال الحلال الحلي انه جديد ايضا **ق** الي مغيب الشفق الاحمر
اي الي تمام مغيبه وخرج بالاحمر المنصرف الي اسم الشفق
اذا اطلق الابيض عقبه فلا يعتد وقتها الي مغيبه وما ذكره
هو جملة الوقت وهو ينقسم الي وقت فضيلة واختيار وهو
وقتها على الجديد وبعد جواز الكراهة الي ما يسعها ثم
حرمة ثم وقت ضرورة فهذه خمسة اوقات ولها وقت عذر
وهو وقت العشا من جمع **ق** والعشا لم يقل اي صلاحها كما مر
لاجل المعنى اللغوي الذي ذكره **قوله** اسم الاول الضلام اي اسم
للظلام من اول وجوده عادة **قوله** اذا غاب الشفق اي عقبه
ق واما البلد الذي لا يغيب فيها الشفق اي مطلقا
الشفق لان المراد البلد الذي اذا غاب شفق المغرب فيه طلعت
شفق الذي لا يغيب به الجفر فليس للعشا فيه وقت بينها
فوق العشا الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة
وعدم الدلالة على المقصود والمراد انه يجعل له وقتا وعشا
لاليلهم بنفسية وقت العشا عند اولئك مثال اذا كان

ليل هو لا يتم غروب وطاوعها احشورين درجة الاوسط فليس
وليل البلد الاقرب فيها بين ذلك الثلثين درجة منها وقت
العشا فيما بين الشفق وعشر درجات فليكن ذلك ليلهم
في حال ثبات العشرتين درجة الاوسط فليكن وقت العشا
عنده هو لا يتم **ق** ولها وقتان اجمالا وفي الحقيقة انها
سنة **قوله** واخره اي وقت العشا الاختيار الي ثلث الليل كل
وقت الفضيلة وهو اوال الوقت على ما مر في الغيب **قوله**
وفي الجواز اي واخر وقت العشا في الجواز الي طلوع الفجر
الصادق يشمل هذا وقت الجواز بلا كراهة ووقته مع الكراهة
كما ياتي ووقت الحرمة وقت المندقة ولها وقت عذر
وهو وقت المغرب من جمع **ق** تمام **ق** معترضا اي فيما بين
الجنوب والشمال جهة الشرق **قوله** ثم يزول وقت عقبه
ظلمة اي غالباً ونسبة الصدق والكذب للفجر فيه تجوز
كما علم **قوله** لفعلا في اوله لو قال لفعلا فيه كان او **قوله**
خمس اوقات وبقي سادس وهو وقت الضرورة **قوله**

ما بين الي ليل من
وعددها او غير ذلك
او حيز الوقت
او حيزه او حيزه
او حيزه او حيزه

من ذلك فيجب عليه القضاء اتفاقاً وهو حد التكليف اي
المذكور من الاوطاف الثلث اذا وجدته في شخص يقال له
مكلف اي الزم الشارع بما فيه كفاه من العبادات
وغيرها والصلوات المستنوبات اي الذي اشبهت الغايض
الغايض بسبب الجماعة فيها وزيادة فضلها على غيرها
وفضلها صلوة عيد الاضحى ثم صلوة عيد الفطر ثم صلاة
لكسوف الشمس ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء
قوله التابعة اي ولو غير موكدة **قوله** سبعة عشر ركعة
الوجه عددها اثنان وعشرون ركعة بزيادة ركعتين
بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل العشاء
واسقاط الوتر لانه ليس من التابع للغايض وان سمي را
تباعاً باعتبار توقف فعله على فعل العشاء ولو كان تابعاً
لصبح اضافة نية الى العشاء مع انه لا يصح اتفاقاً كما سيأتي
ياي **قوله** ركعتا الفجر وهما افضل الرواتب بعد الوتر وبعدهما
الراتب الموكد وبعد غيره الموكد وينوي بهما سنة الفجر

او ركعتين الفجر او سنة الصبح او نحو ذلك وليس ان يفرا
فيها بآية البقرة قولوا امنابالله الى مسلمون وآية آل عمران
قل امنابالله الى مسلمون والافسورة سج وهاية تالك ولا
فيسورة في المشرح والم تركيف والافسورة في الاخلاص
وان بضطرب بينهما وبين الصبح ولو قضاء واخرهما
قوله الظهر ومثله الجمعة في الموكد وغيره ولا بد من
نية القبلية والبعدي في كل صلات لها ذلك ولو جمع القبلية
في احرام واحد والبعدي كذلك وجمعهما معاً بعد الغرض
واذا لم يذكر التاكيد انصرف النية اليه **قوله** ثلاث بعد سنة
العشاء لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة ولو كانت
عنهما كان اولى **قوله** ليوتر بواحدة منهن اي ينوي بهما
بهما سنة الوتر او الوتر او مقدره الوتر **قوله** ذلك تلك في بقية
الوتر شفعا ووتر او وصلا وفضلا كما ياتي في الواحدة
اقل الوتر واقل كما ثلاث وتحمل نية عليها عند الاطلاق
عند شيخنا الرملة وقال الخطيب بتحسين اجزائه او كله

والكثرة **واكثر** احد عشر ركعة ومتى احرم منه بشفع جازله
التشهد في كل ركعتين او اكثر ويسمى فصلها وهو افضل
ومتى احرم بتوفيق لم يجز له غير التشهدين وكونهما عقب
الاخيرتين ويسمى **وصلا** ووقت بين صلاة العشاء
ولو جوعته تقديما وفعل اخر الليل افضل كلا وبعضا فان
فعله بعد نوم كان وترا وتنهجا **او** قبل العشاء اي قبل
فعلها ولو بعد دخول وقتها او بعد فواته **قوله** من ذلك
كله اي من التابع للغير في غير الوقت **موكدا** اي بعد
الرواتب وافضلها صلاة التراويح ثم الضحى ثم صلاة الليل **و**
وعكس المصنف هذا الترتيب للاهتمام بما هو اقل وجودا من
الناس **ف** صلاة الليل اي التهجيد وهو صلاة بعد نوم ولو قبل
صلاة العشاء وبعد دخول وقت العشاء وفعلها ولو فرضا
او قضاء او نذرا او نفلا راتبا ومنه سنة العشاء ومنه النفل
المطلق كما اشار اليه **قوله** والنفل المطلق وهو ما لا وقت له ولا
سبب بالليل وان لم يكن تهجدا افضل منه بالنهار وبعد عن

الربا

الربا والافضل والافضل ان يسلم فيه من كل ركعتين واذا نوى
عددا فله التشهد في كل ركعتين او اكثر ولا يجوز ان يقع منه
ركعة بين التشهدين غير الركعة الاخيرة فيبطل بشروعه قال
شيخنا الرمي وغير النفل المطلق والفرائض كذلك وخالفه ابن حجر في
الفرائض **ق** لمن قسمه اثلاثا والسادس الرابع والخامس افضل
لمن قسمه اسداسا **ق** صلاة الضحى سميت باول وقت فعلها
وهي صلاة الاشراف على الرجح **ق** واكثرها اثنا عشر ركعة هو
مروج والصحيح المحدثان اكثرها فضلا وعددا اثنان ركعة
ولو احرم باكثر منها بطل احرامه المشتمل على الزايد وله جمع الثمانية
في احرام واحد **ق** من ارتفاع الشمس هو الرجح **ق** صلاة
الترايح سميت بذلك لان الصحابة كانوا يستريحون فيها
بعد كل اربع ركعات وليطوفون في ذلك طوافا كاملا وما تغذر
الطواف على اهل المدينة الشريفة مع شرفهم بحجر نبي الله
عليه السلام ودفعه عنهم تفقوا على طواف مكان كل طواف
اربعة ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين والمراد بهم

من كان فيها او في مزارعها وقت فعلها وله فضاؤها
ولو في غير المدينة وثلاثين بخلاف عكسه لان العبرة فيها
الوقت الاداء **قوله** وهي عشرون ركعة اي لغير أهل المدينة
كما مر وتسن الجماعة فيها **قوله** لم تصح اي لم ينعقد احرامه
ان كان عامدا عالما والا وقت فلامطلقا ولشبهها با
الغرائب يطلب الجماعة فيها تغير عما ورد فيها ووقتها
الخ فهي كالوتر ويندب تأخير عنها **قوله** في بيان شروط
الصلاة المعتبرة لصحتها في دواها لان الشرط ما قارب معتبر
ولو لم يذكر قبل الدخول فيها كان اولى **قوله** والشرط عدل
ع قول المصنف شرائط مع استوها لغة وعرفا لان شرائط جمع شرط
وليس ذلك **قوله** مراده هنا كان فتأمل **قوله** في شرعا ما تتوقف
صحة الصلاة عليه الخ هو تعريف بخصوص الغام وليس ذلك شأن
التعريف فلو قال بالتوقف صفة غير عليه وليس جزءا منه كالصلاة
هنا كان اولى واعم وهذا سائل لعدم المانع وهو صحيح ولقرب هذا
التعريف لهولته عدل اليه عن التعريف بانده هو يلزمه من عدمه لعدم

ولا

ولا يلزم من وجوده وجوده الوجود ومن عدمه لعدم لذاته
ق وخرج بهذا القيد المذكور بقوله وليس جزءا منها الركن
قائه مشارك للشرط في تعريفه المذكور لكنه جزءا منها فالأركان
ما هتقها والشروط صفاتها الاعضاء اي جميع البدن من الحدث
الاكبر واعضاء الموضوع من الحدث الاصغر في كلامه ايماء الي ان
المراد بالحدث الامر الاعتباري ولو كنت عن لغة الاعضاء كاذ
اولى لما عرفت **ق** فصلافة صحيحة ويبطلها ما يبطل غيرها
ولا يصح الا اذا ضاق لانه حرمة **قوله** ان ايسر منها منها في
الوقت من اوله فله الصلوة من اوله ولو وجد ترايا بعد ذلك وهو
الوقت وجب عليه اعادةتها به وان لم تسقط به ثم يعيدها ثانيا بالماء
او بالترايب في محل تسقط به فيه فتأمل **ق** في ثوب وبدن ومكان لا
يخفى ان لفظ الخمس في كلام المصنف عطف على الحدث وكلامه في طهارة
البدن منه فادخال الثوب والمكان فيه للتوذي على التكرار فيهما بقوله
لباس طاهر وبفوله والوقوف على مكان طاهر المشار اليه بقوله
وسيدكر الخ غير مستقيم فتأمل والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما

ما يلاية بدنه أو ملبوسه كما ياتي فيهما **استر** لون العورة
من أعلاها ولوعى نفسه وجونبها كذلك بحيث لا ترى من
ذلك الامن أسفلها وان رويت بالفعل وما هنا عكس الخف
نظر الاصلهما غالبا واحتراز باللون عن الحرم فقط اذا يكن
الستر بلون نحو الحنا اتفاقا ولعله استغنى عن الحرم بذكر اللباس
الآتي **قوله** فان عجز ع سترها ولو بغرض ثوب على نجاسة وهو
محبوس عليها **قوله** بلباس هو ظاهر في غير نحو الطين والماء
الكدس ولو مبرجلد أو حرير لجل وان حرم عليه عند القدرة
على غير ولا يلزم قطع ما زاد منه على العورة ويحتمل شمولهما
وهو أفيد وأد اصيل في المأجازه الخروج الى الشرة ليسجد فيه
وان لم يشق عليه السجود في الماء **قوله** ويجب سترها أي العورة
لا بقيد كونها عورة الصلاة كما هو ظاهر ولو اخرج هذه الجملة
عن تقسيم العورة بعدها كان **حسنا** **قوله** عن الناس أي الذي يحرم
نظرهم اليه وان لم يهرع بصرهم **قوله** وفي الخلوة ولو في ظلمة
الخاصة هو راجع الى الخلوة كما يدل ما بعده ويحتمل عوده

الى

الى عين الناس فيشمل ما لو احتاج الى كشفها الاستنجاء بحضرة الناس فانه
يجوز له ذلك بل يجب عليه ان خاف خروج الوقت لا ان خاف فوت اوله
ولا قوة الجماعة ولا قوة الجمعة **قوله** وعورة الذكر أي الواضح في الصلاة وكذا
عند جنسه ومحارمه وعورة عند الاجانب جميع بدنه وفي الخلوة السوتان
فقط **قوله** وكذا الامم أي من فيها رقى ولو خشي عورتها في الصلاة وعند
محارمها كالذكر وعند الاجانب وفي الخلوة كالحرة وعورة الحرة كاملة
الحرية ولو خشي عورتها في الصلاة وعند محارمها كالذكر وعند الاجانب
وفي خلوة ملبوس الخ فيجب ستره شعر راسها وقدميها ويكفي ستر باطنها
بالارض فلو ظهر من عقبها شيء ولو عند ركوعها بطلت صلاتها اما عورة الحر
لو قال انشئ في هذا وما بعده كان صوابا ليس شمل الامم كما مر **قوله** وعورتها
أي الحرة في الخلوة كالذكر أي كالعورة الذكر في الصلاة فهي ما بين سترتها
وركبتها وقيل كعورتها في الخلوة وهما السوتان **قوله** ما يجب ستره أي
في الصلاة كما اشار اليه بقوله وهو المراد هنا ولو سكت عن هذا المراد
وجعل ملبس ستره شاملا لما يحرم نظره لتلائمها لكان انسب ويمكن

حل كلامه عليه فتأمل **قوله** والوقوف يراد به ما يعالج الجوس وغيره
ويشير اليه **قوله** يلا في خروج غير الملاقي فلا يضر الا اذا كان حاملاً
لتصل به كطرف جبل مروي على نجاسة او زمام دابة عليها نجاسة نعم
يعتقر ملاقات نجاسة جافة حالاً او رطبة والقى ما وقعت عليه حالاً
من غير حال وفي جحد لكن ان لزم على القايتها نجس المسجد واتسع الوقت
فالاولى عدم القايتها فيه ف بالاجتهاد ان كان مستند الى علامة
كصوة ديك مجرب وورد ولو بضاعة وكما مؤذن وخوم نكاح صحيح
نعم يقدم على الاجتهاد كما مؤذن عارف في صحوور ونية المراسل المعروفة
وبين الابرق عارف به **قوله** وان ضاق الوقت وكذا كل عبادة لها نية ويعتد
بملائنة لها اذا صادف الوقت كالاذان **ق** واستقبال القبلة اي الان
وهي الكعبة اي عينها وهوايتها المحاذي لجرمها ان لم يكن فيها والا فلا بد من جرم
منها حقيقة او حكماً وكونه مرتفعاً بل في ذراع فاكثروا **ق** كون الاستقبال
للعين يقيناً مع القرب بمسار ونية حيث سهل بلا حائل غير معتد به ومنه

غير

غير معتد به وتقدم قول المخبر عنه علم وان لم يخبر بالفعل
على خوبيت الابرة والخراب المعتقد بان طرقه عارفون و
اقروه ويقدم ذلك على اجتهاده بالعلامات كالنجم ومنها
القطب المعروف بالجدي وكالشمس والقمر ورياح الرياح
فان يعرفها قلدها عارفاتها مسلماً عدلاً ويجب تعلمها
حيث لم يكن بحضرة عارف كافر او حضراً من مسلم عدلاً
عدلاً ومن غيره ان اقروه عليها مسلم عدلاً عارف وبما ذكر
علم انه لو وقف صوفى في المسجد الحرام او في غيره ان اقروه عليه
عدلاً عارف بحيث يزيد على محاذات جرم الكعبة وجب على من
زاد على محاذات جرمها ان ينحرف الى محاذات جرمها اذا لا يلقى الجهة
عندنا فتأمل وافهم ولا تقترب ببعض العبادات الموهمة بخلاف
هذا والله الموفق **قوله** وكعبة لا ارتفاعها صوابه لترتيبها
ولم تدارتها **قوله** واستقبالها بالوجه بالصدر حقيقة
في الواقف والجالس وعرفا في الركوع والساجد **نعم**
يجب الاستقبال بالوجه مع الصدر في مستلق قد رفع راسه **وبالاستقبال**

خصيص

فيه ان عجز عن ذلك الرفع **ف** لمن قدر عليه ما من عجز عنه لم يسه
لربوط على خشيته فيصلي على حسب حاله وتلزمه الاعادة **قوله**
من ذلك اي الاستقبال **قوله** في شدة الخوف اي النوع الرابع من صلاة الخوف
ولو غير الخوف كما ياتي **ف** ولو قصيرا واقله الى محل لا يسمع
فيه الجماعة اي صوب مقصده فلا بد ان يكون له مقصد معلوم
قوله وراكب الدابة اي في غير هودج او محمل او محفة اما هو لا فان
اتموا جميع الاركان واستقبلوا في جميع الصلاة جاز لهم الفعل والا
وجب عليهم الترك كراكب السفينة في غير الملاح الذي دخل في سبيلها
ولا تصح صلاة الاخذ بزمام الدابة ان كان بها نجس ولو على غير الملاح
مخرجها واذا وطئت نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا جافة
لم تقارقها حالات فيتم ركوعه وجوده وكذا جلوسه بين سجديهما
سجدتيه **قوله** ويستقبل فيها اي في ركوعها وجوده وكذا في
جلوسه المذكور وفي احرامه كما في بعض النسخ **قوله** في قيامه
ومنه الاعتدال وتشهدته في سلامه وبما ذكره انتظم قولهم
انه يستقبل في اربع ويمشي في اربع فتأمل **فصل** في كيفية الصلاة

من بيان اركانها وما معها **قوله** ثمانية عشر بعد
الثمانية في حالها الاربع اركانها والصحيح انها هيئة
للركن واحدة للاعتداد به وبعدنية الخروج ركن
والصحيح انها سنة فالاركان ثلاثة عشر كما في المنهاج
وغيره وهي اي النية شرعا واما اللغة فهي مطلق
القصد ومحلها القلب فلا عبرة ^{ينطق} باللسان بخلاف ما
فيه **ف** فرضا ولو كفاية كجنازة او عارضا كنذر **ف** وجب
نية الغرضية ولو في العادة والصالح الصبي لكن اعتمد
شيخنا الرملي انها لا تجب على الصبي **ف** وتعيينه ومنه القلبية
والبعدنية فلا بد منهما كما مر اما النقل المطلق ففيه قصد
الفعل فقط ويلحق به وسبب يكفي عنه النقل المطلق كتحية
وسنة وضوء واستنماء واحرام ودخول منزل وخروج منه
وغير ذلك ويصح الاداء بنية القضاء وعكسه لعذر او بقصد
غير معناه الحقيقي اي ان يقصد المعنى اللغوي ويندب الاضافة
الى الله وذكر اليوم والسنين او عدد الركات

اي في حالة الانتصاب للقيام ولو في النفل فلا تصح قراءة
شيء منها قبله ولا بعده وتجب الفاتحة في كل ركعة سواء
الصلاة السرية والجهرية ~~نعم~~ ~~م~~ تحملها ~~الاصنام~~ تصح
تحمله عن مسوق يحميها او بعضها او ابدلها اخر لو اخر هذه
الجملة كان او في مع انما ياتي تكرارها الا ان يقال انما ياتي تفصيل
لها او تشديده عطف خاص قوله لم تصح قرأته وتحرم ايضا ان كان
عامدا على ما سواه غير المعنى ولا قوله ولا صلوة ان تعمد اي حصل
باسقاط الحرف وتغير في المعنى والافكار لم يتعد والابان لم يتعد
اي ولم يتغير المعنى وجب عادة القراءة اي قبل ركعة فان ركعتيها
اعادتها بطلت صلاته ان كان عامدا والا لم تجب ركعة وواجبا
هذا الادخل له في رعاية الترتيب ولذلك هو ساكت في بعض النسخ فنام
عظمها فلو قدم كلمة منها على اخرى وجب استيفاء استيناف
جميع الفاتحة ~~نعم~~ لو قدم نصفها الثاني ثم ابتدأ بنصفها الا
ولم يقصد به التكيل على النصف الذي بدأ به واستمر فيها الى اخرها عند
بها ~~نعم~~ من غير فعل اي بسكوت طويل عمد او قصير اقصد به قطع

٢٩
به قطع القراءة وبذلك ولو منها في غير ما ياتي بين معلاتها
صوابه بين آياتها وكلماتها **ف** كما كتأمينه الى اخره وكذا
فتحه عليه اذا توقف وهو الجنة اذا سمع من امامها اياها
ولا استعانة من النار كذلك وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا
سمع من امامه اية اسمه ونحو ذلك ومن جهل الفاتحة اي لم
يعرفها اي لم يحسنها وقت صلاته وعطف وتعذرت عليه
تفسير لعدم معلم اي بان يوجد او لم يقدر على ما يوصله
اليه قبل خروجه الوقت بما يجب صري في الحج او لم يقدر على اجرت
طلبها منه وأشار بقوله مثلا الى نحو صحف **ف** اي بذكر اي
بسبعة انواع منه والدعا كالذكر لكن يجب تقديم ما يتعلق با
الدنيا الاخرة على ما يتعلق بالدنيا بحيث لا ينقص عن حروفها
اي الفاتحة وهو راجع للقرآن والذكر ولا يشترط مساوات
الآيات والانواع وحروفها مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة
مالك بالالف كما قاله والحرف المشدد منه البدل كالحرف المشدد
منها والحرفين من البدل كالحرف المشدد منها لا عكسه ولو قد

على بعض الفاتحة فقط كره وكذا على بعض القرآن والشيخنا
بخلاف بعض الذكر في كل عليه بالوقوف خلافا للشيخ عميرة
ق وقف قدم الفاتحة للوسط المعتدل في ظنه ويندب ان
يقف بعدها ايضا للسورة الركوع وهو لغة مطلقا **الخناء قوله**
لنايم خرج به القاعد فاقول كونه ان ينحني بحيث تحاذي جبهته
ما امام ركبته واحمله ان تحاذي موضع جوده **ق** معتدل معتدل
خلقته اي بالفعل وغيره يعتبر به **ق** لو اراد الحاجة اليه مع لفظ
ق قدس **ق** فاو من بطرفه اي ان عجز عن الاخذ مطلقا **قوله**
ونصب ساقيه الاولى ونصب ركبته اللازم له نصب ساقيه
ق وهو يكون بعد حركة الاولى ساكن بين حركتين **ق** ويجعلها
هيئة الى آخره **ق** وقد تقدم ترجمته **ق** الرفع لو اسقطه كان صوابا
مستقيما **ق** لان ليس من الاعتدال **قوله** والاعتدال وهو لغة
المساواة **قوله** قائما لو اسقطه كان صوابا لانه لا يصح مع ما بعده
فتأمل **قوله** وقعودا جز كان لو اسقطه لفظ عاجز كان مستقيما
اذ اعتدال القادر في النفل اذ اصلى قاعدا او مضطجعا كذلك **ق**

والسجود وهو لغة الانخفاض وتوضع وتكون مرتين وكرر
دون غيره لانه محل التوضع بوضع اشرف الاعضاء على مواضع الا
قدام ولانه محل اجابة الدعاء وغير ذلك مبثثة فلا يصح مع حائل
بغير عذر ولا على متصل به بتحريكه بحركته في قيام او قعود ولا
على جزئية مطلقا من ارض او غيرها ومنه قطي او تين او نحو
بحيث ينال الخ تفسير الطهانية بذلك لا يستقيم لانه من التحامل ^{المذكور}
بعده فتأمل وخرج بالجبهة بقية الاعضاء فلا يجب التحامل فيها
على المعتمد ولا كشفها اتفاقا بل يكره كشف الركبتين للذكر تنبيه
الجبهة من شعر الراس الى شعر الحاجبين عرضا وما بين الصدرين
طولا **قوله** واقله يكون بعد حركة اعضاءه هذا تفسير الطهانية
وليس هو عين الجلوس وانما هو القعود واول التشهد الخ
فلا يجوز اسقاطه حرف منه ولا ابدال كلمة بغيرها ويجب ترتيبه
فان لم يترتب لم يعتد به ان اختلف المعنى ويجب موالاته فان اختلف
لم يعتد به نعم زيادة حرف في لفظ اللام وزيادة المباتات
والصلوات والطيبات بعد التحيات لا تضر زيادة بالنداء قبل

ايها لا اله الا الله في عليك ولا وحده لا شريك له بعد شهادته الله
والنحيات جمع تحية وهي يا حي يا قيوم من قول وفعل وجمعت اشارة الى
اختصاص الله تعالى بجميعها **قوله** واشهد ان لا اله الا الله
الاكمل فيكفي احدها **قوله** رسول الله لفظ الله من الاكمل فيكفي رسوله
ولا يضر اسقاط شدة الاختلاف شدة ان لا اله الا الله وسكت عن اكمال
الشهادة لانه معروف وقد ذكر في بعض النسخ **قوله** اللهم صل على محمد
او صلى الله على محمد والصلاة على محمد ويجوزها ابدال محمد بالنبى والرسول
لا يغيرها واكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد **قوله** واقله السلام عليكم
او عليكم السلام ولا يجوز اسقاط حرف من هذا ولا ابدال حرف بغيره ولا
وجود لفظ بين الكلمتين الا نحو التام نعم ان قال السلم السنين او فتحها
وقصد به السلام كفي **قوله** يميننا وشمالا اي يميننا في المرة الاولى وشمالا في الثانية
سيدا في كل منهما القبلة وبينهما مع انتهاء الالتفات ولو سلم الثانية
مستقرا انه سلم الاولى لم يكف ويحيد الاولى وجوبا والثانية ندبا
قوله وهذا الوجه اي عدم وجوب الله الخروج هو الاصح وهو المعتمد

فتكون

فتكون مندوبة وقصد الخروج من صلاة غير الذي هو فيها
ان كان عامدا **قوله** ترتيب الادكان فلو قدم ركنا على محله وجب
اعادته فيه ان لم يبلغ مثله والاقام مقامه وتدارك الباقي من الصلاة ولا
يبطل الصلاة الا ان قدم ركنا فخطيا على غيره عامدا علما **قوله** يستثنى منه
الوجه سقوط هذا الاستثناء لان ما ذكره المص شمل عليه صريحا او
ضمنا فلو قال المشتمل على كذا كان حنا فاسل **قوله** الادان ويقال له الادان
والناذين وهو افضل من الاقامة ولومع الامامة والفاطمة الخ فهو
خمس عشرة كلمة ويندب فيه الترتيب وهو ذكر الشهادتين سوا قبل
ذكرهما جهر افهوه تسعة عشر كلمة **قوله** والاقامة وهي لغة الاعلام
قوله للمكتوبة اي من الخمس فمحق للصلاة على الراجح وفي هذا اشارة
الى انهما من خصائص هذه الامة فليراجع والفاظها احدي عشرة كلمة
وكلماتها فردى الالفاظ الاقامة والفظ التكبير ولها واخرها **قوله** او اما
غيرها اي من كل نقل فمع جماعة وان نذر والنذر المذكور يدل عن
الاقامة على المشهور **قوله** شرط المؤذن والقيم الاسلام والقيم
وشرط المؤذن النكورة يعنيان شرطهما الوقت ولو في الواقع وتبينهما

ومما لا يجزئ ينسب كلامهما الى بعض ويكره ان ينسب ومحدث
والاقامة **قول** شديان اي بحسب الجنس والمراد بها الابحاض
التي يجبر تركها او ترك شيء منها وتغيير كلمة منها باخرى بالسجود **قول**
الشهر الاول بالمعنى السائل للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه المطالب
فيهما ما يجب في الاخر وقعودها تابع لهما فهي اربعة ابعاض ولا يندب
فيه الصلاة على الال ولا يطلب سجود لفعلها ولا لتركها **قول** والقنوت
ان اراد به ما يشمل الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والحمد
وقياماتها التابعة لها فهي اربعة عشر عضدا والاف هو اثنان وبقي
من الابحاض الصلاة على الال في التشهد الاخر وقعودها فحملتها عشر
بعضا ويتصور السجود لترك هذا الاخير بترك امامه له فتأمل **قول**
وهو اخذ الرعاية الخيرية قبل مطلقا **قول** ذكر مخصوص اي في كل مخصوص كما
عرفت **قول** وهو اي القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرج به
الوارد عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو مذكور في الطولات **قول** اهدي و
ينسب كونه بلفظ الجمع للامام **قول** الى اخوه وهو تولي فمين توليت
وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك
وانه لا ينزل من واليت ولا يعز من عاودت تباركت وتعالى

والظرفية

والظرفية فيه بمعنى المعية ولو ابدلها بها سجد السهو وهكذا
بقية الفاظه كما تقدم ومن رفع بطن كفيه فيما فيه تحصل **قول**
فيما فيه رفع وكذا سائر الادعية ويندب القنوت في بقية الصلاة
الحسن ويجوز في غيرها النازلة **قول** لا تنعقن كلمات القنوت
السابقة اي اذ الم بشرع فيها والاعتين ويندب السجود لترك شيء
منها كما تقدم **قول** فلو قنت بآية الخ لو قال فلو اتي بما تضمن تناوذا
نحو اللهم اغفر لي يا غفور كان اول فتأمل **قول** تتضمن دعاءي وسبعا
والاف لا تكفي **قول** وهيئتها اي سنتها غير الابحاض فلا يجبر ترك شيء منها
بالسجود كما اشار اليه **قول** رفع اليدين مع ابتدء التكبير ويندب انهما اوها
معها ايضا **قول** حذ ومنكبيه اي يقابلها بحيث تحاذي اطراف اصابعه
اعلى اذنيه وابهاما تحتها **قول** وعند الركوع عند ابتداء اي عند
التكبير بعد الرفع ايضا ولو شق عليه الرفع اتي بقدره ويندب الرفع
عقب التشهد الاول ايضا **قول** ووضع اليدين الخ والافضل ان يقفن بها
فصل اليسار وبعض ساعدها ورأسها وفي ذلك اشارة الى حفظها
في القلب **قول** المصلي اي لغير صلاة الجنازة ولو على القبر وغيره يسوق

لم يظن ادراك الفاتحة معه **قوله** عقب التحريم اي بعده وقبل التعوذ
والقراءة لانه يقول بها **قوله** وجهت وجهي الى اقبلت بذا في وضوئي
الشيء على غير مثال سبق **قوله** الى اخره اي والارض خفيفا سلا وما انا
من المشركين ان صلاتي الاله وجمع السموات لا شفاعنا بجميعها بخلاف
الارض لان النفع بالطبقة العليا منها وخفيفا ما يلا الى الارض الحق
والنسك العبادة وعطفه على الصلاة عام والمحيات والمات الاحياء
والامانة ولا يقصد بقوله وانا اول المسلمين حقيقة ذلك لانه كفر وله
ابدال اول عن **قوله** والراد ان يقول الخ لان التوجه في الاصل الاقبال
على الشيء ويشمل التوجه الى القبلة بل هو اظهر منها **قوله** او غيرها وسند
سبحان الله الخ اللهم تقني من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس
اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد **قوله** بعد التوجه اي ان اتى به وسورها
ولو في جهرة وتعوذ في كل ركعة واعوذ اعتصم والسيطان من شطن
يعني بعدا ومن شاطيعني احتوق والرجيم يعني المرجوم باللعنة او
الواجم بالسوسة **قوله** والجهر وهو ان يزد على السماع نفسه بحيث يسمع
من يقره في موضعه وهو الليل ووقت الصبح مطلقا ولو في بهارية

مقصده

مقصده والنهار فيما ذكره الشارح ومنه صلاة الاستسقاء
يندب للمأموم الاسرار مطلقا وللمرأة والخنف حيث يسمع اجنبي
ويندب التوسط في نوافل الليل ويحرم الجهر عند من ينادي به وعند
شخنا الكراهة فيه **قوله** اي بالمد وتخفيف الميم مع الامالة وغيرها
وبالقصر كذلك ويجوز تشديدا الميم مع المد **قوله** عقب الفاتحة اي بعد
لطيفة **قوله** ويجهر به اي كل من الامام والمأموم **قوله** وقراءة السورة
وهي القطعة من القرآن اقلها ثلاث آيات والمراد اعم من ذلك والسورة
الكاملة اخضل من بعض سورة لا يزيد عليها والا فهو افضل وسين
كون القراءة على ترتيب المصحف وتواليه وسين المنفرد وامام قوم
محصورين طوال المفضل واوله من الحرات لكثرة فضول سورة في
الصبح وقريب منها في الظهر واوسطه في العصر والعشاء وقصاره في
المغرب ويندب تطويل قراءة الاولى على الثانية في المفضل بقراءة السورة
في كل ركعة بالم تشهد **قوله** الامام ومنفرد وكذا المأموم لم يسمع قواه اماه
ولاسين له قراءة آية سجدة خلف الامام قاله ابن حجر وخالفه شخنا
الرملي ولاسين له قراءة آية سجدة بقصد السجود نكوه في غير وقت

المكراهة وتحرم فيها متى سجد بطلت صلواته نعم يستثنى صلح
يوم الجمعة بالنسبة لآلهم عند شيخنا الرمي ومطلق انه سجدة عند
شيخنا الزبيري **قوله** بعد الفاتحة اي وبعد سكتة تسع الفاتحة
للمأموم وسن سكتة بعد السورة وقبل الركوع فلهذه ثلاث سكتات
وذكر السبكي سكتة بين التحريم والقراءة واعترض بان فيها الافتتاح
والنقود لكن قال شيخنا يندب ههنا ثلاث سكتات ايضا بعد التحريم وبعد
الافتتاح وبعد النقود فالسكتات ست **قوله** لم يحسب ويعيدها بعد
ان اراد **قوله** عند خفض الخ قبل السارح خفض بالركوع ولو اطلقه او
عممه للسجود لكان صوابا **قوله** اي رفع الصليب الاول رفع الرأس الا
ان يقال هو لازم له **قوله** من الركوع صوابه من السجود لكن الرفع من
الركوع فيه التسميع الاتي فليس هو سد المص وهو كان الوجه ان يجعل
الخفض شاملا للسجود ايضا ليميز بذلك التكبيرات الخمس في كل ركعة كما
سرفنا **قوله** قول المصلي صرح بالمصلي هنا وحذفه من الاول على عكس
الفاعلة ان الحذف من الثاني دلالة الاول لا بهام الاضافة هنا
فتأمل **قوله** ربنا ولك الحمد اي ولك الحمد الحمد ربنا اولها الحمد **قوله** تنصب

قائما او جلس قاعدا **قوله** ربي لا اعلى وحض الاعلى بالسجود ورفع اليهام
البعد **قوله** والاحمل الخبر هو خاص بالمنفرد وامام المصنوعين وهو الزيادة
على الثلاثة المذكورة الى احد عشر واللهم لك ركعت الخ وسجد وحي الخ
قوله ويقبض اليد اليمنى اي بعد وضعها على الفخذ **قوله** وانما لها رقا
مقتصد مع سبل راسها قليلا وخضة المسححة بكسر الباء اتصالها بالقلب
ليجمع في التوحيد بين لسانه وقلبه وجوارحه بخلاف الوسطى فان
عروقها متصلة بالذكور ولذا لم يحصل الغبطة عند الإشارة بها **قوله**
والسأهي اي من طلب سجود السهو ولم يقصد تركه فان تركه قصد
فعله بعد تركه عاد لا فتراس وعكسه **فصل** في امور يخالف المرأة
فيها الرجل في الصلاة اي من حيث الهيئة والصفة **قوله** المرأة سوا
الحرة والرقبة **قوله** في السجود والركوع تتعلق بالفعلين قبله ولو عمى كان
اولى **قوله** ما به شيء كخطا ايام وتنبيه غافل وانتظار طالع فحذرك **قوله**
فتلصق بطنها اي وكن امرئيتها يجنبها وحق السارح ذكر هذا **قوله** او
اطلق لم يتطبل هو خلاف الواجب في المذهب وكفى قصد الذكر في اول تكبيرة
من الصلاة عند الشيخ الخطيب ويشترط ذلك في كل تكبيرة عند الشيخ الرمي
قوله يضرب ظهر اليمنى على اليسار بطنها او ظهرها وعكس ذلك كذلك
وهذا في بعض الشيخ وكذا يضرب ظهر احدى يديها على ظهر الاخرى **قوله**
فلو ضربت بطنها بطن يقصد اللعب الخ فلو لم تقصد اللعب لم يتطبل صلاتها
ويجزي ذلك في بقية الكيفيات وافعل خصيصه هذه لانه شأنها ولو صفى
الرجل وسجدت المرأة كعكسه وان كره من حيث المخالفة واسأري بقوله ولو
قليلا الى ان الفعل القليل اذا قارنه ما ضره ويجوز التضييق خارج الصلاة

يقصد اللعب خلافاً للأنحر **قوله** والحنث كالملااة اي في الضم وغيره مما ورد منه
التصديق للذكر ونحوه لو انكشف بعض بنية كراسه بعد احراره لم تبطل الصلاة
للك في بطلانها **قوله** وجميع بنية الحرة التي تستدر كحما **قوله** والامة كالرجل
فهذا مستثنى من الاطلاق السابق **فصل** في عدد مبطلات الصلاة فوضا
ونفلا ومثلها نحو سجدة التلاوة ولو سكت عن لفظ عدد لكان اولي وذكر
العشرة او الاحد عشر كما في بعض النسخ تفريغ كما يعلم بما يأتي **قوله** الكلام
العمد ولو حرف منهم او حرفين تواليا مطلقا وقد العمد يحتاج اليه في التليل
وهو ست كلمات عرفية فاقبل اما الكثير فيبطل بعمله وسهوه **قوله** الصالح
لخطاب الادميين انه الذي شأنه ان يقع بين الادميين في مجاداةهم و
منه التورية وغيرها والاحاديث ولو قد سبه وخطاب غير الله ورسوله
ولو غير عاقل كالقرو ومنه القرآن اذا قاربه صارف عنه ولم يقصد القرآن
ولو مع غيره كالفتح على الامام والذكر والوعا كالقرآن في ذلك كالتبليغ
ولو اسقط لفظ الصالح لكان صوابا بغير جوابه صلى الله عليه وسلم
ولو بعد موته من دعاه واجب ولا يبطل به وجواب غيره من الانبياء
واجب ويبطل به وجواب الوالدين في الفرض ممنوع وفي النفل جائز ان
شق عنه ويبطل به ايضا ولا تبطل بالتلفظ بالعتق قال شيخ الاسلام
ولا بالندب والوقف ونحوها وخالفه شيخنا الرمي **قوله** والعمل الكثير
ولو باعضاء كان حرك راسه ويديه وما يحسب ذهاب اليد وعودها
مرة واحدة ما لم تكن بينهما وكذا رفع الرجل سواعده لو وضعها او لا
والوسنة الفاحشة كالتل الكثر المذكور عمد او سهوا او جهلا **قوله**
لمتوالي قبل يخرج به خطوات بيتها سكون فلا تضر وان طالت وكثر

خدا والخطوة بفتح اوله رفع القدم وبضمها ما بين القدمين نعم حوا
الانبياء بالفعل بحري فيه ما مر في القول **قوله** اما العمل القليل منه تحريك
اللسان والشفقتين والذكر والاشبين نحو الاصابع ولو في سجدة **قوله** فلا
تبطل الصلاة به ولو عمد الا فيما قصد به اللعب كما مر **قوله** والحديث عمدا
او سهوا او كراهها ومنه النوم غير مكن **قوله** وحروف النجاسة لا حاجة
الى لفظ الحروف الا لاجل مراعاة لفظ البطلان **قوله** يا سبه وكذا رطبة
القاهها مما وقعت عليه من غير قصد عليه او حمل له نعم يحرم القاؤها
في المسجد ان اتسع الوقت وحصل تخسيس بها **قوله** فنقص ثوبه اي بلا
حمل والثاوه بها كرك **قوله** وانكشف في العورة اي انكشف جزا عما يجب
ستره لمحتها **قوله** كسفه ربح وعبر الريح ولو ادسيا مثله **قوله** وتغيب
النية ولو الى صلاة اخرى **قوله** واستدار القبلة اي الخروج عن محاذ انش
عينها ولو عبثة وسيرة **قوله** والاكل والشرب يعني الماكول والمشروب كما
استار الله واما المضع فهو من الافعال المذكورة انفا فبطل بكثيره
مطلقا كما مر **قوله** في هذه الصورة اي صورة الماكول والمشروب القليل
جاهلا او ناسيا فلا تبطل صلاته والضابط ان يقال تبطل بالمفطو
او بالكثير عرفا مطلقا وفاق الصور في هذا لعدم حشية تذكر فيه
قوله بالضحك اي تبطل به ان ظهر منه حرفان او حرف غم ومثله الكا
ولو من حشية الله والاني الامريض بقدر عليه دفعه والتخنج كذلك
نعم لعذر في سيره عرفا للقلية وتعدروا واجب كالفاحشة وان كثر
هو او حروفه كالمندوب مطلقا وهذا من افراد الكلام السابق او لا
قوله يقول او فعل اعزم **فصل** في اشياء قد علم اكثرها مما تقدم **قوله**

المفروضة اي بحسب الاصل **قوله** اربع وثلاثون سجدة لان في كل ركعة
سجدة من وجوب ما ذكره المص منزل على كون الركعات سبعة عشر منه علم
ما في يوم الجمعة او للمساافر فتأمل **قوله** واربعة وتسعون تكبيرة منها خمسة
في كل ركعة في هوي الركوع وهوي السجودين والرفع منها في خمسة و
ثمانون وخمسة الاحرام واربعة عند القيام من الشهر الاول فجملة ما في
الصلح احدى عشر تكبيرة وما في المغرب سبع عشرة تكبيرة وما في كل
رباعية اثنان وعشرون تكبيرة **قوله** وتسع تسلمات واحدا في الثانية
واثنان في كل من الاربعة الباقية **قوله** وعشر تسلمات في كل من الخمس
تسلمات **قوله** ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة لان في كل من الركوع والسجدة
ثلاث تسبيحات ففي الركعة تسع وفي الصلح ثمانية عشرة وفي المغرب
سبع وعشرون وفي كل رباعية ست وثلاثون **قوله** وجملة الاركان في
الصلاة اي المفروضة من الخمس على انها سبعة عشر مائة وستة وعشرين
ركنا يجعل السجود ركنين على خلاف ما تقدم وباسقاط ركن الترتيب
وكان القياس على ما مر من كونه لا يقتصر في الرباعيات على واحدة منها ان
بعد هاتين واربعة وثلاثين ركنا او مائتين وستة وثلاثين
ركنا بعد الترتيب لان في كل ركعة اثني عشر ركنا القيام وفيه الفاتحة
والركوع والاعتدال والسجود الاول والجلوس بعده والسجود الثاني
والطمأنينة في الخمسة وفي كل تشهد اربعة اركان الشهود والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الاول والجلوس لها وفي كل صلاة
ثلاثة آنية وتكبيرة الاحرام والترتيب وعلى هذا في اجمع احد

وثلاثون

وثلاثون ركنا ونزاد عليها في المغرب اثنا عشر ركنا للركعة الثالثة
ونزاد عليها اثنا عشر ركنا في كل رباعية للركعة الرابعة فقوله في الصلح
ثلاثون وفي المغرب اثنان واربعون ركنا وفي الرباعية اربع وخمسون
سبني على اسقاط الترتيب والاقتصار على واحدة من الرباعيات فتأمل
فقول السائح ان ما ذكره المص غني عن الشرح لا يخلو من شافه والله اعلم
قوله المسئلة تحقه بحيث تذهب خشوعه او كماله **قوله** مضطجعا او على
جنبه الايمن افضل ويجب جلوسه للسجود ان لم يسبق عليه **قوله**
يوضع شئ تحت راسه فان عجز عنه وجب استقباله باخصيه **قوله**
ويوي الخ قد تقدم **قوله** والمصلي قاعدا لا قضا عليه ولا ينقص حركه
لانه معذور وكذا من صلى مضطجعا او مستلقيا كذا لك **قوله** فله نصف
اجر القايمة الخ قال شيخنا هو فممن ساءت صفات صلته بان لم يزد
بخو خشوع وقد برقاة وذكرنا عهد شيخنا ان من عشرة ركعات من قام
افضل من عشر من ركعتين فعود **فصل** في بيان ما يطلب من تركا
شئ من الصلاة فخلا او قول لا ويجبر عن هذا الفصل سجود السهو
كما يأتي والمتروك اي ما يقع تركه من المصلي عمدا او سهوا **قوله** وسنة
والمراد بها ما يجبر بسجود السهو **قوله** لا ينوب عنه اي لا يكفي عنه
بسجود السهو كما سئذ كره وقد يطلب سجود السهو مع تركه **قوله**
اذا به فوراً وجوباً ان لم يكن فعل مثله والاقاسم المفعول بقاءه ولما
ما ينهي او استدرك ما بقي من صلته **قوله** بل ان ذكره الخ المراد من ذكر
العلم بتركه وخروج به السك فيه بان كان قبل سلامه تركه تجالو
علمه او بعد سلامه لم يوتر ولا إعادة عليه والشوط كالركن في ذلك

قوله والزمان قريب أي لم يطل عرفا والاستانف **قوله** وسجد للسهو أي
 مما يبطل عمد ولا فلا **قوله** في الصلاة صوابه من الصلاة يخرج ترك سجود الصلاة
 لأنه لا يسجد له **قوله** فعل منه عنه مما يبطل عمره فقط أو نفل مطلوب قولي
 إلى غير محله كالفاحة في الركوع **قوله** والسنة إذا تركها أي عمدا أو سهوا
 بعد اعتداله أو بعد وصوله إلى المحل تحري فيه القراءة أن صار إلى القيام
 أقرب منه إلى أقل الركوع ولو ذكر السارح هذه لكان أولى لعلم ما ذكره منها
 بالاول واستغنى عن ذكر سبقه بالوجه عدم ذكره **قوله** فإن عاد إليه الخ
 هذا في غير المأموم أما هو فيجب عليه العود إلى الإمام في السهو وينبذ له
 العود في العمد ما لم يقم أمامه **قوله** وأجاب هلا أي يحرم العود **قوله**
 عند تذكره أو عند علمه **قوله** في صورة الخ فيه إيهام أن في المسئلة صورة
 غير ما ذكره وليس كذلك فتأمل قال شيخنا الرمي والمصلي قاعدا إذا سرح
 في القراءة قبل التشهد لم يعد إليه فإن عاد إليه عامدا عالما بطلت الصلاة
 والإفلا وسجد السهو فراجع **قوله** الأعضاء السنة فقدم أنها عروق
 واقتضاه على هذه لما قيل أنها التي في كلام السافعي والأصحاب **قوله**
 ولا يسجد السهو عنها فإن سجد عامدا عالما بطلت صلاته والإفلا
 لكن حصل بهذا السجود خلل فيسجد له سجودا آخر لأن سجود السهو
 يحرم ما يقع في الصلاة قبله فيه ونعده ولا يحبر نفسه فتأمل **قوله**
 وسجد للسهو أن احتمل ما أتى به الزيادة والأكان شك في الثالثة
 في الواقع أنها ثالثة فاني بركة وعلم عقب تمامها إنها رابعة فلا
 يسجد للسهو لأن هذه الركعة يجب الاتيان بها لكل حال **قوله** ولو بلغ
 الخ مرجوح المعتمد أنه يرجع إلى قول عدد التواتر كأنه يفيد اليقين

قال شيخنا وفعلهم كقولهم كجمع يوم الجمعة **قوله** وسجود السهو سنة
 وهو سجدتان فقط وإن كثرت سببه ولا بد له من نية من الإمام والمفرد
 فإن سجد بلا نية بطلت صلاته وأما المأموم فلا يحتاج إلى نية له لأنه
 تابع للإمامة **قوله** ومحله قبل السلام أي وبعد إتمام التشهد والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبين فإن سجد قبل إتمامها بطلت صلاته
 ولو مأموما فيجب عليه التحلف عن إمامه فيه لا تمامها ثم يسجد
 بعد سلام إمامه وجوبا لاستقراره عليه بفعل الإمام مع خلفه عنه
 في محله وليس لنا صورة يجب فيها سجود السهو إلا هذه على المعتمد
قوله وحينئذ فله السجود بقصد العود إلى الصلاة ويتبين بذلك أنه
 لم يخرج من الصلاة فلو شك في ترك ركن سج وحجب تداركه قبل سجوده
 فإن لم يفعل بطلت صلاته سبلا منه أو بسجوده **فصل** في الأوقات
 التي تكره الصلاة فيها أي وتطل سواقلنا أنها كراهة تحريم على المعتمد
 أو كراهة تنزيه على بقائه **قوله** آخرها هو المعتمد كاعلم **قوله** وخمسة أوقات
 هو أقدم من غيره لها ثلاثة يجعل ما بعد العصر إلى الغروب وقتا
 واحدا وما بعد الصبح إلى الارتقاء كذلك ما سترفه **قوله** لا يصلي فيها
 أي صلاة غير صاحتها كالصبح وسنتها والعصر وسنتها **قوله**
 الأصلاة لها سبب أي ولم يخرج تأخيرها إلى ذلك الوقت والإفلا يصح
 ما لم يقلع عن التحري **قوله** وبما رن هو ناظر إلى السبب مع الوقت فإن
 نظر إلى السبب مع الصلاة فلا تصور المقارنة وهذا هو الراجح **قوله**
 والاول من الخمسة الصلاة الخ لا يخفى أن الاول راجع للوقت ولا يصح إلا
 بالصلاة عنه ولا إخبار عنها بعد الصبح فكان الوجه أن يقول الاول

ملكره فيه الصلاة التي لا سبب لها بعد الصبح الى لان الصلاة ليست
الحسنة وكذا يقال فيما ياتي فتأمل **قوله** بعد صلاة الصبح اي لمن صلاها
اذا غسنته عن القضاء **قوله** عند طلوعها اي ابتداء جزين فرضها **قوله**
فاذا طلعت حتى يتكامل لا يخفى ما في هذه العبارة من الحرارة فلو قال
وتستمر الكراهة حتى يتكامل لكان واضحاً فتأمل **قوله** قد ربح وهو ربح
اذ ربح بزارع الاذى تقريباً وسواء صلى الصبح في هذا الاصل اي اذا
استوت اي وقت استوائها وهو قصر فلو صادف الاحرام لم يصح
قوله من ذلك اي المذكور من الاوقات الثلاثة **قوله** وكذا احرم بكة لو اخبرنا
عن الاوقات الخمسة لكان اولي فتأمل وخارج حرم بكة حرم المديونة القيد
فهما كغيرها **قوله** بعد صلاة العصر بالوصف السابق **قوله** حتى تغرب اي تغرب
عروبها بوقت الاضفران وهذا الوقت متعلق بالفعل **قوله** والخامس عند الغروب
وهو وقت الاضفران وهذا يتعلق بالزمان نعم يستثنى من هذا صلاة الجنائز
لان المقصود منها كثرة الجماعة وان كان الاولى تقيد بها على صلاة العصر وكذا على
صلاة الجمعة **فصل** في احكام صلاة الجماعة واقلها امام وما سواه
اول فعلها كان في الموضع الشريف **قوله** للرجال صريح هذا انها لا تنس
للنساء وليس كذلك فلو اسقطه هنا وقيد به عنده القول بفرض الكفاية
لكان انساباً صواباً **قوله** انها فرض كفاية هو المعتمد لكن للرجال البالغين
العقل الاحرار المقدمين المستورين غير الاجراء وغير المعذورين وشأن من
عداهم من العقلاء وقضها بحيث نظم السعار في القوة والبلد لاهلها
وللطائفين انهم يقدمون الجماعة سواء قاموها في الساجد او غيرها **قوله**
غير الجمعة لا يخفى ان هذا القيد وفهمه المذكور بعد غير مستقيم لان الكلام

في ادراك

في ادراك الجماعة وان لم يدرك الجماعة فتأمل **قوله** ما لم يسلم الامام اي ما لم
يسرع في السلام ولا يعقد سنة من احرم خلفه حج وهذا ما اعتد شتخنا
الذي خلافاً لابن حجر لانه اعتبر قيام السلام **قوله** ولا يحصل الخ هذا مقهور
القيد السابق وقد علمت عدم صحته **قوله** ويجب على المأموم الخ اي في
صلاة تتوقف صحتها على جماعة كالجمعة والمعاودة وفي غيرها ان اراد
المناجعة لانه لا تتوقف صلاته عليها فان لم يوهايقيناً وتابع ولو فعل
بعد انتظار كثير عرفاً بطلت صلاته واذا نوى المأموم الانتهاء في اتصاله
صح مع الكراهة ولا يحصل له فضيلة الجماعة ويجب عليه ان يتبع الامام فيما
هو فيه وان خالف نظم صلاة نفسه او كان في دكن قصير ويعتبر له تطويله
ويحسب له ما فعله قبل الاقترافه انكر ففعله مع الامام نعم ان نوى القوة
وهو في السجود الاخير بعد طمانينته بامام قائم مثلاً لم يحول متابعه
بل يجب عليه انتظاره فيه فان رفع راسه منه بطلت صلاته ان لم يسهو
مغافقته وشاء ما لو نوى الاقتراف في جلوس الشاهد الاخير **قوله** والافتداء
او الجماعة وان صلحت سنة الجماعة للامام ايضا وتعين بالقرينة لانها
عرفت سنة كنية الجنب الحديث المطلق **قوله** ولا يجب تعيينه اي باسمه مثلاً
قوله بالخاص اي في الواقع لان ملاحظة حضوره من الاشارة الالية **قوله**
كقوله الخ اي ملاحظة معنى هذا القول بقلبه وان لم يتلفظه وسنه من
في المحراب او ملاحظة شخصه **قوله** في غير الجمعة اما الجمعة فتجب عليه
نية الامامة فيها وان لم يكن اماماً حال ذكرها نظراً لما يؤول اليه حاله
والمعاودة ونحوها كالجمعة **قوله** بل هي مستحبة لاجل حصول فضيلتها اي
يستحب للامام سنة الامامة في ابتداء صلاته وان لم يكن خلفه احد حيث رجحاً

من يقدر به والا فلا تسبح ولا تنزل ولونها في اثنا صلاته حصلت له
الفضيلة من حسن نيته ولا ينقطع على ما قبلها بخلاف الصوم لعدم تجزئه وقد
علم انه لا يجب على الامام تعيين المأمومين بل لا يطلب منه ذلك فان عنهم واطا
لم يضر الا في صلاة شرطها الجماعة ولم يشر اليهم كما مر **قول** للفضلاء فرادى
وان حصلت الفضيلة لم يخلقه خلاف القاضي **قوله** ويجوز اي يصح وان كان لا فضل
خلافه **قوله** بالمرأه حق اي الصبي المميز واصله من قارب من الاحتلام **قوله** اما
الصبي لا حاجة لذكره لانه لا يصح صلاته **قوله** ولا يصح قدرة رجل الخ اي لا يصح
اي يكون الامام دون المأموم يقينا او احتمالا ولذلك لا يصح القدرة من تلويحه
الاعادة كالتيهم محل يغلب فيه وجود الما ولا يتحيرة لانه يلزمها الاعادة
عند الشيخين وان كان المعتقد في المذهب عدم لزومها **قوله** قارى هو عطف على رجل
فهو مجرور باضافة لفظ قدرة اليه فلو قدرها الشارح لسلم من تغيير
اعراب المتن وكان احضر ما قدره بعده فتأمل **قوله** باي نسبة الى الامر
فكانه على حاله ولادة امه له **قوله** وصحواي في اصطلاح الفقهاء عن محل
مجرور اما باسقاطه او بابداله بغيره ومنه ارتد يدغم في غير محله والتع
يبدل بلا ادغام ومنه ابدال الحاء بالها وذا الذي المعجمة براء بهلة او بزي
وضاد الضالين بالظالمات والمخوذ لك ومثله لك الخ بغير المعنى كانت
بضم او كسرة فان لم يغير لم يضر مطلقا وان حرم على العامد العالم **قوله** وتسلط
هو من عطف الخاص دفعاً لتوهم ارادة الحرف المستقر ومنه تخفيف اباك
فان حقيقه واعتقد معناه كفر لانه حج اسم لضوء الشمس **قوله** من الفاتحة
هو قيد للمراد من الاي هنا وخرج به عن الفاتحة فلا يضر ذلك منه بطلقا
وان حرم كما مر نعم ان غير المعنى كان عامدا عالما قادرا على الصواب بطلان صلاة

وينبغي لغير القادر تركه اما الاخلال في التشهد فلا يجوز باسقاط حرف او تسليط
الاشدة محمد رسول الله ولا يجوز ابدال حرف باخر ويجب والانه باي الفا
ويجب ترتيبه نعم بعد غير المرتب ان لم يخل بالعين وسئل الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعده **قوله** ثم اشار الى ذكر ما يؤخذ منه بعض شروط القدوة لانها
سبعة عدم تقدمه في المكان وعلمه بانتقالاته وجمعها في مكان ومنه الجماعة
واتفاق نظم الصلاة وعدم المخالفة والتبعية تقدم منها الرابع والبقية تؤخذ
من كلامه هنا اما صريحاً او ضمناً فتأمل **قوله** واي موضع على المأموم في المسجد
الخالص ولو بالاجتهاد بصلاة الامام اي تأييداً له بان لا يسبقه ولا يتاخر
عنه بركنين فعليين غير مخالف له في سنن فحش المخالفة فيها فعلاً و
تركاناً وبالأقتداء به في صلاة موافقه في النظم فلا يصح صلاة كسوف
خلف جنازة وعكسه ولاها خلف غيره وعكسه **قوله** فنه الى المسجد
وان اتسع وبعدت المسافة تالم محل بينهما ما يمنع الاستطراف عادة كروا السلم
الركعة لمن يصلي عليها او ما يمنع المرور كالحداد وان لم يمنع الروية كسائر فيده
ولا يضر الباب المردود او القلق بالمسير **قوله** وهو عام بصلاته اي بانتقالاته
ولو يبلغ عدل روايه او صبي مأمون او بهر اية من غيره له **قوله** اجزاء اي كفاها
هذا تفسيرا صولاً لان الكفاية والاجزاء بمعنى واحد والمراد هنا صحة الاقتداء
وحصول فضل الجماعة **قوله** بالمر تقدم عليه اي عالم يتقدم المأموم بجميع
ما اعتمد عليه على حزمه اعتمد الامام عليه يقيناً فلا يضر الشك فيغير
في الواقع عقبة او جميع قدمه واصابعه وفي الجالس اليته وفي الساجد
ركبتيه او جبهته وفي المصطحع جنبه وفي المستلقي جميع ظهره ومن ذلك علم
ان تقييد الشارح بالعقب لا وجه له **قوله** في حقه هذه اي هو ان المراد

بالمسجد المذكور المسجد الحرام وليس كذلك ويمكن ان يراد بالجمعة ما لو كان
ظهر المأموم الى وجهه الامام حقيقة او تقديرا فانه لا يضح في المسجد الحرام
وعنه وما داخل الكعبة وخارجها **قوله** لم تنعقد اى في الابد او بطل في الابد
قوله ولا تنصساواته تكن تفوته فضيلة الجماعة كما اشار اليه ومثله كما افاده
فيه من اقوال الصلاة وافعالها ما طلب عدم مقارنته فيه وهي الفاحشة في
الاولين والمسلم جميع الافعال الا في القيام والتشهد ويشتط تأخير
جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام **قوله** قليلا بحيث لا يزيد على ثلاثة
اذرع والافاقته فضيلة الجماعة **قوله** حتى لا يجوز الخ هو غاية المنى لا
للمنى فتأمل **قوله** وان صلى الامام في المسجد الخ لو جعل ضمير صلى عائدا الى المأموم
كما هو ظاهر كلام المص لمكان احصر للاستغناء بالصبر عن الظاهر وعكس
ما ذكره مثله بان صلى المأموم في المسجد والامام خارجه ولو جعل ضمير صلى عائدا
الى احدهما السهل الصورتين وسلم من سكوتة عن صورة العكس فتأمل **قوله**
منه اى الامام لو جعل ضميره عائدا الى المسجد لمكان اول قوله وكان يستغنى
عما ذكره بعده بقوله وتعتبر المسافة الخ فتأمل **قوله** ولا حائل مما روي في
الباب الردود ويشترط هنا ان يكون لو اراد المأموم الوصول الى الامام لا
يستدبر القبلة فتأمل **قوله** وضاسوا المملوك والموات والموقوف كله او بعضه
غير مسجد والبناء كذلك **قوله** ما بينهما ولا بين كل شخصين او صفين **قوله**
على ثلاثمائة ذراع اى تقريبا فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع فاقول والمواد
بذراع الاذى **قوله** وان لا يكون بينهما حائل مما روي ولا يضر هنا حيولة شارع
ولو بطريقا ولا نهرا وان اخرج الى ساحة اى عوم **فصل** في كيفية صلاة
السفر من حيث القصر والجمع فيه وما معها **قوله** ويجوز القصر في تمام

افضل في غير ما في **قوله** بخمس شرابط اى على ما ذكره وبقي منها دولم السفر
والخروج عن ما بنا في القصر وعلم المقصد العلم بجواز القصر **قوله** لا سفره اى الشخص
عدل عن رجوع القصر الى المسافر الذي هو صريح كلام المص لا اعتبار الجواز
من ابتداءه **قوله** والمباح بالمعنى الشامل للمكروه كسفر التجارة في اكلان الموت
او منفردا **قوله** اما سفر العصية الخ حرج به العصية في السفر فلا يمنع من الترخص
قوله ولا جمع زيادة لا بأس بها وليس الكلام فيها ولو سكت على فلا يترخص
فيه لكان اخصر واعلم **قوله** بعد اى فيض النقص لا الزيادة وبذلك علم
ان اعتبار المسافة بمرحلتين وهما يومان معتدلان او ليلتان كذلك او يوم
وليلة يسيرا لابل الحاملة لا بنا في التخييد لانهم يزيدان عليها فتأمل
وعلم من ذلك انه لا بد من العلم بطوله فلا يترخص لها يوم لا بد من يوم يسيرا ولا بد
بتوجيه فان لم يسلك طريقا وضربا كالب القاسيف ولا طالب ابق يرجع
بني وجده نعم ان قصد كل منهما مرحلتين وكان للمهاجر غرض صحيح
كزيارته مثلا فلم يقصر وليس من الغرض الصحيح التنزه ولا روية البلاء
نعم لو كان المقصد طريقا وسلك الطويل منهما للتنزه لا لمجرد القصر
فله القصر **قوله** ولا تحسب مرة الرجوع فلا بد من كون المسافة ذهابا
فقط ولو قصد خلا على مرحلة لم يجز له القصر وان ناله مشقة مرحلتين
قوله لو خطوته بضم الخا ما بين القدمين ونفثها نقل القدم **قوله** الها
نسبة لبني هاشم لانها قدرت في ذمتهم وخروج بها الاموية السنوية لبني
اسيه لتقديرها في ذمتهم فانها روي سيل فقط **قوله** تقضى فيه اى
السفر ولو غير ما فانت فيه **قوله** ان ينوي القصر اى يقينا **قوله** شكل هل
نواه وجب الاتمام ما لم يتذكر عن قرب كاصل النية **قوله** لها حاي غير عصى

كما مر **قوله** فقد عاوتا خيرا والتقديم افضل لنا ل وقت الاولى فقط والا
 فالتاخير افضل قاله شيخنا الرضائي **قوله** ثلاثة ويزاد عليها دوام السفر
 الى عقبة الثانية وان لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها وكون الاولى صحيحة
 يقينا فيجمع فاقد الطهورين عند لباس منيها ولو في اول الوقت ويجمع المني
 ولو لم يخل بخل فيه وجود الماء ولا تجمع المني **قوله** لم يصح اي القصر يعني
 بعد فرائعه من الظلم فود ان اراد الجمع **قوله** اول الصلاة الاولى هذا عليها
 الفاضل **قوله** في اثنا بها ولو مع السلام **قوله** فصل يصير عرفا بقدر ان من اذان
 واقامة ووضوء ولو كبردا او تيمم وطلب خفيف على الوسط المعتدل في ذلك
 وان لم ينجح اليه وتضر الصلاة بينهما مطلقا وعدا **قوله** من لو استدبر
 فيه كانت اذنيك اذراك من سبع ركعة من وقت الاولى وهذا ما قاله
 شيخ الاسلام والمفتي انه لا بد من ادراك من سبع جميعها مقصودا
 ان اراد القصر وتامه ان اراد الاتمام وهذا هو الوجه الوجه اذ يلزم على
 الاولى عدم وجود صلاة تنصف بالقضاء وان تكون الصلاة اذ المن احرم
 بها والباقي من وقتها ما يسع ركعة فاشرو لم يقع منها ركعة في الوقت وليس
 كذلك اولس ادراك الزمان كادراك الفعل فتأمل وفيهم **قوله** ولا يجمع
 التاخير الخ لكن يجب دوام السفر الى فراغها معا سوارت اول فان
 اقام قبله صارنا التابعة قضا من غير انهم وفارق الكفا في جمع التقديم بدوام
 السفر اي عقد الثانية مراعاة لعدم البطلان **قوله** اي للقيم دفع به ان
 يراد بالاحاض ساكن الحاضرة او المستوطن فتأمل **قوله** في وقت المطر
 الثلج والبرد ان ذابا وخرج بذلك الوحل وغيره والمرض فلا يجوز الجمع
 فيهما واجازا صاحب الروض وغيره الجمع بالمرض فقد عاوتا خيرا قال

الاذري

الاذري وهو من المشافعي رضي الله عنه **قوله** ووجدت الشروط السابقة
 اي في كلام الشارح والمطر هنا مقام السفر هناك **قوله** ووجد المطر يقينا
 او ظنا لا شك **قوله** عند السلام من الاولى اي واستمراره الى عقد الثانية كما مر
قوله سوا استمر بعد ذلك اي بعد عقد الثانية **قوله** ويختص الخ نعم لا امام
 المسجد ومجاوريه ان يجمعوا تبع الغريم ولم يصر في المسجد اذا وجد المطر
 وهو فيه ان يجمع ولو نفر انتهى **فصل** في بيان ما يعتد به في الجمعة وجوبا
 او ندبا **قوله** وسرابط وجوب الجمعة اي وصحتها واعتقادها الاعتناء
 الاستيطان ولو ابدل بالاقامة لكان انبى بكلامه فتأمل **قوله** وهذه الخ
 فنكروها تكرارا لما مر في وجوب الصلاة لكن فيه ايضا ح هذا ظاهر كلامه
 وفيه نظر لان الجمعة لا تحت هذه الثلاثة كما هو ظاهر اي ليست هذه
 الشروط سببا في وجوبها الا ان يراد من حيث اعتبار الشرطية بقطع النظر
 عن الوجوب هنا فتأمل **قوله** والحرية اي الكاملة فلا تحت على من فيه رق
 ولو كانتا ومعضنا نعم تبين العتق كما يوضح الخنثي فيما ياتي **قوله** والجمعة
 يعني عدم العذر **قوله** فلا تحت الجمعة على كافر اي وجوب ادا ولا يقع
 منه ويجب عليه وجوب عقاب في الاخرة كما تقدم نعم يجب على
 الموت وجوب ادا اي مطالبة ايضا وان لم يقع منه بان يسلم ويفعلها
قوله وصبي ولو غير الكف بفتح من اليمين وكفنه عن ظهره **قوله** ومجنون
 ونفق عليه وسكون ونائم ولا يصح منهم نعم يجب على السكران المتعد
 قضا الظهر وعلى النائم كذلك ويجب ايقاظ النائم ان تعدى بنومه
 بان نام بعد الزوال لا قبله على المعتد خلافا لابن حجر **قوله** وانى والواجب الا
 نعم ان اتضح الخنثي قبل فعلها ولو بعد فعله الظهر وجب عليه فعلها ان تمكن

سناها والاوجب عليه فعل الظهر ولا يكفي ظهرك الا ان كان فعلها قبل
فوات الجمعة **قوله** ومريض ان لم يحضر محلها والاوجب عليه فعلها انغم
ان تضرب بانتظاره فله الانصراف ولو بعد شروعه فيها **قوله** ونحوه من كل
عذر من حضر في ترك الجماعة كطرو وحل وخرو برد وجوع وعطش وخوف
على عصوم من مال او عرض او بدن ولوا غيره وتضرر بخلاف عن رفقة ولا
يكفي الوحشة بخلاف التيمم لانه وسيلة وعري وعدم ركوب البق واكل
ذي ریح كره لا يقصد اسقاطها ومن العذر حاجته الى كشف عورته للاستنجاء
بحضرة من يحرم عليه نظره فيه حلفه ان لا يصلح خلف امامها او خلف غيره
عليه بعدم خروجها لها الخوف عليه ومنه تقول الامام لمن لا يصبر و
لو ابتد نظر العادة وغير ذلك **قوله** وسافر لم يقبل وغير مستوطن الذي
هو حق المقيم لسموا له المقيم في محلها او في كل قريب منه بحيث يسمع النداء
منه ولا يصلح نفى الوجوب عنه فتأمل واعلم ان كل من صحت ظهره من هؤلاء
اذا صلى الجمعة كفته عنها والاسن له الجماعة في ظهره وان فعلها قبل الجمعة
وسن له اظهار الجماعة فيها الا ان خفي ظهره عذره وقد علم بما ذكر
ان الناس في الجمعة ستة اقسام **قوله** وشرايط صحت فعلها اللازم له
ان عقادها **قوله** دار الامة بان يقع فعلها وخطباتها وسماعوها
في كل لا يجوز قصر الصلاة فيه المسافر من تلك القرية فلا يصح في غيره ولو
تعاونه مسجد بعدت بلد عنه وجاز للمسافر قصر الصلاة قبل وصوله
لغيره عن الغر ان منطلق **قوله** سوا في ذلك المدن او القرى صريح كلامه مع
كلمة المصر اتحاد المصر والمدنية ومعايير القدسية لها وعموم البلد للجميع فانه
مع قوله ان مافيه حاكم شرعي وشرطي واسواق للبيع والشرايع وما

خلا عن بعض

خلا عن بعض هذه بلاد ما خلا عن جميعها قرية فتأمل وشملت القرية
والبلد ما كانت من حجر او خشب او قصب وخروج بها الخيام وسوق الاعراب
ولا يصح فيها مطلقا ويلزم اهلها حضور محل الجمعة ان اقاموا وسموا النداء
والا فلا **قوله** وقرية ولا يجوز لاهل القرية حيث كانوا اربعين تعطيل
جمعة بلدهم وان صلوا في غيرها ويجوز سفر من تتوقف صحتها عليه بعد
الفجر ولا يلزم غيره حضور بلد الجمعة ولو سموا النداء منها **قوله** اربعين
من اهل الجمعة ولو من الرضى او من الخي او منهم ان يكون بشرط كون الخي
على صورة الادميين ويشترط في الاربعين ان تضع امامه كل منهم بالبقية
فلا تضع وفيهم اى او خي يقيم لو كان فيهم خي زائد عليهم و
بطلت صلاة واحد منهم بعد احرامهم لم تبطل للشك في بطلانها بعد
تحقق انعقادها **قوله** لا يظعنون عما استوطنوه وان ابهرت حيطانه
وان درست فتلزمهم الجمعة ماداموا فيه ولذا اولادهم بخلاف ما لو جا
غيرهم فلا يصح فيه الجمعة الا بعد البناء على امر **قوله** وقت الظهر اى
ظهر يومها فلا تقضى جمعة بفوته ولو في جمعة اخرى **قوله** طليت
ظهر اى يجب عليهم الاحرام بالظهر ولا ينعقد احرامهم بالجمعة ولو
في الواقع بان شكوا في بقائه ويتبين بطلانها لو تبين ضيقه عما ذكره
قوله يقينا او ظنا بخبر عدل **قوله** بيان ان لم يتبين ضيق الوقت ما علم و
المسبوق في ذلك كغيره **قوله** وفرايضها ومنهم من عبر عنها بالشروط اى
وهو الوجه ولو جعل المص شرايط فعلها فاما مرسته وعطف هذه وما بعدها
على ان تكون لوافق الصواب فتأمل **قوله** خطبتان بشرط كون الخطيب ممن
تصح امامته القوم قاله شيخنا الولى فراجع منه يعلم شرط كونه ذكرا وهذا

يجوز في سائر الخطب كإسماع والسماح وكونه الخطبة عربية وجملة الخطب ^{المشرفة}
عشرة خطبة الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء وأربعة في الحج وكلها
بعد صلاة إلا الجمعة وعرفة وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج **قوله**
يقوم فيها ويجلس بينهما هما من شروط صحة الخطبة وسياق يقتضيها
قوله ولو عجز عن القيام أي أظهر من حاله العجز عنه في الخطبة **قوله** بن السجدي
فيه إشارة إلى أن المراد بالطمانينة بن السجدي هو الجلوس بينهما
إذا استقيد الطمانينة بهما فتأمل **قوله** أو مضطجعا أي مع العجز عن الوقوف
وكذا استلحقيا كما في الصلاة **قوله** صح أي المذكور وهو الخطبة المذكور
قوله وحاز الاقتداء به ولو عجز الجاهل بحاله ظاهر كلامه أنه صلى قاعدا أيضا
ويحتمل أنه صلى قائما ولو تبين بعد الصلاة أنه قادر على القيام في الصلاة
بطلت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بأن عجز حالة الصلاة
أو صلى قائما لم يتطل الخطبة ولا الجمعة لأن الخطبة وسيلة **قوله** بسبلة
أي وجوب **قوله** لا بالاضطرار إن فلا يكفي ما لم يشتمل على سكوت يكفي **قوله**
وأركان الخطبتين خمسة أي أحالا وثمانية بفصل التكرار للثلاثة الأول
قوله ثم الصلاة الخ فيه إيماء إلى ترتيب الأركان وهو غير واجب على المحدث
قوله ولفظها ستين على اشتغال صيغتهما على مادة الحمد والصلاة لا بد منه فيكفي
إذا حامد لله وصلى على رسول الله لا السكر لله والرحمة لرسوله الله ولفظ
الله ستين بخلاف لفظ محمد ولا يكفي صغيره عنه **قوله** ولا يتعين لفظها أي
من حيث المادة كما مر فيكون طبعوا الله مثلا **قوله** وقراءة أي بقراءة كاملة
أو بعضها كذا **قوله** في أحدهما والأولى أولى لتكون في مقابلة الدعاء في الثانية
الحصل التعادل فيهما **قوله** والدعاء بخروي ولو مع الديني للتوسين بحيث

يدخل فيهم

يدخل فيهم الأربعون الذين تتعقد بهم الخطبة قد حضهم به من الحاضر
كفي أو دونهم أو غيرهم لم يكن فن ذكر اللفظ في كلامه للكمال والتعظيم
ولو لم يذكره من دخل تغليبا وليس الدعاء للسلطان بلا مجازفة ولو كلاً
الأمور بنحو العدل **قوله** ويشترط أن يسمع بضم أوله أن يحضر الخطيب بحيث
يسمعون وإن لم يسمعوا العارض من إقطاع أو نوم كالصميم نعم لا يضر صميم
الخطيب **قوله** والمواكلة وضبطها الرافعي بما في جمع الصلاة **قوله** بن كلام
الخطبة لو سكنت عن ذلك لكان أولى وأعم إذا اعتبر موالات الأركان وموالات
الخطبة مع الصلاة ولا يضر في موالات الوعظ بن أركان الخطبة وإن طال
عروفا بخلاف سكوت الطويل عروفا ويشترط كونه أركان الخطبة عربية أن كان في
القوم عزى والأكفي كونها بالعجمية الأفي الآية فهي كالفاضة ويجب أن يعلم
واحد منهم العربية فإن لم يعلم عضوا ولا تضح جمعهم مع القدرة على التعلّم و
يشترط كونها في وقت الجمعة وفي محل تصح فيه الجمعة وكذا سامعوها الذين
تتقعد بهم لا من زاد عليهم وعليه يحمل قول شيخنا بعد ما بشرطه **قوله**
ويشترط ستر العورة وظهوره الحدث والخبث أي في حق الخطيب لا في
حق السامع فيه ويظهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن طهر
الحدث والخبث ولو بان محدثا بعد ما لم يضر أو حدث في الأثنا واستثنى حالا
من يميني على فعله من حضر صح والواجب الاستئناق ولا يبيى بنفسه وإن
تظهر عن قرب نعم لا يجوز النفاق إلا غامطاً قاله شيخنا ولو نجس فكما في
الصلاة **قوله** في جماعة أي شرط صحة الجمعة الجماعة بالأربعين السابقين
ولو في الركعة الأولى فقط وأما العدد فلا بد من دوامه فيها وإن ترتبوا في
السلام فلو أحدث واحد منهم قبل سلامه بطلت صلاة الجمع وإن كانوا

قد سئلوا بهذا اللفظ فقال شخص آخر في المسجد فبطلت صلاة شخص
في بيتة متلا فتأمل **قوله** ويشترط طهارة الخ لانه خطبة الجمعة شروط شأن
الشرط التقديم **قوله** الغسل ويعد به على التكرار عارضه ووقتها من الغر
قوله تنظيف الجسد ولون داخل كجر **قوله** فانها افضل الثياب اي من حيث
ذاتها فلا يشاء ان المعتبر في العيد غلو الامان **قوله** اخذ الظفر قال النووي
فيها في اليد بسبب اليدين ويختص بسبب اليدين وابهام اليدين عنهما
وابهام اليسرى قبلها وفي الرجلين يختص اليدين على التوالي ويختص اليسرى
وذكر بعضهم في اليدين كيفية غير هذه تراجم من محلها **قوله** والطيب اي
استعماله واولاه المسك **قوله** وسن الانصات فلا يحرم الكلام على الراجح
قوله في وقت الخطبة اي حالة ذكرها كانها فلا يحرم في غيرها قطعا **قوله** فيها
انذارا عني فيجب وكذا ما بعده ومنه رد السلام على من سلم ويندب تشييت الجا طس
ورفع الصوت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره وسن
قراءة سورة الكهف يومها وهو افضل وليتها واول الثارها ثلاث مرات
والاكثار من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم واقله ثلاثمائة مرة والسكر و
وقته من الغر واوله من دخول المسجد او بالنهي لمن فيه ومخالفة الطريق
وكثرة الدار جان تصادف ساعة الاجابة وهي لحظة لطيفة فيها بين
جلوس الخطيب الاول وفراغ الصلاة على الاعم **قوله** ومن دخل المسجد الخ
وهاتان ركعتان تحية المسجد وله ضم سنة الجمعة اليها فلو لم يكن في
مسجد استمع فعلها **قوله** صلى ركعتين فلا يزيد عليها فان زاد لم يفتقر بل
الاولى تركها ان كان اشغاله بها يفتقر فضيلة التحريم مع الامام **قوله** خفيقتين
بان يفتقر فيها على ما لا بد منه فان طولها بطلت او مثل ذلك بالاجلس الخطيب

بعد احراره **قوله** ان الحاضر لا ينشئ صلاة فوضا كانت او تفلا فتحرى كما ذكره
عن النووي ولا يتحقق بالاجماع **قوله** في صلاة الحدين وما يطلب
فيها والعدين اخذ من العود لتكرره كل عام او لعود الله على عباده فنه ما
لغيره السوء وخصوصا بغفران الذنوب وقلبت واوه بالثلاث سنة بأعداد
الخشب **قوله** ونشر جماعة اي لا الحاج عني فتبين له فرائد **قوله** لاجل
وذاق هيشية لولم يذكر ذلك لكان مستقيما لانه يستثنى من الحضور لامن السنة
فتأمل **قوله** اما العجز فتخصر ان اذن زوجها **قوله** طلوع الشمس اي طلوع جزء
منها ويندب تاخيرها لارتفاع فتقدم على خلاف الاولى ويكره ويندب تاخير
الصلاة في الفطر كطلب لكل قبلها بخلاف الاصح **قوله** وزوالها ونقض
كادابها نعم ان شهدوا بعد الغروب او عدلوا بعد بروية الهلال في
الليلة الماضية صليت من الغد اداء **قوله** وباقي بدع الافتتاح ولا يفوت
بالتكبيرات بخلاف التعود **قوله** ويكره الخ وسن جعل كل تكبيرة في نفس الفصل
بقدر اية معتدلة ويحسن بينهما سبحان الله والمجدة ولا اله الا الله
والله اكبر وله الفضل بغير ذلك ولا يضر تواليهما ولو مع رفع اليدين فيها
وتفوت بالقراءة لانا التعود واذا فاتت او بعضها في اول ركعة فلا تقضي
فيها ولا في غيرها وكذا الخطبة وسن امامه فيما اتى به لانه نقص رباخذ
السك باليقين **قوله** سورة فان لم يفعل فسورة سبح فان لم يفعل
فسورة الكافرون **قوله** سورة اقتربت فان لم يفعل فهل اتىك فان لم
يفعل فسورة الاخلاص **قوله** او خطب اي من يصل جماعة فلا خطبة للمفرد
والجماعة النساء الا ان خطبا اخر ذكر وعلمهم احكام الفطر في خطبته
واحكام الاضحية في خطبته وهما الخطبتان الجمعة في هذا كان لاني الشروط

اي في الاسماع والسماع وكون الخطبة عرسية وكون الخطيب ذكرا ويجب على
الحب قصد القرآن في الامة وان حرم عليه فتأمل **قوله** بعد هذا فلو خطب
قلها الحريم **قوله** ولو فصل الخ هذا في الصلاة كما مر في الخطبة وان اوجه
كلامه او المراد في الضرر بالفضل والتعبير بالحسن يعني الجوار **قوله** والتكبير
اي الخارج عن الصلاة والخطبة **قوله** مرسل وهو في عيد الفطر افضل للنص عليه
والمقيد افضل من مرسل الفطر **قوله** من ليلة العيد كانه للحسن فيستعمل الفطر
والاخي فتقدم الشارح بالفطر غير مستقيم **قوله** الى ان يدخل الامام اي الى الاول
وقت يطلب من الامام الرخول في الصلاة سواء صلى منفردا او لم يصل اصلا **قوله**
ولا ين الخ اي ليس في ليلة عيد الفطر تكبير مقيد بالتكبير الواقع فيها عقب
الصلوات من افراد عموم المرسل وذكر الليلة الاخي خلافا لما يوجهه كلامه وما
اختاره النووي من وجوب **قوله** خلف الصلوات ان لم يكن اعراضا وطول فضل
عرف **قوله** من صلح يوم عرفة اي عقب صلاته الى عقب خروجه العصر من
اخر ايام التشريق الثلاثة نعم لا يكبر الحاج الا اذا تحلل سوا قبل الزوال
او بعده **قوله** وصيغة التكبير اي المذروبة التي تداولت عليها الاعصار
في القرى والامصار وسن بعد ما ذكره المص لا اله الا الله ولا نعبد الا الله
ولا نعبد الاياه الى اخره وبعد ذلك الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
والله وحده وسن احيا ليلة واقبله بصلاة العشاء والصبح في جماعة واعلم
انه يندب التهنئة في الاعياد وغيرها ويندب الاجابة فيها نحو تقبل الله
منكم **فصل** في احكام الكسوف والخسوف مما يطلب فعله لاجلها
والكسوف من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس الكسوف لان نورها
في ذاتها وانما يستور بحيلولة حرم القمر بينها وبينها عند اجتماعها ولذلك

لا يوجد

لا يوجد الا عند تمام الشهور والخسوف من الخسوف معنى المحو وهو باق
اليق لان جرمه اسود صقيل كالمراة يضي بقابلة نور الشمس فاذا حال جرم
الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان تصل اليه فيظلم ولذلك لا
يوجد الا في قبيل انصاف الشهور وفي كلام الشارح اشارة الى هذا
ويجوز اطلاق الكسوف والخسوف على كل منهما **قوله** ويصلي اي الشخص
ولو امره او سافر افرادى او جماعة **قوله** يحرم بنية صلاة الكسوف
اي عند وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة يكونها للشمس او يكونها
للقمر ويكونها بركوعين او بركوع واحد فان اطلق تخير بينهما واذا شرع
في واحدة تعينت **قوله** بقرا الفاتحة ويركع الخ هذا اقل كما لها واقلها
ركعتان كسنة الظهر واجلها ان يقرأ بعد الفاتحة في القيام الاول المقرة
وفي القيام الثاني ال عمران وفي الثالث الشا وفي الرابع المائدة او يقرأ في
القيام الثاني كما في اية معتدلة وفي الثالث كما في اية وحسن وفي الرابع
كما في تقريرا ويسبح في كل ركوع قريبا من القيام قبله وفي كل سجود قريبا
من الركوع المقابل له وسوارض المائتين اولى ولا يطل الاعتدال ولا
الجلوس بين السجدين وكلام المص اقرب الى هذه الكيفية مما نقله X
الشارح فتأمل **قوله** وسجودين هو مستدرك هذا وفيما قبله اذ لا زيادة
فيه فتأمل **قوله** لكن الصحيح انه يطواه وهو الراجح كما تقدم **قوله** و
يخطب اي ان صليت جماعة كما يرشد اليه تعبيره بالامام فلا حظية للنفرد
ومتن اعادتها في جماعة في جميعها كما مر في ادم الخسوف باقيا ولا يلزمه
التخفيف بالانحلال بعد الشروع ولا يجوز النقص عما نواه للانحلال ولا
الزيادة لعدمه **قوله** كخطبة الجمعة في الاركان والشروط اما الاركان فظاهر

واما الشروط فغير مستقيم اذ لا يشترط في غير خطبة الجمعة الا السماع كما تقدم
وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا كما تقدم كما عدا فدا من ذوب الا الذين
ومخوه **قوله** ويحث الناس اي يامرهم امر او كرا **قوله** على التوبة فامرهم بها
تاكيد لوجوبها ولو من صغيرة فورا بخلاف امره **قوله** من صدقة ويجب فيها اقل
متول **قوله** وعقوب ويجب منه ما يجزي كفارة **قوله** ومخو ذلك كالصوم
ويجب منه يوم وكالصلاة ويجب منها ركعتان نعم ان عين قدر في شيء
من ذلك تدعى على من قدر عليه **قوله** وسيران لم تغرب الشمس وهو فيها
قوله ويحرم ان لم تطلع الشمس وهو فيها **قوله** ويغزو بها كاسفة فلا
يسرع فيها بعد وكذا طلوع الشمس في القمر وخروج بالصلاة الخطبة
فلا تقوت اي لمن صلى والا فاما معا وعلى هذا يحمل التناقض في كلامهم فاما
لم تفت صلاة حنوف القمر بطلوع الفجر لانه يلحق بالليل ولا يغزو به كاسفا
لانه في محل سلطانه اصالة ويقدم الكسوف على فرض اتسع وقته ولو
جمعة ولا يقصد مع الجمعة في خطبتها الواجعا **فصل** في احكام
الاستسقاء وما يطلب لاجله وهو لغة طلب السقيا مطلقا وسقيا طلب
سقيا العباد من الله عند حاجتهم اليه واقله مطلق الدعاء واكمل منه
بالدعاء عقب الصلوات واكمل منه بالكيفية الاتية **قوله** يستسقون موكرا
فيحرم بها بنية صلاة الاستسقاء وتقدم انه يدخل فيها المنفرد بالاداء
والجماعة باجتماع غالبهم **قوله** لم يلقم وسافر وحرور رقيق وبالع وغيره
وذكر وانى وجماعة وفراى **قوله** ومخو ذلك كملوحة ما **قوله** وتعاد اي
بالكيفية الاتية من الصوم وغيره ان لم تشتد الحاجة ولا عيبت الصلاة
وحدها **قوله** ومخوه لو قال ونأيبه لكان اولى **قوله** والتوبة من الذنب

واجبه الخ فيا امر الامام بها توكد ومثلها الخروج من المظالم في المال و
النفس والعرض وصالحه الاعدا في عداوة لغد الله تعالى **قوله** وصيام عطف
على بالتوبة فهو من المأمور به ولا يجب الصوم وغيره على الامام بامره ولا
يسقط وجوبه برجوعه عنه ولا يجوز الفطر فيه للمسافر عند شحنا
الرمي الا ان تضر ربه وخالف شحنا فيه **قوله** ثم يخرج بهم لعل المراد
ان الصائمين المأمورين بالخروج في اليوم الرابع اذا خرجوا فيه بصاحبهم
الامام في الخروج معهم فتأمل **قوله** الصبيان الذكور والاناك ولو غير مميزين
واجزة خروجهم في المأمر او مال من عليه نفقتهم **قوله** والشيوخ والعجائز لعله
في غير من يطبق الصوم اذ هو من عطف العام وهذا في المسلمين واما اهل
الذمة فلا يأمروهم بالخروج ولا يمنعهم او يخرجوا ولكن لا يختلطون بالمسلمين
ومنعهم ان يخرجوا في يوم منفردين عنا **قوله** والبهائم ويقرقون بينها و
بن اولادها ليكثر الصباح والظبيج ومخوها **قوله** كفتين ولا يجوز
الزيادة عليها خلافا لابن جرير **قوله** كصلاة العبد في الاثنية والوقت
فتنوي هنا صلاة الاستسقاء ولا يتقيد بالخروج بوقت وكذا الصلاة **قوله**
في كيفيتها شمل كون القراءة جهرا او ما يقرأ من سورتي ق واقترت باقتصار
الشارح غير مناسب **قوله** وصفة الاستسقاء اي الاجل فيه وله الاقتصار
على استسقاء الله **قوله** بعدوها هو تاكيد للعطف بقم ومخو من الخطبة قبل الصلاة
هنا **قوله** ومخول الخطيب نداءه ان سهل ولم يكن مدورا او اربا بالتحول
ما يعي التنكيس بدليل تفسيره المذكور ومحصلان بفعل واحد بان يسكن يديه
اليمنى طرف رداءه الاسفل من جهة اليسار وعكسه وحمل التحول بعد
صدر الخطبة الثانية بعد استقباله الى القبلة **قوله** ومخول الناس اي الذكور

يقينا وقت تحويله فلا تحول المرأة ولا الخنثى **قوله** ولكن رأى الخطيب بعد استقباله
المذكور او مطلقا **قوله** من الدعاء ويجعل بطون الكف الى السماء عند الفاظ
التحصيل والظهور عند الفاظ الرفع كما في سائر الادعية ولو في غير صلاة **قوله**
اللهم الخ والرحمة وصول الخير والعقاب وصول الشر والمهق الهلاك والبلا
الاختيار والنقب والمشقة والمهدم سكون الدال وقوع الابنية وفتحها نفس
الابنية المهدومة والغرق الهلاك بالما والظراب بالظا المثالة التلال
الصغيرة وفي نسخة والاكمام بالمد وهو مراد في او مطلق التلال والغيت المطر
والغيث المنقذ من الضر والمهني السهل والمرى المحمود العاقبة والمربع بفتح
الميم ويتخية بعد الرا او يضم الميم ووحدة او فوقية اما يعني النما او يعني
ما فيه سبع البهائم او ما ترثع فيه والسبع السديد الوقوع على الارض ليتفوض
فيها والعام ما لا يخلو عنه موضع والغرق الكثير والطبق ما يطبق على الارض
بجميع نواحيها والمحلل ما يكون فوقها كحل الفرس والرايم الذي يأتي في وقت
الحاجة اليه في كل زمن الى يوم القيامة والقائظ الايس من الرحمة والمجهد النقب
والجوع شدة المشقة والضنك الضيق والادراك كثرة الدين والضرع محله
من البهيمية وبركات السماء المطر وبركات الارض النبات ونحوه والمردار الكثير
المتوالي وعطف البلاد على العباد من عطف المحل على الحال ولعله احتراز
عن نحو اهل السما فتأمل **قوله** ويفتسل بنية ان صادف وقت غسل مطلوب
فان لم يغتسل فليوضا بنية ايضا ويندب ان يخرج لاول الطل ويكشف ما عدا
عورته ليصيبه منه ويدعو بما شاف قد ورد انه من اوقات اجابة الدعاء **قوله**
ويسبح للوعداي عند سماعه وكان عند البرق كما ذكره وهو ما عليه جمع ولا يتبعه
بصره **قوله** هي اي الزيادة لاتناسب حال المتن من الاختصار لكن فيها فائدة جليلة

من حيد التعليم

من حيث التعليم **فصل** في حكم صلاة الخوف من حيث انه يحتمل في
الصلاة فيه ما لا يحتمل في الامن لا يعني ان له صلاة مستقلة كالعيد وقد اشك
المسارح الى ذلك **قوله** تبلغ ستة اصرب بل تبلغ ستة عشر نوعا واختار
الشافعي رضي الله عنه منها ثلاثة انواع واستنط الرابع من القرآن العون
فهي اربعة انواع اسقط المصنوع وهو صلواته صلى الله عليه وسلم بطن نخل كما
ستعرفه **قوله** في اقامة الفرض ليس قيد الا انه يجوز صلاة النفل فيه ايضا
قوله اقتصر المصنوع منها الخ فيه يجوز فان الثالث في كلام المصنوع لم يرد به السنة
كما مر **قوله** في غير جهة القبلة او فيها او بينهما سائر **قوله** بحيث تقاوم كل
فرقة من المسلمين العدو وهذا قيد لجواز هذا النوع ولجواز عسكان و
بطن نخل ايضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قال شيخنا **قوله** فيصلي
بالفرقة التي خلفه ركعة فان صلى بها صلاة تامة وذهبت الى وجه العدو
وجات الاخرى فصلى بها صلاة تامة ايضا ففي صلاة صلى الله عليه وسلم
بطن نخل دكون اقتدا المفترض بالمتنفل فيه خلاف محله في الامن ولا خلاف
في ندبه ههنا وهذا هو النوع الرابع الذي استقطه المصنوع وهو يجري في الصلاة
الثمانية وغيرها **قوله** تتم لنفسها اي بعدنية المفارقة عند ابتداء القيا
حوازا وبعده ندبا وعند ركوعها وجوبا ويندب لها التخفيف **قوله** وهي
الفرقة الثانية والامام منتظر لها في قيام الثانية مطول لقراءة حتى تذكر
الفاتحة **قوله** تفارقه اي تقوم للاتيان بتمام صلاتها وهو جالس ليس
المراد انها تفارقه بالنية كما فهمه بعضهم لما فاتته لقوله ثم ينظر الى الامام
وسيل بها ويندب لها التخفيف وهذا في الصلاة الثمانية وفي الثلاثية يصلي
بالاولى كعادتي وبالثانية ركعة فهو افضل من عكسه الجائز ايضا ويندب فيه

سجود السهو وان صلى رابعة في كل فرقة ركعتين فان فعل خلاف ذلك جاز
مع طلب سجود السهو وسجود الامام يلحق من حضره او تاخر عنه وسهو
كل فرقة بحول حال اقتدائها **قوله** بذات الرقاع هو اسم موضع من نجد بارض
عطفان وكذا بطن نخل وكل منهما افضل من عسفان وذات الرقاع افضل
من بطن نخل هكذا اعتمد شيخنا الرمي واتباعه وفضل ابن عبد الحق والعلقي
صلاة عسفان على بطن نخل **قوله** وقيل غير ذلك من انها اسم جبل او شجرة
او غير ذلك **قوله** صفين مثلا فيجوز ثلاثة صفوف واكثر **قوله** ويحرم لهم
جميعا اي ويركع بهم جميعا ويعتدل بهم جميعا **قوله** ووقف صفا الاخرى
استمر واقفا في الاعتدال وان طال للضرورة **قوله** ولحقوه اي في قيام ركعة
الثانية ويندب له بطول هذا القيام بقدر قرائتهم الفاتحة وهم فيها
فالمسبوق ثم بعد القراءة يرتفع ويعتدل بالجميع فاذا هوي للسجود سجد من
كان حارسا في الركعة الاولى وحرس من سجدوا ولا فيها سوا كان هو الصف
الاول والثاني وسوا بقى كل منهما في موضعه او تقدم المتأخر وتاخر المتقدم
بغير كثرة افعال ولم يغتفر هنا لعدم ورودها ويجوز ان يحرس فرقة صف
او فرقته مع التناوب وعدمه ومع التقدم والتاخر وعدمه وهذا في الصلاة
الثلاثية وكذا في الثلاثية والرابعة ردخل في الثانية الجمعة فان صليت
كعسفان في سماع اربعين الخطبة وان صليت كذات الرقاع اشترط سماع
ثمانين الخطبة لتكون في كل فرقة اربعون ونص النقص عن الاربعين في
الفرقة الاولى في ركعتيها ولا ينقص في الفرقة الثانية في ركعتيها بعد
الحرم قاله شيخنا المكون لسماع الاربعين **قوله** وقال شيخنا الرمي
لا ينقص حال الحرم ايضا **قوله** لعسف السؤل فيها حتى ارها

قوله في سلة الخوف بحيث لا يامنوا العدو او ولو او انفسوا فحطفت الاثام
عليه خاص كما يشير اليه كلام الشارح ولو صلوا كذلك لسواد ظنوه
عدوا فبان خلافه او بان انه عدو لكن بينهم حامل قضاصلاتهم فان
بان انه عدو ولكن كان بينهم الصلح لم يقضوا **قوله** فصلى كل من القوم
والجماعة افضل من الانفراد لا يضر التقدم على الامام ولا بعد المسافة عنه
وتغفر لهم الافعال الكثيرة لحاجة القتال ويجب القنحوس سلاح نجس لا
ان خاف من القاتل فيجب حمله مع القضا على المعتمد ويجوز هذا النوع في كل
قتال او هزيمة سباحين كعرب من سيل او سبع او نار او حطف بغل او هروب
دابة او خروج من ارض معصوبة واذا زال خوفه اتم صلاته في محله بافي
الامن ولا قضا عليه وليس له ذلك في خوف فوت عرفة بل يترك الصلاة
ولو اياما او يترك عرفة لان قضا الحج صعب بخلاف الصلاة وخروج بالحج
العمة لانها لا تقوت **فصل** في ذكر ما يحل لسبه وما لا يحل في غير القتا
او فيه الذي هو سبب في ذكره هنا **قوله** ويحرم على الرجال ولو احتمل الافضل
الحقني **قوله** ليس الحرير اي استعماله كما يشير اليه بعد على وجه استعماله
لا عرفا كالحلوس عليه والاستناد اليه بلا حائل والحلوس داخل شجانه
او تحت ناموسية او غير ذلك كالتدثيرة ولو بجابل وكتابة عليه وسم عليه
وليس درهم وعطاء عامة به للرجل وسر حرمان به ولو لتابوت ولي
الاسير الكعبة وقبور الانبياء ان خلا عن نقد ويحل استعماله غير ذلك
كستر حيوان به وجعله حشا وعطا كوز وكيس مصحف وعلاقته وورق
كتابة وثقه لباس وحيط خياطة وازرار وليفة دواة وخط منبر
او مفتاح او سجد وفي شواربها تردد قال شيخنا ويحل منديل قراس

فراحه واتخاذها كاستعمال **قوله** والختم بالذهب عطف على لبس وهو
ساقط من بعض الشيخ **قوله** والقرع عطفه خاص على الحر لانها احرونوعيه
والابريسم الاتي والاول ما قطعته الردة وخرجت منه حية والثاني ما
ماتت فيه والمعرف كلا او بعضا كالحرير ويكره المعصفر وفي كلامه العطف
على معمولي عاملين مختلفين فتأمل **قوله** في حال الاختيار قيد ولو اخذ من
الاستعمال لكان اولى اذ لا يختص الضرورة باللبس فتأمل **قوله** للضرورة
اي الحاجة ومنها حكمة ودفع قل فالمراد بالمهلك بالاحتمال غالبا ومنها
احتياج مقاتل له عما يدفع السلاح **قوله** ويجل النساء الخ اي يحل لهن
استعماله ولو بغير لبس كافتراش ويجل لهن ايضا الختم بالذهب
وكذا غير الختم من انواع اللبس وسياق في كلامه الشارح فصور لا يخفى
ولا يحرم على الرجل ثوبه مع المرأة وهي كالبند له الا ان دخل معها في ثوبها مثلا ويجل
حل استعماله مالم يكن من ركسا بذهب او فضة كما ياتي **قوله** اللباس الصبي وكذا
المحنون والنعلين الملبوس **قوله** وقليل الذهب وكثيره في الحرير سواء على
الرجال الانفا واغلة وسناو على النساء ولو افترشا الاحياء على العادة والفضة
كالذهب الا نحو خاتم ولو لرجل على العادة في قدره ويجل له وان جعله ختما
لا ختم ولا يحل **قوله** واذا كان بعض الثوب الخ والكلام في المنسوج منهما والمطرز
بالابرة والموقع كالمنسوج الا انها يستفاد ان يكونها اربعة اصابع عرضا وان
زاد طولها وتكون وزنها لا يزيد لما ياتي نعم لا يحرم ان في حالة الشك في
كثرتها واما التطريف وهو اتحاد التحاف ولو بالابرة فالمعتبر فيه عادة
امثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزائد وان باعه
لمن هو عادته بخلاف ما لو اشتراه من عادته ذلك لانه دوام **قوله**
ابريسم هو فارسي محروب **قوله** ان لم يكن لا بريسم غالبا اي الكثر وزنا ولو احتملا

ولا عبرة بالظهور والروية **قوله** وكذا ان استويا اي فحل وفارق القسمة
القران وخرج بالحرير غيره كصوف وقطن فلا يحرم لبسه وان غلاظه نعم
يحرم لبس نجس ولو من جلد مغلظ او نجس في عبادة ينطلي به او لم عليه
تضيق بنجاسة والا فلا يحرم ولو في مسجد لغیر ادي والافتراش والتدش
كاللبس نعم يحرم عليه لبس مغلظ لدنير مغلظ بلا صورة ولا يحرم نجس
بدنه لغرض كجني سرجيني واصلاح فتله باصبعه بدهن نجس او
نجس ولا تجنس ملكه كثوبه وجراره ولو لغیر عن رض مالم يكن فيه تضيق
مال ولا تجنس ملك غيره او موقوف باجوت به عادة كنز مية دجاج
فان لم تحزنه عادة حرم ان لوث كالا ستصباح بدهن نجس ويحرم في
المسجد مطلقا سوا حصل بلبس او لا **فصل** في تجهيز الميت ولا
يتعلق به **قوله** من غسله الخ اقتصر على الاربعة التي اقتصر المتي عليها وفي
خاس وهو الحمل لانه تابع لها **قوله** فرض الكفاية اي ان علم جماعة
بموته وكذا ان علم به واحد وتعيينه المشار اليه بقوله وان لم يعلم الخ فان
لا يخرج به الى فرض العين **قوله** في الميت المسلم غير المحرم والشهيد يقتبره
بهذه الثلاثة غير مستقيم لانه ان اراد اجتماع الاربعة في كل واحد منها فهو
معلوم الاسقاطا وان اراد كلها او بعضها فلا يخلوا واحدا منهم عنها
وان انفتحت كلها في بعض افرادهم فتأمل **قوله** اما الميت الكافر ولو صغير وغير
مميز **قوله** فالصلوة عليه حرام وباطله ولو مع الاشتباه كما سياتي **قوله**
ويجب تكفين الذي ودفنه وفان دنته **قوله** دون الحزني والمرتب فلا يجب
تكفينهما ولا دفنهما بل يجوز اغراق الكلاب على جيفتهما ويجوز دفنهما
ذلك كفصلهما نعم ان حصل ضرر بربا بجهنهما وجب دفنهما **قوله** واما

ولا يصح وصية باسقاطه وتصح وصية باسقاط ما زاد عليه فقوله ويختلف
قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل على الثواب الكفو قليل كما في قوله عليه
الصلوة وان يجعل على منافذة وتحمل سجوده قطن **قوله** ولو كبر بكبر الموحدة
سببا للفاعل ليناسب ما بعده وضمه عايدا الى المصلي المعلوم من المقام و
لفظ اربع منصوب على المفعولية وظاهر كلام الشارح ان يكبر بفتح
الموحدة سببا للمجهول بدليل عدم ذكر فاعله عليه وتقدر الشرط بعد
ولفظ اربع ترفع نائب الفاعل وهو لا يناسب تريحه بالفاعل في الافعال
بعده فتأمل **قوله** اذا صلى الخ فيه اشارة الى انه قد لا يصلي عليه وهو كذلك
فيما اذا تهيأ بدنه او كان عليه نجاسة تقذر رازاتها ولو كانت تحت القلفة ولا
يجوز قطعها ولا يصح التيمم عما تحتها فينبذ من بلا صلاة وتصح الصلاة
عليه قبل تكفينه مع الكراهة **قوله** بتكبير الاحرام ففي احد التكبيرات
الاربعة ويزنهما قرن السنة بها فاستغنى عن ذكرها بذلك ففيها ركنان
والتكبيرات الثلاث الباقية ركن وكر اقامة الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء للميت والسلام فاركانها سبعة **قوله** ولو كبر خمساً لم يثقل
لو قال فلوزاد على الاربع ليشمل اكثر من الخمس لكان اولي نعم لا يندب ان لا
يتابع المأموم امامه في الزايد على الاصح وله انتظاره وهو اول **قوله**
وتحذف راتنها الفاتحة بعد غير التكبير الاولى ولو بعد التكبير الزا
ولا تجزى الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غير الثانية ولا الدعاء للميت
بعد غير الثالثة **قوله** واقل الصلاة الخ واجملها ما في تشهد الصلاة **قوله**
اللهم اغفر له اي مثلاً فكفي اللهم ارحمه ونحوه **قوله** هذا عندك اي
ان كان ذكر او يقول في الاثنى هذه امته وفي الخنثى هذا عملك و

يجوز

يجوز التذكير مطلقاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النسوة
ويجوز ذلك فيما بعده **قوله** روح الدنيا بفتح الراء الهللة على الالف
اي فسيم ربحها **قوله** ومحبرته واحبائه يجوز فيهما الرفع والجر والظرف
بعدهما خبراً وحال والمراد من محبه الميت ومن يحب الميت **قوله** وانت
اعلم به هو تفويض الامر اليه تعالى خوفاً من كذب الشهادة في الواقع
قوله نزل بك اي صار ضيفاً عندك وانت خير من نزل به اي من يكرم الاضياء
ويجب تذكير هذا الضمير سواء افرده او جمعه وان كان الميت انثى
لانه عايد الى الله تعالى **قوله** وقد فعل امر من الوقاية اي سلمه من فتنة
القبري اي سر سوال الملوكين وهما منكرب بفتح الكاف وتكبير او للمؤمن
ببشر وبشير وسين ان تقدم هذا الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا و
شاهديننا وعائديننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا اللهم من احببته
سناً فاحبه على الاسلام ومن توفيقته منافقته على الايمان وسين
في الطفل ان يقول اللهم جعله فرطاً لأبويه وعظماً واعتباراً وثقل به
موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تقسهما بعده ولا تحزنهما اجرة **قوله**
ويقول في الرابعة اي بعدهما فداوسن تطولها قدر الثلاثة قبلها
وان يقرأ فيها الذين يحملون العرش الى العظم **قوله** لكن يستحب هنا الخ
كان الصواب اسقاط هذا لان وبركاته لا تسن هنا كما لا تسن في شيء
من الصلوات ورحمة الله بندوبة وهي داخل في الكيفية المذكورة فتأمل **قوله**
ويدين الميت وجوابي لخدمته باستقبال القبلة وجواب **قوله** من القبلة
ليس قيدا **قوله** ويدين جابياً الواء عني او فتأمل **قوله** بلين بفتح اللام
وكسر الهمزة اي طوب غير محرق ونحوه ويندب كونها سبع لنبات **قوله** ويجمع

الميت اي قبل انزاله القبر على جافة القبر من الجملة التي تصير عند حمله بعد
انزاله منه **قوله** وسيل اي يخرج من التابوت ليسلم لمن يلجده في القبر يرفق
قوله ويجمع اي يوضع في القبر على جنبه وجوبا وكونه الامن افضل **قوله**
بعد ان يعق بالعين المصممة او المصمة اي يزداد حفرة في جهة الاسفل قدر
قائمة وبسطة اي قدر قائمة رجل معتدل باسط يديه الى الاعلى وهما نحو
اربعه اذرع والواحد من القبر يامنع الراححة والسبع اي ما يمنع ظهور راحته
فتؤدي الاحياء وتمنع نبش الحيوان لاكله وذكره في بيان فائدة الدفن
وان تلام ما **قوله** ويكون الخ مستدرك فهو توطيه لما بعد **قوله** فان دفن
مستدرك القبلة او تحرقا عنها او مستلقيا نبش وجوبا في الجميع ما لم يتغير
قوله وسيطح القبر مستويا فلا يسم بحمله كالجملون **قوله** ولا ينبغي عليه
اي يكره ذلك في غير المقبرة المسئلة للدفن ومحرم فيها وهي التي حرت
عادة اهل البلد بالدفن فيها سواء كان البناء فوق الارض او في باطنها
ويهدم وجوبا ان وجد ومن البناء الاحجار التي حرت العادة بتركيبها
نعم استثنى بعضهم قبور الانبياء والشهداء والعلماء ونحوهم **قوله** ولا
يخص اي يكره ولا باس بالطين ولا يوطا عليه ولا يسكا عليه ولا
عليه واعلم ان وضع الجريد الاخضر وغيره من الخشيش تندب ولا
يجوز ان يراى منه اخذه قبل حفاة **قوله** وتركه اي البكا او لي **قوله**
ويكون البكا اي الجايرين غير يرفع صوت واعلم ان البكا بالقصر هو
ما كان بلا رفع صوت فتقيده بجرده ج صفة كاشفة وهو مباح
بلا خلاف سواء كان معه خزن ودمع عين او لا وبالمد ما كان برفع صوت
وهو مكره عند شيخنا الرمي وحرام عند شيخنا الزايد وما وفيه كلام

من المهورات **قوله** ولا شق ثوب وهو الموراد بالجيب في المسخة الاخرى فيسفه
حرام وسئل وضع نحو الطين والخماسية على الرأس ومستوي الثياب وتزو
ونحو ذلك ولطم الخدود وذوق الطار ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا ان
اوصى به **قوله** استدت التعزية الى حضوره او بعده الى ثلاثة ايام **قوله** وسرعا
اي والتعزية شرعا ما ذكره نيقال للكافوا خلف الله عليك او خلف الله
عليك ولا ينقص عددك **قوله** ولا يدفن اثنان في قبر اي في الحواشي فحرم
ذلك عند شيخنا الرمي ولوح محرمية كام وابنها اتفاق حسن لاب ابنه
وعند شيخ الاسلام وغيره انه مكره لاحرام وان اختلف الجنس والبقية
المحرمية لكن يجب ان يجعل بينهما ما يمنع التماس كتراب ونحوه وينب
ان يقدم لجملة القبلة اصل على فروع وسيد على عبده وفاضل على
مفضول وذكر على النثي لو محراما واما الدفن في النسا في المعروفة فحرام
لما فيه من ادخال ميت على ميت ومحرم جميع عظامهم لدفن غيرهم
هم كذا وضعه فوق عظامهم ونحوهم الدفن ايضا في النسا في المسئلة فوق
واحد الارض الا بعد ذلك الارض الترة وينب الزيادة ولو في النسا ان لم
تشتمل على محرم وقراءة القرآن واهدائه ثوبه للموتى والصدق عليهم
ويصل ثواب ذلك لهم ولا باس بالملقين بعد ستوية القبر وبغنى عنه
الدعالة بالثبوت وتحرم الوحشة المعروفة وغيرها من التركة ان كان
في الورثة محرم عليه **كتاب احكام الزكاة** التي هي احاد اركان
الاسلام وفرصت في شعبان في السنة الثانية من الهجرة قبل وهي
من الشرايع القديمة بدليل قول عيسى صلى الله عليه وسلم واوصاني بالطلاة
والزكاة وقد يرفع بان المراد بها غير الزكاة المعروفة كالطهر كماله

ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا فراجع **قوله** لغة النماز الزيادة
في الذات والوصف او في الغير وتطلق على التطهر وعلى غيره ذلك **قوله**
وشرعا سماها الخ الاول حقيقة والثاني محلها ولودكره المدين لشم
زكاة الفطر والثالث كيفيتها والرابع مستحقها واطلاقها على غير الاول
لتعلقه به والطائفة المذكورة هم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية
الشريفة **قوله** في خمسة اشياء هي في الحقيقة ثمانية وبه ينتظم قولهم يجب
في ثمانية وتصرف الى ثمانية **قوله** ولو عبر بالنعيم كان اولى بل الاولى ما ذكره
المصنف لقوله بعده فحب في ثلاثة احباس منها وسميت مائسة لمشيها
وهي ترى مثلا ونحوها لكثرت نعيم الله فيها على عباده **قوله** لانها اخص
من المواسي ذكر في القاموس ان المائسة اخص من النعم لانها اسم للابل و
الغنم فقط وهذا بعكس ما قاله المصنف والسارح وسياتي حكمة تقديم
بعضها على بعض **قوله** الذهب والفضة اخرج ما هو من غيرهما
ادخل غير المصروفين ويدخل فيهما الركان والمعدن وكذا عروق التجارة
لان الواجب في قيمتها وهي من احوالها **قوله** والمتولد مثلا اشار ان المتولد
من زكوي وغيره لا يجب فيه الزكاة اعتبارا بالاحق ومثله المتولد من
زكويين فيعتبر اكثرها عددا كما روي في ما بين يقر وابل وغنم **قوله**
فلا زكاة على كافر اصيل اي من حيث المطالبة في الدنيا ولكنه يعاقب عليها
في الآخرة كبقية اركان الاسلام لانه مخاطب بالفروع **قوله** فان عاد الى الاسلام
وجبت والا فلا وهذا في زكاة وجبت عليه في حالة الردة واما زكاة وجبت
عليه قبلها فيجب اخراجها من ماله مطلقا **قوله** والحرة ذكرها هنا في
مركزها وان كان المالك يعني عنها **قوله** والمالك خرج من المباح كاشجار الاودية

والموقوف

والموقوف ولو على معين والمراد ملك الادبي لا بخوبك مسجد وبنيته مال
وسه الموقوف من ارب الخشن **قوله** كالمستري بفتح الراء وتشبه به الملك
الضعيف المبني على المروءة كما اشار اليه ليس في محله وكان حقه ان عثل
له ملك المكاتب فتأمل **قوله** فلو نقص كل منهما اي النصاب والحول كان الوجه
اي يقول فقد نقص احدهما فلا زكاة فتأمل **قوله** والسوم وينقطع
بنية عدمه ولو قال الاسامة لكان اولى اذ المعبر اسامة المالك و
لوسايبه فلا عبرة بسومها بنفسها ولا باسامة غير المالك **قوله**
في كلا مباح الكلا هو الخسيس مطلقا وطبا وياسا ويقابل المباح
المملوك ولو مفضوبا ولو جمع لها الكلا واستغنى لها الما فلا زكاة ايضا
قوله قدر اهو حال او عيني من اقل وهو قيد لدوام ما قبله والمراد به
الزمن وخرج به ما لو عقلت بمملوك ولو مفضوبا بزمانا ولو موققا ولو لم
تعلق فيه كحصول لها ضرر فلا زكاة فيها والكلام في غير العوامل منها فلا
زكاة في القوامل مطلقا ولو في عمل محرم **قوله** وسياتي نصابها هو بضمير
الشئ يحتمل رجوعه للمائسة والائمان وهو قيد ويحتمل رجوعه
للذهب والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون ساكنا عن نصاب المائسة
استغنى عنه بما ياتي **قوله** وسياتي بيان ذلك ان اراد عود اسم الاشياء
الى الشروط الخمسة باعتبار مضمونها فقد سبق او باعتبار ذاتها فليس
استاوان اراد عوده للنصاب والحول فكان حقه ان يذكره عقبهما
في المائسة فتأمل **قوله** واراد المصنف الاول الخ اسقاط هذا المراد مثلا
يلزم استدراك شرط كونه قوتا الا في **قوله** وكذا الخ لاحاجة لهذا
الفاضل بل ذكره بقيد الاختيار رعايتهم انه لا اختيار فيما قبله

وهو فاسد فنأمل **قوله** بثلاثة شرائط أي زائدة على الشروط السابقة
غير الحول والنصاب لما سنده ولم يذكر اشتداد الحب لأن الكلام في خمس
ما يجب فيه من غير نظر إلى وقت تعلق أو إخراج فتأمل **قوله** أي يثبت
بمعنى اثنيته أي ما شأنه ذلك **قوله** لو أن ثبت بنفسه محل ما أو هو أي
في محل غير معلوم وأعرض بالكم عنه ولا فهو معلوم لصاحب المحل أو باق
على ملك صاحبه الأصلي وتلزم كلامهما أن كانت **قوله** وإن يكون قوتاً مدخراً
أي أن يكون من جنس ما تقوم بنية الإنسان بتعاطيه ومن جنس ما يدرج
لذلك **قوله** وهو أي النصاب أي قبله خمسة أو سق والوسط ستون صاعاً
والصاع أربعة أمداد والمرطل وثلاث بالبغدادية وهي بالكيل المصري
ستة أمداد وربع أمداد على الأصح وفيما زاد عليها بحسابة ولا وقص
فيها وأشار بقوله لا فشر عليها إلى اعتبار كونها مضافة من ثمن وتراب
وزوان ونحوها فإن كانت مما يدخر في مشقة كسعر الأرض اعتبر كونها
قدراً بالنصاب المذكور وسيأتي هذا في كلامه بعد ذلك مع زيادة **قوله**
ثمرة النخل وثمر الكرم هما أفضل الثمار والنخل أفضل من الكرم ولو قال
والعنب كان أولى للشمع عن سميته بالكرم **قوله** والمراد بهذين الثمرتين
التمر والزبيب لو اسقط هذا كان حسناً لأنه إن أراد به تعلق الزكاة
به حج فغير مستقيم لتعلقها بها قبله وإن أراد وجوب الإخراج فليس
الكلام فيه وإن المراد ما يشأن هاتين الشئتين فتأمل **قوله** و
النصاب وسياتي أنه كنصاب الزروع **قوله** والتجارة هي بقلب المال
لفرض الربح لعل هذا معناها لغة ويعتبر فيها شراً أن تكون فيما ملك
بعض وإن تقرر أن النية بعقد ملكه ابتداءً وسياتي **فصل** في بيان

نصاب الابل

نصاب الابل وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وقد بها كونها شراً
أموال العرب وللاستدراكها في حديث الصدقة وذكر البقرة عقبها لأن
البقرة قد تنوب عن البدينة في نحو الأصحية **قوله** شاة وهي تقع على
الذكر والأنثى وتفسر ههنا بالأنثى لإرادة الأكل والأسنان كلها مخدرة
لما سندها فيها **قوله** غني عن الشرح هو كذلك لكنه ليس له قانون
يضيظه ولا قياس من يجري عليه فالوجه ذكره لاختلافه ولعل
المشراح ذكره واستقططه الساخ ففي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاثة
شياه وفي عشر من أربع شياه وأما عدل في هذا إلى الشياه وفقاً
لملك الفقرا إذ وجوب واحد من الابل في ذلك ضرورياً لملك وفي
وجوب أجزاء واحد منها ضرورياً للفقرا ولو أخرج بنت مخاض مثلاً
بدلاً عن الشياه المذكورة أجزاء بضاد يقع جميعها فربما على الأرجح
وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون و
في ست وأربعون حقة وفي إحدى وستين جذعة وفي ست وسبعين
بنت لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة
قوله بنت المخاض سميت بذلك لأن أسنانها من المخاض أي الحوامل
قوله وبنت اللبون سميت بذلك لأن أسنانها ذات لبن بولادتها **قوله**
والحقة سميت بذلك لأنها استخفت أن يطررها الفحل وإن حمل عليها
قوله والجذعة سميت بذلك لأنها أجزعت أي ألفت مقدم أسنانها
قوله وهكذا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين
ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقتان وبنت لبون

وفوائده وتسعين ثلاث حقاً ونبوت لبون وفوائده أربع حقاً ولو خمس نبات
لبون أي السنن ٤ وجراد فان وجدنا معانقن الاغيط للفقر فان اخذ
غيره لم يخرج ان قصر الساعي او دلس المالك الا اجزا وتعين اجزا تفاوت
ولو بقدر **فصل** في معرفة تضارب البقر وهو اسم جنس واحدة بقرة شامل
للمذكور والانات من العرب والحواشي **قوله** لسعة امه في المرعى اولان قرية
يتبع اذنه **قوله** ولو اخرج تبعية اجزا بطريق الاولى لان الانثى انفع من الذكر
للذكر والنسل فيها ولو اخرج عن اربعين تبعية او تبعية اجزا لان
التبعية يجري عن ثلاثين فعين عشرين اولى **قوله** ولو على هذا فقتل اي اتبع
الحساب المذكور **قوله** وفي مائة وعشرين الخ واذا وجد السنان واخرج
احدها ففنده ما سرق في الابل **فصل** في تضارب الغنم وهو اسم جمع يقع على
الذكر والانثى وكذا وحده من لفظه **قوله** غني عن الشرح وفيما سرق في مائة اخرى
وعشرين سنانان وفي مائتين وواحد ثلاث سياه وفي اربع مائة اربع سياه
ثم في كل مائة سائة واعلم ان ما بين الضرب فهو لا يراوده شيء في الواجب
ولا ينقص عليه شيء منه والضارب لا يتغير الا بالواحد الكامل **فصل**
في كيفية الخلطة وشروطها ولا تؤثر الا ان كانت في متحد الجنس لا غنم وبقرة
ما لم تلزمه الزكاة لا نحو كافر ومكانت مع غيرها وهي اما شيوخ او مجاوره
وكالاته في الثاني كما ستعرفه **قوله** بكسر الكاف يشير الى ان فعله يعني فاعل
وهو مالك المال المخلوط ولو جعل بفتح الكاف وانه يعني بفعله اي المال
المخلوط بركبه ما كاهه كمال المملوك لو اجد كان صحيحا فتأمل **قوله**
الشخص الواحد هو سبي على كسر الكاف كما ذكره وعلى الفتح يبدل الشخص
فتأمل **قوله** سبع شرائط بتقديم السين وفي كلام الشارح انها تسعة

بتقدم

بتقدم المشاهد وبقي شرطان كما ستعرفه **قوله** والمراد كان الصواب
اسقاط هذا المراد وايضا المشرح على معناه الاصل وهو محل سوفها الى الحي
لانه يلزم على كلامه اتخاذ مع المرعى وسكت المضاعفة فتأمل **قوله**
تساق الله لوقا لتساق منه لوافق المقصود **قوله** والرعي زاده الشارح و
المراد به ان لا يختص بامسية كل واحد راع وحده فلا يضر تعدده مع عمده وكذا
يقال فيما يتعدد عما سياتي كالخجل **قوله** والمشرط ويقال له المشرط بالعين
المهملة اخره **قوله** هو احد الوجهين وهو مرجوح **قوله** وكذا المحلب اي
فنده وجهان والاصح عدم اشتراط اتحاده وجاز الغنم واله الجركا
لحالب والمحلب **قوله** ويوضع المحلب ومثله موضع الاترا اي ظروف
الخجل للانات **قوله** بفتح اللام معنى المحلوب وبالسكون فعل المحالب وهو
المشار اليه بقوله المصدر فقوله وهو اسم الخ على الالف والنسب المرتب و
يظهر انه يلزم من احدهما الاخر فلا حاجة لقوله عن بعضهم وهو المراد هنا
اذ لا يضر كون كل واحد منهم باخذ لبن ماشيته بعد حلبه الى بيته مثلا
وعلم من كلامه انه لا يشترط منه الخلطة وهو كذلك في الجملة الشرط
وذاقا وخلافا احد عشر وثلاث عشر واعلم ان ما ذكر في خلطة الماشية حوا
ويجري في خلطة الزرع والشجر كذلك بشرط اتحاد حافظها ويقال له
الناطور بالهملة والمعجمة واتحاد الجرب بفتح الجيم موضع تحفيف الثمار
والبيد بفتح الموحدة موضع دياس الخلطة ونحوها وقد يطلق كل على الاخر
واتحاد الحواش والحصاد والحداد والكيال والوزان والميزان والجمال و
المقعد والملح ويجري ايضا في خلطة النقد وعروض التجارة بشرط اتحاد
ما يمكن مجيئه هنا باذكر واتحاد الدكان والنقاد ومكان الحفظ والمناذ

وتخود لك والمواد بالاتحاد ما تقدم في الماسية **فصل** في مقدار نصاب
الذهب والفضة وما يجب فيها تحديداي يقينا ايضا فلو نقص ولو سيرا او
في ميزان دون اخر فلا زكاة فيه **قوله** بوزن ملكة فلا عبرة بوزنها غير زيادة
او نقصا **قوله** والمثقال الخ وهو لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنان وسبعون
حبة من الشعير المعتدل المقطوع من طرفيه مادي وطال **قوله** درهم وثلاثة اسياب
درهم فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وعكسه **قوله** نصف مثقال في دفع الفقرا
المثقال الكامل ان لم يوجد نصفه ثم سيرة حقهم او عكسه او سباع وبقسمتها
عنه ولا يكفي اعطاؤهم من حصيصهم ابتداء فامل **قوله** الورق بكسر الراء و
نقال له الرقة بالكسر **قوله** ما يتا درهم اي بوزن ملكة تحديدا يقينا وكان الذهب
في الجاهلية مختلفا ثم ضرب في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وقيل في زمن
عبد الملك على هذا القدر واجمع المسلمون عليه وهو خمسون حبة وخمسا حبة مائة
قوله حتى يبلغ حاصله اي المقتضى من مضابا اما بسبك جميعه بطلاقا او بسبك جزء
منه ان سادت اجزائه وكان لمن تصرف عن نفسه وبكى التمين بالما فيه ويجري
مثل ذلك في المخلوط من الذهب والفضة لانه لا يجري احدهما عن الآخر **قوله**
في الحل المباح نعم ان ورثه ولم يعلم به حتى مضى حول او انكسر وقصد كسره او
انكسر كسرا يحوج في لبسه اي صياغة ويضئ عليه حول وحب زكاته قال بعضهم
والعبرة في زكاة هذا وزكاة الحل المأكوه الاتي اكثر الامور من عينه وقمته لاعتنه
بخلاف غيره على القصد **قوله** الحل المحرم وهو ما اتخذ بقصد لبسه لمن لا يجوز له
لبسه فلا زكاة في حلي اتخذه رجل للبس النساء او مطلقا **قوله** لرجل وخنثى
لو قال لذكر ولو احتمل ان كان اولى **قوله** فحب الزكاة فيه اي في الحل المحرم وكذا
في المكروه كضبة صغيرة لرنية او كبيرة لحاجة او زيادة المراه في حليها على

عادة امثالها **فصل** في نصاب الزروع والثمار وفيما يجب فيها والعبرة
في الكل بكيال المدينة الشريفة اصالة ويعتبر في غيرها بها **قوله** خمسة اوتن
والعبرة فيها التحديد وتقدم تقديرها بالاراد للمصرية وذكر الوزن فيها كونه
اضبط والا فالاعتبار الكل اصالة كما علم ويعتبر كون النصاب وما زاد عليه من
زرع عام واحد بان لا يكون من زرعين بين حصادينها اثنا عشر شهرا من سنة
وكذا من عام واحد بان لا يكون من زرعين بين اطلاقهما ذلك نعم لو اطلع
التخل في عام مرتين لم يضر احدهما الاخر لانه كثر عامين وكالتخل كما سانه ان
لا يمر في العام الامر واحد **قوله** او السبع بمهمة مفتوحة فتحتيه ساكنة فمهمة
اي بما يسلم على وجه الارض كالنيل والعيون فلا حاجة لما ذكره ومثله ما يشرب
يعرفه كالبعل وما سقى بالقنوات المحفورة من الانهار **قوله** بحيوان وسمي
الحيوان ناضجا ويعتبر كونه بعين ادارة والا فخطئه على الدواب من عطن العام
وملحق كما بهذا ما كان الما فيه بشرا او هية او غصب ووجوب نصف العشر
في هذا المثل المونة فيه ويصدق المالك في دعواه وتعلق الزكاة في الثمار بعد
صلاحها وفي الجوب باشتادها ويجب الاخراج بتصفية الحب وجراد النثر
نعم من خوص الثمر وتضمنه لما لك بصيغة فينقل حتى المستحقين الى ماله
وله التصرف فيه حج ولو لم يثمر الثمر اخرج الواجب منه رطبا او سيرا **قوله**
ثلاثة ارباع العشر اعتبارا بنصف الواجبين لو انفرد وهذا ان لم يثمر كل
منهما والا فبنصف الواجب بقدرها لا بعدد السقيات ولا يضم في الثمار و
الزروع جنس الى اخر وتضمن الانواع ويخرج من كل بقسطه
او عن الجميع من الوسط او الاعلى وهو الافضل **فصل** في زكاة التجارة
وذكر الركا والمعدن معها استطرادي نظرا لكونها كقيمتها والا فحليها

زكاة النقل لانها منه فتأمل **قوله** وتقوم عروض التجارة وهي ما عدى
الذهب والفضة اخذ ان كونها تقوم بهما **قوله** عند آخر الحول التعرف
قيمتها معه او عند بعثي مع واول حولها وقت الملك بالمعاوضة التي توثق
معه ولو بخولع او صدق **قوله** ما اشترت به اي بجشده ان كان
نقد فيقوم بالذهب ما اشتراه به وبالفضة ما اشتراه بها فان كان
السرايعروض او لم يكن سرايعروض خلع اعتبر التقويم بنقد البلد الغائب
او ما تبلغ به نصابا فان استقر يا تخبر على المعتمد فان كان السرايعروض و
فضة او بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وغيره بنقد البلد ويعرف قدر ما قابل
غير النقد بتقويم ما معه به حالة المعاوضة ومعرفة نسبته له **قوله** سواء
كان عن مال التجارة صوابه سواء كان الذي اشتراه به نصابا او لا **قوله**
فان بلغت قيمته العروض اخر الحول نصابا اي من الذهب فقط او من الفضة
فقط وحيث زكاته وكذا لو بلغ ما يقابل احدهما او كلا منهما ولا يضم احدهما
الى الاخر في النصاب وحل اعتبار اخر الحول ان لم ينص في اثنائه بما يقوم
به والا فان بلغ نصابا استمر الحول والا ابتدى حوله من وقت القبض
قوله ربع العشر اعتبارا بالنقد المتقوم به كما سرقه تقدم زكاة العين
فيما هي فيه كاربعة اشياء قصد بها التجارة واما ما فتح زكاة
العين في اعيانها ونحو زكاة التجارة في مخصوصاتها والناقصات
نحو فطرة عبد التجارة وغيرها **قوله** وما استخرج من معادن الذهب
والفضة يحتمل او معادن بيان لما وازدادة الذهب والفضة الى معادن
بيانته والحل محذوف ويحتمل ان معادن متعلق بالفعل وازدادة
معادن حقيقية وما على كل منهما نكوة او موصولة والمعنى على الاول النقد

المستخرج

المستخرج من الارض وعلى الثاني والنقد المستخرج من معادنه **قوله**
ان بلغ نصابا ولو قضا كثر من مرة ان اتحد المكان وتتابع العمل بان لم يقطعه
او قطعه لعذر لانه يضم بعضه الى بعض ويخرج الواجب من الجميع فان
قطعه لغرض عذر او اختلف المكان لم يضم بعضه لبعض ثم ان بلغ واحد
منه نصابا اخرج الواجب منه والافضل له لما عنده ولو من غير ما
استخرجه في اكل النصاب ويخرج الواجب من هذا وحده **قوله**
في الحال مراده عدم توقفه على الحول لانه يتعلق به الواجب حين
اخراج حده ويجب الاخراج عند تنقيته **قوله** ان كان المستخرج بكسر الراء
من اهل وجوب الزكاة خرج به المكاتب فلا زكاة عليه واما الرقيق فاما
ما خذ له لسده فعليه زكاة واما الكافر فيمنع من الاخذ من المعتادين
لكن لو اخذ شيئا ملكه ولا زكاة عليه **قوله** معدن هو من معدن بالمكان
اقام به ومنه جنات عدن **قوله** اسم المكان الخ ظاهر كلاله بل صريحه ان
المعدن اسم لذلك سوا مع فتح الدال وكسرها وهو كذلك فهو لغة والمشهور
انه بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم لما اخذ من اجبه **قوله** وما يوجد بالجيم
الا بالحاء المعجمة ومن الركان بيان لما وهو لكسر الهمزة اوله والراء المعجمة
اخوه بمعنى المركز ما خوذ من الركن وهو الحفرا **قوله** وهو دفن خرج الظاهر
فان علم ان نحو السبل اظهره فهو ركان ايضا والافضل له وخرج بالحاء
المعجمة دفن الاسلام فهو لا نكته ان علم والافضل ضايع اوجه لبيت المال
قوله قبل الاسلام اي قبل بعثته صلى الله عليه وسلم سوا من ذلك نكته محال لا يتم
كما اشار اليه فخران وحديثه من بلغته الرعدة وعانده فهو في **قوله**
فضة اي على ما جده بالجيم او على اخذه بالحاء المعجمة كما مر وهذا ان حده

في موت أو في ملك الحياة والأفان وجده في سجد أو سارع فلقطة أو في ملك شخص أو في ملك موقوف عليه فهو له أن ادعاه والأفان قبله وهكذا إلى المحبي وإنما وجب فيه الخمس لقله المونة فيه بخلاف المعدن كما مر **قوله** ويصرف أي الزكاة من مصرف الزكاة ومثله المعدن ويحتمل عود الضمير لكل منهما **فصل** في زكاة الفطر وما يتعلق بها ونسبت إلى أحد سببتيها فإنها تجب بأحد جزئي أحدهما فقط **قوله** بثلاثة أشياء أي شروط ولو غيره لكان أولى بقي شرط رابع وهو الحرية فلا فطرة على رقيق عن نفسه ولو مكاتباً كتابه صحبة ولا على سيده في الكتابة الصحيحة و يجب على البعض عن غيره فطرة كاملة وعن نفسه بقدر حرته نعم إن كانت بها ياه ووقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما اختص الوجوب به **قوله** فلا فطرة على كاف من حيث المطالبة بها في الدنيا لكنه يعاقب عليها في الآخرة كغيرها من الواجبات وخروج بالأصل المرتد ففطرته عن نفسه وعن غيره موقوفة على إسلامه ولو ارتد العبد والزوجة ففطرته **قوله** إلا في الخلائق فيه وكذا أقربيه وزوجته لو أسلمت في العدة وتجب عليه النية عند الإخراج لأنها لليمين **قوله** وبغروب الشمس أي وكان حيا قبله لما روي كان الصواب ذكره **قوله** مات بعد الغروب ومعه وكذا ما بعده **قوله** وجود الفضل كونه ما يخرج به للزكاة فاضلاً كما يأتي **قوله** عن قوله وقوت عياله الذين تلزمه نفقتهم من زوجات وقرابة وملكية نعم لا تجب عن زوجة أب واستولادة وزوجة رقيق ولوحة وعبد موقوف ولو على معين وعبد بيت المال وموخر بنفقته ولو لم يخرج نعم خادم الزوجة بالنفقة له حكمها ولو عبر بالمونة لكان لهم فيستمل الكسوة والسكن والخادم إن

لأقاربهم

لأقاربهم وأحدا جوا إليها وحاجة لنصب أو خدنة لا العمل وخروج بأقارب النفس فيجب إيداءه بلاني وأخرج التفاوت ولا يشترط كونها فاضلة عن الدين ولو لآدي على العبد **قوله** من المسلمين هو شرط في المخرج عنه من نفسه وغيره بدليل تعميم السارح بقوله الشخص **قوله** فيخرج صاعاً أي عن كل واحد من يجب الإخراج عنه **قوله** من قوت بلده هو قيد لبيان محل الصاع لا قيل في وجوبه وضيمه عامي الشخص المخرج وهو ظاهر إن كان المخرج عنه في بلده أيضاً والأفان المعتبر بل المخرج عنه لأنه المعتبر مطلقاً والمعتبر غالب قوت السنة لا وقت الإخراج ولا بعض الصاع من قوتين فإن تشارباً في الغلبة بل يخرج صاعاً كاملاً من أحدهما ومنه ما لو كانا يقاتلون البر المخلوط بالسعي **قوله** ولو كان الشخص أي المودي عنه في بادية أو في بلد لا قوت فيها اعتبر أقرب البلاد إليه ومنه عبد أبي فان عرف محله أخرج عنه من قوت والأقوت محل يغلب أنه فيه أو قريب منه والأفان المعتبر على الأقوات وأعلى بالأقنيات لا يغلب القيمة وأعلىها البر ثم السك ثم السعي ثم الذرة ثم الأرز ثم الحمص ثم الماش ثم العرس ثم الفول ثم التمر ثم الزيتون ثم الأقط ثم اللبن ثم الحنظل **قوله** ومن لم يوسر صاع بل ببعضه أي الصاع سوا كان هو الصاع الأول عن نفسه أو الثاني عن زوجته أو الثالث عن خادم زوجته بالنفقة أو كان أو عن رقيقه إن كان أوله وهكذا الآية يجب عليه تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم أباه ثم أمه ثم ولده الكبير ويقدم خادم الزوجة المذكور عقبها ويقدم رقيقه على ولده الصغير ثم على الأب ثم هو على الأم ثم هي على الولد الكبير **قوله** وقد الخ

وهو الكمال المصري قد حان تقريبا وخمسة اربع حقان يكفين المعتدلين و
جنسه ما تقدم فلا يخزي من غيره كلهم وحكمه الصانع انه يحصل منه ثمانية
ارطال هو خمسة وثمانون المائاتة واربعة فلكل يوم رطلان **فصل**
في قسم الزكاة على مستحقها ويعبر عنه بقسم الصدقات وذكر في الزكاة لانه
الانصب كما فعل الامام الشافعي رضي الله عنه وذكره بعضهم بعد قسم الفتي و
الغنمة **قوله** وتنفق الزكاة اي بانواعها الثمانية قال فيها للفقير الذي كره
او الذهن والذي يدفعها للمالك ولو بوكيله او الامام ولو بنائيه ولا بد
من ثلثة المالك بنفسه او بمن اذن له فيها ولو عند عزل المالك لا يكفي من غيره
بلا اذن الا ان امام عن تمتع منها **قوله** الى الاصناف الثمانية عند وجودهم
ففي استيعاب الاصناف والمستوية بينهم مطلقا ويجب على الامام استيعاب
الاحاد والمستوية بينهم عند تساوي الحاجات وكذا يجب على المالك ان
يأخذ ما هو فيهم المال والافسني في بغير لاعامل في قسم المالك **قوله**
انما الصدقات الانية وذكر فيها الاربعة الاول بلام الملك لا اطلاق
ملكهم لما اخذونه وفي البقية بقي اشارة الى انه يسير وسهم ما اخذ
ان لم يصر فيه فيما هو له سوا بقى كله او بعضه **قوله** فالفقير ويصدق في
دعوى الفقر بلا يمين الا ان ادعى تلف المال او عيالا فلا بد من بينة وهي
هنا وفيما ياتي عدلان او عدل وامرأتان ويكفي عنها الاستفاضة **قوله**
في الزكاة مخرج فقير العاقلة وفقير العوايا وغيرهم وسيا في بعضهم في
كلامه **قوله** لا مال له الخ بان لم يكن له مال أصلا ولا كسب كذلك اوله منها
او من احدها ما لا يقع موقعان كفاية للغير الغالب كما يحتاج الى عسرة وعنده
او ليس باربعة او اقل **قوله** والمسكين ويصدق بدعواه على ما مر في الفقير

قوله يقع كل منهما جميعهما او مجموعهما **قوله** والعامل ولا يصدق في انه
عمل الابينة **قوله** والولاية ويصدق في ضعف الاسلام منهم بلا يمين
وهو الذي اقتصر عليه السارح ولا بد من بينة في البقية **قوله** وبينة
ضعيفة لا يعني ان اسلامه غير خالص بل يعني عدم قوة ايتلافه
بالمسلمين كما اشار اليه **قوله** وبينة الاقسام وهم الثلاثة الباقية من
الاربعة مذكورة في المسبوبات وهم من له شرف في قوله يتوقع باعطائه
اسلام غيره ومن يكفينا شرفا في الزكاة او من يكفينا شرفا بلبه من الكفار
ولا يعطى الا خبرا ان الا عند حاجتنا اليها **قوله** والرقاب ولا يصدقون في
كتابتهم الا ببينة او تصديق سيدهم **قوله** وهم الكتابين كتابا صحيحة
اي من غير الموزكي فلا يعطى كتابته من كتابته **قوله** والغارم ولا يصدق الا
ببينة او تصديق رب الدين يعطى ولو غنيا ما لم يسقط الدين بوفاء او غيره
قوله في قتل آدمي او غيره وبينة اقسام الغارمين وهما الاثنان
الباقيان من الثلاثة مذكورة في المسبوبات احدهما من تدان لنفسه او عبالة
في مباح وان صرفه في حصص او تدان لخصية ومرفه في مباح او في
وتاب فيعطى مع الحاجة ثلثهما من تدان لزمان بلا اذن واعسر وحلق او
بازن واعسر مع الاصل **قوله** واما سبيل الله فهم الخزانة ويصدق
بلا يمين ويعطون ولو اغنيا ويجب على كل رد ما اخذه ان لم يغز او فضل
بعد غزوة سئل له وقع **قوله** واما ابن السبيل ويصدق بلا يمين ويجب
عليه الرد فيما مر **قوله** منه الحاجة وعدم من تعرضه **قوله** الى من يوجد
منهم اي في محلها بالسنة للمالك لانه يحرم عليه نقلها لغيره او في
محل الامام او في محل ولا سيما لجواز النقل **قوله** فان فقدوا اللهم فيما ذكر

انفا قوله ولا يقصر على اقل من ثلاثة أي اذا لم يجب الاستعاب فمما **قوله**
 الا العامل هو مستثنى بالسنة للامام أي لا عامل في قسم المالك كما تقدم ولا
 يعطى ولو تعدد الاقدار جرة مثله ان لم يكن مستاجرا بها **قوله** اقل يتمول هو
 الزوج **قوله** لا يجوز أي ولا يجوز **قوله** الغني مال او كسبهما قسم واحد على
 النسخة الاولى وثمان على الثانية كما يأتي ومثل الغني او منه المكفي بنفقة
 قريب او زوج او سيد نعم لا يمنع فقره مسكن وخادم وثياب وكتب تحايا
 ومال غائب مرحلتين او موجد او كسب غير لائق به واستغاله بعلم شرعي
 لانه فرض كفاية بخلاف النوافل والمراد بالغني من عنده ما يكفيه بقية العمر
 الغالب من المال او يكسب كل يوم قدر ما يكفيه **قوله** والعبد أي من فقه رفق
 الا المكاتبة السابق **قوله** وبنواهاشم الخ فيه تغليب لذكور **قوله** ويجوز لكل
 منهم أي من بني هاشم والمطلب اخذ زكاة التطوع على المشهور **قوله**
 والكافر هو الخامس على النسخة الاولى **قوله** ومن تلزمه الخ لو اسقطهم لكانت
 حسنا لان المكفي بنفقة غيره غني كما هو وصير اليهم عايد الى من باعتبار
 معناه ويجوز عوده الى الخمسة قبله لما يأتي **قوله** ويجوز دفعها اليهم أي
 من تلزم المزكي بنفقته كما هو ظاهر كلامه او من تقدم ذكرهم من الخمسة اذ يجزى
 كون الحال والكيال والحافظ ونحوهم كفارا ومن بني هاشم او عن تلزم
 المزكي بنفقتهم اذا كانوا مستاجرين من سهم العامل لان ما يعطونه اجرة
 والله اشار السارح بقوله باسم كونهم غزاة او غار مني مثلا نعم لا تكون
 المرأة عاملة ولا غازية فتأمل **تبليغ** دفع الزكاة للامام ولو جاز افضل
 مطلقا بل يجب ان طلبها عن مال طاهر وهو الزرع والحيوان والثمار والمعدن
 ويجب اخراج الزكاة فدا اذا وجد وقت الوجوب والمستحقون خلا

المالك من مهم **كتاب احكام الصيام** هو من حيث وقته وكيفيته
 من خصائص هذه الامة وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة **قوله**
 لغة الاساك ولو عن نحو الكلام وسرعا الخ جمع في ذلك الاركان
 والشروط وفيه تكرار مع ما يأتي وحقيقة تعريفه الاساك عن المفطر بنية
 واركانه ثلاثة سنة واساك وصائم وسكت المص عما يجب به وهو ما عاين
 العموم بتمام شعبان ثلاثين او بقول عدل عند الحاكم اشهد اني رايت **الفتلال**
 مع حكم الحاكم به فهو حكم حقيقة بشهادة حسنة او على الخصوص كذا
 يجب عليه العمل بحسابه وعلى من اخبره وصدقه وكذا من اخبره صبي او
 فاسق او كافرا او امرأة ولوامة وصدقهم ويلحق بذلك ما يغلب على الظن
 وجود رمضان به كارتقاء القناديل وضرب الدفوف ونحو ذلك كالاكتفاء
قوله وشرايط الخ هذه شروط في الصائم الذي هو واحد الاركان وما شرطه
 المص من شروط الوجوب هي شروط الصحة ايضا الا البلوغ فيصح من غير
 البالغ المميز وفي امره وضربة مائة في الصلاة **قوله** الاسلام فلا يجب على الكافر
 الاصل وجوب مطالبة في الدنيا ويعاقب عليه في الآخرة كغيره ويجب على
 المرتد ولا يصح منه فيفضيه الى عاد الى الاسلام **قوله** والعقل لو قال لا
 التمييز لكان اعم والمراد به ذلك ليخرج المغني عليه والسكران والناسيم
 وجوب قضائه على السكران المتعدي تغليظا عليه وعلى النائم لو وجد
 السبب في حقه مع كونه اهلا للعبادة في ذاته ولو جرد الصائم ولو متعديا
 لحظه بطل صومه ولا يضرا لافها حيث افاق ساعة من النهار ولا يضرا **ق**
 اليوم بالنوم ويجب القضاء على المتعدي بالجنون وعلى المغني عليه مطلقا
قوله والقدرة على الصوم أي اطاقه بلا مشقة فالعاجز عنه حاسا كالمريض

اوسوعا كالحاضر لا يجب عليه وان لزمه القضاء بعد قدرته من العجز الكبير نحوه **قوله**
وقرأ بعض الصوم الى لا يخفى عدم استقامة هذه العبارة لان السنة والاساء
ركان كما سر وعدم الجوع والقى داخل تحت الاساء فتأمل **قوله** السنة بالقلب لانه
محلهما المعتد به ينزب النطق بها فيه مساعدة له ومنها ما لو اكل او شرب خوفا
من الجوع والعطش حيث لاحظ كونه في الصوم والافلا **قوله** وان كان الصوم
فوضاه في غاية التعميم وظاهر كلامه انها ابتداء **قوله** كرمضان ولا بد من السنة في
كل ليلة منه فان لم يأت بها في ليلة وجب قضاء يومها فوراً مع العهد **قوله**
ولا بد من اتياع السنة لئلا ياتي في الفرض ومنه ما وجب بامر الامام في الاستسقا
وكفي في النقل وجود السنة قبل الزوال ان لم يسبقها شاف للصوم **قوله** ويجب التيقن
في صوم الفرض اي من حيث الجنس كنية الكفارة فيها وان لم يبين نوعها
لكنها عن ظهار او عين مثلاً وكذا في النذر وخروج في الفرض النقل لا يجب التيقن منه
لان المقصود من المعين وجود الصوم فيبدلون غيره وبذلك فارق الصلاة **قوله**
واكل السنة في صومه اي رمضان ما ذكره واقلها ثوبت صوم رمضان فاعدا هذه
عما ذكره مندوب **قوله** عن الاكل الخ سياقي يحترزه **قوله** كل ما ساء وان كثر
الاكل وكذا في الجهل **قوله** ان كان قريب العهد الخ اشار الى ان الجاهل غير المتذوق
كالعالم **قوله** فلا يبطل صومه ما لم يعد من الشيء الى خوفه باختياره وفي بعض
الشرح بخالفه لما سلكه السارح وزيادة وتفص يعلم بالوقوف عليه **قوله**
والذي يفطر به الصائم عشرة اشيا قد علم اكثرها مما سرفذ كرسندر وغيره
في غير نحو الحيض منها ان يكون عامداً ذكر الصوم بخيار عالما او جاهلاً غير
معذور **قوله** المنفتح لو قال من منفتح لها مستقيماً اذ في كلامه اياً الى ان الرأس
وان عد سياستاً مستقلاً فهو من الجوف وانما الانفتاح وعدمه في الطريق الموصل

اليه

اليه والمراد الانفتاح الاصلي او العارض ليخرج به الوصول من نحو العين كما
لكحل او من المسام كاستحمام **قوله** والمراد الخ لو اخر هذا عن الحقنه بعد كل
صواباً فتأمل **قوله** وصول عن منها فحاشا نزلت من الرأس وطلعت من الباطن
ووصلت الى حر الظاهر وهو مخرج الحاشا المهيأ عند النوى او المعجم عند الرأس
وقدر على مجها وابتلعها ومنها الرحان المشهور فيفطر به لانه كرخان
الفتيلة وخروج بها الريح والهوا والاثركبر والماء وحرارته **قوله** ما يسمي حراً
اي ما شأنه ان يحيل الغذاء والروا وما كان طريقاً له مثله كما ياتي بخلاف داخل
وراء او فخذ فغير لازم وصول ريقه الى جوفه من معدته ان كان خالصاً
طاهراً ولا وصول نحو ذباب وضار طريق وغزيلة وفتق ولا ما جرى منه
ريقه من طعام بين اسنانه من غير قصد وكذا من ما وضعه في فيه نحو تر د
او رقع عطش ولا سبق ما مضى من غير سائلة **قوله** والحقنه ومثلها
التقطير في باطن الكذن والذبي **قوله** وهي ذوا عبارة غير وهي ادخالها
الخ فتأمل **قوله** في قبل هذا بقطر للاحقنه في حبله منها تجوز ولعل ما ذكره
السارح اسارة الى ذلك وفي كلامه التثنية بعد **قوله** التي عهدا وان تحقق
عدم رجوع شيء منه الى الخوف ومنه التحشي اذ اخرج به شيء الى الظاهر
قوله الوطي عهدا ولو بلا انزال في الفرج الذي يجب بالابلاج فيه الغسل قبل
او دبر من آدي او يهيمه متصلاً او منفصلاً **قوله** فلا يفطر بالجماع ما ساء
ولا مكرها على الراجح ولا جاهلاً معذوراً كما علم مما سرفذ **قوله** عن مباشرة لا يخفى
ان المباشرة ما كانت بغير حائل كقبلة وتحريم ان حركت شهوته وليس
لما ينقض الوضوء كما اعتقد شحنا ومنها الاستسقاء فتخصيص السارح لها
به غير مستقيم على ان الاستسقاء مقرر ولو مع الحائل وبذلك لا يصح الاحتراز

الذي ذكره فتأمل **قوله** با حلام وكذا ينظر وفكره لم تجر عاداته بالانزال لهما
والا فطر على العمد **قوله** والنفس ولو عطف علقه او مضطه ولحق به الادة
بلا مل فان اريد بالنفس الولاده فهي منها **قوله** ويستحب في الصوم ان يصام
قوله وان تحقق وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد كما يرشد اليه مقابلته بما
لشك وعمل بالصواب اذا ظهر له بعد نظره ولو بالاجتهاد **قوله** على من
يقدم عليه نحو الرطب وسين كونه وتر **قوله** والافساد لونه من زمزم اولى
وبعد الماء كان حلو كزبيب ولين وعسل ولحق به من الذكر عقبه بقوله اللهم
لك صمت وعلى رزقك افطرت **قوله** وتأخير السجود هو يضم السنن الفضل
وكلام الشارح ظاهر فيه ويفتحها ما يستخرج في كلامه اياها الى نذب السجود
ايضا واول وقته من نصف الليل **قوله** وحصل بقليل الاكل والشرب ويندب كونه
عما ينديب الفطر عليه **قوله** تراءى الهوى في نفسه الهوى في نفسه دليل
على انه يضم الهوى وكونه تركه مندوبا من حيث الصوم لا ينافي في بعض
افراد من حيث ذاته بالغيبه وبعضهم ضبطه بفتح الهاء يعني الهجران
اي المخاصمة بترك الكلام وهو غير ملائم بكلام المص ويحق بذلك ترك
حجم وفصد ذوق طعام وعلا وشهوة نفس كشم ريحان او لسه او نظر
اليه ومخوذ **قوله** فليقل الى با فان لم يكن ربا وحصل به انكفاف حصه
قوله او بقلبه وجمعه مع اللسان حسن نعم في كونه بقلبه فولا نظره **قوله** وعزم
اي ولا يصح اجماعا او على الاصح **قوله** وهي الثلاثة خلافا للامام مالك في انها
اثان **قوله** يجرى وهو العمد قبل نفيها **قوله** واسا في الخ اعلام بان
الاستسقاء ليس من معيان العموم **قوله** ان يوافق عادة له وتثبت بيرة وان طال
الزم عنهما **قوله** عن قضا ولو لم يندوب وكذا ايا من الامام في صيام الاستسقاء

ويجوز مثل ذلك في صورة النصف الثاني من شعبان ان لم يصله قبله ولا
بعضهم في كلام المص هنا ما ليس فيه فراجه **قوله** او تحرك الناس صوابه
وتحرك الناس برويته لانه لم تحرك احد برويته فهو من شعبان اتفاقا
سوامع الصحو والغيم والمواد بالناس لم يثبت رمضان برويته فاجده
بيان لهم من صدق من اخبره وجب عليه الصوم ونصح نفيه ويجزى به
عن رمضان اذا تبين كونه سنة **تنبيه** يحرم الوصال لانه من خصائصه
صلى الله عليه وسلم وهو ان لا يتعاطى بقطر ايسر من ميني مثلا ولو نجو جماع
قوله ومن وطى الخ هذا شروع فيمن تحب عليه الكفارة العظمى في الصوم
وما يجب به وكيفيةها وما يتبع ذلك فقوله ومن وصلى براديه ما يشمل من لا ط
او اني بهمة **قوله** عامدا ذكر الصوم مختارا عما لما بالصوم وتجريم الوطى
او جابها لا غير عن ذلك وروان جلال الكفارة **قوله** في الفرج ولو دبرا او من
بهمة كما مر **قوله** وهو اثم يخرج من دخول الليل فوطى فنادى نهارا فلا
كفارة عليه **قوله** لاجل الصوم بخلاف مسافر زمانا مترخصا لان الله للزنا
فلا كفارة عليه وكذا من افسد غير الصوم كصلاة او صوم غير رمضان
ولو قضا عنه او غير طمعي في كل عامدا وان وطى بعده او معه او غير مكاف
ولو علت عليه ولم يتحرك فلا كفارة عليه ولو اكل ناسيا فظن انه افطر فجامع
عامدا فلا كفارة عليه ايضا **قوله** فعليه القضا فور الكفاره وخروج
بالواطى الموطى ولو ذكر فعليه القضا فقط وتكرر بالجماع في كل يوم لا يتكرر الجماع
في يوم ولا يسقطها حدوث مرض الحيض ولا حدوث سفر البلد مطلقا
مخالف **قوله** فان لم يجدها الى الوقت حسا في مسافة القصر او شرعا بان لم يقدر
على شهاز يادة على ما بقي عبوته بقيه العمر الغالب **قوله** شهرين بالاهله ان ابتدا

في اولها والاغتسل في الوسط بالهلال وكل الاول من الثالث ثلاثين يوما **قوله** فان لم
يستطع بشقة لا يحتمل عادة ومنها شدة الحاجة الى النكاح **قوله** استقرت في ذمته
ولا تستقط بغيره على الواجب **قوله** فاذا قدر الخ فلو سارع في حصة فقد راعى على اعلائها
نذب له العود اليها ولا يجوز صرف كفارتها الى عياله الا ان كانت من غير ماله كما في
الحديث **قوله** ومن مات مسلما او يتعين الاطعام عن من مات مرتدا **قوله** لمن الخ
هو تصوير العذر وكان الصواب جعل هذه من مفهوم كلام المص لانها ليست عليه
فما لم **قوله** ولا تدارك له بالغدية ولا بالقضاء وانما سكت عنه لعدم صورة **قوله**
فان مات بغير عذر سوا تمكن من قضائه او لا **قوله** ومات صوابه او مات بعد التمكن
من قضائه وجبت الغدية في قدر ما تمكن منه وان لم يكن جميع ما فاته **قوله** من تركه
يفيد ان الكلام في حرله تركه والا فلفظه الاطعام عنه من ماله **قوله** موطوع
لفظ مد في كلام المص مرفوع بعنوان تاييد فاعل اطعم والسارح اخرجها وهو
من المعيب **قوله** وما ذكره المص الخ ما ذكره من كون كلام المص هو القول الجديد القابل
بعد جواز الصوم اخذ من اقتضاه على الاطعام ولو حمله على القديم القابل
بجواز صوم الولي عنه بل ندبه ولو مع وجود التركة لكان النسب لانه المعتدل المقتضى
به والولي كل قريب ولو غير وارث كزقيق او بعيد ويجوز للاجنبي ان يصوم عنه
ان اذن له الولي والافلا كالحج وخرج بالصوم الصلاة فلا تقتضي عن الميت صلاة
ولا فدية وكذا الا اعتكاف الاستعا للصوم كان نذرا ان يصوم معتكفا **قوله**
والشيخ الخ هذا لا حرج امار قيق عجز لغيره واخوه وافطر فلا فدية عليه اذا مات
رفقا **قوله** الذي لا يبرى بروه فلو راعى اخرج الغدية كفاه او قبائله الزنة الصوم
ولا تكفيه الغدية وكذا اقبال في غيره ممن ذكره وان قلنا ان الغدية فحين ذكر واجبة ابتدا
على انجح القولين لوجود الفدية على الاصل **قوله** ولا يجوز تعجيل الغدية قبل رمضان

لو قال

لو قال ولا يجوز اخراج فدية يوم قبل فخره كان مستقيما فامل **قوله**
والحامل ولو من زنا وشبهه **قوله** والمريض ولو بسرعة او لغيره كان معصوما
قوله اذا خافنا على نفسيهما ولو مع الولد لم يحجب الكفارة **قوله** وان خافنا
على اولادهما اي فقط وحيث ومنه لو كان اليها الملازمة ماله وان لم يكن
لها **قوله** افطرا ان وجوبا **قوله** والكفارة من ماله لا يتعد بتعد الولد
والمراد بها الفدية كما اشار اليها **قوله** وكل ذلك وهو يضاف الى بالصرح
يلحق بالموضع فما ذكر من افطر لا نقاد حيوان اشرف على عذق بخلاف
من افطر لا نقاد مال غير حيوان فعليه القضاء فقط مطلقا لان فطره جائز
وتكرر الفدية على من اخر قضا رخصا ان اخر حيث كان موسرا بقيا
تمكن منه **قوله** والمريض بشقة لا يحتمل عادة ومنها الجوع والعطش **قوله**
والسافر في سفر قصر وان لم تكن شقة وان كان الاضطرار الصوم في غيرها
قوله يفطران وجوبا حصل شقة ببيع التيمم والا فخورا
وقال شيخنا الرسل والخطيب لا يجوز الفطر للمريض الا فيما يبيع التيمم
قوله والا فعليه النية الخ ومنه المحصادون والدراسون والفعلا ونحوهم
قوله ومنه صوم عرفه وهو تاسع ذي الحجة وصومه بكفر سنة اولها
الحرم وسنة بعد ذلك ويندب للحاج فطره ويندب صومه ما
قبله من العشر **قوله** وعاشوراء وهو عاشر الحرم وكذا يوم بعده ويوما
قبله احتياطا وكذا بقية العشر قبله وهو بكفر سنة قبله **قوله**
وايام البيض سميت بذلك لبياض جميع الليل فيها وهي ثلاثة من كل شهر
وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر
سميت بذلك لسواد جميع الليل فيها عدم القمر **قوله** وسنة من شوال

وكونها عتق العبد وتوالتية افضل وتجوز متفرقة في جميع السهم وسيد
صوم الاثنين والخميس ويوم لا يجزئ فيه ما ياكله ويكره افراد يوم الجمعة
او السبت والاحد بصيام وكذا صوم الدهر لمن خاف به ضررا او قوت خوف
ولو سدد وابتدأ تطوع اعتاده ويحرم على المرأة صوم نفل بحضرة حليلها
بغير اذنه من تلبس بفرض حرم عليه قطعه وان لم يكن فورا او ينفل حاز
له قطعه الا الحج والعمرة او فرض كفاسد فذلك الا ان تعين او كان في الحج والعمرة
ايضا **فصل** في احكام الاعتكاف وهو عتقاه اللغوي من الشرايع القد
قوله وشرايعه فاركانه اربعة سنة وعتكف وعتكف فيه وابت **قوله**
في كل وقتا ولوليل او مطلقا او وقت كراهة الصلاة **قوله** لاجل طلب ليلة القدر
اي لاجل الاطلاع عليها لانها افضل ليالي السنة وسميت بذلك لعظم قدرها
او لتقدر الاحكام فيها او لغير ذلك ويندب اخفاؤها لمن رآها وعلائها
طلوع شمس يومها تنكسر الشعاع وكونها غير حارة ولا باردة وغير ذلك
وهي من خاص هذه الامة وباقيها الى يوم القيامة ونال فضيلتها من احيائها
وان لم يطلع عليها ولم يرها **قوله** تنحصر في العشر الاخير افراده و
ازواجه وبه وقال المزني **قوله** لكن ليالي الوتر اوجاها وبه قال الصوفي
وذكر ولها صابطا ذكرنا فيما كتبناه على الجلال وعبدان عباس ار
السابع والعشرون وهو قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وارجى ليالي
الوتر او الحمادي والعشرين او الثالث والعشرون بنا على تذهب اليه الشافعي
رضي الله عنه من انها تلزم ليلة بعينها **قوله** شرط اي ركنان كما **قوله**
النية وتكفيه وان طال مكثه او لم يقدر مرة فخرج من المسجد انقطع الا ان
نوى عند خروجه العود اليه فلا تنقطع النية متى دخل مسجد ولو غير

الاول صار معتكفا ثم خروجه له زني المقدرة لا يقطع **قوله** ونوى
في الاعتكاف المقدور الفريضة او النذر وتكفيه ان اطلق النذر وان طال
مكثه الكل يقع ما زاد على قدر الواجب تطوعا وكذا ان قدره ورأى عليه وفي
قطعه بخروجه ما ذكر كما لا يقطعها فيما لو شرط التتابع خروجه لعذر لا
يقطع التتابع **قوله** في المسجد اي غير المساء ويكفي فيه الظن ولو بالاحتياط
وسنه رحته وروش متصل به وكذا أهواه كخضن شجرة وان لم يكن اصلها
ففيه او عكسه او على سطحه والجامع اولى بل يجب ان نذر مرة فيها يوم حبه
ولم يشرط الخروج لها ولو عين مسجد كفاه غيره الا المسجد الحرام
ومسجد المدينة والاقصى فلا يكفي غيرها عنها تكن يكفي ولها عن الاخير
والثاني عن الثالث ولو عين زمنا تعين فان فاته قضاء بوجه **قوله** سلام
المخ ابتداء ودواما فرضا كان الاعتكاف او نفلا ومفهومات هذه الشروط
ذكرها بحملة وستاتي في كلام المص **قوله** ولو اراد المخ صرح هذا بسكوت
المص عنها وهما يبطلان التتابع ايضا فيجب فيه الاستيفاء **قوله**
ولا يخرج المخ مراده ان الخروج من المسجد يبطل للاعتكاف وحرام في
مقيد عدة او متابع الا للاعداد المذكورة فتأمل **قوله** من بول او غائط هو
بيان الحاجة المذكورة هنا وله الذهاب لها الى داره مالم يفسد بولها
بان يذهب فيه اكثر من الاعتكاف ولا يكلف فعلها في سقاية المسجد
او دار صدقة مثلا ان كان يحتمل ذلك في الافلا وله في خروجه عيادة
المريض وللصلاة على الجنازة مالم يطول زمنه او بعدل عن طريقه ولا الوضوء
ولو سدد وبالا لانه تابع **قوله** كفصل جنابة وتجب المبادرة به ان كانت فطرة
والا فيبطل متابعه **قوله** فخرج المرأة لاجلها ثم ان كان الاعتكاف متابعا

ومدته تخلو عنهما غالباً بطل التتابع والافلا **قوله** من مرض منه المجنون والافلا
ولا يبطل التتابع بخروجهما ولا باخراجهما من المسجد بطلقاً سواء عذر
اقتضاها فيه او لا ولو بقيتا في المسجد حسب زمن الامتنان الاعتكاف دون المجنون
قوله لا يمكن المقام معه بمعنى يسبق وان لم يعسر كما يؤخذ مما بعده **قوله**
فلا يجوز في محرم في مندرستين ويطل به **قوله** ويبطل الاعتكاف بالوطي
سوا في المسجد او خارجه **قوله** عالماً بالتحريم او جاهلاً غير عذر كما تقدم
قوله مباشرة مشهورة اي ما يفطر في الصوم يبطل الاعتكاف ويتابعه
وبالافلا وما يبطل التتابع خروج مؤذن لمنازة المسجد القريبة منه حيث
الف الناس صوته وخروج للقاء السلطان ان كان مباحاً ولم يكن لغيره
بل السلام او منصب وشرطه حال نذره وعينه ولم يكن منافياً للاعتكاف
وكما يقطع التتابع بحج معه الاستيناف وكما لا يقطعه بحج قضا
ذمنه متصلاً به نعم لا يقضي زمن ما يطلب الخروج له ولا يبطل زمنه بتبر
وعسل حنابة واذان واكل وشرب لانه يستثنى ولانه معتكف فيه خرج
المعتكف لعبادة مخو جاره وصديق يسبق عليه عدم عبادته افضل من
دوام اعتكافه **كتاب احكام الحج** بفتح الحاء وكسر هاء وهو من الشرائع
القدسية الالهية الكيفية الالهية وفرض في السنة السادسة من الهجرة
على الاصح ولا تجب في العمر الامورة وكذا العرة وحديث انها تدبىه ضعيف
باتفاق الحفاظ ولا يجبان اكثر من مرة الا بخوف نذر او قضا **قوله** وهو
لغة الحج والعمرة كالحج لغة وشرعا والتميز بينهما بالاعمال الالهية واعل
سكوت الصم عنها هنا مع ذكره لها فيما ياتي لشمول لفظ الحج لها كذلك
ونحوه **قوله** وشرائط وجوب الحج اي والعمرة وهذه المرتبة الخامسة و

قبلها

قبلها اربع مرات بالاولى للصحة وشرطها الاسلام فلو في المال ان يحرم
عن غير المحرم من صبي او مجنون ويؤتي عنه اعمال جميع المساك وان لم يكن الي
محرماتكن لا بد ان يطوف به مع طهارتهما معا المرتبة الثانية صحبت
المباشرة وشرطها الاسلام والتميز فلم يزد ولو رقيقاً ان يحرم باذن
وليه ولو حاكماً او قياً وشرائط الاعمال بنفسه وان احرم عنه الولي المرتبة
الثالثة صحة النذر وشرطها الاسلام والتميز والبلوغ فيصح نذر
الرفيق الحج المرتبة الرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشرطها الحرية
مع ما ذكره في حج الفقير عن فرض الاسلام وان سبق عليه او حرم سفره
له **قوله** سبعة وفي بعض النسخ سبع حضال بل اكثر من ذلك ولا يخفى ان المقصود
لم يميز شروط الاستطاعة من غيرها وسياتي التنبه على ذلك وقد تقدم
ان هذه المرتبة الخامسة وشرطها مع ما مر الاستطاعة كما سيأتي **قوله**
الاسلام فلا يطالب به الكافر الا صلى في الدنيا ويطالب به المرتد ان
استطاع قبل ردة او فنها فان اسلم ثم مات قبل حجة وجب الحج عنه
من تركته **قوله** والحرية اي الكاملة **قوله** ووجود الزاد الحج هذا وما بعده من
شروط الاستطاعة بنفسه وهو احد نوعيها والاخر الاستطاعة بغيره
كالج عن ميت غير موثق من تركته وجوبا ومن وارث او اجنبي حواجز او عن
مقصوب بضاد معج او مهمله باجرة فاضلة عما ياتي او بطبيع ذكر
قريب او اجنبي ادى فرضه بنفسه لا بما لو كان المطيع غير موثق على كسب
او سوال ومن الاستطاعة ما جرت العادة به من وظائف رك الحج
قوله وقد لا يحتاج كان يكسبه بشرط ان يكون كسبه في اول يوم
من ايام الحج قد راقى بابام الحج وهي يابن زوال سابع ذي الحجة وزوال

ثالث عشرة اثنا عشر في سنة ايام او سبعة ايام ويعتبر في العمرة كفاية
زمن اعمالها وهو نحو ثلثي يوم **قوله** اقريب من مكة بان يكون بينهما مرحلتين
قوله وجود المأوى الموانع الخ اي بنفسه او بغيره المفاضل عما يأتي **قوله** الراحلة
اصلها من الابل والمراد هنا الاعم ولو ادسيا حيث لا يقرب ولو لم يثبت على
الراحلة اشترط له الحمل او الكنيسة وعدل في الشق الاخر يلق به وقوله
على اجريته ان لم يخرج الا بها وتكفي المعادلة بالاثقال حيث جرت العادة
بها في الجواز لا في الوجوب **قوله** الشخص لو قال الرجل لكاه ستقيما لان الراحلة
تعتبر في حق المرأة والخني مطلقا **قوله** سوا قدر على المشي امره لان الركوب
افضل من المشي على الاصح فغير يرب للقادر خروج جاسن خلاف من اوجب
قوله وهو قوي فان عجز فكالبعيد **قوله** كون ما ذكر من الزاد له ولو ااحلة
وغيرهما والراحلة له ولما معه **قوله** عن حنيه ولو سوحلا او لله تعالى
قوله مرة ذهابه وايابه وان لم يكن له اهل وعشيرة في بلده **قوله**
عن سكنه وسكن من تلزمه موبته وعن خادم كذلك لا عن مال تجارته
فيلزمه صرفه للسك ولو استغنى بسكنى الربط وجب بيع سكنه ولا
يلزم بيع اله محترف ولا كتب فقيه ولا بهائم زراع ونحو ذلك و
الافضل لخاف العتب تقديم النكاح **قوله** ان الطريق سوا في البر
او البحر بان غلبت السلامة فيهما والا لم يجب للسك بل يحرم السفر
اذ ذاك **قوله** على نفسه او نفس محترم معه ذاتا او منفعة والعصو
كالنفس **قوله** او ماله غير ماله التجارة وان قل او ماله غيره المحترم **قوله**
او بضعه او بضع غيره كذلك **قوله** وان كان السر ثابت في بعض النسخ
وهو شرط ثان ان جعل الزاد والراحلة شرطين والا فهو سابع

قوله

قوله ان سعى من الزمان الخ اي ان تكون استطاعته بما تقدم في وقت
لونه هب فيه الى مكة على السر المعتاد لا ذكر السك وذلك وقت خروج
اهل بلده منها ويعتبر دوام الاستطاعة الى عودهم الى البلد فان خرج عن
الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه السك وقوله بعضهم ان هذا
الشرط لا استقرار السك لا لوجوبه غير معتد **قوله** فما امكن الخ لو كان الزمن
المذكور لا يدرك المسافر السك الا باسراعه بقطع مرحلتين فوقت لم
يجب السك **قوله** وان كان الحج اربعة بل سنة كما يأتي **قوله** الاحرام مطلقا او
معينا وهو اولي ولو كان كاحرام زيد وفي الاول مصرفه لما شاف في الاخر مصرفه
لما صرفه زيدان علم والافق ان **قوله** الوقوف يعرفه اي بحجته من ارضها
او على متصل بارضها كراية هود كسها او على سحرة اصلها فنها فلا تكفي
هواها كطائر فيها **قوله** حضور المحرم اي وحودة فيها او توارا في طلب
آبق او هاربا وان لم يعرف اهل عرفه **قوله** لا نفي عليه وليس لغيره ان يني
على فعله فان لم يبق فيه فاته الحج بخلاف المحنون فان ولية بني على
فعله كما سر ويجزئ ويقع له نفلا **قوله** وهو اليهود التاسع اي حقيقة
او حكما كما لو غلطوا فيه من حيث الروية **قوله** الطواف وهو افضل
اركان الحج على المعتد **قوله** جاعلا في طوافه البيت عن سياره ما انطلقا
وجهه خارجا عن جدار البيت وعن الحجر بكسر الحاء اخلا في المسجد و
لوفي هوايه او على سطحه ناويا له ان لم يكن من نسك غير صارف له الى غيره
كطلب آبق **قوله** بجميع بدنه اي من جهة شقه الا سير **قوله** فان بدا فسر
الحجر لم يحسب فلا وصل اليه ابتداء منه ج وشترط له الطهارة من الحيض
والنجاسة وسر العورة **قوله** السعي ولا شترط له طهارة ولا ستر ولا غيرها

وينبذ فيه الشيء في طرفيه والعدو للرجل في وسطه وهو صنفها معروف **قوله**
الابتداء في أول مرة بالتصاف في نسخة في كل مرة ويحمل على المرات الأربع التي منها
ولا يستقرط الآن الصاق عقبه أو اصابعه بأذهب منه أو إليه لأنه قد دفين
من الصفات ثلاث درجات ومن المروءة درجة **قوله** إن جعلنا كلامنا صوابا
إن جعلناه لأن الركن أحدها **قوله** وهو المشهور وهو المعتمد **قوله** ويجب تقديم الحج
هو إشارة إلى الركن السادس وهو الترتيب الذي جواز تقديم السعي على الوقوف
بعد طواف القدوم والأولى تأخيره عنه والآخر جواز تقديم زالة الشعر على
الطواف بعد الوقوف كما يأتي فالترتيب في المعظم **قوله** وفي بعضها أربعة
بل خمسة لأن الترتيب فيها ركن في جميع أعمالها **قوله** وهو الرجوع والمعتمد
أيضا كما مر **قوله** وأجبات الحج وهي التي يجبر بالرم إذا فاتت بخلاف الأركان
قوله ثلاثة بل هي خمسة على المعتمد الأحرام من الميقات والري والمبيت
وعز دلفة وطواف الوداع وإن لم يعد من أعمال الحج **قوله** الصادق الحج فيه
استعمال من معنى الابتداء والظرفية تعافوا حده وأدخال الزمان في الميقات
لا يستقيم لأن الميقات لغة حد الشيء ولأنه لا معنى لوجوب الأحرام في زمانه
ولأنه لا يوجد مخالفته لأنه لا ينفقد لا يقبله ولا يوجد جبر ليدوم أو غيره
فتأمل **قوله** وعشر ليالي من ذي الحجة فيصح الأحرام به فيها وإن لم يكن الأمان
به فيها **قوله** جميع السنة نعم قد يتبع الأحرام بها العارض في محرم بالحج أو
من عليه بقية أفعاله كما قبل نفر من منى **قوله** نفس مكة وكونه من المسجد
بعد صلاة ركعتين فيه أولى ومن بيته بعد تلك الصلاة أفضل **قوله** ذو
الحليفة وهي المعروفة بأبيار على وسميت بالأول لوجوب البناء المسمى بذلك
فيها وبالثاني لرغم العامة لأن عليا قاتل الجن فيها وهي على نحو ثلاثة أسيا

من المدينة الشريفة وعلى نحو عشر مراحل من مكة **قوله** ومن الشام باعتبار
ما كان في الزمن السابق وأما الآن فبقائهم ذوالحليفة المذكورة **قوله**
الحجفة اسم لقربة كانت وأحجفها السبل بأزالتهما وقد بولت الآن برابع
لأنها قبلها بيسير وهي على نحو ستة مراحل من مكة **قوله** من تهامة اليمن
أصل تهامة المكان المنخفض ويقابل نجد وفي الحجاز مثلها وهما المراد عند
الاطلاق **قوله** سليمان ويقال له الملم وهو على اسم جبل على مرحلتين من مكة
وهو يسكنون الراوا ما يفتحها فاسم قبيلة ينسب إليها أويس القرني
ومن المشرق السائل العراق وغيره **قوله** ذات عرق قرية على مرحلتين من مكة
وتقي من سكنه بن مكة والميقات فنقائه سكنه وهذه الموافقة للحج
والعمرة الأيمن داخل الحرم وأراد الأحرام بالعمرة فيجب عليه الخروج إلى
الحل ولو بخطوة وأفضل بقاء الحل الجرانة ثم التسليم وهو ساحد
عائشة ثم الحديبية والأولى على سبعة أميال والثانية على ذلك أيضا
والثالثة على ثلاث أميال ومن لم يحاذ في سفره سقانا أحرم على مرحلتين
من مكة وإن حاذي سقائين أحرم من محاذات أقربهما إليه فإن تساوتا
أحرم من محاذات بعدهما إلى مكة **قافية** بتحديد الموافقة كان في
حجة الوداع كما ذكره الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه **قوله** من الحمار
الثلاث في أيام التشريق الثلاث أن لم ينفر النفر الأول بأن يفرغ من أشغال
سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني أو يومين إن نفر وفي حجة العقبة
وحدها في يوم العيد ولو قال المص والري لشمها وكان أحضر ودخل
وقت حجة العقبة بنصف ليلة العيد وسبق وقت الاختيار إلى آخر يومه
ووقت جوازه إلى آخر التشريق ويدخل وقت رعي كل يوم بزواله واختياره الحج

وجوازه لآخر المشرق ايضا ومحوز ربي عافات ليلاد ونهار اذ لا يصح الري
بعد ايام المشرق بطلقا **قوله** بعد الحج اشار الى ان الترتيب بينهما شرط
ومتي بقي من واحدة رمية لم يصرح ما بعدها **قوله** بالكبرى وهي التي تلي مسجد
الحنف ثم الوسطى ثم حجرة العقبة **قوله** ونرى اي بيده لا يبرجل او تقلاع ولا
يكفي وضع الحصاة في الموي لانه لا يسمى رمية **قوله** لكل حجرة اي حول العمود بقدر
ثلاثة اذرع من جميع جهاتها الا حجرة العقبة فلها وجه واحد ولا يكفي
ري العمود الا ان وقع في الموي ولا بد من قصر الموي واصابته بالحجر بقينا
قوله بسبع حصيات فلا يكفي دونها ويندب كونها كقدر حصي الخرف
وحملة الحصيات سبعون مري يوم النحر **قوله** وحصى وهو حجر الكران بعد
حرقه ويكفي الري به قبل حرقه تنجو عقيق **قوله** الحلق او التقصير هذا
مرجوح وتقدم الاصح انه ركن **قوله** والافضل للوجل بل يجب ان نذكره وهو
استصال الشعر بالموسى **قوله** والمرأة التقصير وكذا الخنثى بل يجب ان نذكره
قوله واقل الحلق صوابه واقل ازالة الشعر واقل التقصير **قوله** او تقصيرا
اي قطع بعض السعرات واعلم ان طلب الري في ايام المشرق سيدي بيت
ليالها في منى فهو من الواجبات وسياقي ما فيه **قوله** وسفن الحج صوابه
وسفن النساء او المسكن **قوله** الافراد سمي لذلك لافراد كل سنة باحرام
وعمل وهو افضل مما ياتي **قوله** من سقائه بيان للاكمل **قوله** ولو عكس بان
قدم الاحرام بالعمرة ولما فرغ من اعمالها احرم بالحج في اشهره واتى بعمله
وهذا سمي سقيا كما اشار اليه بقوله لم يكن مفردا او قال ولولم يقدم
الحج لم يكن مفردا الشمل القران وهو الاحرام بالحج والعمرة معا وادخال
الحج على العمرة في اشهر الحج قبل الشروع في عملها والتمتع افضل منه ويكفيه

عمل الحج وعليه دم كالمتمتع ان لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم من مسكنهم
دون مرحلتين **قوله** التلبية ولو بالجمعة لمن لا يحسن العربية واولاها
ما كان عند الاحرام وان سمي فيها ما احرم به فم لا تسن عند الري بل
يكبر معه ولا في طواف وسعي ونحوهما عما فيه اذ كان خاصة وتكره في الواقع
الخنثى وبالفم النخس كغيرها من الاذكار **قوله** ويرفع الرجل صوته بها ان
لم يؤذ غيره ولم يحل نفسه وتسمع المرأة نفسها كخنثى **قوله** لبيك
واصله لبيك لك تحذفت اللام تخفيفا والنون للاضافة ومعناه اجابة
لك بعد اجابة حين دعوتك للحج وسن التلبية لحلال الاي ما يجيد او
تكبره لكن بلفظ اللهم لا عيش الا عيش الآخرة او اللهم ان العيش
عيش الآخرة اي ان الحياة المهنية الرامية هي حياة دار الآخرة **قوله** ان
الحمد تكبر الهمة وفتحها ويسن بعد الملك وقفة سيورة **قوله** واذا فرغ
من التلبية اي بعد كل ثلاث مرات منها **قوله** وطواف القدوم ويقال
طواف القادم وطواف الصدر وطواف الصاد **قوله** قبل الوقوف وكذا
بعده وقبل نصف الليل **قوله** اجزاه عن طواف القدوم ولا يوجه مستقلا
فهو مضمحل معه **قوله** والمبيت بمزدلفة على الوجه المرجوح والراجح العمد
انه واجب كما ذكره عن الروضة وشرح المذهب والواجب فيه وجوده
فيها كخطبة من نصف الليل الثاني من ليلة العيد وسمى ليلة جمع ويندب
اخذ سبع حصيات منها لوي حجرة العقبة لا يسعون **قوله** ركعتا الطواف
وهما تحية المسجد ويكفي عنهما فوض ونقل غيرها ويقرا فيها سورتي الاخلاص
وفيما ذكره فيها مجتد دقيق يذكره كل فقه التيق **قوله** المبيت بعين
ولا بد من معظم الليل في لياليها الثلاث او الليلتين وبعضهم حمل المبيت

هنا على بيت ليلة عرفه لان بيت ليالي الشرق المذكور واجب على الراجح
المعتمد وفيه بعد خصوصاً مع سكوتك عنه في عدد الواجبات **قوله** في غير ذلك
طواف الواجبات في غيره من سنن الحج لم يسأله لانه بعد لانه **قوله** لكن الظاهر
وجوبه وهو المعتمد وقل وجوبه لمن خرج من مكة مسافة القصر او الى
وطنه ولعلم ان كل واجب مما ذكر يحرم بدم وبكل ثلاث رميات فأكثروا ترك
ليالي بني نغم بعذر الرعاة واصحاب السقاية في ترك المبيت لا الري **قوله**
وتحذر الرجل اي الذكر ولو غير غير بغيره وليه له بخلاف المرأة والنخني
قوله حتما اي عقب الاحرام فوراً وينب عنه وقيله وكلام المصطفي في هذا
يقوله عند **قوله** عن الخط بفتح الميم والحاء الفجدة او بضم الميم وبالجملة
وهو اولى واعلم لا فادته جواز الرد او الاضرار المرقع ومنه نحو المنسوج
والعقود الخط ولولعوض من اعضا البدن كما ياتي **قوله** وليس وجوب من
حيث الذات وتنبأ من حيث الوصف اذ اوردنا بعض **مصل** في احكام
محرمات الاحرام اي ما حرمت بسببه وفيه فوات الحج ويعتبر في الحرمة كونها عابداً
عالمها اذ اكرامها هو فيه مكافاة اختياره والا فلا حرمة وكذا لا فدية الا لما فيه التلا
كازالة الشعر ولا فدية على غير كف مطلقاً **قوله** ومحرم على المحرم ذكر كان
او اني خصوصاً وعموماً **قوله** عشرة اشياء بحسب المذكور وهذا **قوله** ليس
الخط اي على الهيئة المعتادة فيه بخلاف الارثاء بالقتل او بالقتل او
السراويل **قوله** وخف وزر رجل وزر فوزه وقباقب ستر سيرة على
قدمه لا نحو مداس **قوله** كزج اي زردية **قوله** في جميع بدنه اي في
كل جزء منه كخرطة اللجينة وقفا ليد وخرج بالرجل المرأة قلها
ليس جميع ذلك الا القفار في الكف لاني الساعد كما ياتي **قوله** وبعضها

فيه تائب الراس وهو خلاف اللغة فغيره لا يحرم ستر راسه ستر خرج
هذا الراس **قوله** كوضع يده على راسه ما لم يقصد بها الستر وذكر ان نحو حمل ففة
عليها لم تنعمها او غالبها **قوله** من المرأة والامة كالخوة على المعتمد **قوله**
وان سترها وجبت الفدية اي مع الحرمة لغيره فان كان الواجب عليه كشف
وجهه كالمرأة **قوله** كذا عده الخ هذا على ما فهمه الشارح من ان المراد الستر
من غير دهن ولو نضح شمع وليس كذلك باغا المراد مع صاحبة الدهن كما في
بعض الشيخ ويدل له عدم ذكر الدهن في المحرمات والمراد به دهن شعر الراس
او الوجه ولومن امرأة او امرء بلغ او عن طوع لحته او مخلوقاً لا نحو اقرب
واصلع ولا بقية شعور البدن او بشرية **قوله** والمراد ان الله اي الشعر ولو
شعر او بعضها من سائر بدنه ذكر كان او انثى ولو من انف واذن **قوله** ولو
ناسياً او جاهلاً من حيث لزوم الفدية اذا حرمته والفدية في جميع المحرمات
متعلق بالعامد لعمام مطلقاً وفي غيره بما فيه التلاف كما هو **قوله** تقليم الاظفار
ولو بعض ظفر من ذكر وانثى **قوله** فله ان الله المنكسر فقط ولا فدية فيه **قوله**
ما يقصد منه راححة الطيب خرج ما يقصد اكله ولو لئلا يذوقه ان كان له ريح
كفاح ومصطكى وسنبل **قوله** نحو سلك وكافور وزعفران وورس وعود وورد
وسرين وبنام وسنبل **قوله** بان يلصقه بثوبه او يربطه بنحو حبيه او يحمل
بنحو فارة سلك مفتوحة **قوله** على الوجه المعتاد الخ خرج جملة في كس النخس
مثلاً **قوله** وفي بدنه ظاهره كاحتوايه على حجرة او وصول بنحوها الله او شتم
ما لورد او جلوسه على ثوب مطيب او ارض مطيبة او مشيه عليها **قوله** وبالجملة
كأكله ولو مع غيره وان كان الغني غالباً نعم لو لم يبق للطيب طعم ولا لون ولا
ريح لم يحرم اكله ولا فدية **قوله** لو القت الريح الخ وان الله عند القدرة عليه حالاً

وكذا في الأكره **قوله** البري أو استأنس أو كان يعيش في الجبال أيضا **قوله** المالك أو أي الكو
الضاد ولو في أحد أصله **قوله** صوره ولو بالاعانة عليه كرفع اليد لصيد أو
بكاله على موضعه **قوله** ووضع اليد عليه ولو بشرا أو هبة أو إجارة أو إجارة
بل يجب على مالكه إرساله إذا حرم وهو في ملكه أو زال ملكه عند الإحرام ولا
يعود بفراغ الحج ومن أخذ بعد إرساله ملكه **قوله** وشعره ورأسه ووبره
وبيضه وفروحه وما حرم التعرض له المحرم مطلقا يحرم التعرض به من الحلال في
الحرم **قوله** عقد النكاح إيجابا أو قبولا وخروج به الزوجة لأهل استئذنه **قوله**
في قبل أو دبر متصل أو منفصل من أدي أو بهيمة **قوله** زوجته أو مملوكة ومحرم
على الحلال من الزوجين تكون المحرم من الوطئ **قوله** أو اجنبية ومنها البهيمة أو
مثلها **قوله** المباشرة ومنها الاستئذان **قوله** تلك بإشارة الموت كما يدل له تفسير
السابع وفي بعض النسخ بإشارة المذكور يعني المذكور **قوله** والحج المذکور الخ
مستدل به ما فيه من تفاهت العبارة فتأمل **قوله** قبل التحلل الأول وهو يحصل
بفعل اثنين من ثلاثة ربي حرة يوم النحر والطواف التمتع بالسعي إن لم يكن
سبق وإزالة الشعر وسمى الأول لأنه يجعل به ما عدا ما يتعلق بالنساء بفعل الثاني
حل الجميع ويدخل وقت الثلاثة بنصف ليلة العيد بعد الوقوف ويخرج منه
الذي يفراغ أيام الشريق كما سواه الآخران الآخر لوقتهما كالسعي **قوله** العقد
النكاح هو يستثنى من الفدية وكان فيه إيهام بفقاده دفعه بقوله
فانه لا ينعقد **قوله** ولا يفسد أي الحج وشكله العرة أو الضمير عابد للشك لا
الوطئ ولو غير أنزال بشرطه السابق **قوله** ولا يخرج المحرم منه أي الشك كما
أشار إليه السابح ما لو أحرمت مجامعا لكن صح في الروضة أنه لا ينعقد وهو
المعتمد عليه فليس لنا صورة ينعقد فيها فاسد إلا فيما لو أحرمت بالعمرة ثم

انقضاء

افسدها

افسدها ثم أدخل الحج عليها على الأصح في الروضة وخروج بفساده باطله لأن
ارتد فيه فلا يجب المضي فيه ويجب على المفسد القضاء فوراً ولو صبياً وسأله
به لو لم يفسد فنفع من الصبي نقلاً وإن بلغ فيه كفاه عن حجه وإن بلغ قبله
وقع عن حجة الإسلام وإن نواه ويبقى القضاء في ذمته ويلزمه الإحرام من مثل
سافة الأحرام في الأول ولا يلزم نحو تمتع أو قرآن **قوله** والحج فسر به الموصول
لقوله الوقوف وفوات الوقوف بطلوع فجر يوم النحر قبله **قوله** جعلها أي العرة
وسند إزالة الشعر وإن لم يذكره ولا يخرج من عمره الإسلام وأشار بقوله
حتماً إلى فورتيه لأن مصابرة الأحرام حرام **قوله** إن لم يكن سعي الحج فإن كان سعي
له لم يجب إعادته على المعقد **قوله** وإن علم الفوات فلا قضاء عليه بفواته
فيه والمراد بالقضاء إعادة إذا لا أخروا وقت الحج أو أنه سمي بذلك لضييقه بأ
لفوات **قوله** ومن ترك شيئاً من أركانها لم يأت به ولو أعذر أو سهواً أو جهلاً **قوله**
لم يحل أي لم يخرج من إحرامه حتى يأتي به وإن طال الزمن ولو سفي **قوله**
ومن ترك واجباً أو فعل محرماً كما يأتي **فصل** في أنواع الرماي وبما فيها
وكيفيةها وما يقوم مقامها **قوله** خمسة أشياء أي بالاختصار وباليسر
وأفرادها أحد وعشرون وأحكامها أربعة ترتيب وتخيير مع تقدير أو تقدير
وسأني تفصيل ذلك كله **قوله** أحدها الدم الواجب بترك منك بمعنى عبادة
كما أشار إليه السابح وهذا الدم فيه ثلاثة أنواع تمتع وفوات وتركها
وأفرادها ثمانية التمتع والقرآن والفوات وترك الميقات والمبيت بمزدلفة
وعني والري وطواف الدواع وزاد بعضهم تأسياد وهو ترك المشي لمزيد
قوله على الترتيب أي والتقدير بما لا يزيد ولا ينقص **قوله** فإن لم يجد ما ي
حسا أو شرعاً كما أشار إليه وسند احتياطه إلى غنيته ماله أو مرض

قوله تسن قبل يوم عرفة لانه يسن للحاج فطره والمعنى انه يحبس على غير
التمتع صومها قبل يوم العيد ويسن كونه صومه قبل يوم عرفة واذ لم يصيها
ففيه ما ياتي واما المتمتع فيسن له ان يحرم بالحج قبل يوم عرفة بزمان يسقطها
ولا يجوز صومها قبل الاحرام به لانه ثانی سببها بخلاف ذبح الشاة للتقدم
ومتى احرم وجب عليه صومها او صوم ما ادركه منها قبل يوم العيد فان لم يصم
عصى ووجب عليه قضاؤها بعد ايام التثنية ولو سافر انعم لا يصوم ما
ذكر في ترك طواف الوداع ساقط لما في الروضة الحج وهو العمود ولا في
المنهاج مرجوح والثاني الدم الواجب بالخلق الحج وانواع هذا الدم ثلاثة
استمتاع وجماع غير فسد ومقدامة وافراة ثمانية الخلق وتعلم الاطفال
واللبس والذهن والطيب والجماع ثانيا بعد الجماع المفسد والجماع بعد
التحليلين والمباشرة نعم لو جامع بعد المباشرة دخلت فريتها بدنة الجماع
او ثلاث شعرات كلها او بعض كل منها او لشعرة في ثلاث مرات ومحل
لزوم الدم في ذلك **قوله** ان الحد الزمان والمكان عرفا والاف في كل شعرة مد وفي الشعرين
مدان وكذا يقال في الاظفار نعم لا فدية في ازالة شئ ثبت في العين او عظام
بصره من شعر حاجبه او راسه ولا في ازالة ظفر انكسر وتاذي به كما مر
على التحجير اي والتقدير شاة او سبع بدنة او بقرة صوم
ثلاثة ايام ولو تفرقة اصع بمبر الحزمة المفتوحة وضم الجملة جمع
صاع او فقد استدرك او دفع التره لان كلا من الفقير والمساكين اذا اطلق
شمل الآخر لكل منهم نصف صاع وهو قدح بالكيل المصري ولا يجوز نقص
مسكين عنه ولا مسكينين منهم وزيادة المسكين على المرخص ما هنا
والثالث الدم الواجب بالاحصار وهو لغة المنع وشرعا المنع من اعمال السك

كلا او بعضا وسكت عن حكمه وهو دم ترتيب وتعد بلكرم الفساد الاتي
بان يقصد الحج هو معنى سنة التحلل وتكون مقارنته للذبح والخلق المتحلل بينهما
قوله حيث اخضر ولا يكفى الذبح فيه ولا نقل لحم الشاة لغرض اهله الا الحرم
ان يسرقان عجز عن الشاة اخراج بقيتها طعاما فان عجز صام عن كل من
يوما وحيث انتقل الى الصوم لا يتوقف تحلله على فراغه ولا يتقيد بحل
الاحصار والاول المحصر لعمر الصبر عن التحلل وكذا الحاج ان رجع ادراكه بل
يجب ان يتقن ذلك واسباب المحصر ستة احدها المنع من الوصول الى مكة
سواء منع من الرجوع ايضا ام لا ثانيا منها الحبس ظمنا لثقل الرق لمن احرم
بغير اذن سيده ويجب عليه التحلل بابر سيده به ولو من حجة الاسلام راعها
الاصالة لولا احرم بفعل بغير اذن اصله ولو تزوجة اذن زوجها لم ينافر
معها خاسها الزوجة فلزوجهما منعها ويجب عليها التحلل بابره وله
وطرها وان لم تحلل ولا اثم عليه سادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع
غريمه الموسر من السفر ولا قضا على المحصر المتطوع **قوله** والرابع الدم الواجب
بقتل الصيد المتقدم بشرطه ومثله الدم الواجب بقطع الشجر كما ياتي **قوله**
على التحجير اي والتقدير بل **قوله** لئلا يثقل ولو يقول عدلين وان خالفها غيرها
فان حكم عدلان عجل وعدلان عجل اخر تحجير بينهما وما فيه نقل من هذا القسم
الحام لان في الجملة شاة **قوله** فيجب فيه قتل النعامة بدنة ولا يغني عنها
بقرة والبدنة الواحدة من الابل ولحمه يقبل تجزي في الاضحية لقول ابن قاضي عجلون
ان ذما الحج يعتبر فيها الاجزاء في الاضحية الاخر الصيد وارتضاه شيخنا ولو
كان شئ من الصيد مملوكا لزم مع جزائه قيمته لما لكه **قوله** وفي الغزال عز لا
يخفى ان الغزال اسم لما يبلغ سنة والاف هو ظلي والمراد بالعز حقيقتهما في

الثاني والعناق في الاول ويخرج عن ان ذكر وعن الانثى انثى وله اخراج سلم
عن عيب وصحيح عن مرض وهو افضل **قوله** بقيمة مكة اي بتقديم عدلين
من اهل حرمها يوم ارادة الاخراج **قوله** مما لا مثل له كالحجر اذ والعصافير
قوله والخاس الدم الواجب بالوطي اي من الشك للشك **قوله** على الترتيب اي
والعدل **قوله** بسعركم كما مر وقت الوجوب وتقدم ان المعبر في الصلوة قيمة
وقت الاخراج فراجعه **قوله** ولا تقدر في الذي يدفع لكل مسكن او فقير فلا يتقبل
بدر ولا اقل ولا اكثر **قوله** ولو تصدق بالدر اهرم التي يقوم بها في دم العدل لم
يجزه **قوله** واعلم ان الهدي الخ فيه تصرح بان دم الجبر ان يسمى هديا وهو
ما ذكره الرافعي واعتراض النووي عليه لا ينافيه لانه سمي على ان اطلاق الهدي
منصرف لما سيق تقر با **قوله** ويختص بحج بالحرم ويختص لحجه وجميع اجزائه
لفقرائه وهذا المراد بقوله المص ولا يجزيه الهدي ولا الاطعم الا بالحرم **قوله**
واقل ما يجزي ان يدفع الهدي اي بعدد بحجه اي ثلاثة من فقرائه فاكثر **قوله** ولا
يجوز الخ المراد ان صيد الحرم المذكور انفا وشجره ضمنوا بالعرض لهما مع
الاكثر في العائد العالم **قوله** ولو كان مكرها اي من حيث كونه طويقا في الضمان
لان حيث الحرم لان الحرم وقدر الضمان على المكره بكسر الهمزة ولو احرم
ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه وكذا المعنى عليه والناظر والصبي غير المميز كما
تقدم ويلحق به قطع الشجر **قوله** ولا يجوز قطع شجرة ولا قلعه بالاولى والمراد
منه ما سمي بالصيد والمراد به ايضا ماله ساق نعم لا يحرم قطع الموزي منه
ولا اليايس الذي لا يخلف ولو كان بعض اصحاب في الحرم او نقلت منه الى الحل
حرم العرض لهما بقا حرمتهما وسوا في الحرم في الشجر المذكور ما ثبت بنفسه
او استنبه الناس فحرم بالقطع اخذ اوراقه بالاخط وخذ ثمرة وخذ

عود سواك

عود سواك منه فهو جابر **قوله** وتضمن الشجرة الكبيرة بقرة او بنة بالاولى
او سبع شياه **قوله** والصغيرة اي الشجرة التي قد زرع الكبيرة تضمن شياه فان
نقصت عنها ضمنت بالقيمة او زادت عليها فشايتن الى ست شياه **قوله**
ولا يجوز قطع او قلع نبات الحرم اي ما اصله كله او بعضه فيه وان كانت
اعضائه في هو الحل بخلاف عكسه وضمانه بالقيمة وهو اسم للاساق
له نغم يجوز اخذه لعلف البهايم لا لبسجه ولولعلفها ويجوز رعيها فيه
ويجوز اخذ الاذن خروجه هو حلقا بمكة ولو البسيع **قوله** ثبت بنفسه خرج ما
استنبه الناس كالحنطة والشعير فيجوز اخذه مطلقا وان ثبت بنفسه **قوله**
الحشيش اليايس لفظ اليايس صفة كاشفة لان الحشيش والشم اسم اليايس
والعشب والخلا بالقصر اسم للرطب والخل بالهمز اسم لهما **قوله** لا قلعه ان كان
يخلف فان مات جاز قلعه **قوله** والحل والحرم في ذلك الحكم السابق سواء هو
حرمه العرض لصيد الحرم وشجره ونباته وفي ضمان ذلك بما فيه ثم ذكر الحرم
في الصيد مستدركا لانه تقدم حرمة عليه ولو في غير الحرم واعلم ان مذبح
كل منهما مينة وان حرم المدينة الشريفة كالحرم في الحرمه لا في الضمان وان
يحرم نقل تراب الحرم الى غيرهما ولو محرقا كالاداني وان شجره غيرهما او ترابه لا
ثبت له الحرمه بنقله اليهما نظرا لاصله كعكسه السابق **كتاب**
احكام البيوع بالمعنى الشامل لبيع المنافع كالاجارة ولذلك جمعه هنا
وفما يأتي ولا ادخالها هنا لوجوب المعاوضة فيها استنب من ادخالها في الغير
المذكور واخراج الشارح نظرا للتعريف لا يمنع من ذلك فمما شمل **قوله** جمع بيع
بالمعنى المشتمل على ظرفين ولو حكما وقد يطلق على ما يقابل الشراء ويعرف بانك عليك
مال على وجه مخصوص والشراء ملك لذلك **قوله** فدخل ليس بما لك من الجائزتين

او من احدهما ودخل بالبين بعين ايضا كما بدأ السلام ورده **قوله** وشرعا باحسن الخ
لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال عليك عني مائة او منفعة على التامير بمن
مالي كان حسنا لما في ذكره من الاتهام انه تغريبان ولان التملك داخل في المعاوضة
ولان الربا لا عليك فيه وكن المنفعة غير المباحة وغير ذلك لمن تأمله **قوله** ودخل
في منفعة الخ لو قال والمراد بالمنفعة الخ لكان اولى **قوله** وخروج بمن الخ هي خارجة با
لتامير قبله وانما اختار الاخراج به لما سبقتها للاجرة الخارجة به ايضا فتأمل
واعلم انه استفيد من التعريف ان اركان ثلاثة عاقد ومفقود عليه وصفية وهي
الحقيقة ستة وشرط العاقد عدم المحب وسبب كونه **قوله** البيوع ثلاثة الخ
لا يخفى انها من حيث الصحة وعدمها اثنان ومن حيث انواعها اكثر من ذلك ومن
حيث اعتراء الاحكام لها كذا كاسيا في **قوله** اي حاضرة لواقعي المشاهدة
على حقيقتها لكان صوابا لان معناها المربية للعاقدين على انه لا يكفي المصنوع
من غير مشاهدة لانه من بيع الغائب فتأمل **قوله** اذا وجدت الشروط لو قال حيث
توفرت الشروط لكان حسنا مع ان الشروط لا تختص ببيع العين وسكت عن كونه
معلوما للاستغناء عنه بالمشاهدة في المعنى وبالوصف فيما في الزمة وخروج به
بيع اللحم بعظمه وبيع الطحينة وبيع القشطة ويخوذ ذلك فهو باطل مطلقا لجهل
بأحد المقتضين منه فتأمل **قوله** طاهر الخ هذا وما بعده سياتي في كلام المص
فهو مكرر والمراد طهارة ذاتا وصفة بغير بطل بيع متخس بطلها بفعل اذا
لم تسد الخامسة فوجد وبيع متخس لو تخس تبعا كذا ارضية باجر مخلوط
بسر حبين او طين كذا او ارض صلبة بذلك **قوله** مستفعله باناسه
من وجوه الانتفاع ولو في المالك كحمت صغير **قوله** مقدورا على مثله حسا
وشرعا لا يعضوب لغير قادر على انتزاعه بلا شقة ولا ذبح شاة تجلدها
قوله للعاقد عليه ولاية تلك او ولاية او وكالة لافضولي **قوله** ايجاب

وقبول

وقبول متصلين عرفا شققين معنا صادرين من العاقدين مشتملين على خطا
او بايقوم مقامه كاسم اشارة غير عاقدين ولا موقنين مع بقا العاقدين
على الاهلية الى تمامها وعدم تغير احدهما قبله وغير ذلك ويصح بالعجدة والكتابة
واشارة الاخر **قوله** عليك اذعت يدك مثلا حيث قصد بها الحيلة لتمامه
شحننا واسار بقوله او القايم بقوله الى نحو الحاكم عند الحاجة اليه ويصح تقديم
القبول على الايجاب **قوله** ويسمى هذا بالسلم هو احد طريقين في ذلك والثانية
لا يكون سلم الا ان وجد فيه لفظ السلم والافبيع لا سلم على العقد فلا يجب فيه
تسليم راس المال في المجلس ولا قبضه فيه ويخوذ ذلك **قوله** اذا وجدت الخ
لا يخفى ان الكلام هنا في العقد والمعتبر ذكر الصفات المعروفة لوجودها
لانه انها يعتبر عند القبض فعبارة غير مستقيمة **قوله** غايبة هو غيب
لم يشاهد ما غير مبرئية ولو كانت في المجلس كما مر **قوله** والمراد بالجواز في هذه
الثلاثة الصحة لو قال او عدها الوفي بالمراد وانما قال المراد الصحة مع انها
لازمة للجواز ليدخل الجرام الصحيح كبيع نظن معه المعصية بخروج العيب
من نظن انه يعصه خيرا والمكروه الصحيح كبيع ذلك لمن يتقرب منه ما ذكر
او التجارة في بيع الاكفان والواجب كبيع مضطر او نحوه وغير ذلك **قوله**
وقد شعر الخ اي لان الظاهر من عدم المشاهدة عدم وجودها مطلقا **قوله**
لا يتغير غالبا اي لا يغلب تغيرها في المرة فيصح في المتساوي ولو وجدت
على خلاف ما غلب فيها لم يصح لكن بشرط الصحة كون العاقد متذكرا
للاوصاف حالة العقد **قوله** وصرح المص بمفهوم هذه الاشياء الشرط
ولو عبر به لكان اسبغ غير لم يذكر مفهوم الملك ولا يصح شركا فشر
مصحفا ولا سلا لا يعقد عليه ولا حرثي له حرب **فصل** والربا

وفي بعض النسخ والرباب غير ذكر الفصل وهو رسم بالف قصورة اوبيا اووا
بدله **قوله** لغة الزيادة في احد العوضين او في اجله او غير ذلك **قوله** وشرا
مقابلة عوض باخر لو قال عهد على عوض الخ كان مستقيما والمراد بالعوض
الربوي كما ياتي وحمل التماثل بقدر مجر الجسد وتاخير احد البدلين اجلا
او قبضا ساطقا والمراد بالربا المحرم الباطل **قوله** ما يقصد غالبا للطعام اي لطعم
الالبين اي ما حوت عادات الناس بحصيله لطعم الادميين ولومع البهائم
سوانهم ما شاءوا فيه اذ اغلب تناول البهائم له ليس **قوله** ولا يجري
في غير ذلك مما قصد به البهائم كالتميز والمجر كما لعظم ادم بقصر اصلا كما طراف
قبضان العنب **قوله** ولا يجوز اي لا يصح والمطعم المتحد الجنس كذلك **قوله**
تماثلا اي يقينا كيلا في الكيل ووزنا في الوزن في العادة الجاز في عهده
صلى الله عليه وسلم والافادة البلدي هي اهلها كما في قوله والافا لوزن مطلقا **قوله**
برابيد اي مقابضة قبل التفرق او التحاير فلو قبض بعضه صح فيه كما ياتي
والحيلة في بيعه بحسنه متفاضلا ان يبيعه بغير حنسه ثم يشتري به
حنسه **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع ما ابتاعه اي اشتراه ولا هبته ولا غيرها
من التصرفات حتى يفتضه منقولا كان (ولا وان اذن البائع وقبض الثمن وسوا
باعه للبائع او لعينه نعم ان باعه للبائع بعين الثمن او عبثه ان تلف صح وكان
اقاله **تنبيه** يستثنى من التصرفات صحة العتق والاستيلاء والتزويج والوقف
واعلم ان القبض في غير المنقول بتخليته وهي ملكي المشتري منه مع الاذن باللفظ
ان كان البائع حق الجنس ويتعرفه من امته تحت يد البائع وان كانت للمشتري
او اشتراها معه او بعضي من التفرع في امته تحت يد المشتري ومعنى زوال الوصول
اليه ان كان غايبا وفي المنقول بنقله مطلقا وفي تفرعيه ما مر والسفينة

الصفحة

الصفحة التي تنجر بحره من المنقول والافلا ويتوقف القبض فيما بيع بقدر
على تقديره بكيلا او غيره **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع اللحم ولون سمل الحيوان
ولونيه او غير ما كوله خلافا للشارح وحمل الحيوان كبل ديفه من اللحم **قوله**
تماثلا اي يقينا بما مر بعد كماله بوصوله حاله يتطلب فيها غالبا فلا يباع
رطب بفتح الرابطة كماله من جنسه ولا يخاف منه ولا يباع شئ بما اتخذ
منه ولا بما فيه شئ منه ولا تكفي ماثله نحو الدقيق والسويق ولا يباع ما ائوت
فيه النار بقتل او شئ او طبخ بحينه ويجوز بيع الحلول ببعضها الا ما فيه
ما من احد الجانبين واتحد جنسه او كان الا فنيهما مطلقا **قوله** ففيه قولا
تفرق الصفقة والاطهر منها الصفة فيما قبض دون غيره **تنبيه**
لو قدم المصها تين المستلتم عن المستلتم فيلها كان انش فامل
قوله ولا يجوز ولا يصح بيع الغرر وهو ما لا تعلم عاقبته ومنه المحمول
والمبهم وما لم يرقب العقد وروية كل شئ بحسنه من كل ما يختلف به
العرض **قوله** والمتبايعان بالخيار الخ اعلم ان الخيار ثلاثة اقسام خيار
مجلس وخيار شرط وخيار عيب فالاول يثبت قهرا على العاقدين في
كل عارضة محضة واقعه على العين لازمة من الجانبين ليس فيها تلك
قهرى ولا حاوية يجري الرخص ولو في روي وسلم او استعقت عنها
والثاني يثبت في ذلك الا ما شرط قبضه في المجلس ويسمى هذا النوعان
خيار التروي والثالث ويسمى بخيار النقص وهو ما تعلق بغوات
مقصود مظهر نشا الظن فيه من التزام شرط او تقدير فاعلى او
قضاء في **قوله** ما لم يفرقا اي طوعا قولا كونه اخرها عليه لم يقطع
خيارها واذ ازال الاكراه اعتبر محل زواله فان شئ اخرها لم يجر الى

صاحبه انقطع خيارها **قوله** عرفا كذا خطوات او صعود نحو سطح و
منه او نحو صفة ولفظ سفينه **قوله** بدنه اي لا بروحهما ولا بعقلهما فلو كانت
احدهما او جن انتقل الخيار لو اراده ووليه بخلاف الاغم الا ان دام ثلثا فكا
لجنون ولو بقدر الوارث اعين الماخر ولو كان الخيار لولي المحور فكل ثلث
الفرق لم ينتقل اليه على الاصح **قوله** ولهما هذا خيار الشرط وهو لا يكون الا انهما
بان يتلفظ به المبتدئ ويوافقه الاخر عليه فقوله وكذا لاخرهما غير
مستقيم لان اراديه ان لهما ولاية ذلك في ذاتهما اي لهما ان يجعل لهما او
لاخرهما اسوا شرط ان يقع اثره منهما او من احدهما او من جنبي ولو العبد
المبيع فيجن شرطه لمحرر في صيد مثلا وان قلنا انه عليه على المخذول فليس
لشارطه لا جنبي ان يقع اثره الا ان يموت الا جنبي ولا يلزم منه مراعاة الاصل
لشارطه وليس لو كمل شرطه لغیر نفسه وموكله الا باذن موكله والمالك و
الزوائد والموتنة في زمن الخيار والا فتؤتة فن انفق فيه وتم له العقد رجع
عليه الاخر **قوله** ثلاثة ايام متصلة بالشرط متواليه **قوله** وتحسب من العقد اي
ان وقع الشرط فيه والافق الشرط ويجوز كون الخيار لاحدهما او لهما وللآخر
ثلاثة **قوله** فلوزاد على الثلاث بطل العقد وكذا لو لم يذكر انما نحو حتى اساور
او ذكر امده بجهولة او شرط ابتداها من الفرق او من الغدا وتعرفت كيو
ويوم **قوله** ولو كان المبيع الخ كما لو شرط الخيار يومين فيما يفسد ويتلف
قبل نضجها بطل العقد ولا يصح شرط الخيار للبايع وحده في المصراة ولا
شرطه للمشتري وحده فمن يفتق عليه فيبطل العقد ايضا فيها **قوله**
واذا خرج الخ هذا خيار القيب وتقدم متعلقه واسار الى ضابطه بقوله تنقضي
به القيمة الخ وحل ثبوت الخيار به ان سبق على تمام القبض هو ارسنه

كما اشار

كما اشار اليه بقوله موجد قبل القبض **قوله** كننا رقبوس سرقته واباقه وان
تاب منها ومثلها جنابة العبد واللواط والاشان البهائم ولما غير هذه من العيوب
اذ لم توجد عند المشتري فلا رد بها **قوله** وكان الغالب الخ خرج الخصافي
البيهائم وترك الصلاة في رقبين ونحو سرارة في اكررة من نحو قنا **قوله** ولا يجوز
ولا يصح بيع الثمرة المفردة بخلاف بيعها مع الشجرة فلا يجوز شرط القطع
فيها **قوله** الا بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها بشرط القطع بشرط الانقضاء
ومطلقا **قوله** وهو اي بدو الصلاح وضابطه وصول الشيء الى حالة يطلب
فيها غالبا فاذا ذكرت السارح بيان بعض ذلك **قوله** اما قبل بدو صلاحها
فلا يصح بيعها الا بشرط القطع اي ان بيعت مفردة كما هو المقسم ولو
لما كاصلها فان بيعت مع اصلها استنع شرط القطع كما مر **قوله** ولو قطعت
الخ هذه مستثناة من شروط القطع لانها لا تبقى **تنبيه** يجري في بيع الرزق
المذكور ما في الثمرة والارض كالشجر **قوله** لم يبد صلاحه صوابه بد صلاحه
قوله لزمه سقيه فان تلف بتركه ولو بعد التخلية انفسخ العقد او بقت
ثبت الخيار بشرط القطع بعد بدو الصلاح فيما يغلب اختلاط حادسه
بالموجود واذا وقع اختلاط فيما شرط منه القطع قبل التخلية خير للمشتري
ما لم يسمع له البايع او بعد ها فلا خيار للمشتري ويصدق بهمينه
في قدر حق الاخر لان البديل **قوله** ولا يجوز الخ هذه من تعلق الربا و
كان الوجه ذكرها هناك وقد مر **قوله** الا اللين اي الخالص من نحو
ما وليس غلبا وسوا فيه الحليب وغيره كما ذكره وكذا الادهان ان
لم يختلف اصلها كزيت او شيرج او دهن ورد ولا هي اجناس كزهر
ورد ودهن بنفسج وان كان اصلها الشيرج على الوجه الوجهه ويرخص في العرايا

وهي بيع الرطب على النخل ثم ادبغ العنب كذلك يربط خوصا في الرطب و
العنب عند تخلينه وكيل في الاخر عند قبضه فمادون خمسة اوسق **فصل**
في احكام السلم سمي سلم التسليم راس المال فيه في المجلس وسمي سلفا التسليم
راس المال فيه ايضا **قوله** بيع شئ موصوف في الذمة اي بلفظ السلم والا
فهو من البيع كما مر في الاشارة اليه ولذلك قال بعضهم ليس لنا عقد يتوقف
على لفظ مخصوص الا ثلاثة السلم والنكاح والكتابة **قوله** ولا يبيع الا بايجاب
وقول شرطهما المتقدم فان كان اركان البيع لانه نوع منه على امر وامن
افزده بالذكر لاجل اعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة وذكرها خمسة عشر
لانها اكثر مما يعلم من الشارح **قوله** فان اطلق اي لم يصح فيه مجل ولا
تاجيل فهو حال وهذا في السلم فيه واما راس مال السلم فلا يصح فيه الاجل
ويجب فيه حقيقة في المجلس كما ياتي **قوله** مصنوعا بالصفة اي ان يكون
له صفات تعينه وتعرف بها كما اشار اليه تخرج بذلك الخلود ونحو النبل وروس
الحوان والاول في المغولة ولو نجو نحاس ما لم تصب في قالب نعم يصح في حق
الاستطال المربعة **قوله** ولا يكون ذكر الاوصاف صوابه اسقاط لفظ ذكر
لان الكلام في كون السلم فيه له صفات لا يغير وجودها ليصح فان كانت
غير وجودها لم يصح فمامل **قوله** كلوا وكباروهي ما تقصد للزينة ويصح في الصفا
وهي ما تقصد للتداوي ولا نظفها لضط يوزن او غيره **قوله** وجارية واختها
الخ وكراد جارية وفرضها قال شيخنا نعم ان كانت عند التسليم اليه حالة السلم الحال
صح السلم فيها وفيه نظر فمامل **قوله** ولم يخلط بغيره اي بغير جنسه كما قال بعضهم
والوجه خلافه ليدخل نحو الحق المركب من الخلود مثلا على ان في كلامه اشارة الى
ان هذا الشرط مستغني عنه بما قبله لان عدم الصحة فيه لعدم انضباطه وتعيينه

بالمقصود

بالمقصود الاجزاء غير مستقيمة فغير لا يضر نحو حيات مسيرة لا تظهر في الكيل فمامل **قوله**
ومعجون وسنه الغالية من كبة من مسك وعنبر ودهن وقد يراى فيها عود وكافور
ومنه الترياق المركب بخلاف المفرد **قوله** فان انضبطت اجزاه نحو هو مركب
من نحو حوبر وصوف ومثله العنابي المركب من خرير وقطن وغشله لتنضبط
الاجزاء بالجين لغة تحريف من الناسخ والافضه نظرا لان الانفحة فيه ليست
جزا مقصودا فهو خارج بقوله المقصود الاجزاء فان جعل مثالا لا يخرج ذلك
فظاهر لكن كلامه يناهذه فمامله **قوله** والشرط الثالث المذكور الخ خالف
اسلوبه السابق لوجوده المانع منه مع ان مفهوم الشرط وجودي او لرفع
ايهام انه جزء من الشرط قبله فمامل **قوله** لطبخ او شئ او لقليل الخ في الجميع او في
الاول والبيض في الثاني والزلاية في الاخير **قوله** كالعسل اي اذا اراد غير ذلك
شمعه فيصح فيه ومثله السكر والفانيد والريس واللبان نارها مضبوطة
قال شيخنا الرطب ومثله التينة باللام او الدال لئلا يفرق عدم الصحة ببيع
بعض المذكورات ببعض لضيق باب الربا **قوله** فليس يسلم اي قطعا ولا يبيع على
المعتمدين لما فاتته لتعريفه السابق **قوله** ولا من معني مثله بالسلم في صاع من هذه
الصبرة وهذا ظاهر كلامه بل صريحه وبعضهم جعل هذا المثال من افراد ما
قبله وجعل هذا الشرط في موضع السلم فيه ومثله بالسلم في عقرية صغيرة
الخ وهو غير مستقيم لانه يلزم عدم صحته في القرية الكبيرة ايضا على موضع
السلم فيه قد يجب تعيينه ويلزم التكرار ايضا لان هذا سياتي في كلامه فراجع
قوله فيه اي في الشئ الذي ذكرت له الشروط الخمسة السابقة **قوله** وفي
بعض النسخ ويصح السلم لا يخفى ان النسخة الاولى اولى والمراد من غالب الشروط
الاشية ان يذكر في العقد ما استغنى عنه من الشروط السابقة بلغة يعرفها

العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هنا زيادة وان يكون المسلم فيه مما يصح بيعه
 وهو مستدرك فتأمل **قول** المذكور الخ لاحاجه لهذا التأويل فتأمل **قول**
 ان يصفه الخ اي ان يذكر في العقد اللفاظ الواردة على الصفات الاتية بما مر ذكره
 الجنس والنوع ولو قال ان يذكر الخ لكان او في وصوابا **قوله** الثمن وفي بعض النسخ
 الفرض بان تكون من الصفات التي لا يتسامح ببلها غالبا فخرج نحو الخلل في
 وهما سواد العين من غير الخلل والدعج وهو سواد العين مع سعتها والملاحه
 وهي تناسب الاعضاء ولا يجب ذكر القوة على العمل ولا كونه قاريا او ضد ذلك
 فان ذكر شئ من ذلك اعتبر وجوده وبقي في القواة المطلقة عادة امثاله
 في بلده وكذا في الكتابة **قول** ونوعه كتركه فان اختلف صنف النوع كرومي وجب
 ذكره **قول** تفق بباراجع للسنن فقط كابن سبع او يحتمل وخرج به ما لو اراد
 كونه ابن سبع سنين مثلا من غير زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اخر تقويا
 عما بعده لكان اولاه يغير فيه ايضا ويعتمد قول الرقيق في احتلامه وكذا في
 سنه ان كان بالغاً والافقوله سيده ان ولد في الاسلام والافقوله الدالسين
 بنحو نهم **قوله** واللون ولا يجب ذكر صفة ولا ذكر القدر **قوله** وفي الطير و
 مثله السمك ولحمها مثلها وشيئ طافي لحم غيرها ذكر النوع كالحمر بقدره وكذا احصى
 معلوف رضيع جذع او ضد هاتين فخذ او غيره ويقبل عظم معتاد **قوله** والنوع
 وكذا بلده ان اختلف به غرضه فترغبني ذكر بلده عن نوعه كيعلمكي **قوله**
 الخلط والرقعة بالمال هما وصفان للفعل على الاصل وقد يقال الثاني على النسخ
 لعكسه **قوله** والصفافه والرقعة بالرا الهمة وهما وصفان للنسخ والاول
 ضم الحنوط الى بعضها والثاني عدمه **قوله** يحمل على الخاتم لا المقصور منه يعلم صحة السلم
 في المقصور اي لا يظن واو ويصح بالمصوغ قبل نسجه وكذا اجده متوجها ونذكر

في ثمر وزبيب وجب نوعه ولونه وبلده وجرعه وعقده او حداثته وفي
 غسل الخلل مكانه كجبل وريانه كصيفي ولونه كابيض **قوله** ان يكون الخ لا حاجة
 لهذا التأويل لانه يلزم من ذكر قدره الضابط له ان يكون معلوم القدر الا ان يكون
 ذكره لاجل الانواع بعده فتأمل **قوله** كليل في كيل ان عد فيه ضابطا لا خوفات
 سلك ولا خوف طبع قنا مما هو اكبر جرما من الجوز وقصب السكر ولا نحو القول و
 التبن والدرسين والخطب والخشب فيعين في ذلك الوزن **قوله** ووزن في مؤخر
 ومنه النقدان فلا يصح فيها الا بالوزن ويصح في المكيل ومنه عكسه فيما يضبط
 بهما كالحبوب ولا يصح الجمع بين العدر والوزن الا فيما يسهل فيه ذلك كما
 للبن بكسر الموحدة الطوب غير المحرق والخشب ولا الجمع بين الكيل والوزن الا
 ان اراد بالوزن مثلا التقريب ويخرج ذلك فيما يأتي **قوله** وعدا في تعدد كالا حيا
قوله وذرعا في مزدوع كالسيان والارض ولا يجوز تعيين مكيال الا ان عرف
 قدره بالمعتاد **قوله** والثالث من كور الخ خالف الاسلوب فيه لوجوب اداة
 الشرط الماخذه من الشرط او لفادة ان المراد بالشرط ذكر الحمل لا تأجيله
 لانه قد تقدم فتأمل **قوله** وقت محله بكسر الحاء الهمة اي ان يذكر او قريبا
 ينتهي به الاجل ويجب تسليم المسلم فيه اذا وجد ذلك الوقت ولا بد ان يكون
 ذلك الوقت مما عرفه العاقدان او عدلان كالعبد وربيع وحماي ويحمل على
 ما يليه ويحمل على اوله ان قال اليه او الى راسه او هلاله وعلى اخره ان
 قال الى فواغه او سلخه او اخرفان قال فيه لم يصح العقد والشهر يحمل على
 العربي فان قيد بغيره عمل به **تنبيه** لا يخفا ان ما ذكرناه هو مفاد
 كلام الحم والشافح وهو غير المراد او لا يستقيم اذ ليس الشرط ذكر وقت
 حلول الاجل وانما الشرط ذكر الاجل ما بذاته كقوله موحلا شهرا ويعلم وقت

الحلول بفراغه واسا بقائه له كقوله موحلا الى وقت كذا وعلم وقت الحلول بوجود
تلك الغاية فافهم وتامل قول الشارح كسهر كذا السور واحد من هذين علي
ما ذكره فلو اجله بقدر من يد صوابه الى قديم زيد فتأمل **قوله** ان يكون موجودا
اي ان يغاب على الظن وجود المسلم فيه في محل وجوبه وقت وجوبه ولو بالنقل اليه
من بلد آخر ولو بعيد البعيع ولا يفسخ بانقطاعه قبله او فيه وله الخيار في الثاني
قوله فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل بان لا يوجد اصلا او يوجد نادرا اخذ الفقهاء
الغالب والتمثيل بالوطب في السنة يصح ان يكون مثالا لها فتأمل **قوله** تسلم المسلم
فيه هو اظهر في محل الاضرار **قوله** ان كان الموضع الخ فلو صلح الموضع ولم يكن
لحملة من يلبه الى محل التسليم سونة تقين بوضعه وان لم يذكر فان ذكر غيره عمل
به ولو خرج الموضع عن الصلاحية تقين اقرب محل يصلح اليه وسواء تسلم الحال
والموكل ويكفي ان يقال في بلد كذا ويوصله الى نحو السور ويجوز ان يداره بكلا
وفارق في شهر كذا كما لا يختلف الاعتراض في الزمان غالبا **قوله** الى موضع
التسليم لو قال اليه كان احضر واول **قوله** ان يكون الثمن معلوما وهو ليس
المال كما مر في البع فذكره تكملة **قوله** قبل الفرق ومثله التباين **قوله** ففقيه
خلاف تفرق الصفقة فيصح فيما قبض كما مر **قوله** والمعتبر القبض الحقيقي
وهو في المنفعة بقبض محلها **قوله** فلو حال الخ نعم ان قبضه المسلم من
المسلم اليه او من المحال عليه وسلمه للمسلم اليه في المجلس صح ولو احضر
المسلم اليه المسلم فيه في محل التسليم فان كان قبل محله فله تسليم الامتناع
من قبوله ان كان له غرض صحيح والا جبر على قبوله فان امتنع اخذه الحاكم
عنه وان كان بعد محله اجبر القبول مطلقا او عليه وعلى الابرا ان كان
الابرا غرض المودي ولو اجتمع بعد المحل في غير محل التسليم وجب الدفع والقبول

ان لم يكن

ان لم يكن كسهر كذا سونه او تحلها من لزمته والافلا **قوله** والثامن الخ لعل
المراد من هذا الشرط عدم ذكر خيار شرط ومقتضاه ان ذكره يصل العقل
فراجعه **فصل** في احكام الرهن وهو احد الوثائق الثلاثة والاخر
ان الضمان والشهادة وهي خوف الجور والا ولا ان لخوف الافلاس **قوله**
وهو لغة الثبوت وسرعا جعل عين ماله وثيقة بين يستوفى منها عند
تقذر وفائه لو قال هو يعلق دس عيال الخ ليدخل نحو التركة لكان اولى الا
ان يقال هذا تعريف للرهن المجلي **قوله** ولا يصح الخ اشار الى ان كان خمسة
راهن ومرتهن ومرهون ومرهون به وصيغة وهي الايجاب والقبول و
شرطها كما في البيع وان لا يشمل على ما مضى الراهن او المرتهن كان بخلاف
روايد مرهونة او عدم بيعه عند الحلول **قوله** وشرط كل من الراهن
والمرتهن ان يكون مطلق التصرف لو قال اهل التبوع فيما يرهنه او مرتهن
به لكان اولى بالخروج الولى في مال مجوره فلا يجوز له ان يرهنه به او يرهنه
الا لضرورة او غبطة ظاهرة فقال شيخنا الحاكم فيجوز له ذلك المصلحة
قوله وذكر المصن صابط المرهون الخ لو قال والمرهون به لوفى بما ذكره المص
وبقيه الاركان فتأمل **قوله** وكلما جاز بيعه جاز رهنه نعم لا يصح رهن
المنفعة ولا الدين عند من هو عليه ولا المدبر ولا المعلق عتقة بصفة
يمكن سبقها حلول الدين الا بشرط بيعه قبلها ولا الارض المزروعة ونسختي
من مفهوم كلام المص الامة التي لها ولد غير عاين فيجوز رهنها حدها
وبيعان عند الحاجة ويقوم المرهون منهما واحد ثم مع الاخر ويبيع
الثنى على قيمتهما بالنسبة وشمل كلامه الشاع وقبضه بقبض كله وخروج
به الكائنب والموقوف وام الولد ونحوها **قوله** من الاعيان المضمونة

لو سكت عن المضمونة لكان اول السئل غيرها كالودعة الا ان يقال انها تملك
 بطريق الاولى وتدخل الموقوفة فاذا اشترط الواقف في وقفه ان لا يخرج الا بغير
 فان اراد الرهن الشرعي بطل الوقف وادام مطلق التوقيف لكون حامله لا يخرج
 على رده لم يضر وعمل بشرطه الا ان تغذر الانتفاع به **قوله** واحترز باستقراء
 لا يخفى انه يعتبر في المرهون به كونه دينيا تابعا لازما ولو مال لا يدخل في
 المبيع في من خيار المشتري فقط فخرج بالدين الا عيان كما هو بالثابت اي
 الموجود ما سيقضه او نفقة الزوجة في النذر بالزوم بموجب الكتابة و
 جعل الحجة قبل الفراغ من العمل فيما فعله الشارح غير مستقيم لانه ان
 اراد بين السلم واسن المال فهو من اللازم وعدم صحة الرهن به لا يشترط قبضه
 في المجلس وان اراد به المسلم فيه فهو مما يصح الرهن به ولان من المبيع
 في قوة الخيار اذا لم يكن للمشتري انما لم يصح الرهن به لعدم الملك فيه فتأمل
قوله والراهن الرجوع أي في المرهون قبل القبض بالقول كرجعت فيه او
 ابطلة ويستوفى بنا في الرهن كهيئته ورهن ولو غير مقبوضين وكتابة
 وتبرير واعتاق واحبال ونحوها لا يفعل كوطي ولا يزوج ويوت عاقد وجنون
 واعما او اباق ونحوه **قوله** فارة قبض لأي المرتهن المرهون باذن
 الراهن عن الرهن ويصوبقه عليه فلو اختلفا في قبضه عنه وهو بيد
 الراهن او المرتهن وقال الراهن غصبته او قبضته عن جهة اخرى صرف
 بمسببه كما يصرف في اصله وصفته **قوله** عن يصح اقباضه وهو من يصح
 عقده للرهن والعاقدا انا بة غيره فيه بالم يلزم اتخاذ القابض والمقبض
 فلا يصح انا بة عبد الراهن غير المكاتب **قوله** لزم الرهن أي من جهة الراهن
 فقط وامتنع عليه الرجوع ولا يصح منه صرف بزيل الملك كوقف او سقيفه

كتر ويج

كتر ويج ويمتنع عليه الوطي والاعتاق الا ان كان موصرا فيهما فينفذ غنقه
 وابلاده لو حملت ويغرم القيمة رهنها مكانه والا لم ينفذ او بلغوا العتق
 ويوقف الابلاذ فان انقضى الرهن نفذ الولد حريته ولا فائدة عليه فيه
 وله انتفاع لا ينقصه كركوب وله استيراده لذلك لا حاجة لاستها الا
 مع القهسة ولا يمنع من مصلحة المرهون كقبضه ويجم وله باذن المرتهن
 ما سقناه **قوله** الا بالقبض اي بالقبض في تلفه كخروجها عنه **قوله**
 حتى يقضي جميعه اي انخذت الصنفه والراهن والمرتهن والدين ولان تعد
 المرهون كثلثة عبيد على دين واحد او تعد المستحق كالوارث في الويات
 الراهن من ورثة فلا ينفك شيء من الرهن بوقا بعضهم حصته وان اختلف
 بيني عاذا كرايخصه فلورهن تصوع عبد بين ويضفه باخر فريه من احدها
 انقضى قسطه ولورهنها عند شخص بدين له عليها فادي احدها با عليه
 انقضى نصيبه ولورهن عبده عند اثنين فريه من دين احدها انقضى قسطه
فصل في احكام الحجر وهو انواع كثيرة كما سيأتي ولعل اقتصار الشا
 هنا على حجر السفه والفلس وان خالف كلام المص لكونها محل ضرب
 القاضى عليهما بخلاف غيرها فتأمل **قوله** كالطلاق فينفذ من السفه
 وكذا من غيره فاقضاه عليه ليس للنفيد **قوله** وجعل المص الحجر على
 ستة عن الأشخاص لانها المشهورة فلا ينافي ما سيأتي والحجر فيهم ما
 لمصلحة الشخص نفسه او لمصلحة غيره كما يأتي والظرف بقوله على ستة
 محله رفع في كلام المص وغيره الشارح وجعل محله بضبا وهو غير مناسب
 ولكنه يغتفر لكون اعرابه تغدير **قوله** وفشره أي السفه **قوله** قصره في غير
 مصادفه وهو الوجه المحرم ومنه ربه في حجره لا صرفه في الظلم والملاص

ح

ووجوب الخبز **قوله** والمفلس والحرفية لمصلحة الغير وكذا الاثنان بعدة مخلوق
 الثلاثة قبله والحجر عليه بطلب الغنى او طلبه او على وليه من ذلك ويجوز ان لا
 الحجر بالطلب من الغنى او المفلس او بغير طلب في المحجور عليهم **قوله** ارتكبه
 الدين لانه للجس ويعتبر كونها اعيانا لا في حالة لازمة زائدة على ماله
 العيني او الدين الذي يتيسر الاذاتة واجرة المنافع الذي يملكها ولا يحصل
 من مستغلات له فلا حجر بالمنافع ولا يجوز له ان يملك الله ولو فوراً على العقد
 ولا يحل الدين الموجل الاعلى احد ثلاثة الملبت ومن ضرب عليه الرق والموت
 ان اتصل موته بالردة ويصرف بيمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا
 فلا بل من البينة وبيع فيه سكنه وخادمه وسركوبه ومن احتاج اليها
 ويترك له دست ثوب لا يتوب وهو قصير وسراويل وسندل ومكعب ونزلة
 في نحو الستة نحو حبة ولا يلزمه ان يكتب لبقية الدين بعد قسمة ماله
 ولا ان يوجر نفسه له **قوله** والمرضى المخوف عليه اي الذي به مرض مخوف
 وان مات بغيره او غير مخوف ومات به **قوله** والحجر عليه فيما زاد الخ ولا
 يحتاج الى ضرب قاض فيه لانه من المحجور عليه شرعاً لا حساً **قوله** تلك التركة
 لان الاعتبار لك ماله عند الموت لا عند تفرقه بوصية ونحوها **قوله** فان كان
 عليه دين مستغرق الخ لان الدين مقدم على غيره والمعمد ان ذلك لا يمنع
 من تصرفه في الثلث **قوله** فلا يصح منهم بيع الخ اشار الى ان الكلام في التصرف
 المالي فلا ينافي صحة عبادة الصبي المميز واذنه في دخول واصصال هدية من
 ماله وقرارات كل موجب عقوبة ويلحق بالاموال الولايات والشهادات
 والعقود الاعقد النكاح من السفينة باذن وليه كما اشار اليه بعد ويصح
 من السفينة تصرفات اخرى مذكورة في المطولات ويرتفع حجر المجنون بافاقة حجر

والصبي باجتهاده او بلوغه خمس عشرة سنة ذكر كان او انثى بالخص في الانثى
 فان بلغ غير رشيد دام الحجر عليه الى رشده وحجره الان حجر سفه وبطلان السفه المفضل
 ويقال لمن لم يدر رشده سفه بهل ايضا لكن هذا تصرف صحيح كالرشيد حتى
 يحجر عليه القاضى واذا رشده باختيار انك الحجر عنه بلا فساد فاقض بخلاف من حجر
 عليه القاضى فلا بد من فكه **قوله** دون تصرفه في اعيان ماله ان كانت في الحياة ابتداء
 فيصح اقراره بتعين او دين ان اسنده الى ما قبل الحجر بعقوبة مطلقاً ويصح تدبيره
 ووصيته ونحوها وورده بجيب فيه مصلحة الغنى **قوله** ونصرف المريض فيما زاد على
 الثلث اي في غير نحو وصية لو ارث والا فلا بد من اجازة بقية الورثة وان كان
 اقل من الثلث **قوله** واذا غاب عنه ذلك اي المذكور من الاجازة والرد بعد الموت
 ولو اسقط لفظ من كان مستقياً **قوله** صدق بيمينه فيبطل اجازته فيما زاد
 على الثلث **قوله** وتصرف العبد في الرقيق ولو انثى باطل بغير اذن سيده ان كان في
 الاموال اما العبادات فصحيحة منه وان سنده السيد منها واما الولايات فلا
 تصح منه وان اذن له السيد فيها **قوله** يتسع به اذا اعتق كله واسير هذه
 فيما لزمه برضى مستحقه كبيع وقرض والاتفاق برقيقه فيبيع فيه فهو اعلى السيد
 ما لا يقدره باقل الامور من ارث من جنائنه وقيمه ويصح اقراره بموجب عقوبة
 فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال **قوله** فان اذن له في التجارة او في بيع معين مثلاً
 صح تصرفه على حساب الاذن وتعلق بقابله بما له تجارته وكسبه وزمنه ولا يملك
 العبد بتمليك من سيده او غيره **فصل** في احكام الصلح وما يذكر منه والفظه
 يتبرى للمتروك عند وعظ ولما اخذ بعلى والبا وهو يجري في سائر العقود فيكون
 بيعاً واجارة وقراضاً وهبة وبراءة وغيرها بشرطه سبق حضرة بين المتداعيين
قوله ويصح وفي نسخة ويجوز الصلح مع الاقرار وان اكرهه ومثله اقامت الحجة واليمين

للمردودة وخرج بدالافكار والسكوت فلا يصح الصلح معها ان اقربده وليس من
الاقترار صالحين عما قد عليه ويصدق من ادعاه على انكار لانه الاصل **قول**
وما يقضي اي بوق **قول** وهو ابر ان وقع من دين على بعضه وسمى صلح خطيئة
ويصح بلفظ الابر والخط ولا استعاط ونحوها اي مع لفظ الصلح لقوله ابر انك من
نصف العشرة وصالحتك على نصفها قال شيخنا وفي هذا الاحتجاج الى قول بخلافه
اذا وقع بلفظ الصلح وحده **قول** ومعاوضة وهو شامل لما لو صالح من دين او عين
على دين او عين **قول** اي دينه قصر الشارع عليه مع شموله لبعض الدين نظرا للابر
وساقي الاخر **قول** كان ادعى الخ وهو شامل للصلح من عيني على عين معينة غير موافقة
في علة الربا وكذا الوصالحه من الدار على ذهب او فضة معين وقصره على ذلك ليس في
تحله ولا ينافيه ما ذكره بقوله ويجري عليه حكم البيع فيشمل ما صلحه عن الدار
ايضا على ثوب او نقد موصوف في الذمة فهو بيع ايضا يجري فيه احكام البيع في
الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجري فيه احكامه وان صلحه منها على منفعة
عنده شهر مثلا فهو اجارة لها بخيرها من المدعي عليه المدعي وان صلحه عن
منفعة شهرين بعيد فهو اجارة لها بخيرها من المدعي لغيره وان صلحه منها
على راتب مثلا فهو اجارة له وهكذا وان صلحه من دين على عين فهو من بيع الدين
لمن هو عليه فان اتفقا في علة الربا وجب التقييد في المجلس والتقايض فيه والمماثلة
ان اتفقا في الجنس ايضا وان لم يتفقا فيها وجب التقييد في المجلس وان صلحه
من دين على دين انشاء الان صح ويشترط تعيينه في المجلس وعلى دين سابق فباطل
قول ولو صلحه على بعض العين المدعاة فلهية لبعضها وسمى صلح خطيئة ايضا
ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح ولفظه وحده وفي قوله ما سوا علم ان الصلح
يجري بين المدعي واجنبي بشرط صحته الاقرار ايضا فان كان باذن المدعي عليه

وبعاله

وبعاله فهو وكالة او مال الاجنبي فالملك له الا ان دفع الثمن عن موكله بقرض او تبرع
او غير اذنه فنشر انصوب **قول** بضم اوله اي مع كسر ثا لث **قول** وسمى ايضا بالثا
وفي كلامه اشعار بانة في بستان فان لم يكن في بستان او لم يكن باذا فهو طريق
فقط وله حكمها نعم ان كان فيه مسجد او نحو بر وقوفة على العموم او نحو حمام
فكالمسارح من اوله الى ذلك الموقوف **قول** بحيث لا يستخر الما راى اضرار ببناء
مخالفا للعادة **قول** الغالبة بالعين المعجمة والموحدة بعد السلام وهو اضبط
من كونه بالعين المهملة والتحتية بعد السلام لانه لا ضابط لها فامل وحكم
الساياط وهو سقيفه بين حايطين كالجناب **قول** مع اخشاب المظلة بفتح الميم
وكسر المسالة وهي المعروفة بالمجارة وبالجملة المعطى عند العامة ومثلها الوهية المعروفة
قول اما الذي الخ فيمنع الخ نعم لهذا في شوارعهم المختصة بهم ولا يجوز لاحد
بناء دكة او حفرة او عرس شجرة في شارع وان اتسع واذن الامام ولم يضر المارة وكان
لعموم المسلمين واجاز شيخنا الحفر والغرس ان لم يضر وكان لعموم المسلمين المسجد
كالطريق في ذلك **قول** ولا يجوز الخ ولا يصح الصلح عليه بما لان الهول لا ينفذ بعد
قول في الدرب مشترك الخالي عن نحو مسجد والافهوكا الشارع كما سر **قول** وكل من انزكا
الخ اشارة الى بيان قدر التحقيق كل شريك **قول** ويجوز تقدر الباب اي الى
جهة راس الدرب بخير اذن الشريك ان لم يستطرق من الباب الاول بان سده
او سمره والا فلا بد من الاذن **قول** ولا يجوز تاخيرها الى جهة اخر الدرب سواء
سد الاول او لا الا باذن ولو بمال والمعتبر في الاذن منهم من بابها بعد من الاول
عن راس الدرب ويجوز لغرض اهلها من لا يصفه جداره ان يفتح فيه بابا للمروور
منه باذن جميع اهل الدرب وله مصالحتهم عليه بالمال ولهم الرجوع بعد الاذن
بلا ما امتى سادا وغرم عليهم ولا يجوز فتح الكوات والسبابك في جدار

رع

وان لزم عليه الاطلاع على حرم حاره والحجارة ان يبنى في ملكه جلا مقابلا لها
يمنع من رويته منها فخرج لو تنازعا حدار بينهما فهو لمن علم انه يبنى مع بناء
او اقام بينة او حلف عيّن الرد الا فهو بينهما عملا باليد **فصل** احكام الحوالة
واركانها ستة محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وبين قبولها على
ملي مقولا شبهة في ماله **قوله** وشرا عاقل الحق اي بصيغة فلو قال عقد يقتضي
نقل دين من ذمة الخ لكان اوفى **قوله** وشرايط الحوالة اربعة لا يجمع ان المص
حظ بين الشرط والاركان ويعلم بغيرها عا سبقي **قوله** رضي المحيل هذا
الا كان بمعنى الايجاب كما يدل عليه ما بعده فهو جزء من الصيغة وان كان يعني
مادل عليه الايجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة فتأمل **قوله**
وهو من عليه الدين اي الدين للمحتال **قوله** لا المحال عليه وهو من عليه دين المحيل
وانما لم يشترط رضا لانه محل الحق ولصاحبه استيفاءه باي جهة شاء منه
يعلم صحة الحوالة على الميت لان خراب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا يصح على
التركة لعدم شخص محال عليه ولا يقع بالزكاة من الساعي ولا له وان تلف
النصاب **قوله** ولا يقع الحوالة على من لا دين عليه وان جاز قضاء دين الغير
بغير اذنه فعلم انه لا يصح عن لا دين عليه بالاولى **قوله** وقبول المحتال هو
يستلزم الايجاب المدلول عليه بالرضى السابق وبه تتم الصيغة **قوله** وكون
الحق المحال به الخ لو اطلقه او عيّن للدين المحال عليه ايضا لكان وجهها ولا
يعارضه ما بعده فتأمل **قوله** والتقييد بالاستقرار الخ ما ذكره من الاعتراف
بني على ان المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل ولعله غير مراد
وانما المراد به تمام ملكه عليه فيدخل الصداق قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء
المنفعة ودين السيد على المكاتب غير نجوم الكتابة وعن المبيع في زمن الخيار

لان الحوالة

لان الحوالة به او عليه اجارة وبها يتم الملك فكانه قال الزمته واحلته كما في
المبيع الضمني ودين القرض وغير ذلك ويجوز به جعل الحوالة قبل الفراغ ودين الكتاب
ولذلك كان لازكاة فيه نعم يصح ان يحيل المكاتب سيده بها على اجنبى ولا يرد
دين السلم ورأس ماله لانه خارج بقدم صحة الاعتراض عنهما على انه وارد
على اعتبار الزوم الذي عدل اليه النووي عن كلام الرافعي الذي ذكره الساجي فتأمل
قوله اتفاق مالى اخرى اي بشرط اتفاق الدينين فيما ذكره في علم العاقد وفي العقد
وفي الواقع ومنه ان يحيل بمحنة عليه على خمسة من عشرة له فلو جهل العاقد ان
واحد هما شيئا من ذلك او عقد اعلى ما خالفه او تبين بعد العقد مخالفة فهي
وخرج بما ذكر اتفاقهما في رهن او ضمان او اشهاد فلا يقرب بل ينقل الرهن ويتر
الضامن بها ولو شرط في عقد هار هذا او كفلا لم يصح وكذا الوشرط اضار محلي او
شرط **قوله** ويبر ايضا المحال عليه الخ فيه تنكير الفعل ورفع المحال وهو خلاف
صنع المتن **قوله** ويجوز حق المحتال اي نظيره **قوله** لم يرجع عليه المحيل وان شرط
سيار المحال عليه وبلغوا الشرط ولو شرط في العقد الرجوع بشي عما ذكر لم
تصح الحوالة ولو اختلف في اصل الحوالة او ارادتها صدق منكرها **فصل** في احكام
الضمان في معنى المقابل للكفالة لانها ستاتي **قوله** اذا كفلة بفتح التاء وهو
مرادف له ولو قال اذا التزمت لكان اولى لانه لغة الاتزام فتأمل **قوله** وشرط التزام
ما في ذمة الغير من المال اي لصاحب المال بصيغة ولو قل عقد يقتضي التزم الخ لكان
اولى فاركانه خمسة ضامن ومضون له ومضون عنه ومضون وصيغة **قوله**
وشرط الضامن اهلية التصرف بان لا يكون مجرا عليه نعم يصح ضمان المفلس في ذمة
لا في عين ماله ويصح ضمان رقيق باذن سيده لا لسيده وكذا المبعوض ان لم تكن بها اية
او كان في نوبه سيده ويتبع ما عينه له من كسبه او غيره ويصح ان يضمن سيده باجنبى

بأذن سيده وكذا المكاتب ولو بلا إذن ولا يصح ضمان المكره ولو باكره سيده وشرط
المضون له أن يعرفه الضامن ولا يشترط رضاه وتكفي معرفة وكيله عنه ولا يشترط في
المضون عنه معرفته عند ولا رضاه على المزهب وشرط الصيغة ان تستقر بالانضمام
ولا يصح شرط براءة الاصل ولا معلقة ولا موقفة **قوله** ويصح ضمان الدين الخ هو إشارة الى
شرط المال المضون وبه علم صحة ضمان الحال موقف ولا يثبت الاجل وعكسه ولا يلزم
التجمل وخرج بالدين الأعيان فلا يصح ضمانها إلا ان اراد التزام ردها لما لكها مثلاً
قوله والتقييد بالسقفة الخ قد تقدم ان المراد بالاستقفا رعيان الملك فلا يراد ما قاله
وكذا لا يصح ضمان الدين الدين على المكاتب لغرض سيده وخرج بخوم الكتابة وجعل الجاه
قبل الفراغ من العمل وأما صحة ضمان من البيع فيمن الحياز فهو وارد على كلام المص
وكلام النووي **قوله** مطالبة من ضمان كل الدين او ببعضه **قوله** الضامن وان تعدد ولو
شترعا وكذا ضمان الضامن وهكذا ولا يخفى ان المضون واحداً تعدد محله وهي
بري احدها بري الآخر وكذا الوابري الوابري الاصل بخلاف عكسه **قوله** فلا يصح ضمانها
الى مجهولة حسناً او نوعاً او صفة او قدراً او عيناً كاحد الدينين نعم يصح ضمان
الدين المجهولة لأنها يرجع فيها الى صفة غيرها فافعله الشايع في كلام المص
منطوقاً وفهوماً لا يستقيم فتأمل **قوله** اذا كان الضمان والقضاء باذنه وذكر الوكان
الضمان وجهه باذنه بخلاف ما اذا المر باذن في واحد منهما لا واذا في الادا فقط
اذا اذن فيه بشرط الرجوع رجوع نعم لا يرجع ان ادى من سهم الغارمين ولو ادى
دين غيره باذن من غير ضمان رجع ايضا والرجوع بما في القرض ولا يرجع الا بما عزم
قوله كقوله بع فلانا الخ مثله بهذا المجهول لا يستقيم لأنه مما لم يجب ولم يوجد
قوله ولا ضمان ما لم يجب كنفقة الزوجة في الفروج واستيفاضه **قوله** الا ذر ونفخ الدال
والواو سكن في البيع بعد قبض الثمن وعكسه **قوله** ان خرج اي بقاء المضون من بيع

ادنى

ادنى مستحقاً او ناقصاً وادنا صرح بضمانه عن احدهما لا بضمانه عن الآخر وطلبة
ينصرف لوجه مستحقاً **فصل** في احكام الكفالة وهي من الضمان لكنها خا
بالايدان وتقال لها كفالة الوجه كما ذكره وضمان الاحضار **قوله** والكفالة بالدين
او بحرية السابغ والذلي لا يعيش بدونه **قوله** حق لادى كفصاص وحر قذف
وكذا الحقوق المالية والضابط ان يكون عليه ما يستحق به حضور مجلس الحكم عند
الاستدعاء ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرها **قوله** وخرج بخو لادى
حق الله الخ فيه نظراً ذحق الله كحق لادى يصح الكفالة بيد من هو عليه
الاحضض حد الله كما اشار اليه بالتمثيل بحد السرقة وحد الشرب وحد الزنا واعلم
انه لا بد من اذن المكفول بنفسه وان غاب بعده او حبس واذن وليه او وارثه
اذا مات قبل دفنه لشهده على صورته اذ الم يعرف اسمه ونسبه ويتعين محل
الكفالة ان صلح للتسليم والا فلا بد من تعيين محله كالتسليم **قوله** وبير الكفيل تسليم
المكفول بل لا مانع من نقله كما ياتي وهو من المصدر المضاف الى فاعله بان يحضر المكفول
ويسلم نفسه على الكفيل او المضاف الى مفعوله بان ياتي به الكفيل سوا طلب منه اولى
وليزيد احضاره بطلبه ولو من مسافة الفرس ان عرف محله وامر الطريق وعلم بمره
ذهاب وايابه واقامته ثلاثة ايام فان مضت المدة ولم يحضره حبس الى التقدير
حضوره او وفا الدين ويرجع به اذا اعذر حضوره لأنه لا يلزمه المال حتى لو شرط
في الكفالة انه يفرمه فسدت **قوله** بل لا حيل لكفيل بقوة او غيرها **فصل**
في احكام الشركة يفتح الشئ وكسرها مع اسكان الراوي يفتح الشئ وكسرها **قوله**
وشرعاً ثبت الحق الخ اي عقد يقضي ذلك فاركانها عاقدان ومالان وصيغة
وشرط العاقد صحة تصرفه لنفسه فيما وكل فيه او وكل وشرط الصيغة كونها
اذناً في التجارة وسياقاً بشرط المال واما العمل فهو تابع وكل الربح وهي اربعة

انواع شركة ابران بان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما ابدنهما وشركتهما
بذلك او بالهبة او عليها ما يرضى من غرم وشركة ووجه بان يشترك وجهان
او وجهيه وحاصل ليكون بينهما ربح ما يشترى بانه متساو او تفاوت وهذه الثلاثة
باطلة وشركة عنان لكسر العين على المشهورين عن الشيء ظهر وهي الصحيحة
ولذلك افترض المص عليها **قوله** على ناض الخ اي الشرط كون المال ناضا وهون النقد
ولو غير ناض وبكونه من الدراهم والدينار اي مضروبا **قوله** ولا يصح في ترويه من
النقد قبل تخلصه وهذا با على انه يتقوم وهو مرجوح والراجح انه لا يصح
الشركة فيه وكذا في الحلي والسالك فما ذكره الشارح برعاة الكلام المص وكل منهما
مرجوح لانها من المثلي المشار اليه بقوله ويصح في المثلي **قوله** لا المتقوم كالرض
اي ان لم يكن مشتركا بينهما بارت ونحوه والا فالشركة فيه صحيحة بالاولى من الخلط
المذكور وسنه ان يبيع احدهما جزءا معينا من عرضه بجزء معين من عرض الآخر سواء اتفق
الجزان في القدر او لا **قوله** والثالث ان يتفقا الخ مواده من هذا انه لا يشترط تساوي
المالين في القدر مع انه مفيد بحالة الاختلاف **قوله** بحيث لا يميزان عند العاقدين
فقط والمراد بخلطهما وجود الخلط بينهما قبل العقد **قوله** وان ياذن الخ فالشرط كون
الاذن في النصف للتجارة او مطلقا وكونه غير مفيد بحصة واحده منهما فان شرط ذلك
بطل العقد ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء مثلا وعلم من كلامه ان الاذن بعد الخلط
فلا يصح قبله ولفظ كل يحتاج اليه ان كان كل منهما يتصرف والا فيكفي اذن غير المتصرف
له **قوله** يتصرف بلا ضرر لوقال بمصلحة لكان مستقيما اذ لا يصح البيع بغير المثل وثمره ان
بالكثر **قوله** ولا سيما في المال النعم ان ذكر المثل المتصرف يتوقف على السوف فله السوف لهما
قوله بلا اذن عائد لجميع ما قبله **قوله** وفي نصيبه فولا تفريق الصفقة اصحهما الصحن
في حصة النصف لافي حصة شريكه **قوله** على قدر المالين بالقيمة ولو في المثلي فلو

خلطا

خلطا قفيز بر بانه يقفيز بر بخسيتين فالربح فيها ثلاث وكون الربح كذلك لا
يتوقف على التصريح به وانما المص شرط خلا فذلكا اشار اليه الشارح **قوله**
لم يربح وكل منهما اجرة مثل عمله في مال الاخر كالقراض **قوله** وكل فسخها
متى ساء والشريك امن مال يتعدى ويستعمل المال المشترك والافهوا ما يستفيران
كان باذن الاخر والافاصب ويقبل في غير ذلك من وعدم الربح وقلته وشرايه
لنفسه او الشركة ويصدق ذوالمدى في ان المال له اذا ادعا الاخر انه مشترك
قوله او اعني عليه ولو قليلا ومنه التفريق المعروف ومتى حصل غرل لم تعد الشركة
الا بعقد فرع لا ينزول العازل بعزله الاخر **فصل** في احكام الوكالة **قوله**
وفي السوء تفويض الخ فاركانها اربعة موكل ووكل وموكل فيه وصيغة واسار
الشارح الى دخول الثلاثة الاول تحت قول المص وكلما اجاز الخ اذ المعين كل من صح
تصرفه لنفسه جاز تصرفه عن غيره ومنه الولي في مال محبوه وكل شيء صح ان يتصرف
فيه الشخص لنفسه جاز ان يتصرف فيه عن غيره ويلزم من ذلك وجود صيغة
ليخرج عن الفضولي وهي باللفظ من احدهما والفعل او عدم الرد من الاخر
ولو على التواخي فتأمل نعم يستثنى من الكلييلة المذكورة طرد الظاهر بحقه
فلا يوكل في كسر الباب ونقب الحدي مثلا والوكيل القادر والعبد الماذون له
والسفيه الماذون له في النكاح وعكسا الا عني يوكل في التصرف في الاعيان والمحرم
يوكل الحلال في عقد النكاح بعد التحلل **قوله** فلا يصح من صبي الخ نعم يصح ان يكون
وكيلا في اذنه في دخول دار واصال هدية بخودك حيث كان مامونا ويصح ان يوكل
في ذلك اذا عجز عنه كغيره **قوله** وشروط الموكل فيه زيادة على ما مر ان يكون ماما
يقبل النيابة بان لا يكون عبادة لها او ملتصقة بانه كصلاة وطهارتها وحق
بذلك نحو عيني واليلا ونذر وظهار وشهادة ونحو تدريس المسائل **قوله**

الا الح وسئل العرة وكذا تجهيز الميت غير الصلاة عليه **قوله** وتفرقة الزكاة
كزيج أصحبه وعقبة وتفرقة كفارة ومنه **قوله** وان عليك الموكل اي حال التوكيل
فلو وكل في بيع عبد سيملكه الخ الاستعا كبيع هذا العبد ومن سملكه و
طلاق هذه الزوجة ومن سملكها ومشتراط الكون الموكل فيه معلوما ولو بوجه
ا هو الى وعنت ارقاب لا تخفى كل اموري او كل قليل وكثير ومشتراط الوكيل ان يكون
معلوما لا نحو وكلت احد كما فلا يصح نعم يصح تبعا نحو وكلتك في بيع كذا وكل
سلم على الراجح ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا شهر الاتعيقها نحو
اذا جاء رمضان فانت وكلي نعم ان تجزها وعلق التصرف لم يضر نحو وكلتك
في كذا او اذا جاء رمضان فنبه **قوله** والوكالة عقد جائز ولو جعل **قوله** فسخها
منى سا ولو بعد التصرف بالقول كفسخها او ابطالها او عزلتك او عزلت نفسي
او نحو ذلك نعم ان لزم على عزل الوكيل نفسه ضياع المال الموكل فيه لم يغير
قوله الاذرع **قوله** وتنفسح بوث احدها وجنونه واعمايه وحرق ورق حجر
سفه وحرق فلس فنيا لا يفسد منه ويفسخ في نحو عقد نكاح ونزول الحمل
التصرف ذاتا كبيع ووقف او منفعة كايجار وتزويج ورهن وهبة مع قبض
فيهما ويستعمل انكارها بلا غرض **قوله** والوكيل امين ولو جعل فصد في دعوى
التلف والرد على الموكل ولو بعد موته **قوله** ساقط الخ فاسقاطه اولى **قوله**
بالتفريط يعني التقري لانه اعم فيمن وان لم ياتمه كان يركب الدابة او يلبس
الثوب ناسيا وله التصرف بعد التعدي بعوم الاذن فيه **قوله** ومن التفريط
يستلم المبيع قبل قبض ثمنه ما لم يكن باذن الموكل او بامر حاكم براه واذا عاد
اليه يعيب لم يبرأ من الضمان ولو فسخ العقد فله بيعه بالاذن السابق
ويخرج من الضمان **قوله** ولا يجوز ولا يصح **قوله** وكالة مطلقة خرج المقيدة

فبيعه ما قبله فيها **قوله** لئن المثل نعم ان زاد رغب في زمن الخيار لا للمشتري وجب
البيع فان لم يفعل انفسخ العقد الاول وان لم يعلم بالراغب **قوله** نقل اي حالها اشار
اليه **قوله** ينقد البدل اي بدل البيع **قوله** تخيرا اي استويا في المعاملة ونفع الموكل و
الاراعى الاغلب في المعاملة ثم لا تنفع للموكل وهذا في بعض النسخ **قوله** ولا يبيع با
لفلس لانها من العروضة وهذا بنا على ان المراد بالنقد ما كان من الذهب او
الفضة والوجه ان المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولون العروضة فراجعه ويرى
الوكيل في الاجل المطلق باجرة العادة به في مثل الموكل فيه نعم لو قال بيع ما شئت كان
بغير نقد البدل او بكم شئت جاز بالقبض الفاحش او بكم شئت جاز بالنسيئة او بما
عزوه ان جاز بغير النسيئة **قوله** ولا يجوز ولا يصح ان يشتري لنفسه ولا لمحجوره
شيئا هو وكيل في بيعه وان صرح له الموكل بذلك لا اتحادا للموجب والقبض ان
صرح له الموكل وكل الوكيل عن مولى من يقبل له وقد روى الموكل الثمن صح ببيع قتله
قوله كما قال المتولي هو المعتمد **قوله** فان صرح الموكل بالبيع منهما اي ابيه وابنه
البالغ مع البيع منهما جزا ولا يجوز الوكيل توكيل الا فيما عجز عنه وعلم الموكل
بجأله ولا يوكل عن نفسه وله قبض ثمن ببيع حال الامو حله وان حل بالاذن وليس
له شرا يعني ولا من يعتق على الموكل او زوجته الا باذن والمبايع له مطالبة ما
لئن الا في معنى بدل الموكل وله مطالبة الموكل لان التوكير كونه وكللا وهما كما
وضان **قوله** ولا يقر الخ حمله الشارح على الواقع من حضونه مع غريمه وكذا لانه
المتعين وجل سئل الا بزو الصلح **قوله** ساقط من بعض نسخ المتن واسقاطه
متعين على كلام المصنف كما سيذكره من عدم صحة التوكيل في الاقرار وذكره صحيح على
ما ذكره الشارح من الا بزو الصلح لصحة بيعها من الوكيل **قوله** والاصح ان التوكيل في
الاقرار لا يصح وهو المعتمد لكن يكون الموكل مراقطعا ان قال وكلتك لمقر عني

صيل

أقلان بالف لا يكون مقررا ان كماله وطولك لمقررا فلان يكد او اعلم ان احكام المقر لم يعل
بالوكل كروية بيع ومفارقة مجلس **فصل في احكام الاقرار** **قوله** لغة لا
يعني الثبوت من قول الشيء أثبت **قوله** وشرا اخبارا يحسن على المقر اي لغته **قوله** خرجت
الشهادة الخ وخرجت الدعوى لانها اخبارا يحسن له على غيره عكس الاقرار وعلم بما ذكر
ان اركان اربعة مقر ومقر به ومقر له وصيغة والاولان في كلام المصنفين والثاني
ضما والرابع اشارة كما ساقى وسكونه عن الثالث متعين لما سطره **قوله** والمقر به
ضربان اي صفان تحت جنس هو الحق وهذا احوار كانه الاربعه وبقي منها المقر له
والمقر والصيغة وساقى **قوله** حق الله تعالى هو معنى ما اطلب فيه من الشايع ونصح
فند دعوى الحسبة والمراد ما يسقط بالشبهة منه فخرج حقه لما لا كركاة وكفارة
قوله وحق الادي معنى ما يستحقه الادي بدعواه به واقامة البينة عليه بعد ها
قوله تصح الرجوع فيه اي يقبل رجوع المقر به عنه بل سين له كما سذكره ولو اثنان
ويجب ترك باقيه ولو قليلا لانه يسقط بالشبهة كما مر **قوله** عن الاقرار به اي بعده وسين
عدم الاقرار به قبله والتوبة منه ستر على نفسه **قوله** كان يقول الخ خرج ما وهر
مثلا وسين الحاكم وغيره ان يعرض له بالرجوع ولا يقول له ارجع وخرج بالاقرار البينة
فلا يقبل الرجوع معها **قوله** ولا يصح الرجوع اي لا يقبل كما مر **قوله** ونفق الخ اي يشترط في
صحته الاقرار اي العمل بمقتضاه من المقر الذي هو احد اركان الاربعه كما مر **قوله** البلوغ
ولو بالاحتلام الثابت باقراره غالبا **قوله** فلا يصح اقرار الصبي ولو بدعواه ولا يحلف
ولو بعد بلوغه ان ادعاه قبل ثبوت بلوغه ولا يحلف ان امكن **قوله** فلا يصح اقرار
المجنون ولو بدعواه بعد افاقته حيث عهد وكذا المقر عليه المذكور **قوله** وذابل العقل
ان اريد به ذابل التمييز مثل النايير لان اقراره باطل وعطفه على ما قبله عام وان اريد به
السكران خرج النايير وعطفه مغاير وهذا ظاهر كلامه والاول اولى **قوله** بايعذ فيه ظاهر

كلامه

كلامه والاول اولى **قوله** بايعذ فيه ظاهر كلامه رجوع هذا الزابل العقل الى
رجوعه لما قبله ايضا فتأمل **قوله** وان لم يعذر فحكمه كالسكران اي المتعدي لان
المراد عند الاطلاق واقاره معمول به كبقية تصرفاته له عليه وفي كلامه تشبيه
الشيء بنفسه في الحكم والمحكوم عليه فتأمل **قوله** فلا يصح اقرار مكره اي غير حق
وخرج بالاكره على الاقرار بالواكره ليصدق فهو صحيح وان ضرب عليه وفيه نظر
خصوصا مع دلالة الجور في هذا الزمان كما قال الاذني واعتدله الخطيب **قوله**
بما كره عليه خرج ما لو عدل عنه او ظهر منه قرينة اختيار فهو صحيح لانه ج
غيره مكره **قوله** اعتبر فيه اي في المقر او في الاقرار **قوله** والمراد به اي بالرسد
اطلاق المتصرف فيه دخل السفينة المجهول وخرج نحو الولي في مال محجور رغم ان كان
السفينة صادقا لزمه باطنا ما قر به فيقره للمقر له بعد ذلك الحجر عنه قاله الشيخ
الاسلام والخطيب وخالفهما شيخنا الرمي **قوله** واحترز الخ هذا داخل فيما قبله
ولو جعله الخارج كذا كان اولى نعم لم يحق بالمال نحو النكاح **قوله** كطلاق وكذا
يجوز عقوبة وان عفى المقر له على مال لانه تابع فتأمل **قوله** واذا اقر الشخص
هو المقر له وفيه اشارة الى اعتبار كونه معينا اهلا لاستحقاق المقر به وصحة
اسناده اليه فلا يصح لواحد من اهل البلد على كذا ولا لارابة فلان على كذا الا ان يقال
سبها لما اكها ولا لاجل فلانة على كذا باعني به كذا او قال شيخ الاسلام والخطيب في هذه
بصحة الاقرار والافا الاسناد ولم يعتمده شيخنا الرمي ولو كذب المقر له بقي في المقر
ولا يعرذ اليه الا باقراره جدي **قوله** كقوله لفلان الخ فيه اعتبار الصيغة في الاقرار كما مر
وشروطها ان تستقر بالزام خالية عن قرينة اشهر مثلا فخرج نحو انا مقر عدم النسخ
بالمقر به ونحو داري او ديني لزيد لاقتضا الاضافة الملك وخرج نحو زنه او اخم
عليه في جواب من قال لي عليك كذا لا استعاز ذلك بالاستعذار ولو اشتملت الصيغة

على اقرار وعده عمل باولها مطلقا ان كانت جملة فلا شيء عليه في تحوله من غير خسر على كذا
وعمل بما يضره ان كانت جملة من نحو هذا الى هذا الزم **قوله** شيء ومثله كذا ويلزمه شيء واحد
وان كرهه بغير عطف او منزه فان عطف لزمه شيان او اكثر بقدر ما عطف مالم يقصد بالكد
في كلفه او بفضله والحق كالتشيء الملائمة يقبل بالحق بعبادة المريض ورد السلام لفقهما منه
في بعض الاقرار **قوله** رجع اليه في بيانه ويلزمه ان يبين بدهم او بما قيمته درهم ان قال
كزادهم سوا مضى لدرهم او لا فان كره عطف ونصب لدرهم لزمه الدرهم كقوله كذا او لا
درهم فليزله درهمان **قوله** وهو من جنسه ليس قيدا كما يعلم بما بعده فيصح انفسه بجو
وحق شفعة وحق قذف ولو اقر بما وال وصفه تعظيم او كبر قبل نفسه بما قل منه
ولو حبة بر ووصفه بالعظم مثلا من حيث اثم غاصبه ونحوه واصل ذلك قول
الامام الشافعي رضي الله عنه اصل ما ابني عليه الاقرار ان الزم اليقين والطرح الشك
ولا يستعمل الغلبة ومنه ما لو قال له على درهم في عشرة فليزله درهم الا ان اراد حسابا
وعرفه فليزله عشرة او اراد مع عشرة للمقر له فليزله احد عشر نعم تحمل الدرهم
على السليمة الا ان وصفها على الفور يعني ذلك لو كانت دراهم البلد بغير ذلك **قوله**
يحل افتتاه خرج به نحو خنزير وكلب غير معلم وفي الخطيب قوله بالاعتقني من
النجس ايضا **قوله** حسب اي بعد الدعوى عليه عند حاكم براه **قوله** حتى يبين المحل
ولا يبين فان وافقه المقر له عليه ثبت والا فلا فلو ادعى المقر له غير قبل قول المقر
في نفسه بيمينه **قوله** طوبى له الوارث واذا بين الوارث حري فيه ما ذكره في نجس
ان امتنع كونه **قوله** ويصح الاستثناء وهو لغة الرجوع وعرفا الاخراج بالااو
احدى اخواتها مال الالة لداخل في الكلام السابق **قوله** في الاقرار هو تخصيص
والا فهو صحيح في غيره من الاحكام **قوله** اذا وصله اي وتلفظ به واسمع نفسه
ولو بالقوة ونواه قبل فراغ المستثنى منه وساتي بقية الشروط **قوله** مسكوت اي طويل

عرقا **قوله** وكلام كثير اجنبي صوابه اسقاط لفظة كثير لان اليسير يضر ايضا **قوله**
كسكة تنفس او عن او تذكروا ان لا يستغرق اي حقيقة او تقدر كما في المنقطع فلي
قال له الف درهم الاثوب او فسر بثوب قيمته الف كان من المستغرق **قوله** فان استغرقه
بطل مالم يحقه باستثناء آخر كقوله على عشرة الا عشرة الا ثمانية فليزله الثمانية
لان الاستثنائين النفي اثبات وعكسه وتشرط ان لا يجمع المفرق في الاستغراق
لا في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فلو قال له على ثلاثة دراهم الادريه من
ودرهما لزمه درهم اوله درهمان ودرهم الادريه من لزمه ثلاثة اوله درهم
ودرهم ودرهم الادريه لزمه ثلاثة واذا تكرر الاستثناء بعطف فلكل من
الاول نحو له على عشرة الا ثلاثة والا اربعة فليزله ثلاثة او بغير عطف فكل
واحد مستثنى عما قبله نحو له عشرة الا ثمانية الا اربعة فليزله ستة لانها
الباقية بعد اسقاط كل واحد عما قبله او باسقاط النفي وهو الثمانية من
الآخرين بعد جمعها **قوله** سوا في الصحة والمرض فيعمل بينهما وليس كالوصية
لانه اخبار بحق سابق وسوا كان للوارث او لاجنبي وسوا كان بعين او
دين لكن تقدم العين على الدين وكونه يوم حرام ورشته ليس منظورا
اليه لانه في حاله يصرف فيها الكذب ولا ينظر الحرمة عليه لو فقد ذلك ويصح
اقراره بنحو طلاق ووجب عقوبه بالاحلاف ولزوم المال بالعفو عليه لو فرض
تابع ليس من جرائه وسيقوي ايضا اقراره واقرار وارثه بعده **قوله** وحينئذ
يقسم المقر به بينهما بالسوية صوابه وحج يعطى كل منهما ما اقر له به فتأمل
فصل في احكام العارية ويقال لها العارة والعربة واصلها الذئب وقد حرم
كاعارة جارية لخدمة اجنبي وقد يجب كاعارة ثوب لدفع نحو حرا او برد
وقد نكره كاعارة عبد مسلم لخدمة كافر **قوله** ما خوذ من عاري يصدقه ان ارسل

الاشتقاق العربي والافلا **قوله** اذا ذهب وجا بسرعة او ماخوذة من التقاوت **عنه**
التأويل **قوله** وحقيقته الشرعية الخ اي لان التعريف المذكور مشتمل على الكمال
الاربعة صوحا الاشارة وهي المعبر المشار اليه بقوله اهل التبرع ويلزمه المستعير
الذي هو اهل ان يتبرع عليه والمعار المشار اليه بقوله بما يحل الانتفاع به
والصيغة المشار اليها بقوله اباحة لان المراد لفظ يدل عليها حقيقة او حكما
كاشارة الاخرى والكتابة بالمتناة ولفظ ليرده الى المتبرع ليس من التعريف ولا
من الشروط ولا مما يطلب ذكره في العقد **قوله** وشرط المعبر صحة تبرعه بما
يعبر لانها تبرع وشرط المستعير صحة التبرع عليه بتلك المنفعة لا نحو صيد
لمحرم ولا جارية لا جني **قوله** وتكونه مالكا للمنفعة ما عينه ولو باجارة (و
وصية او ولاية كاعارة الامام اموال بيت المال والفقيه خلوته في خورباط
او مدرسه وهذا الشرط معلوم مما قبله ولا بد من كونه مختارا ايضا وشرط
المستعير تعيين وعدم جبر **قوله** من وليه اذ الم تكن حضنته كاعارته
من مستاجر لا من مستعير والمستعير الاستيفاء بالمنفعة ولو بعينه وشرط الصفة
اللفظ من احدها وعدم الرد من الاخر فيكون الفعل ولو على التراخي **قوله** كصبي
ومجنون ومجور سفيه نعم يقع اعارة الصبي والسفيه من نفسه او وليه لما
لا يقصد من منفعة بان لم يخرج اليها **قوله** الا باذن المعبر ويخرج عن العارية
ان عين له المستعير بجر الاذن والافلا العقد **قوله** وكما امكن اي سهل
الانتفاع به ولو بالاحث كانت العارية مطلقة او موقوفة بزمان يمكن
فيه الانتفاع به كالبحر الصغير **قوله** الله الله وكل محرم ومنه الخنثى
فلا يصح كونه معارا ولا مستعيرا احتياطا **قوله** اعارة الشفعة للوقود او
المطعم لاكله ويقع اعارته للطبخ على صورته ومثله النقد للضرب على صورته

لا للترتين

لا للترتين به والجواز في كلامه يعني الصحة وعدم الحرمة وان كرهت كاعارة
واستعارة فروع اصله لخدمته لا لترفهه ولو خدمه بلا اعارة فهو خلاف الاول
وقيل بكونه **قوله** اذا كانت منافعه اثارا بالقصر اي غير اعيان لا يخفى ان هذا استدراك
لان العصور من اعارة الاعيان استيفاء منافعها ففي مقابلة لها فقول السارج
مخرج للمنافع التي هي اعيان غير مستقيمة ولعله فعل ذلك بحجارة الكلام للملهم
ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان وكان المناسب ان يقول مخرج للاعيان
كما هو الوجه المستقيم فتأمل **قوله** كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرها ونحو
ذلك كرواة للكافة منها وما للوضوء او الغسل به فانه لا يصح اي ان قلنا
الا للدين ونحوه ماخوذ بالعارية فان قلنا ماخوذ بالاباحة وان الشاة هي المعارة
لاخذه منها وهكذا في صحبه وبه صرح في شرح الروض **قوله** وهو المعتمد
قوله فلو قال شخص الخ هي من افراد ما قبلها ولفظ العارية قائم مقام لفظ الاباحة
قوله وتجزز العارية اي عقدها فان الذكر صحيح نظرا له والثالث صحيح
نظرا للفظها **قوله** والمعبر الرجوع في كل منهما اي من الطلقة والموقوفة وكذا المستعير
الرد في كل منهما متى سأل عنها من العقد الجارية من الجانبين نعم يمنع الرجوع والرد
في مسائل كاعارة ارض من عتبت اذا انزل في القصر وان لم يوار بالقرايس او لم
يصل الى قراره فيمنع حتى يندرس واعارة ستره لصلاة فرض حتى يفرغ و
اعارة ارض فيمنع حتى يبلغ او ان قلعه ان لم يقصر بتأخيرته وبذلك علم انها
تفسخ بموت احدهما وجنونه واعمايه ونحو ذلك ولا يلزم المستعير ضمان ما
استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعبر ويلزم الرد عند علمه به او نحوه وبونه
الرد عليه الا ان استعار من مستاجر ورد على المالك وخرج بموته الرد بموته المعارة
فهي على المالك فان شرطت على المستعير كقولها عرنا بهذه الدابة بعافها او لعافها

فهي اجارة فاسدة تنظر للمعنى وحج يلزمه اجرة للمثل لا ضمان لها ان تلفت بخير
ولو فعل الماذون فيه ولا يجب عليه ردها ولا ثوبه ردها **تنبيه** قد علم ما ذكرهنا
اه كوز اسفا لما خذ منه بانه لشربه ومثله فبحان القهوة بها ان كان بخير قابل
فالكون مضمون لانه ما خذ بالقرارة الفاسدة دون المالا لانه ما خذ بالاجارة وان
كان يقابل ولو قبل دفعه فالما مضمون لانه ما خذ بالبيع الفاسد دون الكوز لانه
ما خذ بالاجارة الفاسدة وهكذا حكم الضمان الواقع في بلاد الرافدين
ياخذ شخص من اخرا لا ويرفع له دابة لياخذ لبنها ويعافها فلا ضمان في
الدابة لانه لما خذته بالاجارة الفاسدة واللبن مضمون على من اخذ لانه بالبيع
الفاسد في دفع مثله لما لكه ويطالبه بقيمة علفها او يادفعه له من المال **قول**
اي العارية بمعنى المعارة **قول** اذا تلفت ولو بخير تقصر وخرج ما اذا تلفت فهي
مضمونة على من تلفها بالبدل الشرعي **قول** مضمونة وكذا اسرحها واكافها ونحوهما
ما ينفع به معها بخلاف ثياب العيد ونحوه ودور الدابة ونحو صرفها **قول**
بقيتها يوم تلفها ولو مثله لان في وجوب المثل تضمن المستعمل بانفق منه
بالاستعمال الماذون فيه وهو ظاهر واعلم الخطيب ان الواجب فيه المثل و
عليه فينبغي اعتبار ثلثها وقت تلفها **قول** وان تلفت كلها او بعضها باستعمال
ماذون فيه فلا ضمان ومنه ما تشتره الاعضاء من الوضوء والغسل وما ينقص من
قيمته بكونه صار مستعملا ومنه هزال دابة ياخذ لبنها او يقبله علف لم يرد
المالك **قول** فان سحق بنقصانه او انحق بتلفه وذهابه وخرج بذلك حرقه
ونحوه فهو مضمون به وليس من الاستعمال الماذون نوعه فيه ان لم يخرج العادة
مثله فيه ونحو ذلك ويجوز تكرير الاستفهام فيها حوت العادة به وفي الموقنة مادم
الوقت والا فلا الا باذن جدي ويستغنى من ضمان العارية بتلفها ما استغنى من

الامام

الامام من بيت المال لن له حق فيه وجلد الاصححة المذورة والرهن المستور و
الكتاب الموقوف لمن له حق فيه ونحو ذلك **فصل** في احكام الغصب وهو
كبره مطلقا وقيل فيما بلغ مضايبا **قول** اخذ الشيء ظلما بجاهرة ودخل في
الشيء المال وغيره وخرج بالمجاهرة السرقة وهذا القيد معتبر في المعنى الشرعي المذكور
بعد ايضا بناء على ان السرقة لم يمت من الغصب فان جعلت منه لم يعتبر ذلك القيد و
يلزم كون المعنى الشرعي اعم من اللغوي فتأمل **قول** وشرعا الاستيلاء على حق الغير لم يغير
بالاخذ كالذي قبله ليدخل بالوجوب على فراش غيره او ركب دابته فانه غصب و
ان لم ينقلها **قول** ودخل في حق ما يوجب غضبه وليس بمال كجلد ميتة وسرجني ونحو
محمومة او لذي وقيام من مجلس في نحو سجد وغير ذلك ودخل فيه المال وان لم
كنه برئلا وخرج بعدل وان الاستيلاء بعقد لكن خرج به ايضا ما لو اخذ بالغيره
يظنه انه ماله مع انه غضب حقيقة على المعتمد فلو غير يرد او يادفع حق
لكان اولى **قول** غضب بالاشتمال غير الممتول كما لو قال شيئا كان اولى تشتمل
نحو جلد الميتة والكلب المعلم والسرجين والحجرة **قول** لاحد ولو ذبها او غير كلف
قول لزمه بنفسه او وكيله ولزمه ان كان محجورا **قول** رده ما دام باقيا ولو زنه
التعذر بحق الله فيستوفيه الامام وان ابراهه المالك منه ويلزمه القيمة ايضا
للحيلولة في امة حملت بحر لا تمناع ببيعها والرد على الفور الا في نحو لوح ارج
في سفينة في الحجة وخيف من نزعها تلف معصوم ولو بالخرق او للغاصب ومنه
السفينة ينوخو الى محل الامن من التلف ونحوه التأخير للاشهاد ولا اثر
عليه **قول** للمالك لو قال لصاحبه اريد عليه لكان اولى ليدخل الرد لو ديع
ومستاجر ومستعير ومستام لانه يبرأ بالرد اليهم لا للمبتدئ وقد يقال في مفهوم
المالك تفصيل ويبرأ بالرد الى اصطلح المالك ان علم به ولو باخباته والا فلا

قوله ولو غنم على رده اضعاف قيمته نعم لو لقيه المالك في مفازة فاخذ منه
لم يلزمه اجرة نقله ولا يلزمه المالك بها لأنه ينقل ملك نفسه **قوله** ولو هازش
نقصه ان نقص عنها كقطع يدا وسقوطها بافة او صفة كسنان حسنه ولو
نحو غناتين غير امه او امرود ومنه ما لو عصب فرد في خف قيمتها عشرة قتلت
احدهما مضارت قيمت الباقي درهمين فلزمه ثمانية **قوله** ولو هازضا اجرة مثله
سليما قبل قطعها ومعيها بعده **قوله** اما لو نقص العصب برخص سره فلا يضمنه
الغاصب اذ لم يوجد استعجال منه ولو قدم هذه على الاجرة لكان النسب فتأمل
قوله فان تلف العضوب المتول ضمنه الغاصب سواء كان تلفه بافة سماوية
او باطلاق من لا يضمن او باطلاق الغاصب او باطلاق المالك بصيله وان علم انه عبده
او باطلاق اجنبي يضمن لكن القرار عليه اما لو تلفه المالك عبثا او برده سابقة على
العصب او بجناية كركب او تلفه من لا يعقل او من يرى وجوب طاعة الاسر باسر
المالك فلا ضمان على الغاصب ولو تلف بعد رده الى المالك فلا ضمان على الغاصب
ايضا الا ان كان برده في يد الغاصب او بجناية كركب او كان رده الى المالك باجارة
او رهن او ودعية ولم يعلم المالك انه عبده مثلا **قوله** بمثلها في اي مكان حل به المثل
المعصوب فان لم يبق لمثله قيمة اصلا كما تلفه في مفازة وظفره على الشط مثلا
بالقيمة في مكان العصب **قوله** ان كان له مثلي موجود يضمن مثله في دون ساقية
القصر والاضنة باقصى قيمة **قوله** ما حصره اي ضبطه شرعا ككيل او وزن حرج المزور
والمعدود ودخل البر المختلط بالسعر ويلزمه القدر المحقق منهما لان منع السلم
لا خلاطه المانع من العلم به **قوله** كخاس وقطن وان يترج حبه وتراب من غير نحو
تبر ودقيق وفحاله وما لو خلجا وسلك **قوله** لا عالمة اي مركبه ومعجون كالك
وهذا خارج بجواز السلم **قوله** بقيمته اي في اي مكان حل به ويضمن بعضه بقسطه

من الاقصى ويضمن ماله ارض مقدرة من رقيق ولو ستورة باكثر الامور من مقدرة
ونقصه وزواير المقصوب مثله في الضمان المذكور **قوله** ان كان متقوما دفع به ما
يوحده كلام المص لم ليس مرادا ولا يجوز ارادته نعم لو عمه للمقوم والمثل الذي لم
يوجد له مثل كما لو كان اولى **قوله** واختلفت قيمته هو توطئة الكلام للمص بعده
قوله بالانقار الغالب اي في اي مكان حل به المقصوب التالف لكن يبي النظر فيما
لو اختلف الغاصب في الامكنة وينبغي اعتبار الاقصى **قوله** ونشأوا يخرج ما اذا
اختلفا فالعذر الانفع للمالك ولو صار المثل ثلثيا او متقوما او المتقوم ثلثيا يجعل
السمسم شعرجا او الرقيق خبزا او الساتة لحا ثم تلف ضمن بمثله الا ان يكون الاخر
اكثر قيمة وله ان يطالب بقيمته ويخير المالك بين المثلين وصار المتقوم متقوما
كجعل الانا النحاس حليا وجب اقصى القيمة وهذا بناء على ان المضمون فيه قيمة
الانا والا فاما المعتمد انه يضمن مثل وزن النحاس مع اجرة صنعتها فراجع
لو دخلت بهيمة او ادخلت راسها في انا وتعد خلاصها الاكبره وجب كسره
ولا تدبج البهيمة ولو ما كوله ولا ضمان على صاحبها ان فرط صاحب الانا وحده
والافعليه الضمان ان فرط وحده فان فرط معا فعليه كما قاله الماوردي فراجع
ومثل وقوع دينار في محبرة **فصل** في احكام الشفعة ما حوذه من الشفع
ضد الوتر او من الشفاعة **قوله** لغة الضم لما فيها من ضم احد النصيبين الى الآخر
قوله قهرى بالحصر صفة تلك وبالرفع صفة حق وهذه احكام ذكرها عفت
العصب **قوله** للشريك القديم ولو ذميا مع مسلم او مكاتب مع سيده او سجدا
مع انسان وكذا امام بيت المال مع المملوك المعين وكذا الشريك في وقف يقسم
افرادا على العمد من جواز قسمة الملك عنه حج بسبب الشراكة متعلق بحق
او بملك او ببית **قوله** بالعوض متعلق بملك **قوله** لرفع الضرر اي دفع ضرر

موتة القسمة باحراث المرافق في الحصة الصابرة اليه كالمصدر والمنور والبالوعة
وتحذرك وعلم من ذلك ان اركانها ثلاثة اخذ وماخوذ وماخوذ منه واما
الصيغة ففي عند التملك **قوله** والسفحة اي الحق الثابت للشفيع وهذا الركن الاول
قوله اي ثابتة هو تفسير للوجوب بعنايه اللغوي المراد لانه لا يحرم تركها
قوله بالخلطة اي بغير استعلق بواجبة **قوله** دون خلطة الجوار بكسر الجيم
ولو اسقط لفظ خلطة لكان صوابا اذا المراد من كلام المص ان السفحة تثبت
للمشرك لا للجار فتأمل **قوله** فيما ينقسم متعلق بواجبه في كلام المص فمفعله السارح
غير مناسب مع انه راجع اليه فيما بعده وهذا هو الركن الثاني **قوله** دون بالانقسام
بان يبطل نفعه المقصود لو انقسم **قوله** وفي كل ما لا ينقل واسقط هذه الجملة لكان
مستقما الا اذا جعل المحرور يقوله من الارض متعلقا بنقسم وفي كل ان معطوفا
على فيما ينقسم والعقار مثال الاول وغيره مثال الثاني والتقدير والسفحة ثابتة
فيما ينقسم من الارض كالعقار وفيما لا ينقل تبعاً لغير العقار من البناء والشجر
وهذا ظاهر حلي وكلام السارح يشير اليه في اخره دون اوله ومن جعل من الارض
متعلقا بنقل تعين عليه ان يفسر العنبر بالحمام والطاحون ونحوه فتأمل قلهم
وخرج عما ذكر المنقول فلا سفحة فيه الا في تابع يدخل في بيع الارض عند الاطلاق
وخرج به المنافع المشتركة فلا سفحة فيها ايضا **قوله** غير الموقوفة فالارض
الموقوفة لا سفحة فيها الا فيما مرانفا **قوله** والمحتكرة هي من الموقوفة والمراد
من ذكرها ثبوت السفحة في البناء الذي عليها **قوله** وانما يأخذ الخ لا حاجة
لهذا التقدير اذا جازي بالثمن متعلق بواجبه ولو قال بالعوض لكان اعم لدخول
نحو المهر وعوض الخلع وصلاح الدم ويخرج به ما لم يملك كجعل الجمالة قبل
الفراغ وما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب **قوله** الذي وقع

عليه البيع اي الذي يلزم المشتري الذي هو الماخوذ منه الذي هو الركن الثالث
ومحل الاخذ ان كان الثمن معلوما والا كالمشركي بحزان او بمعلوم خلطة
بجهول او بجهول القيمة والنفقة فلا سفحة وهذا من الجبل المسقط لها وهي
مكروهة مثل ثبوت حق الشفيع وحرام بعده كذا قالوا وفيه نظري اذ للشفيع
ان يدعي قدرا بعد قدر على المشتري ويحلفه حتى اذا انكل حلف الشفيع واخذ
بما حلف عليه ولا يكفي من المشتري بقوله لا اعلم المقدار ولا استمع دعوى الشفيع
على المشتري بانه يعلم قدر الثمن فتأمل **قوله** فان كان الثمن الذي يخص الشفيع ولو غيب
كان باع شقصا وثوبا بين واحد فيوزع عليهما باعتبار القيمة ويوزع الشقص بما
يقاله **قوله** بقيمته يوم البيع او يوم الخلع او المهر او نحوها واعلم انه يكفي في اخذ
الشفيع تقديم سبب ملكه عن سبب ملك المشتري وان تقدم ملك المشتري عليه
فلما اشترى حصته من العقار بشرط الخيار ثم اشترى اخرا فيه فلا خيار في
لسفحة للمشتري الاول وان تاخر ملكه اما لو اشترى باعاً فلا سفحة لاحدهما على
الاخر **قوله** يعني طلبها اي الاخذ بها على الفور بخلاف التملك بعده ومحل الفورية
اذا علم بالبيع ولو باخبار عدل او غيره واعتقد صدقه وبان له السفحة وبانها
على الفور يكون الثمن حالا فيخرج في الموجل بين الاخذ الان والصبر الى محله وان
مات المشتري او رضى بكون الثمن في ذمة الشفيع ولا يملك الشفيع الشقص بعد
الاخذ الا بلفظ نحو ملك مع احد او ثلاثة لئلا يدفع الثمن او رضى المشتري بكون
الثمن في ذمته او بعضا القاضي له بها ولا يبطل شفيعه لو خرج ما دفعه مستحقا
انما سائل **قوله** والا بان لم يعد تاخيره توافيا فلا يبطل شفيعه كالمهر والحلاوة
ولو نفلا مطلقا ونحوه ليس بربوب ولعلاق باب وخوف مشي في ليل وغير ذلك **قوله**
فان اخرها مع القدرة اي وبعد العلم بما سر فلا يضر تاخيره قبله ولو سني ولا بعد

وله بعد الاخذ نقض تصرف المشتري ولو وقفا سجدا وله فيما فيه
الشفعة ان ياخذ بالاول والثاني **قوله** مريضا اي لا يجوز صداع يسير
قوله ادعيا بيا ولو في سفر قصر **قوله** او محبوسا ولو بحق **قوله** وخائفا
ولو على عرضه او ماله او غيره **قوله** فليوكل او يشهد فالتعذر من حيث استقام
طلبه بنفسه **قوله** والا فليشهد فالتوكيل مقدم على الاشهاد **قوله** بهم
المثل لتلك المرأة كما سري اخذه في المتعة بمتعة مثلها لا يهر المسئل
قوله على قدر حصصهم اي لا على قدر الرؤس على المعتمد ولو غفي احد
شفيدين عن حقه سقط حقه ويختار الاخر من اخذ الكل او ترك الكل
وليس له الاقتصار على حصته ولو كان احدهما غافيا لم يتخذ الحاضر
من الصبر الى حضوره او اخذ الجميع وما استوفاه الحاضر من المنافع
بما اخذه لا يشاركه فيه الغائب اذا اخذ وتعدد الشفعة بتعدد
الشفعة وتعدد الشقص **فصل** في احكام القراض ويقال له القرض
والمضاربة من الضرب بمعنى السفر لا شتماله عليه غالبا وحواله
محتاج اليه لان صاحب المال قد لا يحسن المضرب ومن لا مال له يحسنه
فيحتاج الاول الى الاستعانة والثاني الى العمل **قوله** وهو القطع لان المالك
جعل للعامل قطعة من الربح ورفع له قطعة من ماله **قوله** وشرا عا دفع
المالك الخ اي يعتمد بقضيه في القرض كانه ستة مائة وعامل ومال وعمل
وربح وصيغة وكلها تعلم من كلامه والاولى ان العمل لا بعد ركنه تاج
متاخر كما في الشركة **قوله** اربعة شروط اي بحسب ما ذكره وسياتي انها اكثر
قوله ان يكون الخ فيه اشارة الى ان المال ركن وانما الشرط كونه من النقد
المضروب ولا بد من كونه معلوما جنسا وقد اوصفته ومعيانا كونه بيد

العامل

العامل نعم يكفي على احدي الصيرتين ان عينت في المجلس وعلى دين في ذمة
المالك ان عين كذلك لا على منفعة مطلقا ولا دين غير ما ذكر **قوله** ولا على
مفسوس نعم ان كان غشه مستهلكا كراهم مرفق **قوله** ومنها القلوس
فهي عروض وجعلها من النقد في عبارة بعضهم يعني كونها يتعامل بها
كقولهم نقد البلد ما يتعامل به فيها **قوله** والثاني ان ياذن الخ اي بالشرط
الاذن المطلق واما المالك والعامل فالعمل في اركانها شروط المالك و
العامل كالموكل والوكيل والعمل كونه تجارة ويوحد من الاذن هنا ومن
ذكر الربح الا في اعتبار البضعة وهي من الاركان وشروطها كما في البيع
مخوفا ركنك او عاملك الخ **قوله** فلا يجوز للمالك ان يضيق الخ من الضيق
بما له شخص معنى **قوله** ثم عطف الخ اشارة لا محتاج في الاذن الى
ذكر ما يتصرف فيه فانه ذكره شرط ان لا يكون مما يندرج وجوده قنابل **قوله**
والثالث ان يشترط الخ اي بشرط الجزئية الخ هو الشرط والربح من الاركان
وبه تتم الاركان الستة فتأمل **قوله** كنصفه الخ هو معنى الجزئية وخرج به
به ما لو جعل له ربح نصف حبي او مقدار معين او مقدار معين كعشرة
فلا يصح **قوله** فلو قال الخ هو مختار معلوم **قوله** او على ان الربح بيننا صح
لانه من المعلوم صحت الجملة على التساوي وشمله لو قال المالك للعامل
والك نصف الربح فيصح لانه باقية تابع للمالك بخلاف ما لو قال على
ان لي نصف الربح وسكت عن العامل لعدم ما ذكره لو قال كل الربح لي
او كله لك فلا يصح وكذا لو جعل لغيرهما فيه خرافة ان كان الغير غلام
احدهما صح لان المشروط له راجع لمبتوعة ولا يصح شرط نفقة
غلام المالك على العامل وان لم تعد لاني انا بعة **تلييه** متى فسد

القراض استحق العامل اجرة المثل وان علم الفساد الا فيما اذا قال المالك والرجح
كله **قوله** ان لا يقدر القراض يجوز بما يقدر للفاعل او المفعول والمراد ان
لا يشتمل الحقير على ذكر مرة **قوله** كقوله قارضتك سنة هو شامل لما اذا اطلقها
او سعه التصرف بعد رها او البيع والشراء وسوا ذلك متصلا او لا وسوا
قدم لفظ السنة او اخره نعم ان قال قارضتك ولا تشترى بعد سنة صح هكذا
يجب ان يفهم هذا المحل كما قرأه فيما كتبناه على المنهاج وغيره وما في شرح
شيخنا وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم للفهم السليم **قوله** وان لا يتعلق
هو معلوم من عدم التاقية بالاولى لا اعتبار التاقية في نحو المساقاة وتلك
في تعليق الحقير مثله التصرف بخلاف الوكالة وعلى ما تقدم جواز تقدير
المالك والعامل او هما سوا استلوى المال او لا تساوي للشروط لكل عامل او لا
وان تصرف العامل كتصرف الوكيل وتكفل بينهما الرد بالعيب عند فقد مصلحة
الابقاء ولا يعامل العامل المالك ولا وكله في ماله ولا ما ذونه ولا يموت بنفسه
سنة وعليه فخل باعتقاد **قوله** والقراض امانة فيقبل قول العامل في الرد على
المالك وفي تلف المالا او بعضه على تفصيل الودعية وفي تقدير الربح وفقدانه
وغير ذلك كشرائه له ولو اربحا او للقراض ولو خاسر **قوله** لا يرد وان
اي تفريط او مخالفة في شيء مما وجب عليه فيقبل لو ادعى محرمه **قوله** ولا
حصل ربح اي ناسي عن تصرف العامل بخلاف نحو ثمرة وولد وصوف في
كسب وغيرها من الزواجر العينية فهي للمالك نعم المهر الواحد يوطى العامل
من الربح فراجع **قوله** وخسران بسبب رخص او عيب حادث مثلا او تلف
بأفة سماوية بعد تصرف العامل ولو اخذ المالك بعض المال قبل التصرف
عاد لما بقي **قوله** جبر الخسران المذكور بالربح الحاصل بعده نعم لا يجبر خسران

ما اخذه المالك بعده فلو كان المال مائة والخسران عشرين فاخذ المالك عشرين
تبعها خسرانها وهو خمسة ربع العشر من فلو ربح بعد ذلك لم يجز جبرها
فاذا عاد المال الى ثمانين فالخسرة الزائدة على الخمسة والسبعين الباقية تقسم
بينهما على حسب المشروط ولو اخذ المالك بعض المال بعد الربح تبعه ربحه
ويستقر للعامل سنة ما شرط له ولا يجبر به الخسران بعده فلو كان ربح المالك
عشرين واخذ المالك عشرين فسد منها فهو ثلاثة وثلاثين من الربح لانه
سدس مجموعها **قوله** واعلم ان عقد القراض جائز من الطرفين هذا علم
بما مر من انه كالوكالة فيفسخ بما تفسخ به وحينئذ فليزم العامل رد رأس
المال الى مثله وان اطله السلطان فان رضى المالك بعد الرد لم يلزم العامل
الرد ويستقر للعامل ما شرط له بالقسمه لا بالتظهور ولو اختلفا في قدر
الشروط تخالف الفادرجع لاجرة المثل **فصل** في احكام المساقاة المشابهة
للقراض فيما سر حقيقة وحكم ومعنى ولذا كانت عدة اركانها ستة كعدة
وهي مال المالك وعامل وعمل ومردود ووصيفة وكلها تعلم مما ياتي **قوله**
من التسقي بفتح السين ويسكون القاف لاحتياجها اليه غالبا او يكسر
القاف وهو صغار النخل لانه مودعه **قوله** وشرا عا دفع الخ الى بصيفة
فبوخذ منه جميع اركانها **قوله** جائزة من الجواز بمعنى الصحة المقابل لطلان
قوله على شيئين فقط اي صحتها مقيدة بهما وما بعدهما مجرور بالجرم على
صنيع المص او على البدلية من مجروره المقدر على صنع السارح **قوله** النخل
ولو ذكر او هو افضل من الكرم على الصحيح وهو من فضلة طيبة آدم
كما في الحديث فوصف بجمادات وهو مشبه بالتمون يشرب براسه ويموت
بقطعه وينتفع بجميع اجزائه **قوله** والكرم وهو العنب وتسميته بالكرم مكرمة

للتخفي عنها في الحديث وهو افضل الاشجار بعد النخل وهذا هو المورد
وهو احد الاركان وشرطه كونه مفروضا معنا مرييا بيد العامل لم
يبدل صاحبه واخص بذلك لوجوب زكاته وتأتي الخوص واحتياجه في تميزه
الى العمل بخلاف غيره **قوله** فلا يجوز المساقاة على غيرها اي استقلالها
تبعاً فيصح كما سبكره في المزارعة الالسية **قوله** وتصح الخ هو بيان للموارد
من الجواز كما مر ولو ذكره عقبه وعلق به المحرر بقوله من جاز الخ لكان
انسب واخص فتأمل **قوله** من جاز الخ هو احد الاركان وشرطه كالموكل
كما اشار اليه والعامل كالوكل وهو ركن ايضا وفي ذكرهما هذا تكرار
مع ما يأتي وصفتها المعلومة بما مر وما يأتي احد الاركان ايضا وشرطها
كما في البيع غير الناقصة لا اعتبارها هنا وظاهر كلامه ان الصيغة هي
الاحباب فقط وليس كمن كان فتأمل **قوله** ان يقدرها المالك الخ فالشرط
التقدير بالمرة والشارط ركن كما مر ولو جعل الضمير عابدا للعاقبة لشمائل
للعامل ايضا كما في **قوله** بمدة معلومة ويشترط كونها يوجد فيها الثمر
غالبا **قوله** ولا يجوز تقديرها بادراك الثمر ولا بمدة مطلقة ولا بمدة يحتمل
فيها وجود الثمر وعدمه سواء ولا بمدة يحتمل حاله فيها ولا بمدة لا يوجد
الثمر فيها يقينا او ظنا وفي كل ذلك نفس العقد واذا عمل العامل استحق
اجرة مثل عمله الا في الاخيرين **قوله** ان يعنى المالك للعامل جزء معلوما
من الثمرة فالشرط يقين الجزء والعلم به والتمتع المعنى منه ركن كما مر
وخرج بالثمر الجريد والليف والكرناف وساعد القنوق في المالك و
اما الشماريخ ويجمعها فللعامل ولو شرط ان يكون شيء من ذلك بينهما كما
لثمره لم يبطل العقد وعمل بالشرط ولا يصح كون العوض من غير الثمرة

قوله

قوله كنصفها وثلاثها فالقابين بالخزينة ولا يصح تعيين ثمة شجرة
واشجار معينة ولا تكيل معلوم من الثمرة مثلا ويشترط ان لا يكون الثمر
كله لاحدهما ولا شئ منه لغيرهما الا لعلام احدهما كما مر **قوله** يكون بيتا
صح وكذا ذكر جزء العامل وجزءه كما مر في القراض **قوله** ثم العمل الذي
هو احد الاركان وبه تماسها وان كان من العامل والمراد به هنا اعم
منه بدليل التقسيم بعينه **قوله** على ضربين من حيث يعود نفعه ومن
يلزمه ولو اسقط لفظه على لكان اولى **قوله** عمل يعود نفعه الى الثمرة هو
ما لم يترك كل سنة لزيادتها وصلاحيها وتنميتها **قوله** كسقي النخل وتنقيته
بحري الما من مخوطين واصلاح اجاجين الماحول الشجر وتنحية
قضبان وحشيش مصر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي البذر من طير
وسارق وقطعه وتجهيفه وترش العنب حوت به العادة **قوله** فهو
على العامل من حيث الفعل واما الات ذلك كالمخل والغاس فعلى المالك
وان جرت العادة بخلافه عند شيخنا الرمي وخالفه ابن حجر واعتبر العادة
الطارئة ولا يشترط تفصيل الاعمال الا اذا اضطرب فيها العرف **قوله**
كنصف الرولاب ونبأ الحيطان ونصب الابواب ولصلاح ما انهار من
النهر وجميع الالات والاعيان كالاجر والحجر فعلى رب المال فلو شرط على
احدهما ما ليس عليه فنسبت المساقات ويستحق العامل اجرة عمله وان
علم الفساد الا ان قال المالك والثمره كلها الى فلا شئ للعامل كما مر ويستحق
العامل حصه من الثمرة بالظهور وان عقر قبله والافيا العقد وفراق القراض
بان الربح وقاية له **قوله** فلو شرط رب المال عمل علامة مع العامل لم يصح
اي ان وقف عمل العامل على عمله ولا فيصح كما مر والعامل امين كما في القراض

قوله عقد المساواة لازم من الطرفين وعليه لو هرب العامل او عجز نحو من
فان عمل غيره عنه بنفسه او باله بقي حقه والا فلا الا الفسخ ان كانت المساواة
على عينه فان تعذر الفسخ او كانت في الزمة التي يحاكم من يعمل عنه من اله او
عليه او نحو اقتراض يبرو في من حصته فان تعذر الحاكم عمل المالك بنفسه او
باله ويرجع ان اشهد بالرجوع والا فلا ولو مات العامل المدين انفسخ العقد
والا قام وانه مقامه **فصل** في احكام الاجارة **قوله** وحكي ضمنها وحكي فيها
قوله وشرا عقدا الخ قد جمع في هذا التعريف غالب الشروط وتجميع الاركان
الثلاثة العاقد والعقود عليه والصيغة وحكمها كالبيع لانها بيع للمنافع
قوله وشروط كل الخ فالشرط الرشد يعني عدم الحجر والشرط فيه ذكر هو العاقد
وهو ركن كماله **قوله** وعدم الاكراه اي يغير حق كالبيع **قوله** وخروج الخ هذه محركات
القود في التعريف المذكور **قوله** تفاحة اي اجرة والا صحت الاجارة كالمسك
والريحان المزروع **قوله** ولا يصح الاجارة الا بايجاب هذا هو الصيغة **قوله**
كأجرتك هذا او منافع على الاصح او ملكتك منافع لا بعثتك او منافع
وليس كفاية فيها ايضا **قوله** ضابط ما يصح اجارته وهو احر حيز
القصور عليه **قوله** وكلما امكن الاستفاد به اي وجب الاستفاد به عقب
العقد في اجارة العين وعند استحقاقها في غيرها **قوله** مع بقا عينه
اي في مدة الاجارة فعلم ان مودها المنفعة وان تعلقت بالعين **قوله** صحة
اجارته بشرط رؤيته ان كان معنيا كهذه الربة اذ هذا العقار لا يكون
اجارته الا عينيا ويشترط في غيره ان كان في الزمة وصفه بذكر جنسه ونوعه
وذكرته اذ انشئة وصفه سيرة من يجرا وهي واسعة الخطا او تطوف وهي
بطيئة السير ويكره اجارة مسلم الكافر عينيا او ذمة ولا يمكن من استخدامه مطلقا

ويومر

ويومر بازاله ملكه في المبنى **قوله** وصحة اجارته الخ اي بشرط في صحة الاجارة تقدير
المنفعة بما ياتي **قوله** باحد طرفين منفردا ومع الاخر كاستأجرتك للبناء شهوا فان
قال التبن في كذا شهر المصحيح لان فيه الجمع بين الزمن وبحل العمل والجمع بينهما قد يعذر
قوله ما يبدى بشرط ان يمكن بقا العين فيها غالبا واذ لا في المنفعة المجهولة كما
تسكني والارض وسقي الارض اذ لا يعرف مقدار ما يكفي الصبي من اللبن او الارض من الماء
ونحو ذلك **قوله** وعمل اي تعيين محل العمل وذلك في المنفعة المعلومة **قوله** لتخطي
هذا التوب بشرط بيان التوب من كونه فصلا ونوع الخطا من فارسية او
رومية الا ان كان لها عرف مطرد تحمل عليه ولو قال لتخطي لي في المصحيح **قوله**
وتجب الاجرة هو توطئة لما بعده وهذا ثاني جزئي العقود عليه ويشترط
العلم بها عينيا في المعينة وقد روي وصفا فيما في الزمة والقدرة على تسليمها فلا
يصح استيجار لطنين برئخالة او بعض دقيقه ولا مسلخ شاة مجلد هادلا
دابة تعلفها ولا دار بجارتها نعم ان عيقت الاجرة ثم بعد ها اذن في صحتها في
ذلك جاز ولا يصح لارضاع رقيق ببعضه بعد الفطام مثلا او لترضعي كلبه لم يصح
قوله واطلاقها اي الاجرة عند ذكر الاجل فيها لو عدمه **قوله** فتكون الاجرة موجلة
وهذا في اجارة العين اما اجارة الذمة فهي كالمسلم فيجب فيها تسليم الاجرة في المجلس
ولا يجوز تأجيلها والا الاستبدال منها ولا الحواله اليها ولا عليها ولا الا برئخالة
اجارة العين في ذلك واعلم ان ملك الاجرة بالعقد من حيث جواز تحرقه فيها
ونحو ذلك ولا يستقر الملك عليها في المقدرة بالزمن الا ان معني زنها فلو فخت
في اثنا نه سقط ما يقابل باقية وتوزع على كل زمن بقدر اجرة مثله ولا في المقدرة
بحل العمل الا بتسلم العين وان لم ينتفع بها وكفي عرضها عليه وان استغنى من
تسليمها ويستقر اجرة المثل في الفاسدة بما يستقر به المسمى في الصحة في الارض

المذكور ويثبت في الاجارة حمل عبنا او ذمة روية المحمول وان كان سبب
ان خسر ذكر قدره وجبته ونحو ذلك وعلى مكرى دابة الركوب ما يركب عليه وما
تقاربه ونحوها كالغرام ويتبع في نحو سرج وجبر وتحمل سرود وخطا وصيغ وقود
ومرهم ودوا ومعجون **قوله** يعرف ذلك المحل **قوله** ولا يتصل الاجارة عبنا او ذمة في ملكي
او وقف حيث صححت **قوله** موت احد المتعاقدين ولو نظرنا في وقفنا ثم فنفسخ في اجارة
سيرة او ام ولده وكذا بالملق عند الغيبة وكذا بطل الموت فاعطى على حصته
فقط في موقوف عليه مدة حياته فروع لا يتصل الاجارة ايضا بانقطاع ماء
ارض ولا يبيع عين الموجرة ولا بزيادة اجرة ولو في وقف ولا باعتناق رقيق
ولا يرجع على سيرة **قوله** ولا يموت المتعاقد من يمكن شمول كلام المحلل هذه **قوله**
ويتصل الاجارة ان تنفسخ بلف الدين وهي المستوفى منه وخروج بها المستوفى
وهو المستاجر والمستوفى منه كالطريق والمستوفى به كالمحمول ويجوز ابدال التلا
ولو بغير تلف بثلثها او دونها **قوله** باعتبار اجرة المثل أي في كل زمن بما يناسبه كما هو
فاذا كانت اجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف اجرة مثل الزمن الباقي وجب من المستجر
ثلثه فتأمل وينفسخ الاجارة بغصب العين الموجرة المعينة شيئا فشيئا مدة
العصب ويثبت الخيار للمستاجر في كل وقت وهذا المراد بقول بعضهم انه على
التراجيح ما اذا كانت الدابة الموجرة في الذمة أي سلمة عما في الذمة **قوله** بل يجب
على المخرج ابدالها أي في التلف وكذا في العيب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرخصي
قوله واعلم ان بي الاجارة الخ سوا المعين المشترك انفراد بالعمل **قوله** على العين
الموجرة وعلى ما يتعلق بها مما ينتفع به كحليها وفتحها وغلقتها وابوابها و
يلزم المخرج الزام نحو المفتاح وعلى المستاجر قيمته ان فرط في تلفه **قوله** بل
امانة سوا في مدة الاجارة وبعدها وسوا انتفع بها فيها ولا **قوله** وحينئذ

لا ضمان على الاجير ومنه الخفرا واصحاب الادراك ورعاة الحيوان **قوله**
الا بعد وان اي يتفرط ولو عبر به كان ادلى ويصدق الاجير في عدته نعم لو
اختلفا في قطع الثوب فصا او قنا صدق المالك ولزم الخياط نقص قيمته بين
القطفين ولا اجرة له كما لو خلط ثوبا بعد انكاره بخلافه قبله واعلم انه لا اجرة
لعمل صدر من مطلق المصروف بغير شرط الاجرة وان جرت العادة به فانه ركان
يسأل صاحبه والعامل وكان لا يتأني فعلم من صاحبه كخلق راسه نعم ان قال له
اعمل لي كذا وانا ارضيك او لك ما يرضيك او ما يسرك او نحو ذلك او كان العامل
يخبر فله اجرة المثل ويستثنى من الاول داخل الحرام او راكب السفينة بلا فعل **قوله**
الاجرة على الراجح **قوله** كان ضرب الخ هو مثال للعدوان ومنه ما لو كلفها بالقيام
فوق العادة او انهدم عليها الاضطرب في وقت لو انتفع بها فيه سلمت قال
شيخنا الرضوي ومن تبعه وانهدم الاضطرب فخرج ما لو رعتها حية مثلا
وخالفه غيره **قوله** واركنها شخصا أثقل منه او اسكن حرارا او قصارا و
ليس هو كذلك او حمل خنسا غريبا استاجر له ولو اخف منه كسبحه ل
يرجع الاستواء في الوزن بخلاف الاخف مع الاستواء في الكيل فلا ضمان وعلى
الموجر العجارة وكس ثلج ونحوه عن سطح لا ينتفع به المستاجر مطلقا وكذا تفريق
نحو حش وازالة كناسة في الاستدراك والمستاجر الخيار ان لم يبادر الموجر بذلك و
على المستاجر تفريق الحش وكس الثلج عن كل ينفع به في الروام وازالة
الكناسة ولو بعد انقضاء المدة في ذلك والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار
له بها والمراد بآثارها جمعها في محل من الارض هو دولها الاخر اجها الي
نحو انكيان كما قاله شيخنا الرضوي **فصل** في احكام الجعالة بتثليث الجيم الثا
لما لو كانت اجارة اذا جرت بشرطها في اعم منها وهو ان يثبت من ذكرها عقب

اللفظة نظر لما فيها من النقاط الصالة **قوله** لغة ما يجعل في اسم العوض **قوله**
وشرط التزام الخ قد جمع ذلك التعريف غالب شروطها وجميع أركانها الأربعة وهي
عاقدة ويلتزم وعامل وعمل وجعل وصيغة وستأتي **قوله** جانبة من الطرفين فلكل منهما استحقاق
مضى شاذ ونفسح ما ينفسخ به الوكالة ثم إن كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للراد أو بعد الشروع
فله أجره مثل ما عمل إن كان الفسخ من الجاعل وأعلم أن كلام المص ظاهر في أن المراد بالجوهر
الصحة خلافا لما فعله الساج **قوله** وهو أي لفظ الجعالة أو أنه ذكره باعتبار الخبر
كما هو الأول على كل فالمراد منه الصيغة وشروطها عدم التاقبت وهي من الجاعل فقط
سواء التزم الجعل عن نفسه من ماله أو بالأخبار عن غيره ولو كان باقية لكان لا شيء
للراد في الكذب **قوله** أن يشترط أي يلتزم وضيمه عابدا إلى الجاعل وشروطه عدم الحجر
عليه كما سيشر إليه بقوله مطلق النسخ **قوله** في رد هو إشارة إلى العمل وشروطه أن
يكون فيه كلفة وأن لا يتعين على عامله وأن لم يكن معلوما نعم إن تيسر عليه تعين
ضبطه بما في الأجرة كالحياطة والبناء فلا يصح في نحو من دلي على كراهة رد الغائب
ماغصبه والرد مثال فيشمل تخليص مال من ظالم أو تخليص محبوس مثلا أو دفع نحو ظالم
ولو بجأه **قوله** ضالته أي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الجوهري والمراد هنا الأهر
فيشمل نحو المال والاختصاص وما فيه عمل كالحياطة والبناء بالإضافة ليست قد كما في
قوله عوضا هو إشارة إلى الجعل وشروطه أن يصح كونه مائلا **قوله** معلوما هو قيد لا يستحق
عنه فلو قال فله على ما يرضيه أو أخذ ذلك فعليه أجره المثل كسر **قوله** فإذا ردها
أي الضالة بالمعنى السابق وضيمه رد عابدا إلى العامل وشروطه أهلية العمل ولو محبونا
وصيا ومحجور وسفه بخبر أن لا يخفى صغير لا يقدر على العمل وإن يعلم بالبد اسماء
أو خبر ثقة أو من صدقه قبل شروعه في العمل فإن علم وإثنا به استحقاق أجره مثله
من حج فقط أو بعد فرائعه فلا شيء له **قوله** استحق الراد ولو بعد العبد والروس أن

ساووا في العمل ومسافته والافقيد المسافة مثلا **قوله** ذلك العوض المشروط أي جميعه على ملتزم
ولو غير المالك فمحملة أن لم يصرف الملتزم في الجعل زيادة أو نقص أو تغير جنس والأفان لم يعلم
العامل بذلك فله أجره المثل لأن ذلك يقع من الملتزم وإن علم قبل شروعه استحق بالبد
الثاني فقط أو في ثلث العمل استحق أجره مثل عمله قبل علمه والعسطن من المسمى الثاني بعد
ولو عمل من سبع النداء الثاني وحده استحقه ولو عمل مع استحق الأول بصف أجره المثل
والثاني بصف المسمى الثاني وبصرف المالك في نصف الجعل وفي عدى سعى العامل وفي عدم تسليم
المردود ولو هرب العبد مثلا أو غصب أعمات بعد دخول دار المالك في ذلك وقبل تسليم
فلا جعل ولو اختلفا في قدر الجعل تحالفا ووجب أجره المثل بعد الفسخ وليس للعامل جبر
المردود بل قبض الجعل ولما انفقه عليه بأذن المالك **قوله** فاحكام المزارعة
والمخابرة وكرا الأرض وعند ذلك واقصا الساج على المخابرة نظرا لظاهر كلام المص
قوله وإذا دفع شخص أهل للعاملة إلى رجل كذلك أرضا هو مستحق لنفعها ليرعها
المدفع إليه وهو العامل بنفسه ودوابه وآلاته ويديره كما هو الظاهر وإن احتمل
خلافه **قوله** وشروطه أي شرط الرفع للعامل من ريعها جزء معلوما كنصف أو ثلث
قوله لم يجز أي لم يصح وجع فالزرع للعامل تبعا لبذره وعليه المالك أجره للأرض و
طريق جعل الخلعة لهما أن يوجرا باللا أرض بصفها للعامل بنصف بذره وعمل دوابه
أو بنصف البذر وسيباح من عمل دوابه **قوله** لكن النوى الخ لكنه رجع عنه وقال
المختار في المذهب لجللان كما قال مالك والوجه فيه **قوله** وكذا المزارعة أي باطلة
أيضا والزرع فيها للمالك وعليه للعامل أجره دوابه والآلة وطريق جعل
الخلعة لهما أن يستاجر المالك من العامل بصف عمل دوابه والآلة بنصف البذر
ويديره بصف الأرض أو بنصف البذر ونصف منفعة الأرض **قوله** وإن أكره الخ
بأن خلا عن المزارعة والمخابرة **قوله** أما لو دفع الخ هو إشارة إلى جواز المزارعة دون

المخابرة بغير المساقاة بشرط عشر افراد البحر بالسقي واتخاذ العامل وتقديم لفظ **قالت**
والعقد وان تفاوت الجز والمشرط من الممر والزرع **فصل** في احيا الموات بفتح الميم والواو
فيه تشبيه عمارة الارض باحيا الموتي **قوله** وهو كما قال الراجعي الخ وقال الماوردي هو الميم
ولم يكن حريم عامرو وقال الزركشي بقاء الارض اما على ملكه او محبوسة على حقوق عامة
او خاصة او منفكة عنهما وهو الموات **قوله** ولا يفتق بها احد هو مستدرك مع ما قبله
واحيا الموات جابر اي مستحب كما سيذكره والشروط ان المذكور ان الملك به **قوله** ان
يكون المحمي مسلما ولو غير مكلف فملك ما احياه بدار الاسلام ولو بالجور ولم ياذن الامام
او بدار الكفر الا فيما يذنبنا عنه وقد صرحوا على ان الارض لهم نعم لا يجوز احيا عرفه
ولا مزدلفة ولا منى ويجب تهديم عمارتها ويجوز احيا المحصب على المعتد وخرج
بالمسلم الكافر فيمتنع عليه الاحيا بدارنا وفارق جواز الاحتطاب ونحوه عراه
لاقامة عندنا والكافر الاحيا بدار الكفار **قوله** كان حامي الامام قطعة الخ ظاهر
بقاؤها على الموات مع حماه لها فراجع **قوله** اما الذي والمستامن والمعاهد وكذا غيرهم
من الكفار **قوله** فليس لهم الاحيا اي في بلادنا كما تقدم **قوله** لم يجز عليها ملك هو
المراد من حرة في النسخة الاخرى ولو جمع بينهما فهو تفسير **قوله** لمسلم ليس قديما
وكذا غيره والى ذلك اشار السارح بقوله والمراد الخ ولا عليك بالاحيا حريم عامر وهو
ما يحتاج اليه لاجله ومنه حريم النهر المحتاج اليه لطرح ما يخرج منه وان بعد
النهر جدا ويهدم ما بني فيه ولو سجد ولا يجوز اخذ اجرة لما بني فيه ومثله
الحوائث والساطب في الشوارع **قوله** للحيث بفتح الحاء المشاة التمتعة عقب الخ **قوله**
زريبة دواب او غير ذلك الخ **قوله** يستعمل الخ ولا بد من حرمها ان لم يزرع
الا به **قوله** الغرس اي غرس قدر من الشجر بحيث يسمى سبانا ومن وجد فيها احياها
ظاهرا وهو الاحتياج الى علاج كفت وكبرت او باطنها وهو الاحتياج الى العلاج

كذهب فضة

كذهب وفضة ملكه كالبقعة فان علمه قبل الاحيا لم عليه ولا يفتقه على المعتد
وحافر البئر بالموات للملك عليك او ماها ولا لملك فهو احق بها من كل حق
قوله واعلم ان الما المختص شخص بملك له وهذا توطيه لما بعده **قوله** مطلقا اي
على الاطلاق فلا يجب بذله الا بشرط ذكر المص بعضها واسار السارح الى باقية
كما يأتي **قوله** يجب بذل الما ولا يجوز اخذ عوض عنه **قوله** بثلاثة شرائط هي ستة
كما ستعرفه **قوله** ان يفضل عن حاجته لنفسه وما شئبه ورزعه والراد حاجته
الات لا في المستقبل **قوله** اما لنفسه او لغيره اي المحترم من فخرج الزاني المحصن
وتارك الصلاة والوصو والمريد والكل العفو **قوله** هذا ان كان الخ هو اشارة
الى شرط رابع والكلام اسم للمحشيش رطبا او يابسا ولا يجب بذله مطلقا لانه يقابل
بالعوض ولا اله الاستفاد كذا **قوله** ولا يجب عليه بذل الما للزرع غيره ولا لشجره
هذا محترز البهيمه على ان المراد بها مطلق الماشية **قوله** في بقوه احتراز عن الغنم
الساحية على وجه الارض وليس الكلام فيها ولا يجب على مالك الما بذله مع
وجودها وهذا اشارة الى شرط خامس في بذل الما وهو ان يحتاج غيره اليه
قوله فاذا اخذ هذا الما في انا لم يجب بذله على اخذه مطلقا لانه لا يستحقه **قوله**
ان لم يتضرر صاحب الما هو اشارة الى شرط سادس وجوب بذل الما واعلم انه لا يجوز
بيع الما بربي الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن الا في الشرب من كوز السقا لانه
اسهل ويجوز الشرب من الجداول والابار المملوكة ولو لم يجز حيث جرة العادة
بذلك اعتبارا بالعرف اذ لم يضر بالكلها وان كان منع في المياه المباحة والخطب
المباح والنار الموقدة فيه وان مال النار لا يمنع من الاستئذنة بصورتها ولا من
اشغال الفتيلا منها **فصل** في احكام الوقف الذي قد يكون على العموم فم
الانقاع به وهو مصدر وقف واما الوقف فلفظة ردية عكس عيس واحسن

وجميعه وقوف وأوقاف **قوله** وشروعاً حسب ما لا يخفى قد استنفذ الشروط والأركان الأربعة
 وهي الواقف والموقوف والموقوف عليه والصفة **قوله** تقر بأبي يقع قربة وإن لم يظهر فيه
 قصد هاتما سيذكره **قوله** وشرط الواقف الخ لو آخر هذا عن جاز وعلقه به لكان أولى من
 من كافر ولو لم يستجد ومن بعض لا من مكاتب ومجور ولو بغيره لا من ولية **قوله** و
 الوقف جازي أي لا يتيان به مستحب وصحيح **قوله** ثلاثة شرائط أي على ما ذكره وسيأتي أنها
 أكثر **قوله** أن يكون الوقف بمعنى الموقوف لأنه الركن والشرط كونه عايقاً بغيره الخ فخرج نحو
 العبد الزمن ودخل المفقول وغيره والمشاء وغيره ومنه المدبر والمعلق بصفة قال في
 الروضة كاصلها ويتفقان بوجود الصفة ويبطل الوقف انتهى وفيه نظرون بناءً على
 وضعنا في أرض بحق ودخل في المشاء وقف المسجد وإن وجبت قسمته فورا وعلم
 من صحة تصرف الواقف أنه ملوك له وعلمه نقل ملكه عنه وأنه باختياره وأنه
 معين فلا يصح وقف محو كبرى ولا موصى بمنفعة ولا نحو سرحين وكطب ولا
 مكاتب وامرؤك ولا مكره ولا ما في الزمة ولا أحد عبده ونحو ذلك نعم يصح وقف
 الإمام من بيت المال ويجب اتباع شرطه **قوله** مع بقا عينه فلا يصح وقف المنفعة
 ونحوها **قوله** فلا يصح وقف الله الله وكذا كل محرم وهذا مختار من سباح **قوله** لا وقف
 دراهم الزينة وهذا مختار من مقصود **قوله** ورعيان أي غير مزرع والافنيص
 وقفه كالمسك والغنم **قوله** والثاني أن يكون الوقف بمعنى الموقوف عليه لأنه الركن
 والشرط كونه موجوداً حالة الوقف غير منقطع ومنه يعلم أنه مما يمكن أن يملك ما
 وقف عليه فيصح الوقف على المساجد والرباط والأغنياء والفقراء وأهل الزمة و
 الفسقة ولا يصح وقف عبد مسلم ونحوه صحف على كافر ولا يصح الوقف بضائع
 ولا على أحد هاتين ولا على عبد نفسه ولا على عبد غيره أن قصد نفس العبد ولا
 فهو لسيده والمبعض في نوبته كالحروف ونوبة سيده كالقن وفي عدم المهابة

موزع ولا على رقبته وحزني ولا على نفسه إلا في نحو على علم أولاد أبيه وهو أعلمهم
 ولا على بهيمة مملوكة إلا أن قصد ما نكها فهو عليه نعم يصح الوقف على الخيل الموقوفة
 في الثغر ونحوها وأعلم أنه يشترط في الموقوف عليه المعين فنوله بخلاف الجهة **قوله**
 فيخرج الوقف على من سيده للواقف فلا يصح على المجنين ولا بدخل في الولد فإذا انفصل دخل
 في الولد **قوله** وسمي هذا منقطع الأول وهو باطل على المعتمد ومنه وقفت كذا في
 شاء الله أو فيما ساريد ولم يسبق منه شئ وكذا فيما شئت ومنه الوقف المعلق
 فهو غير صحيح نعم إن علقه بموته صح لكنه وصية لا وقف ومنه ما ضاهي التحريم
 كجعله سجداً إذا جاز رمضان فهو صحيح وحيث لم يصح تعليقه فلا يصح توقيته
 كما سيأتي **قوله** احتراز عن الوقف المنقطع الأخر الخ والسارح جعله من جملة الشرط
 قبله وفي الروضة أنه شرط مستقل ومنه منقطع الوسط كوقفت كذا على زيد ثم رجل
 ثم الفقرا فهو صحيح وإذا مات الأول صرف لما بعد الثاني إن لم يعرف أحد انقطاعه
 والافضله في بدته كمنقطع الآخر فيما يأتي **قوله** الراجح الصحة أي صحة الوقف
 المنقطع الآخر ويصرف بعد الانقطاع لأقرب رحم الواقف الفقرا يوم **قوله**
 كائن بنه ويقدم على ابن عمه إذا عبرة بالارث **قوله** كنيسة للتعبد خرج
 ما تنزلها المارة ولو كفار فهو صحيح عليها وهو المحرم وقف كتب التوراة
 والآنجيل أو سلاح لقاطع طريق أو الوقف على خادم الكنيسة إن قال ما دام
 خادمها أو على فلان الذي ما دام ذمياً والافنيص **قوله** وافهم الخ أي لأنه
 الحرمة فقط **قوله** ويشترط الخ هذا قد علم مما تقدم وقدمت الإشارة إليه وهو
 أي الواقف بمعنى الصفة التي هي الركن وهي من الواقف فقط فالشرط العمل في
 الموقوف بما تقتضيه الصفة من الواقف من حيث ما اشتملت عليه من الشروط
 والصفة نحو وقفت كذا على كذا أو صدقت به عليه صدقة موبدة أو محرمة

او يخذ لك وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح بالنسبة قال الماوردي لا المسجل
في الموات وعلم من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح على الانبياء اربعة الادوار
منهم والفقر منهم واذا استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقراء الاستحقاق
وسئل على الارامل ويخذ لك والاولاد يشمل الذكر والانثى والخنثى لا الجنين وولد الولد
والعقب والنسل والذكر يشمل ذلك وولد البنت الا ان قيد من ينسب اليه ولا
لا يشمل البنت وعكسه ولا يدخل اولاد الاولاد في الاولاد ويحمل عليهم عند عدم
الاولاد ثم اذا وجد اشراكهم ومثل ذلك يجري في الاصول والاباء والامهات و
الاجداد والجدات والمول يشمل المفق والعتيق وسيرابنيهم على عدد الورث
فان وجد احدهما اختص به ولا يشترك الاخر اذا وجد بعده وظاهر كلام
السارح ان الترتيب ليس داخل في كلام المص والوجه شموله له لان فيه تقدم
الطبقات على بعضها كوقفت على اولادي ثم اولادهم متناسلوا فلا يستحق
احد من الطبقة النازلة ما وجد واحد عما فوقها وتيقا ان السارح لما جعل
الترتيب ما خذ من التاخير اخرج التقديم عنه فرار من التكرار فتأمل
وعن الترتيب الاعلى فالاعلى والاول فالاول **قوله** ويستوية اي باللفظ كما ذكره
السارح نظرا لقول المص اولادهم بشرط الواقف والا فالاطلاق يقتضي التسوية
قوله لبعض الاولاد من الذكور والاراث فافعله السارح مثال واعمل بشرط
الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه على الاصح نظرا لوقا بفرضه الذي يمكنه
السارح منه ومنه ما لو شرط النظر لنفسه واعلم ان نفقة الموقوف وموته تحمزه
وعمارته من منافعه ككسب العبد ما لم يعين الواقف غيرها فان لم يكن له منافع
فعلى بيت المال اعد العارة **فصل** في احكام الهبة المناسبة للوقف
كونها خالية عن العوض ويخذ لك وهي بطلت على ما يعير الصدقة والهبة

وعلى ما بقا بالجماد وهو المراد عند الاطلاق واركابها اركان البيع كما يأتي **قوله** وهي
في الشرع الخ لو قال عليك بطلوع في الحياة كان احضرا واولي واطهر **قوله** ولو من
الاعلى اي ولو كان الموهوب له اعلى من الواهب نعم ان قامت قرينة على طلب مقابل وجب
رد الموهوب اي دفع المقابل **قوله** بالمخرج قيد لم يذكره غير السارح وهو مستدرك
لان الخارج به خارج بقيد الحياة كما سبذكره فهو مكرر **قوله** وخارج بالمطلق المليك
الموقت انظر صورته **قوله** وخارج بالعين هبة المنافع فهي باطله بناء على ان نحو هبتك
منفعة هذه الدار عارية على الاصح وخارج بالتمليك نحو اضافة والوقف والعارية و
بالمطوع نحو الزكاة والكفارة **قوله** ولا يصح الخ هو معلوم مما بعده كما يأتي وكذا ما
بعده **قوله** وكلما جاز الخ اي كل ما صح مبيعا صح ان يكون موهوبا فالموهوب ركن الشرط
كونه يصح بيعه بان يكون طاهر منتفعا به مملوكا مقدره لا تسليمة معلوما وهذا
في الهبة الخاصة المحتاجة الى الصيغة التي هي احد الاركان فيها وشروطها كشرطها
في البيع ومنه توافق الايجاب والقبول فلو وهب له شيئا فقبل اخرها البيع
واما الصدقة والهبة فلا حاجة فيها الى الصيغة وتميز الهبة باسمائها على
بعض المهورى اليه اكراما وقد علم ما ذكر شرط العاقد الذي هو الركن الثاني وهو
كون الواهب اهل تبرع مختارا فلا يصح من مجبور ولو باذن وليه ولا من مكاتب غير
اذن سيده وكون الموهوب له اهلا لملك الموهوب ولو غير مكلف ويقبل له
وليّه ويخرج به ما سرق في الوقف **قوله** وبالايجوز الخ هو عكس الضابط في كلام
المص ولا يخفى ان عدم ذكره اولي ولو جعل الكلام المص مفعولا وانه يفضيلا
لمسلم من حصر الاستثناء الذي ذكره لعدم صحته ان يرد عليه التسوية من نفس الموهوب
وما في يد المكاتب فان بيعها صحيح دون هبتها وغير ذلك مما في الطولات
كصرف شاة الاضحية ولبنها وحلبها وحتى الحجر **قوله** ولا تملك ولا تلزم الهبة

بالمعنى الاعم ولو من اصل لزرعه الصغير الا بالقبض بما سرق في البيع ولا يكفي هنا
 التخلية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه بغير كفى العتق في الهبة المضمومة كاعتق
 عبدك عنى فعتقه عنه **قوله** باذن الواهب حالة القبض فلو وجع عنه قبل القبض بطل
 وبطل المقبوض في ضمان القايض ومعلوم ان قباض الواهب كاذنه بالاولى
قوله فلو مات الواهب والوهوب له او جن او غنى عليه لم تنفسح ويقوم ولي كل و
 وارثه مقامه الا في الاعمال فيستقر لقبه بزمته **قوله** واذا قبضها اي الهبة بالمعنى الاعم
قوله الا ان يكون والد كذا ام انى من جهة الاب والام موافقا في الدين ام لا قريبا
 او بعيدا فله الرجوع مادامت في ملك الولد لم يتعلق بها حق سوا الولد الصغير والكبير
 والغنى والفقر شرط كونه حرا والوهوب عينا ولا رجوع في بيع فرج ولا يذنب
 ولا فيما زالت سلطنته عنه بخروج ولو لاصله وهبه ورهن مع قبض فلهما
 ولا يمنع الرجوع تدبير وتعلق عتق وتزويج واجارة والزائل العايد كالزنى
 لم يعد وسن العدل في عطية الاولاد والاحوة وفي سائر وجوه الاكرام الا
 لعذر كعقوق بل يحرم ان اعانت عليه كبقية المعاصي وعطية الاولاد للاصل فكسبه
 وصله الرحم سذبة ولو بنحو ارسال سلام او كتاب على تاجر به عادة معهم
قوله واذا عمر الخ هو من الفاظ الهبة وسمى بذلك لذكر لفظ العمر **قوله** كقولك
 اعمرتك او جعلتها لك عمرك بخلاف عمرى او عمر زيد فلا يصح فيها على الاصح **قوله**
 او ارفته من الرقاب لان كلاهما يوجب موت صاحبه **قوله** اي ان مت الخ هو بيان
 لمعنى اللفظ ولا يضرب النسخ به **قوله** ويلغو الشرط المذكور في كلام الشارح او
 في كلام الواهب وعلم عا ذكر انه لا عوض في الهبة فان قيد به وهو معلوم فلهي
 بيع او مجهول فباطلة وظرف الهبة هبة ايضا ان لم يعيد رده والا وجب رده
 وحرم استعماله الا في نحو اكلها منه حيث اعتيد **فصل** في احكام اللقطة

المناصفة للهبة لانها تغلب فيها جانب الاكساب على الامانة **قوله** وهي اي لغة
 اسم للشيء الملتقط **قوله** بفتح القاف اي واسكانها مع ضم اللام فيها ويقال لها
 ايضا لقاطه **قوله** الملتقط بفتح الدال والقاف على معنى اسم المفعول لاي الملتقط **قوله**
 وشرعا مال ضاع من مالكه سقط او غفله او نحوهما كنوم وهرب ومنه اعدا بغير
 تركه صاحبه او ما عجز عن حمله فالقاء ومنه ماليس مالا كسر جين **قوله** بالفاء الخ هو
 تضم في الواحد من حيث الصحة فدخل فيه المحبون والصبي ولو غير عيزر والكافرو
 لو في دار الاسلام وان كان حربيا او مرتدا والفاسق ومنه الكافر فنعطفه علم
 وشمل كلامه المحرور الرقيق ولعل سكوته عند لانه لا يصح اللقطة اذن سيده ومن
 اخذها منه فله هو اللاقط وباذنه هو اللاقط وله اقرارها بيد الرقيق حيث كان
 امنا ويصح تعريفه ج ويصح لفظ المكاتب كتابه صحيحة ويعرف ويملك والمبعض
 في ثوبته كالحرة وفي ثوبته سيده كالقن والافحسب الرق والحرة وكذا سائر
 الاكساب والمون ولما ارش الحباثة منه او عليه فوزع مطلقا **قوله** في موات
 او طريق مراده ماليس مملوكا خرج به المملوك ففي مالكه او لمن ملك منه الى ان
 ينتهي الامر الى المحي فله وان نقاها **قوله** فله اخذها وتركها اي فهو مباح له
 ان لم يثق بما امانته في المستقبل **قوله** واخذها اولى وان وثق بما امانته فله تركها
 ومحرم اللقطة مع قصد الحباثة ويضمنها وليس له تعريفها **قوله** ولا يجب الاشهاد نظرا
 الى الاكساب بل يكتفى **قوله** لو نزع القاضى لغيره اللقطة من الفاسق لان اللقطة
 منه مكره **قوله** ولا يعتمد تعريفه ان لم يضم له عدل كما ذكره ومن الفاسق الكافر كما
 مر **قوله** لو نزع اللقطة الى من الصبي ومثله المحبون وكذا السفينة لكن يفتقر تعريفه
 ولا يوجب مونة التعريف من مال المحرور بل يراجع الحاكم لبيع حتى ينهاله ويقتض
 مثلا ومن قصد الحباثة حال اللقطة يقينا ضامن وليس له ان يعرف ويملك **قوله** وجب

اي عند الملك واما عقب اللقطة فنزول على المعتد فافله الشلح **قوله**
في اللقطة هو اظهرها في محل الاضرار **قوله** عقب احدها هو صريح في انه يحرم عليه
تاخير معرفة ذلك وفيه بعد **قوله** ستة اشياء وعلى كلام الشارح انها خمسة وهي
عليها معرفة صفاتها من صحة وكسر ونحوها **قوله** وعماها بكسر الواو مع المد هو ظرفها
قوله وعفاصها بكسر العين وبالفاء والصاد المهملة وجعله للشارح معنى الوعا
فهو مرادف له وقال الخطابي انه جلد ليس لرأس لقارورة فلا مرادة ولعله
مراد المص فراحبه **قوله** وكاتبها بالمد مع كسر الواو **قوله** وعددها خمسة او عشرة
قوله ووزنها كطل او اكثر او اقل ويجمع هذين لفظ القدر **قوله** وعرف بفتح او له
وسكون ثانيا مع تخفيف الراء هو احتراز عن ضم او له وفتح ثانيا مع تشديد
الراء من التعريف لا في **قوله** حتما هو مستدرك مع جعله بحفظ عطا على غير
المسلط عليه الرجوب **قوله** اذا اراد الملقط ولو تعدد افلوكا ناسين عرفها
كل واحد نصف سنة **قوله** ملكها خرج بالواو اسمر على ارادة حفظها فلا يلزمه
التعريف بل ينذب له فلو عرفها سنة ثم اراد ملكها لزمه ان يعرفها سنة اخرى
قوله عرفها سنة تحدد او جوابا فيهما بنفسه او نايبه **قوله** على ابواب المساجد
اي لانها فذكره الا في المسجد الحرام ويجب تعريف لقطة ابد ولا يجوز ملكها
واذا اراد سفوا فقهها للملك او الامين فسفر بها ضمنها الا باذن حاكم براه
قوله وفي الموضع الذي وجدها فيه الا ان كان مفارقة ففي اقرب الاماكن
من بلد او غيره **قوله** وابتد السنة من وقت التعريف وان طال بعد الالتقاط وهذا
هو الراجح وصريح كلامه قبله انه من وقت ارادة الملك **قوله** بل يعرف ولا كل
يوم الخ والضابط ان تنسب مرات التعريف الى بعضها **قوله** وبذلك رأي نديا **قوله**
ولا يلزمه الخ حاصله ان موته التعريف عليه عند الملك وان لم يملك والا

ففي بيت المال

ففي بيت المال او فرضا على المال لباذن الحاكم وهذا في غير المحرم **قوله**
ومن القطة شيئا حقيقيا في غير نحو عنب وتمر والا فلا حاجة لتعريفه **قوله**
بل لا بد الخ هو سناد لفظ الملك في كلام المص ولعل مراد الشارح اذلة ان لفظ بشرط
الضمان ليس من الصيغة فتأمل **قوله** كتمكنت الخ ان كانت مالا فان كانتا غير نحو
تمر وكلب وجب لفظا بل على الاختصاص **قوله** على رد عنبها بزيادة لفظه مطلقا
وكذا المنفصلة للحادثة قبل الملك **قوله** اجيب المالك هو المعتد **قوله** وان تلفت حبسا
مطلقا وشرط بعد الملك كفتق ووقف لو لم يظهر صاحبها فلا سلطان على الملقط في
الاخره كما قاله النووي ويجوز هو لا يرفع لو اصف ظن صدقه او محبة **قوله** واللقطة
في بعض النسخ ذكر فضل هذا حاصله ان اللقطة قسمان مال وغيره هو المال نوعان حيوان
وغيره والحيوان ضربا نديا وغيره **قوله** الرطب يفتح الر كالبقول **قوله** اكله اي بعد
ملكه **قوله** اي غرم قيمته اي بدله **قوله** كالرطب بضم الراء او تحفيفه او مونه تحفيفه
بيع بعضه باذن الحاكم او يجوز قرض على المالك ان لم يبرع به الواحد **قوله** كالحيوان مونه
الادي كوقوع غير عنب او غير زمن خوف نغم لا يحل لقطه غير زمن امن ولا لقطه
امه ولا تحلل له لملكه لانه كالاقتراض ومونه من كسبه ان كان والا فباذن حاكم او
بيعه جزء منه ان وجدوا الا فباستشاره ولا يرجع بعرض ذلك واذا بيع ثم ظهر للمالك
وادعى انه كان اعتقه على بقوله وتبين فساد البيع **قوله** وهو اي الحيوان غير الذي
قوله لا يمنع اي لا يبرح خلاص نفسه مما يريد به لانه ويجوز لقطه لحفظه وملك
زمن امن او خوف من مفارقه او عمران **قوله** ثلاثة امور زاد الماوردي رابعها هو ان
يملكه حالا ويبقى لاخذ دراوسيل مثلا **قوله** اكله ان كان ما كولا بعد ملكه بعد تعريفه
سنة كما سوغ يمتنع الاكل ان لقطه في العمران لسهولة بيعه وفي غير الما كولا امران فقط
قوله والسطوح بالاتفاق عليه وان لم يتطوع اراد الرجوع انفق باذن حاكم ثم اشهاد

قوله في الصحيح اي في زمن الامن والاطمان والحاضر والماضي لا يجوز الالتقاط للحفظ مطلقا
وللملك الا في غارة اسنة عابثة بنفسه **فصل** في احكام اللقيط يعني اللقطة
ويقال المنبذ والرعي واركانه ثلاثة لقط ولاقط ولاقط **قوله** لقيط هو احد الاركان
هو صبي ولو غير او مجنون كما مر **قوله** بقارة الطريق اي بطريقي لبلدا وغيره واصل
قارة الطريق وسطه لقزعه بالعدل **قوله** فاخذه وهو اللقط الذي هو الركن الثاني **قوله**
وكفاية عطف عام على تربيته شيئا للحفظ وما يصح **قوله** واجبة اي المذكورات فرض لحفظ
اسمه ونفسه وبذلك فارق اللقطة **قوله** فاذا التقطه بعض من هو من الذين علموا به انسان
فاكثر سقط الحرج **قوله** ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه وعلى ما معه ايضا كما مر فان
لم يشهد لم يثبت له ولاية اللقط وينزع منه ولو سلم الحاكم لعدل لم يجب الاشهاد عليه **قوله**
شرط اللقط الذي هو الركن الثاني **قوله** ولا يقرب من اوله سبني للمقول اي يترك **قوله** امين
لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر الحرج بعده ومحصل او صافه انه هو المسلم الحر الرشيد
العدل ولو انشأ او ظاهرا فلا يصح لفظ من انصف بضد شيء من ذلك ولا يقرب منه فيستترع
منه نعم لو اذن له بغير غير المكاتب في اللقط واقرب منه حاز لان السيد هو الاقط ويصح
لقط كافر لكان يثبت له من المراجعة والمبعض كالرقيق ونقد اذ القطة اثنان مثلا عني
على فقير وعدل باطنا عليه ظاهرا ويلبى على يدوي فان استوى **قوله** ويجوز نقله
من محل لقطه لمثله او علامته **قوله** فان وجدته مال خاص به كتياب مكبوسه له او عطي
بها مفروشة تحته ودنانير عليه وتحته ولو منشورة ودار هو فيها وما فيها ان انفرد
وحصته ان كان معه غيره **قوله** انفق عليه الحاكم منه ولا ينفق عليه اللاقط منه الا بان
الحاكم فان فقد اشهد فان لم يفعل ضمن **قوله** فان لم يوجد منه ذلك انفق من مال عام كما لو
على اللقط والوصية لهم فان لم يكن اقرب من عليه الحاكم فان تعذر فعلى بيت المال فان لم يكن
فعلى اهل البلد من المسلمين وهم من ملك على زيادة على كفاية سنة قرضا بالفاق على الحر

وعلى سيد

وعلى سيد العبد **قوله** اللقيط مسلم حر الا ان اقام كافر بدينه بنسبه فيقتعه في
النسب والدين او اقام شخص بدينه بملكه بقرضه لسببه فملكه او اقربا الرق بعد كماله
لمن صدقه فهو له والله اعلم **فصل** في احكام الوديع المتأسية للقطعة واللقط في وقت
حفظها وامانتها ونحو ذلك **قوله** لغيره من ودع اي مشتقة من مصدر او المراد مطلق الاخذ
قوله على العقد الخ فان كانها اربعة سودع ووديع وشرطها كموكل ووكيل وصيغة وشرطها
اللفظ من احر الجانبين وعدم الرد من الاخر والفعل منه كالوكالة على المحدث وعين مودعة
وبذلك علم ان ابراع الصبي ونحوه ومنه الرقيق لمثله او كمال باطل وفيما الضمان مطلقا وان
عكسه باطل ايضا ولا ضمان فيه الا بالافه **قوله** ويستحب قبولها عينا لمن انفرد وكفاية لمن تعدد
وخرج بقبولها ايجابها فهو تابع لجواز التصرف وعدمه **قوله** لمن قام بالامانة فيها حال
قبولها وبعده بان وثق بنفسه فلهما فان عجز عن حفظها حرم قبولها او لم يثق بنفسه في
المستقبل كره قبولها نعم ان علم المالك بحالة فلا حرة ولا كراهة **قوله** والاوجب القبول اي
لو لم يوجد امين غيره في سافة العدوي وجب عليه القبول عينا وله المطالبة باجرة نفسه
وحوزه ونحوه فقهر على المودع كما اشار اليه الشارح **قوله** ولا يضمن الا بالتدري هذا انفق
حكمه عليها بالامانة والمراد به التقصير فيما يلزمه في حفظها **قوله** وصور التدري كثيرة وضو
تبشرة امور **قوله** ان يودع اي يودع غيره اي غير نفسه بلا اذن من المالك فيه فان اذن له
فيه فالثاني ووديع ايضا كان لا يخرج الاول عن الابراع الا ان ظهر من المالك قرينة باستقلال
الثاني لجواز استنابة اشياء فاكثري حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعها على حفظها فحين
فيضعانها في مكان لكل منهما اليد عليه بملك او اجارة او عارية سواء اتفقا في ذلك او لا وكل
منهما مفتاح عليه ولو انفرد احدهما بحفظها برضي الاخر ضمنها كل منهما وعلى كل منهما **قوله**
عليه قرار النصف والا ضمن المفرد وحده ضمنا وقرار وان لم يصح باجتماعها جاز لانفراد
محلوزنا مساوية **قوله** ولا عذر اي فيجوز للمودع ايداعها عند غيره لعذر كان اذ سفره

او غيره لك لكن يجب عليه اولادها الى المالك او وكيله فان تقدر عليه ردها حاكم امن
او وصاه عليها فان تقدر الحاكم ردها الى امين او وصاه عليها وبن لك علم ان من في كلامه يعني
اللام **قوله** دونها في الحرز اي انها غير حرز الوديعة فان كانت دون المحلة الاصل في الحرز ولكنها
حرز الوديعة فلا ضمان ومحل ذلك ان لم ينه المالك عن نقلها والا ضمن مطلقا ولو لم يدفع
ما تلفها ضمن ايضا فيلزمه بقوة نحو ثياب الصوف وعلف الاربعة تسكون اللام اي تقدم
العرف لان لم ينه المالك عن ذلك فلا ضمان وان حرم حرمه الروح في الزانية ولو لم يخطه
المالك علفا راحبه او وكيله فان فقدتها راجع الحاكم ليقترض عليه او يجرها بما
يخلفها به او يبيع منها جزءا لذلك فان تقدر اشهد ليرجع ان اراد ولو خالف في كيفية الحفاظ
المأمور به حسا او شرعا الى دون ما يقتضيه الحال ضمن ايضا ولو اخذها ظالم من يده فهدر
عليه لم تضمن والا فضمن كان دفعها والقاها في موضع ولو حفظها او دله عليها ولو
خلفه عليها حدث في عيئه بالله او بالطلاق وان كان يجب عليه انكارها عنه نعم ان ربي
في عيئه لم يثبت ولو اكرهه الظالم على تسليمها له فكل ضامن ويرجع الوديع على الظالم **قوله**
وقول الوديع وفي نسخة المودع اي يفتح الدال مقبول الخ وكذا لو امين ادعى الودع على ائتمنه
ولو بعد موته يصدر بيمينه كشره ووكيل وعامل قراض وجاني ملا على من استاجر له الجارية
او اذن له فيها ونقيب على من مضيه وعلى مستحق طلبه نعم لا يصرف المرنه ولا الماشا
لما كان عرضها وخرج من ائتمنه وارثا احدهما مع الاخر او وكيله او موكله او وارثهما
وتحذ لك فلا يصرف الابينة وخرج بربها دعوى تلفها فنصرف فيه مطلقا لكن ان اعاه
بلاذكر سبب او بسبب خفي كسرقة صدق بيمينه ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف وعمومه
صدق بلا يمين مالم يتهم ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف ودون عموم صدق بيمينه ولا ضمان
او لم يعرف هو ولا عمومه طوب بيمينه على وجوده ويخلف على تلفها به **قوله** واذا طالب
الوديع من المالك او وارثه او وكيله ونحوهم عن له طلبها بردها اي دفعها له لزم ذلك نعم

ان كان

ان كان في حاله كان يلزمه فيها القول ابتد الميراث **قوله** فلم يخرجها اي لم يحل بينها من الطاب
لانه لا يلزمه الرد وموتة على الطالب وليس له تاخير الرد لنحو اشهاد الا ان كان الطالب
عمل لا يقبل قول الوديع في الرد عليه **قوله** مع القدرة عليها بان له يدر بما في رد المبيع وقت
طلبها **قوله** حتى تلفت بان كان التلف بعد الطلب المجازي وقبل الرد الواجب اما لو قل الوديع
للمالك حرد يفتك فانه يلزمه الاخذ ولا يضمن الوديع بعد اخذها **قوله** ضمن الوديع
برهان من مثل او قيمة دل عليه بالافصى من وقت الطلب المقدر عليه الى وقت التلف فراحبه
لو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها وثيقة مثلا ضمن قمتها بكونه مع اجرة الكتابة بخلاف
الثوب المطرز اذا تلف لا يلزمه اجرة التطريز لان الكتابة تنقص قيمة الورق والتطريز
يزيد قيمة الثوب **كتاب احكام الفرائض والوصايا** لما كانت الوصايا متعلقة
بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها ناسب ان يضمنها مع الفرائض وقدم الفرائض
عليها الموافقة الواقع ولما كانت الفرائض نصف العلم لتعلقها بالموت المقابل للحياة
ذكرها في نصف الكتاب والمراد بها الفرائض سابل قسمة الموارث الثلاثة للتصليب
وعليها عليه لقوتها وشرفها عليه على الراجح وللاثر اركان ثلاثة وارت وموت
ومعروف واسباب ثلاثة احدها نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل
وطي او خلوة وثانيها ولا وهو عصبه سببها نعمة العتق على رقيق وثالثها اقرانه ناسبة
عن الرحم خاصة او عامه وزاد اربا وهو جهة بيت المال عند نظامه وشروطه
ثلاثة ايضا احدها تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقها بالاحيا حكم
كالجمل والمفقود فلو مات متوارثان معا ولو احتمالا او لم يعلم عن السابق فلا توارث
بينهما فان علم عن السابق ونسي وجب التوقف لو الصلح وثانيها توارث المورث حقيقة
او حكما وثالثها العلم بجهة الارث وهذا يتعلق بالمفاتي والقاضي وموانعه ثلاثة
متفق عليها راق وقتل واختلاف دين وزاد بعضهم رابعا وهو الرد الحكيم بان يلزم من

عدمه كاخ اقربا بن الميت وزاد بعضهم خاسا وهو الحراة وغيرها وزاد بعضهم سادسا
وهو انتفا السبب بالمعان وفيه بحث لان المنع فيه لعدم السبب فتأمل **قوله** يعني التقدير
بما فيها من السهام المقدرة اي لا يعني القطع ولا يعني المقابل للحرام والمندوب ونحو ذلك
قوله من وصية الشيء بالشيء اذا وصلت به وهذا معناها لغة ويحمل جوع الضمير الاول
لشيء الاول والضمير الثاني للشيء الثاني وهو المناسب للنشر ويحمل عليه عكسه وهو
المناسب للعرف **قوله** لما بعد الموت ولو تقدير كلفظ الوصية **قوله** من الرجال هو مستغني
عنه بضمير السابق عليه والمراد المذكور ولو حكى **قوله** المجمع على انهم هو فيه لقوله عشرة
والافذوى الارحام وارتون على الواجح في الزهبي على تفصيل سيأتي بعضه **قوله** وعد
المص العشرة لا يخفى ان الشايع اسقط من كلام المص تمام العشر وسكت عن الخمسة مع
اشارته اليهم **قوله** الخ اي وان سفل الابن بفتح الفاء على الافصح والامتب والمجد
ابوه وان علا والاخ لابوين او لاحدهما وابنه اي الاخ لابوين اولاد فقط وان
تراخا في النسب كابن ابن الاخ والعم لابوين اولاد فقط وابنه اي العم المذكور
ان تباعد اي العم وابنه فيشمل عم الاب وعم الجد وهكذا وابن كل منهم كذلك
والزوج ولو في عدة رجعة والمولى اي ذوالا الشايل للمعتق وعصبته ولو اسقط
لفظ المعتق بكسر التا كان اخص واعم وزيد في البسط اثنان في الاخ وثلاثة
في ابن الاخ والعم وابنه **قوله** ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة ومستلهم
من اثنى عشر للاب السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة وللابن الباقي **قوله** والوارثات المجمع على انهم هو لاجل التقيد بالسبع على نظري **قوله** من النساء
اي الاناء وهو معلوم من صيغة المؤنث **قوله** الخ اي وان سفلت كما في بعض النسخ
وصوابه وان سفل ابوها والام والجدرة من جهة الام المذكورة لية باناء خلص
او من جهة الاب المذكورة بذكر خلص او بحض اناك الى محض ذكر وان علت

اي ارتفعت في النسب باصولها والاخذ من الابوين او من الاب او من الام والزوجة
باناءات الها للتمييز في الفروض كما سيذكر ولو في عدة رجعة والمولاة اي ذات
الاولا فيشمل المعتقة وعصبتهما فلو اسقط لفظ المعتقة لكسر التا كان اخص
واعلم ويزاد في البسط واحدة في الحرة واثنان في الاخت كما علم **قوله** ورث منهم خمس
البنات وبنات الابن والام والزوجة والاخذ المستقيمة ومستلهم من اربعة
وعشرين لاجل السدس والتمن المتوافقتين بالنصف للبنات النصف اثنان عشر
ولكل من بنت الابن والام السدس اربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأخت واحد
ولو اجتمع الصنفان ورث خمسة ايضا الابوان والولدان واحد الزوجين و
مسئلة الزوج من اثنى عشر له الربع ثلاثة ولكل من الابوين السدس اثنان والباقي
لللولين اثنان واحتياج الى تصحيح ستة وثلاثين ومسئلة الزوج من اربعة
وعشرين لها الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة والباقي للولدين
اثنان واحتياج الى تصحيح الى اثنى عشر وسبعين وقد علم انه لا يجمع الزوجان
معا وهو كذا خلافا لما نقل عن المص **تنبيه** قد علم ان ذوى الارحام
هم من عدي المذكورين من الاقارب وفي كيفية ارثهم من هيات اصحابها
من هب اهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة من يدرى برفعه اليه
درجة اداكثر ويجعل كان الورثة هم المستحقون اليهم وتقسيم المال عليهم على نظري
مالو كانوا موجودين ويعطى حصة كل واحد من ادلى به وسقط ذلك يرجع اليه
في المبسوطات **فائدة** لو لم يوجد احد من ذوى الارحام وجب على
من يعرف المصروف من اهل العدالة اخذ المال وصرفه فيها وهو ما جاور على ذلك
قوله ومن لا يسقط الخ هو اشارة الى المحبي هو لغة المنع وعرفا هنا منع من قام
به سبب الادب من الادب بالكلية ومن ادنى خطية وسمى الاول محب حرمان ويدل

على جميع الورثة كان بالوصف وهو الموانع الآتية ولا يدخل على خمسة ان كان بان
كما ذكره المصنف وصاحبهم كل من ادلى للميت بغير واسطة الا من له الاولاد يسمى الثاني حجب
ويدخل على جميع الورثة وانواعه ستة من فرض ثلثه ومن تعصيب ثلثه ومن اخذها
الحق ومزاجته في احدها **قوله** بحال اي شخص كما علم عما ذكرناه **قوله** والابوان اي حقيقة
قوله وولر الصلب اي حقيقة **قوله** ومن لا يرث الحق هو اشارة الى الحجب بالوصف المسمى
بالموانع ومفهوم يرث انه يورث وانه تفصيل يذكر مع كلام المصنف **قوله** بحال اي احد
قوله سبعة لو سكت عنه كان انساب لان لم يستوف جميع وجعل في المانع الوا
اقسما كما استوفيه **قوله** العبد ولو غير بالرقبة تشمل الامة واستغنى عما ذكره
وسوار قيق الكل والبعض وان قل لا يورث ايضا لانه لا ملك له نعم ما ملكه البعض
بعضه الحر ميراثه عنه اقارب الاحرار وزوجته ومعتقه كما قاله الشارح وكذا
حرث له امان وقت عليه حياة المانع حرثته ثم نقض الا مان والتحق بدار
الحرب ثم سمي واستوفى ثمرات بالسراية فان قدر الارش من قيمته لورثته
كما هو الاصح قال الزركشي وليس لنا رقيق كامل الرقبة يورث الا هذا وفيه بحث
قوله والقاتل وللرأب من له تدخل في القتل ولو غير مكلف سواء بشاره او سبب
او شرط الا المفتي وراوي الحديث **قوله** مضمونا بقصاص ودية او كفارة او غير
مضمون كان وقع قصاصا او حدا او بصال او غيرها واما المقتول فقد يرث قاله
كان جرحه ويات الجراح قبل المجرع **قوله** والموتد اي لا يرث احد او كن الابنة احد
كما ياتي **قوله** وهو اي الزنديق من يخفي الحق وقيل هو من لا يتخذ ديناً **قوله** واهل بيتي
لو قال ولا توارث بيني سلم وكافر كان مستقيماً اذ كل الملل من الكفار يتوارثون الا
الحزبي وغيره كما ياتي في الشارح حملة على الاسلام والكفر نظر الى ان الكفر كله يقال
ملته من حيث البطلان **قوله** لو يرث الكافر الكافر اي حاله الموت وان اسلم بعد حمل كافر اسلم

امه **قوله** كيهودي ونصراني فيرث كل منهما الاخر وتصور في النكاح والمقتول وكذا
في النسيب كان يتولد ولان بين يهودية ونصراني او عكسه ثم يختار احدهما من
والاخرين امه فتأمل **قوله** والموتد لا يرث الحق هذا مؤخر عن محله مع ما فيه من القصور **قوله**
واقرب العصبات الحق لا يخفى ان هذان انواع الحجب السابق فكان ذكره معه انساب والراد
بهم المتعصبون بانفسهم وهم كل ذكر من النسيب غير الاخ للام والعصبة لغة قرابة
الرجل لابييه وشراعيه من ليس له سهم بقدر ويطلق على الواحد والاكثرو ولو غير المص
به لكان اخصرا وعم وفي بعض النسخ انه كذلك والمقصود بالقرب كونه المتقدم بحجب
المتأخر وان كان في النسيب كابن ابن الابن مع الاب والحاصل انه مقدم او لا بالجهة ثم
بالقرب ثم بالقوة فتقدم جهة الاخوة مثلاً على جهة العمومة ثم بتقديم من كل جهة الا
فالاقرب ثم بعد الالتحاق في القرب يقدم بالقوة كالاخ الشقيق مع الآخر للاب وفي
تقديم التعصيب على الفرض اشعار بان افضل منه وهو احد وجهين **قوله** ان الفرض افضل
قوله فالمولى المعتق بنفسه او بواسطه ثم يعتق الاب ثم عصبة ثم معتق الجد وهكذا
كما ذكره **قوله** ذكر اكان او اتى وليس لنا غاصب بنفسه من النساء الا المعتقة وخرج
بهم العصبة بغيره وهو كل النثى مع اخيهما او ابن عمها والاخت مع الجد والعصبة مع غيره
وهن الاخوات الاشقاء ولان مع النثى او بنات الابن وحكم الغاصب انه ياخذ ما بقي من
الفروض ويسقط عند استغراق الفروض التركة ويزيد الغاصب بنفسه الله اخل
المال اذا انفرد **قوله** لميت المال اي انظم بان يعطى كل ذي حق حقه ولا فيقدم عليه الزد
على اهل الفرض غير الزوجين بنسبة فروضهم كنبت وام يكون المال بينهما ارباعاً
للأم ربة فان لم يكونا فلزوي الارحام على ما مر **قوله** والفروض وفي بعض النسخ
ذكر فضل هنا وهذا في مقدار الفروض وعدوها واصحابها **قوله** المذكورة في كتاب
الله تعالى هو تقييد لقوله ستة فلا يرث نحو ذلك الباقي احد الفرائض واما سدس

المدة وبنيت الابن مع البنت فهو داخل في السدس بقطع النظر عن مستحقه في الالة
قوله الا اعارض كما عول كذا قال بعضهم والوجه اسقاطه لانه لم يحصل منه فرع
زائد على الستة ولا ناقص عنها وانما هو راجع الى مقدار المال فهو نظير قلة التركة
ومثله الرد لانه نظير كثرة المال فتأمل **قوله** وقد يعبر الخ ومنا ما قال المص عبارة
اخرى وهو ان يقال النصف والثلاثان ونصف كل منهما ونصف نصفه وقد انعكس هذه
ايضا فنقال الثلث والسدس ونصف كل منهما وضعف ضعفه **قوله** فالنصف بزيادة
الكر كسر مفرد **قوله** عن ذكر يعصيه اي وعن من يساويها واحدة او اكثر وانفردت بنت
الابن عن يحجبها ايضا وكذا يقال في الاختين **قوله** اذا لم يكن معه ولد التركة اذا انفرد
عن فرع وارث لكان اخضر واولد اعم وكذا يقال في عدة **قوله** والزوجتين زاده الشايع
نظر الظاهر كلام المص والافنيهما داخلتان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحد
كما دخل منه ما زاد على الاربع في نكاح الكفار **قوله** عند انفرد كل منهما عن اخوتهن صوابه
عن اخيهما او عند انفرد هن عن اخوتهن فتأمل **قوله** اسقا والاب والام او
ذكر اكانوا اوانا او خنائ او مختلفين ومنه اخوان ملتصقان بحيث لا يتأثر
احدهما بما يضر الاخر فعبر للام في احري الفراوين تلك الباقي وهما اب وام مع احد
قوله ذكر اكانوا اوانا انا استوي فيه الذكر والانثى لانه لا يعصيه فيمن ادلوا به **نبيذ**
قد يغرض تلك في موضع اخر كما جرح الاخوة اذا انفص عنه بالمقاسمه **قوله** من الاخوة
ولو احتما لا كان وطئ اثنان امرأة بشبهة وانت بولد واشتبه الخ لثمرات الولد
قبل لحوقه باحدهما وكان لاحدهما ولد فللام السدس على الاصح وتقدير المص الولد
ثم ولد الابن ثم الاخوة فيه اشعار بنسبة المحجب اليهم اذا اجتمعوا على هذا الترتيب
قوله وهو اي السدس للجدية اي الوارثة وان تعدت فهن شركا فيه سواء كن من جهة
او الام حيث انفردت الدرجة او كانت التي من جهة الاب اقرب لان القربى من كل جهة محجب

البعري

البعري منها والقربى من جهة الام محجب البعري من جهة الاب بخلاف العكس على الراجح
لان الام اصل في ارب المجرات وخرج بذلك الجدة الساقطة وهي التي تدعى بذكر بن اثنين
سواء كانت من جهة الاب او الام لانها من ذري الارحام **قوله** لبنت الابن اي فاكترع بنت
الصلي المنفردة وكذا كل طبعين **قوله** من ذ لا ولا شلي لبنات الابن مع بنتي الصلب
الا ان كان معهن ذكر يعصيهن سواء كان اخاهن او ابن عمهن او ابن امة **قوله** هو
اي السوس للاخت من الاب اي فاكترع مع الاخت الشقيقة المنفردة فان تعدت فكل
لكن لا يعصيه الاخوات مع الاب الا اخوهن **قوله** ذكر اكان او انثى او خنتي **قوله** و
سقط المجرات بالام هلن اشروع في حجب الحرمان بالشخص **قوله** مع اربعة وهم الفرع
مطلقا والاصل المذكور **قوله** ويسقط ولد الاب بربعة ويسقط ولد الشقيق بخمسة
ويسقط ولد الاخ لاب سبعة ويسقط العم الشقيق بسبعة ويسقط العم لاب
ثمانية ويسقط ابن العم الشقيق بسبعة ويسقط ابن العم لاب بعشرة ويسقط
عصبة الولا بعصبة النسب وهو لاهم العصبة بانفسهم ومن انفرد منهم اخذ
جميع المال **قوله** واربعة يعصبون اخواتهم فهن معهم عصبة بالغير والاخوات
الاشقا والاب منهن مع البنات او بنات الابن منهن عصبة مع الغير **قوله** اما
الاخ للام فلا يعصيه اخيه بل لها الثلث سوية وفي بعض النسخ بل لها السدس وهو
معنى ما قبله وفي بعض النسخ بل لها السدس وهو محرم في او سبق قل فرأجه **فصل**
في احكام الوصية بالمعنى السائل للاصبا واخوت عن الفرائض لان محل اعتبارها جهة
وفساد او مقدار او اجازة ورد بعد الموت **قوله** وسبق بحثها الفقه وشرع الخ فهي
لغة من الاصبا لان الوصي وصل خيرة مناه بخير عقباة وشرع الا يعنى الاصبا يخرج
بحق مضاف لما بعد الموت ولو تفقد ير او يعنى الاصبا اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت
وعلم من ذلك ان اركانها اربعة موصي وموصي له وموصي به وصيغة وكلها في كلامه ص

او اشارة **قوله** وتجوز الوصية اي يقع وتنذب ان كانت غير زائدة على الثلث والاول
نقص شيء منه وتكره ان زادت عليه على المعتبر **قوله** بالعلوم هو اشارة الى الموصي
به الذي هو واحد الاركان والتعظيم في اوصافه نعم يشترط كونه مقصودا لا نحو
دموقابلا للنقل لا نحو ام ولد وكذا اقصاء وحدود الامن هما عليه واعلم ان العلم
باوصافه وعدمه يستلزم ان يكون بصيغة وهي ركن ايضا كما سر والعلم بشمل القدر و
العيني والجنسي والنوع والصفة جميعها او مجزئها وبقايله المحمول في شيء منها ومن
المعلوم نحو حبيتي حنطة ونجوم كتابه ومكانه وان لم يقل ان عجز نفسه وعبد غيره
وان لم يقل انه ملكه وكتبه قابل للتعليم وزبل وسنة وجلبها وخمر محترقة وزيت نجس
قوله والمحجول قدر هذه الدراهم او جنسا كقوب او نوعها كصاع حنطة او صفة
كحل هذه الدابة او عينا كاحد عبيدي او غير مقدر على تسليمه كاتق وطاير في الهوى
ومنه تمثله بالدين في الضرع **قوله** والموجود كهذه الدراهم **قوله** والمعروف كحل سمير
ومنه المنفعة دون محلها كعكسه وتناوب ان لم يقدرها بجزء من الثلث اي ثلث
مال الموصي وقت موته بعد وفادته او سقوطه ولا عبرة بما قبله سواء وقعت في
الصحة او المرض نعم ما فيه تفويت على الورثة يعتبر بوقت تقويته وليس منه عتق ام
الولد لانها من راس المال مطلقا ويقدم من الثلث الاول فالاول ان ترتب **قوله** المطلقين
التصرف خرج المحجور عليهم فيبطل في الزايد كالولم يكن وارث فاجازتهم تنفذ
الموصي لا عطية منهم **قوله** ولا تجوز اي لا تنفذ الوصية وان قلت لو ارث وقت الموت
وان لم يكن وارثا قبله او عكسه الا ان يجزئها باقية الورثة وان كانت بعين قدر حصته
ومنها الوقف عليه والهبة له وامراه من دين عليه ونحو ذلك وتفسير بعضهم عدم
المجاز بالكرهه لا يناسب الاستشابة فتأمل نعم لو قال اوصيت لزيد بالف ان يبيع علي
فلان وارثي بخمسة تدره دفعها له اذا قبل ولا يحتاج الى اجازة وهذه من حيل الو

لوارث والوصية

158
لوارث والوصية لكل وارث بقدر حصته شايخنا **قوله** وان كان كافرا لغيره او غيره
طو مرتدا ان لم يمت على ردة **قوله** لكل بملك بكسر اللام المراد لمن يتصور الا بملك و
لو عي بهذه العبارة لكان اولها خسر فمثل المحل والمسجد والرقيق ان لم يقصده
والدابة ان قصد بالكله لان الوصية لما اكتم او شتر طفله عدم المعصية و
فيه له نفسه او بولي او نحوه **قوله** جهة عامة ومنها الخيل المسيلة وطيور الحرم
والفقر والزميتون **قوله** وفي سبيل الله كالقراءة وبناء المساجد وعمارتها ومصالحها
ومطلقا ويجل على المصالح ولا يضرب قصد بملكها وبعضهم جعل هذا اشارة الى الجهة
وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل ويكفي في الجهة الاعطاء الى ثلاثة منهم كالقراءة
تنبيه يصح الرجوع عن الوصية وعن بعضها بالقول والفعل كما بطلت الوصية
او رجعت عنها او هذا الوارثي ونحوه بغيره من كتابة ولو لا قبوله كل فعل يستمر
بالرجوع او يزول به الاسم **قوله** وتصح الوصية اي لا يصح اشارة بهذا التفسير الى ان هذا هو
المقسم الثاني الذي هو الاصل بخلاف الحقوق المشار اليه بقولهم اشارة تصرف مضاف
لما بعد الموت واركانه اربعة كما تقدم وشرط الموصي هنا كما سر ويزاد في امر الاطفال فحرم
ان يكون له عليهم ولاية ابتدا يخرج نحو الوصي **قوله** الى من هو اشارة الى الوصي هنا و
اعتبار اجتماع الشرط عند الموت وان لم يكن عند الوصية **قوله** من شرطه اي بغير اعتبار
العلاقة والاهتد الى التصرف وعدم العداوة بين المحجور عليه والولي ويقدم وصي الكامل
من الاب والمجد على وصي الاخر الا ان كان الاب بغير صفة الولاية فالوصاية للمجد فروع
يجوز تغيب مال المحجور عليه لصيانته ممن يريد المحجور فيه واخذه من غاصب
او غيره **كتاب احكام النكاح** هو من العقود اللازمة من جهة الزوجية
قطعان وجه الزوج على الاصح ومغاره لا باحة لا الملك والعقد عليه فيه
هو الزوجية على الاصح وبذلك علم انه لا خيار فيه **قوله** وما يتعلق به اي من صحة وفساد

وحل وحرمة وغیر ذلك المشار اليه بقوله من القضايا والاحكام **قوله** وهذه الكلمة
بالعنى الغوى لان الاسارة لقوله من الاحكام والقضايا ما قطعت من بعض النسخ
وسقوطها ظاهر **قوله** يطلق لغة على الضم والوطى والعقد منه شاهد لان الوطى
والعقد من معناه الشرعى وانما الخلاف في كونه حقيقة فيهما او كذا الاصح انه حقيقة
في العقد مجاز في الوطى واليه اشار بقوله وبطلان شرعا على عقد يشتمل على الاركان
والشروط ولو ابدل يشتمل الخ بقوله كغيره يتضمن اباحة وطى بلفظ النكاح او تزويج
او تزويجه كان اظهر واولى **قوله** كهر ونفقة اي وكسوة والمراد بلفظ القدرة على الحال
من المهر وعلى كسوة فصل اليكين وعلى نفقة يوم **قوله** فان فقد الالهة المذكورة اي
مع توفيقه للوطى لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه ويكسر شهوته بالصوم لا
بما يقع النسل كالكا فور فحرم فان لم تنكسر بالصوم فليتزويج فان لم يكن به توفيق كره
له ان كان به عليه او فاقد الالهة فان وجرها ولاعله به فالعبارة له افضل ان كان
متعبا والافاق النكاح افضل نعم لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب مطلقا ويستحب
للزوجة ان كانت ثابقة له او احنا جت لتحو نفقة او خافت من اقحام الفجرة والا
كره لها **الكتاب** يستحب كون المرأة بكر الا بعد زينه لا فاسقة خجلة يجب
طبعه ولودا وتعرف باقاربها ذات نسب طيب وغير قرابه قريبة بان تكون باخنية
او ذات قرابة بعيدة **قوله** ويجوز للمهر الكامل الحرية ان يجمع بالعقد بين اربع
حواسر معا او مرتبا فان زاد عليها بطل الزايد ان تميز الا بطل الكل وخصت الاربع
لان في دورها ثلاث ليا **قوله** موافق خالف احكام الشرعية وفيه مخالفة لشرعة
موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس فيها حصر في عود النساء وشرعة عيسى صلى الله عليه وسلم
التي منعت اكثر من واحدة وخرج بالحواشي الا ما بالملك فلا حصر فنهى ولو مع
الحواشي المذكورات **قوله** ونحوه كما يحسن **قوله** مما يتوقف الى من كل نكاح يتوقف

حواره

حواره على الحاجة ولو قال من يتوقف حوازه نكاحه على الحاجة لكان اولى **قوله**
ويجوز للمعدي ان ينفق فيه رقيا بواحدة كذا كره **قوله** ان يجمع بين اثنين بالعقد حرمتي
او اثنين او مختلفتين فهو على النصف من الحر لان النكاح من الفضائل فان زاد عليهما
فكاسرى الحر **قوله** ولا ينكح الكامل الا لا يتزوج بامه غيره اي عن غيرها رق ولو سبعة نعم
يجب تقديم البعض على كاملة ومن هي اقل رقا على اكثر منها **قوله** عدم صدق الحرية لو سقط
المص لفظ صدق شمل الشرط الاول من الشرطين في كلام السارح لان عدلها شمل
عدم القدرة عليها وعدم كونها تحتها فتأمل **قوله** او عدم رضاها به اي بالزوج
او بما قلدر عليه من المهر وباله الغائب كالعدم وكذا رضاها بالموحد او بلا مهر فتأمل
الامة في ذلك **قوله** العنت اصله المشقة وفسرها هنا بالزنا لما فيه من المشقة
بالحد في الدنيا ان حدوا الا فبالعذاب في الآخرة ان لم يتب والمخول لم او بخوف العنت
ان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لا يكون لمخصوصا بامه بعينها ومنه يعلم حوازه
الامة للعنيت دون الممسوح والمحجوب **قوله** تحت حرية اي او امة بالملك او بالنكاح
يعلم ان له ان يتزوج استثنى او اكثر حيث رحت الشروط ولعل المص انما قيد
بالحرية لعطفه الكتابية عليها **قوله** يصلح للاستمتاع بان تعفه فخرج صغيرة
لا تخمل الوطى والرقا والقرنا واللمرة ونحوها نعم ان كانت الصالحة في غير بلد
لزمه السفر اليها ان كانت تنقل معه الى وطنه ولم ينسحب سفره لها الى الاسواق
ومجاوزة الحد فاللهي كالعدم فله نكاح الامة **قوله** فلا يحل لمسلم عبدا كان او حرا
امة كتابية وهذا في عقد النكاح فلم للمسلم وطى الامة الكتابية ملك اليمين وخرج
بالمسلم الكافر حرا كان او عبدا فله نكاح الامة كتابية لكن يشترط في الحر ان يوطى
المسلم بما تقدم فروع لا يحل لحر وطى امة ولده ولا امة كتابية ولا امة موقوفة
عليه ولا امة موصية بنفقتها ولو ملك الولد زوجة ابية لم ينفسخ نكاحه بخلاف

اذا ملك زوجته سيدة فانه ينفسح نكاحه **قوله** ونكح حرة اي بعد الامة كما هو فرض المسئلة
فخرج ما لو عقد عليها معا فلا يصح في الامة وان كانت الحرة غير سالحة **قوله** ونظر الرجل و
هو الذكر البالغ وهو شمل الفحل الخفي والعيني والمجبوب والشخ الهرم ويلحق بذلك الخنثي
فهو مع النساء كالرجل وعكسه والمراهق ويخرج المسوخ لانه مع الاجانب كالمحرم والمجنون
وغیر المراهق **قوله** اي اجنبية وهي من يحل له وطئها بفقد نكاح او ملكه حرثاته وان حرّم
لعارض من نحو كفر او رق او احترام فالمراد بها غيره المحرم ولوامة وشمل برينها ووجهها
وكفنها وشعرها وطفرها وان انفصل او تزوجها بعد انفصاله وشمل ما لو لم يخف نشة
ولا شهوة ونظر المرأة الى الاجنبى كعكسه **قوله** زوجته اي غير المقعدة عن شبهة من الغير ولا
فكالحائض ونظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من نظرها الى عورتها استنع عليها
بمخلو وعكسه ولا فرق في جواز نظر الزوجين بين الحياة وبعد الموت **قوله** واسته اي ان
له الاستمتاع بها والا فتحرى من زوجته ومكاتبه وموترة ونحوه شنية ولو محرم
من رضاع او مصاهرة ففيه معه كالمحرم ونظرها الى سيدها كعكسه **قوله** والاصح جواز النظر
الى الفرج لكن مع الكراهية وهو المعتمد وشمل الفرج القبل والبربر وهو كذلك بل قال الامام
يجوز التلذذ برب المرأة لمن غير ابلا ج وهو طاهر ونظر داخل الفرج اشد كراهية
بل قيل انه يورث العمى قيل في الناظر وقيل في ولده قالوا قد ورد فيه حديث موضوع وقيل
ضعيف وقيل منكرو قيل حسن **قوله** الا ذوات محاربه ولو عموكة له كما مر والى الامة المروجة
وتعد متاع من الحق بها **قوله** ما بين السرة والركبة خرجت السرة والركبة فلا يحرم ^{نظرها}
ومحل الجواز اذا لم تكن شهوة وكذا كل ما قيل يجوز النظر اليه ونظر للمرأة الى محرمها
كعكسه **قوله** فيجوز بل بين ولو شهوة وله تكويره مرارا ما لم يحتاجا اليه وخرج
بالنظر المسى ولو لا عمى فلا يجوز فيوكل من ينظر له وخرج بها اخوها ونحو اختها
فلا يجوز نظره مطلقا **قوله** الى الوجه والكفين من الحرة ولا يجوز نظر غيرهما وبين لها

ان تنظر

ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة **قوله** وينظر من الامة الخ اي ربح النور ويحان الامة
كالحره لكنه مروج ووالواجب انه ينظر منها غير ما بين السرة والركبة كعكسه والحاصل
ان المنظر منها ما عدا عورة الصلوة **قوله** ويجوز نظره الخ ^{ومحل} ذلك محضو محرم او امرأة
ثقة وعدم اسراء تعالج كما ذكره ويقدم المسلم على الكافر والمرأة الكافرة عليها وكذا
الممسوخ بعد ما ويلحق بما ذكره نظر الخائف والقابلة للفرج **قوله** للشهادة تمكلا واداء
ولو الى فرج الزاني والزانية وثدي المرضعة وعانة ولو الكافر لا نبات للعانة وذكر
الرجل اذا ادعت المرأة عياله **قوله** فان تعد النظر شهوة فسق وردت شهاده
فيجب عليه ان يصون نفسه لذلك **قوله** وقوله الى الوجه الخ المعتمد انه راجع الى المعاملة
فقط لما علمت ان النظر للشهادة لا يتفقد بالوجه **قوله** النظر الى الامة عند ابتياعها
من الرجل او الى العبد عند ابتياعه من المرأة **قوله** لا عورتها ولا ينظرها وكرا عورة
العبد ونظر رجل الى رجل وامرأة الى امرأة كالمحرم نعم لا تنظر الكافرة من المسلمة
غير ما بينه وعقل الهنة ويجوز النظر ولو لامرأة لكن بحضرة محرم ومحل في
غير مطلقة ولا سرور ولوجيلا سوا ما يجب تعليمه في ذلك وغيره ومحرم اضطلاع
رجلين او امرأتين عربيتين في فراش وان تباعدوا وبين مصاحبة الرجلين
والمرأتين وتقبيل يد نحو صالح لا لاجل غنى ونحوه فكه كالمعانة وتقبيل
نحو الراس الا نحو قادم من سفر واعلم ان المسرى في جميع ما ذكره كالنظر بل اقوى ولا
يجوز النظر شهوة او خوف فسته في غير ما مر **فصل** فيما يعبر في عقد النكاح
وكنا او شرط او غيرها واسار الى الاولين بقوله فيما لا يصح النكاح الا به
ولو عبر من كان السب **قوله** الا بولي خاص او عام بنفسه او بمن يقوم مقامه
قوله وهو احتراز اي لفظ الذكر في شخته احتراز عن الانثى وهو مفهوم
من لفظ ولي عدل ايضا فشرط الذكورة والعدالة فيما ياتي تكرارا وتصرح بالعلوم

ولو سكت الشارح هنا عن المحترز الذي ذكره الى ما سياتي لكان اولي واسب **قوله**
ولا غيرها بوكالة ولا ولاية نعم ان وليت ولاية العظمى صح منها ذلك **قوله** شاهد
عدل ويفهم من ذلك فكونها فذكر الزكوة والعدالة فيهما ما ياتي تكراراً وتصرح
بالعموم **انضاح قوله** وذكر المص شرط كل من الولي الخ فمنه يعلم ان الولي والشاهد من
من الاركان الخمسة وبقي منها الزوج والزوجة والصيغة وشرط الزوج عدم الحر
والاجبار وكونه معينا وعليه محل المرأة له وشرط الزوجة عدم الاحرام والتعبد
وخلوها عن نكاح وعدة والعلم بانوثتها فلا يصح العقد على الخنثى وان بانث
ذكورية في الزوج او انوثته في الزوجة وكبره نكاح من اتضح باحدهما وشرط الصيغة
كالباع وكونها بلفظ صريح من مشتق النكاح او تزويج ولو غير العربي وان قد
عليها حيث فهمها العاقدان والشاهدان سواء تقدم لفظ الزوج او الولي
ولا يصح بالكنابة الا في الزوجه **قوله** ويفتقر الى السبل الشرطية كما اشار
اليه الشارح واليه يوي كلام المص بقوله شرائط **قوله** الى ستة شرائط اي
غير المفهومة من لفظ شهادته من السمع والبصر والنطق والضبط وفهم
لسان العاقدين وعدم كونهما الوليين وغير المفهومة من الولاية من عدم
الاحرام وعدم حجر السفه ومخوذ ذلك **قوله** الاسلام اي يقينا في الولي وكذا
في الشهود ولو في نكاح كافر لمسلم فلا يصح بظاهر الاسلام او ستوره بان يكون
ببلد اختلط فيه المسلمون بالكفار وعلم المسلمون او ستا وواع الكفار **قوله**
فلا يكون ولي المرأة الخ لا يخفى ان اقتصار الشارح في مفهومات الشروط على الولي
نقص عما في كلام المص وهو خلاف الصواب وما ذكره فيما ياتي بقبوله وجميع ما سبق في الولي الخ
لا يفيد عدم الاعتراض عليه فتأمل **قوله** او انقطع اي لا يعقد حال جنونه وتنقل الولاية
للاجد بخلاف حال فاقتة حيث لم يكن فيه خيل فلا يصح عقد غيره لانه الولي **قوله** وكان الشاهد

من ذلك

ومن ذلك علم عدم الصحة فيختل النظر بخبرة عقله **قوله** الحرية اي الكاملة في الولي الشاهد من يقينا
فلا يصح مع الحرية السخرة ويعقبه بنظر ما في الاسلام **قوله** ويجوز ان يكون اي العبد قاتلا
في النكاح من غيره كالوكالة عنه وان اراد هذه على كلام المص غير مستقيم فتأمل **قوله** والذكوة
اي ولو في الواقع فيكفي الاتضاح بالذكورة في الخنثى بعد العقد لانه ليس يعقودا عليه بخلافه
فيما مر **قوله** وليين اي ولا شاهد من **قوله** العدالة وهي اخذ الاستقامة والاعتدال وعرفا
ملكه بقدرتها على اجتناب المحرمات والزوايل المباحة والمراد به هنا عدم الفسق الظاهر
فلا يصح عقد الفاسق واذا اسره باي نوع من انواع المحرمات فيكفي بالعدالة السورة
والطاهرة وهي العروفة بين الناس في الولي والشاهد من نعم لا يضر الفسق في الامام العظم
وينفذ حكم قاض الضرورة قال شيخنا تبارك وتعالى في صحة العقد بوبة الولي حاله
العقد فقط **قوله** لا يفتقر نكاح الذمية اي الكافرة اي العقد عليها المسلم او كافرو لو
عتيقة مسلم **قوله** الى الاسلام الولي فليعلم العدل في دينه وان اختلفت ملتهما الاباخرابه و
غيرها كالارث نعم المرتد لا ولاية له مطلقا ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوجه الكافرة
من مسلم **قوله** فيجوز كونه سيدا لانه فاسقا وكن كونه رقيقا كما بناه بعضا وكذا
في كافرة لانه يزوجه بالملك لا بالولاية فاقصا والشارح على اخراج الفاسق عن قيد
الا ان يكون فاضلا الى تعبير المص بالعدالة **قوله** ولما العي فلا يقدح في الولاية اي من حيث
صحة العقد لكن يوكل بصير في قبض المهر واقباضه **تنبيه** فقد كل واحد من هذه
الشروط ينقل الولاية للاجد الا الاحرام فينقلها للحاكم ومثله عتية الولي بسافة
القصر وعضله وارادته تزويج موليته وعده من اصل **قوله** واوولي الولاية وفي بعض النسخ
التعبد هنا بفصل وفيه احكام الاوليا ترتيبا واجبارا وغيرها وبعض احكام الخطبة
تكسر الحان التي هي التماس النكاح كما ياتي **قوله** اي ايا حق هو بيان الحق الاوليه لا فائدة
ان المراد منها الوجوب لمقتضى عدم الصحة من غير لا يعني الحال في التعبد بافعل

التفصيل إشارة الى ان الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لاهل الترتيب فتأمل **قوله**
الاب اني لو قال الاب وان علان جهته لكان اخضر **قوله** ويقدم الخ هو مستفاد من التشبه
بما قبله **قوله** فيقدم ابن العم الخ اشار الى ان المراد من قول المص على هذا الترتيب هو هذه
الصور فقط اذ لم يسبق غيرها والمراد بالعم عم الميت وعم ابيه وعم جد وابن العم كذلك
نعم لو زاد احد ابني ام باخوة لام او غيبة او عتق قدم على الاخرى فعلم ان
الابن لا يزوج من حيث كونه ابنا **قوله** ثم عصيانه الى المعنى لا يقيد كونه ذكرا
قوله من تزوج المقتقة بكسر التاء ولو قل من تزوجها لكان اخضر **قوله** على المقتقة على
ابها ولا يعتبر في تزويج المقتقة اذن معتقها وبكفي سكوت المقتقة الكفر في اذنها
للولي **قوله** ثم الحاكم تزوجها اي من في ولايته فقط وتزوج ايضا البالغة المحبونة
عند فقد المجير وعند اغما الولي او حبسه او تواريه وغير ذلك مما تقدم وسنه العضل
بان دعت رشيدة الى كفو عند الحاكم واستنع الولي دون ثلاثة مرات فان منع ثلاث
مرات انتقلت الولاية للابعد لانه فسق الا ان غلبت طاعانه على عاصيه **قوله**
من المخطوبة لو قال عن له ولائها الخطبة لكان اعم واولى **قوله** او طلق وكذا يفسخ
او انفساخ او موت او في عرة شبهة نعم لصاحب العدة ان يصرح ان حل له العقد
عليها بان كان طلاقه رجعي او لم تكن في عرة شبهة لغيره **قوله** اما المرأة الخلية الخ
وجواب الخطبة يعطى حكمها **قوله** وعن خطبة سابقة فحرم الخطبة على الخطبة بشرط
ان تكون خطبة الاولى جائزة واجيب الخاطب عن تعبير جوابه بالصريح وعلم الثاني
بالخطبة ويجوزها وانها بالصريح وانها من تعبير اجابته ولم يعرفها لاول عنها
والافلا حرمه **قوله** بوطي ولو غير ادى كقوله **قوله** والبكر عكسها لو قال ضدها
لكان اولى وهي من لم تنزل بكارتها وان وطيت كالقود اوزالت بغير وطى
كسقطه وحده خيض او باصبع او خلقت بلباكة **قوله** اجبارها يعني انه

لا يحتاج

لا يحتاج في تزويجها الى اذنها صغيرة كانت او كبيرة عاقلة او محبونة محتاجة للحاكم
اولا ويترب له استئذان البالغة العاقلة وكذا المراهقة وبكفي سكوتها ويجب
تزوج المحبونة البالغة وتصدق في دعوى البكارة بلايين وان كانت فاسقة وكذا
في دعوى الشبهة قبل العقد ولا تسأل عن سببها اما بعد العقد فلا يقبل قولها بطل
ولا يثبتها ولو حاله العقد ليل يلزم فساد النكاح مع احتمال انها خلقت بلباكة
او زالت بغير وطى فراجع **قوله** ان وجدت شروط الاجبار المعتبرة لصحة العقد والجواز
الاقدام كما يصح به ما ياتي **قوله** تكون الزوجة غير موطوءة يقبل هذا مستدرك لا يند
المقسم فتأمل **قوله** وان تزوج بكفو هذا شرط لصحة العقد ومثله سياره بحال الصداق
وعدم عداوة بينهما وبين الولي ظاهرة وبينها وبين الزوج ولو باطنه ولا يضر مجرد
كراهتها من غير ضرر لغيره او هوم وان كره زواجه **قوله** بغير مثلها من نقد البلد
هذان شرطان لجواز الاقدام على العقد للصحة ومثلها كون المهر حالا قال
ابن العباد وعدم سنك عليها وعدم تضرر عاشرته كعمى او شحوخة **قوله** والشباب
العاقلة الحرة لا يجوز لوليها الاب والجد وغيرها بالاولى لانه ليس له اجبار
البكر كما علم مما سار **قوله** واذنها باخبار امرأة ثقة يبعثها اليها وامها اولى **قوله**
والحرمان وفي بعض النسخ ذكر فضل هنا وفيه ذكر الخيار بالعيوب وكلامه شامل للحرمان
المؤبد وغيره كما يدل عليه ما ياتي واسباب التحريم الاصلية ثلاثة القرابة و
الرضاع والمصاهرة واما اختلاف الحبس كالجن والانس فاعتمد شحنا تبعنا شحنا
الولي عن والده انه ليس مانعا فيجوز المناكحة بينهم قال شحنا وله وطى وجهه الجنسية
ولو على غير صورة الاذي حيث علمها وكذا عكسه وظاهرهم الخطيب والحرمان بالنسب
صابط مختصر وهو انه يحرم من نساء القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد العمومة او الخولة
قوله بالنسب في القران والحديث وعليه الاجماع **قوله** اربعة عشر الوجه انهن ثمانية عشر

في التحريم المولد والرابع في تحريم الجمع على ما يأتي **قوله** الام وان علت في كل انثى بنتي فسبك
المها من جهة الاب والام بواسطة او غيرها **قوله** والبنت وان سفلت وهي كل انثى بنتي
نسبها اليك بواسطة او غيرها **قوله** من ما زناه بلن حملت امرأة اجنبية غير زوجة من
منه الذي خرج على غيره وجه الحل بوطي واستمنا بغير يد حليلته وللرخصة بابين الزنا
كذلك **قوله** فحل له بدليل انتفاء احكام النسب بينهما كارت ونحوه **قوله** والاخت وهي
بنت من ولدك من ذكر او انثى **قوله** والحالة وهي اخت انثى ولولدك من جهة الاب والام بواسطة
او غيرها **قوله** والعمة وهي اخت ذكر ولدك من جهة الاب والام بواسطة او غيرها
ولا تخفى انه لو قدم العمة على الحالة لوافق نظم الآية **قوله** وبنت الاخ شقيقا كان لاب
اولام **قوله** وبنت اولاده اي الاخ من ذكر او انثى **قوله** في اولاد الاخ **قوله** وبنت
الاخ على ما ذكره في الذي قبله **قوله** واثنان الخ صريح كلامه ووافقه الشارح ان
الآية ليس فيها الاثنان من سبعة الرضاع ورده بعض المفسرين بانها شاملة
للسبع لان السبعة في النسب حرم من لاجل الولادة منه او من اصوله فذكر الامهات
للأول والاخوات الثاني فتأمل **قوله** والمحرمات الخ لو صنع فيه كما صنع في الذي قبله **قوله**
فتأمل **قوله** اي بنت الزوجة من نسب او رضاع ذكر انثى بنتها وكرهت ابنت ابن الزوجة
وبنته وبنت بنته كذلك سمي ربيبة **قوله** اذا دخل بالام اي وطئها بعد صحيح
او فاسد وقيد غير الروايات التي يكونه في حال حياة الام والا فلا تحرم فراجع
وانما لم يعتبر العقد الصحيح لان كل من وطئ امرأة بشبهة حرم على ابائه وابنايه وحرم
عليه امهاتها وبناؤها **تنبيه** لا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج
البنت ولا امه ولا زوجة الابن ولا بنتها ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا زوج
الزبيب ولا زوجة الراب **قوله** ولا يجمع بين المرأة وعمها الخ سواء من نسب او رضاع
قوله فان وطئ واحدة ولو مكرها او جاهلا كانت حلالة فلا طهر غيره بوطئ حرم

او محرمه **قوله** كبعضها كلا او بعضا او كتابة كذلك لاحتياط احرامه وندوها
نعم لو ملك واحدة ونكح الاخرى حلت المنكوحة دون الاخرى سواء كانت الاخرى
موطورة قبل النكاح او لا **قوله** وترد بالنسب للمفعول اي يثبت الخيار للزوج في فسخ
نكاحها **قوله** بخمس عيوب اي بواحد منها سواء كان قبل الوطئ وحدث بعده **قوله** خلافا
للمتولي فيما اذا دام واعتمد الخطيب كلام المتولي قال بعض العلماء والصريح نوع من الجنون
وكذا الخبل كما قاله الامام الشافعي **قوله** الخدام اي المستحكم وكفي في استحكامه اسوداد
العضو على الرابع **قوله** والبصر اي المستحكم يقول اهل الخبرة وهذا باق فيما يجري في الرجل
ايضا **قوله** الرق بفتح الراء المهملة والفوقية وكذا القرن ولا تكلف الزوجة نزاله فان
ازالته وامكن الجماع فلا خيار ولا يجوز للامة ازالته الا باذن السيد **قوله** الحب
بفتح الجيم وشديدا الموحدة **قوله** وهو قطع الذكر ولو بفعل الزوجة كما رجح في
الروضة فان بقي قدرها فاكتر فلا خيار فان تنازع عا فيه صدق هو **قوله** يضم العين
اي مع تشديد النون من عنان الدابة لانه يمنعها عن السير **قوله** عجز الزوج اي المكلف
ابتداء فخرج الصبي والمجنون لانها لا تثبت الا باقرار الزوج او عنهما بعد نكوله
وخرج بالابتداء ما لو حصلت عنه بعد وطئه ولو مرة دون اخرى **قوله** وتشترط في الفسخ
بهذه العيوب الرفع الى القاضي والفورية فيها وفي الفسخ بالعنة ضرب له صفة
والرفع بعدها دلها الاستقلال بالفسخ حيث ثبت واذا ادعى الوطئ وانكرت صدق
هو بممنه **فصل** في احكام الصداق سمي بذلك لانه يدل على صدق رغبة
بأذله **قوله** وشرعا اسم لمال واجب على الرجل بنكاح او وطئ شبهة او موت لوزان او
بتفويت بضع فمهر الرضاع ورجوع شهود ولو في القصور وله عشرة اسما منها
المهر كما يأتي **قوله** ويستحب للعاقدة تسمية المهر في عقد النكاح وقد يجب كما للزوج صفة
بالكثر من مهر مثلها وقد يحرم كما للزوج محجور عليه بمن لم يرض الا بمهر بالكثر

من مهرها **قوله** وفي نكاح عند السيدامة وبه قال الخطيب تعالما في الروضة
ولعمد شحنا عدم استحبابه الا ان كان العبد كاتبا **قوله** قسمية اي شئ كان
عاصم ان يكون غنا هذا ياتي في كلام المص ولو عقد بالانقيل فسد ورجع لمهر آتله وبتد
ان لا يدخل على الزوجة حتى يدفع لها شيئا منه **قوله** فان لم يسم الصداق في العقد صح
العقد اي ح الكراهة **قوله** وهذا اي عدم قسمية الصداق في العقد وهو في التقويض
هذا ذكره الشارح لكونه عام بعد في كلام المص والوجه خلافه لان عدم ذكره يكون
بغير تقويض ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون بتقويض ولا يجب فيه المهر في شيء
وهو الذي اشار اليه المص فيما ياتي **قوله** ويصدر اي التقويض تارة من الزوجة لاخرى
عن هذا ليس من التقويض في العقد الذي الكلام فيه وانما هو سبب التقويض الذي
في العقد **قوله** الرشيد حكاه في السلفية المهمة **قوله** بثلاثة اشياء اي بواجب
منها كما هو معلوم **قوله** ان يفرض الزوج اي يفرضه على نفسه قبل الدخول من غير طلبها
او يطلبها ولها الاستماع حتى يفرض لها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى تقبض المفروض
ان لم يوجد باجل معلوم **قوله** وترضى الزوجة بافرضه اي ان كان دون مهر المثل ولو لم يكن نقد
البلد او فرض بوجلا والفلان يعتبره رضاها **قوله** اي يفرضه الحاكم عند تنازعها ورفع
الامر اليه **قوله** ويكون المفروض من جهة الحاكم مهر المثل حاله في نقد البلد وجوبا عليه وان
لم يرض الزوجان به كما سيذكر **قوله** ويشترط علم القاضي به اي بمهر المثل هو معلوم من
اعتبار قدره فيها يفرض فلا يجوز له الزيادة عليه ولا النقص وخرج بالقاضي **قوله**
فلا يجوز فرضه من ماله والمفروض متى صح فله حكم المسمى الصحيح فيستقر بالطلاق
قبل الوطى فلا تطلقها قبل ذلك فلا شيء لها **قوله** ويدخل بها الزوج اي يطاؤها ويوفي
حيض او احرام **قوله** فيجب لها مهر المثل بنفس الوطى وان رضيت بان لا مهر لها به
قوله ويعتبر هذا المهر حال العقد في الاصح اي ان كان المهر من وقت الوطى الا اعتبار

وقته

وقته لان المعتمد اعتبار المهر في اوقات ثلاثة حالة الوطى وحالة العقد وما
بينها **قوله** وان مات احد الزوجين اشار الى ان الموت ولو بالقتل من نفسه او من اجني
كالوطى في ايجاب مهر المثل وكذا في اعتبار الكثرة في الاحوال الثلاثة المذكورة واعلم انه لا مهر
بالموت في النكاح الفاسد **قوله** والمراد بمهر المثل قدر يعجب به في مثلها عادة في العرب
والجمع ويقدم النسب فني على غيره ويقدم فيه اخت لا بون ثم لا ب ثم بنت اخ كذلك
ثم بنت اخ كذلك ثم بنت عم كذلك ثم بنت خالة ثم بنت اخوت ثم بنت خال وتقدم
القرى بن كل جهة على السجدة منها ويقدم من في بلدها على غيرها ثم بعد ذلك اجنبية
عنها ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال ونسابة وعلم وشرف وبكارة
وعمرها ما يختلف الفرض **قوله** بل الضابط ان لا تقدم هذا في كلامه **قوله** يستحق النقص
عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على ثمانية دراهم صداق زوجاته وبناته صلى الله عليه
واما صداق ام جليته من النجاشي اربع مائة دينار فلا يعتبر **قوله** ويجوز ان يتزوجها على
منفعة معلومة اي بما يجوز الاستسجار بها سواء التزمت في سنة مطلقا او على عينه وهو
قد رويها بان كان يعرفها فان لم يحسنها او كانت مجهولة فسد الصداق ورجع الى
مهر المثل وسوا كان التعليم لها او لغيرها مطلقا او لولاها الواجب عليها تعليمه
قوله كتعليمها القرآن سواء كان كله او سورة منه معينة او قدرا معينين سورة
لكن انه قراء عليها او كانت تعرفه وكان القرآن الفقه والحديث وسماعه والشعر الخ
والخط وغير ذلك واذا اطلقها قبل التعليم قبل الوطى او بعده استمر وجوب التعليم عليه
بنفسه او غيره نعم ان كان التعليم لها عينه فقد التعليم ورجع الى مهر المثل و
نارق جواز تعليم الاجنبية لقوة التهمة محمول بخبره ورواية تعلق ولو فارق بعد
التعليم وقبل الوطى رجع عليها بنصف اجرة مثاه لان نصف المهر لانه كعن نفسها
وتلفت **قوله** ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر مراده من ذلك ان الفرقة بالطلا

او غيره ان لم تكن منها لا يسبها شطر المهر نحو ونصفه الى اضعه ولو اجنبيا قهر عليه فان
وجب نصف بدله فان كانت الفرقة من جهتها كاسلامها ولو تبعها ونسخها بعيبه او
ردتها حرمها وارضاعها او امها له او لزوج له صغيرة اخرى او كانت يسبها كفسخه
ببعضها سقط مهرها كله في جميع ذلك سواء جيب بال عقد او بالفرق **قوله** لو قلت الامة
نفسها او قتلها سيدها قبل الرخول سقط مهرها وافت الحرة المذكورة قبلها الحال السليم
فيها **تنبيه** قال النووي النكحة من بطلان اشاعها ان ينفق في نفقتهن لها واشاعه
حكمها المهر وهي اخذت من المهر وعرفا مال يجب لمظلمه لم يجب لها نصف مهر ان كانت الفرقة
لا يسبها ولا يسبها ولا يجوز وسن ان لا تنقص شيئا من درهما وان لا يبلغ نصف المهر فان
تأخر عاقد رها قاض باجتهاده بحسب حالها فيسار او اعسار فيه ونسبا وصفه فيها **فصل**
هو ساقط في بعض النسخ والولية من المهر وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين فيها **قوله** والولية
في العرس سخية والافضل كونها بعد الرخول **قوله** وقال الشافعي بصدق الولية على كل طعام
يخذ لسرور حادث انتهى ثم عرفت لغيره كوضمة الموت **قوله** وانواعها كثيرة الخ وحملتها
عشر جمعها بقولي ان الولائم في عشر جمعة املاك عقد واعذار لمن ختن عرس وخمس
نقاس والعقيقة مع حذاق ختم ومادبة المريد ثانيا فقيقة عند العود للمسافر مع وصية
اصحاب مع وكبريا واذا اطلقت تصرف الى ولية العرس **قوله** ولا يجب الاكل منها بل يندب
لم يكن صايبا ويجرم الفطون من فرض ويجوز الفطون من النفل بل هو افضل ان تسن عليه محرم
قوله بشرط الخ هو مفر بضاف اذ الشروط كثيرة نحو عشر بل بشرط **قوله** ان لا يخص
الاعنياء وليسوا اهل حرفة والام سيقط وجوب الاجابة خلافا لشيخ الاسلام **قوله**
بل يستحب في اليوم الاول وتباح في الثاني ويكره في الثالث محله ان لم يكن لضيق نحو مكان
ولم يعمل كل يوم نصف مخصوص من الناس والاوجب وان زاد على ثلاثة ايام **قوله**
وبقية الشروط الخ هذه الجملة مستدركة لانها من جملة التي بعدها **قوله** الاثن عشر

لواخر

لواخر ما تقدم بقوله بشرط الخ عن هذا او اسقطه لان مستقيما لان العذر شامل
لجميع الشروط التي منها ما تقدم **قوله** مانع من الاجابة كان الوجه ان يقول سقط العرس
الاجابة لان شأن الاعذار ذلك فتأمل **قوله** في موضع الدعوة ليس قبل اذ لو كانت
في طريقه مثلا كان كذلك **قوله** ولا يليق به مجالسته لخنقة او نحو سخرية او كشف
عورة ومن الشروط ان لا يكون الولية من مال محجور عليه او من مال من في ماله حرام بل
تحرم الاجابة ان علم حرمة ماله ومنها ان لا يكون في الحضور بجهة او خلوة محرمة كما
مراة اجنبية او امرؤ ومنها ان لا يكون الراعي طالبا للمباهاة او مخوفا من او ظالم
ومنها ان لا يكون المدعو ذوا ولاية عامة كالقاضي ومنها ان لا يكون معذورا بغير حق
في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك منكر كاله لغيره وفرض حرمة كفصولة او حرير
او حبلد نحو من او صور حيوان محرمة برفوعة بان لا يكون على ارض او سبلما ووسادة
فان كانت غير محرمة نحو مقطوعة الرأس والوسطاء ومحرقة بحيث لو كانت حيوانا لا
تقيس لم يحرم الحضور وكذا الا يحرم في صور غير الحيوان كاستحجار **تنبيه** لو كان
يزول المنكر بحضوره وجب عليه الحضور اجابة للدعوة وازالة المنكر **قاعدة**
يجوز للانسان ان يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه من دراهم او غيرها ومختلف
ذلك باختلاف احوال الناس فقد يستريح الانسان بالادون احر والشخص دون اخر ويجوز
للضيف ان يأكل مما قدم له اذا لم ينتظر غيره بلا لفظ ولا تصرف بالاعلم رضى مضيفه
به ولو لضيف اخر او لنحو هذه وعليه موضع في فيه ولا يتم ملكه عليه الا بازدرار
فلو اخرجه من فيه فهو على ملك صاحبه ويكره التكلف للضيف ومن قصا
شهوته كعباله وله ان يقول لزوجته ولولده ولضيفه كل مرارة ولا يزيد على ثلاث
ويكره عليه ما لم يعلم انه الكفى ويندب للضيف ان يدعوا لضيفه وان لم يأكل ويجوز بلا
كرهية فخر نحو سكر ودرهم وغيرها في كل الولاية ويجوز النقاطة ما لم يكن فيه اندام مثلا

وترك التقاطه اولى وملكه الاخذ ولو رقيقا لسيدته او غيره مكلف ولا يزول ملكه
عنه سبقه سنة **تنبيه** من ترك التبسط في الاطعمة الباحة الا في نحو عيد
وعاشوراء وسين قضا شهوة عياله مع التوسط وسين الحلو في الاطعمة وكثرة
الايدي **قاعدة** اذا علم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يتوقف على الضرر
فصل في احكام القسم بفتح القاف وسكون السين بفتح السين بضم السين بفتح السين
مطلقا او بين الزوجات هنا وينفتح السين ايضا بمعنى اليقين وبكسر القاف مع
سكون السين بمعنى النسيب ومع فتحها جمع قسمه **قوله** والنشوز هو لغة الخروج
عن الطاعة مطلقا **قوله** والاول وهو القسم يكون من جهة الزوج اي لا يلزم الا
من كان زوجا بخلاف السيد في ملكه ولو مستورا او مع الزوجات **قوله** والثاني
وهو النشوز من جهة الزوجة اي اصاله او غالبها والافتيكون من جهة الزوج
ايضا بخروجها عن اداء الحق الواجب عليها وهو عاشرتها بالعرف وموتها
والقسم والمهر **قوله** الحق الواجب عليها وهو اطاعتها ومعاشرته بالعرف وتسلم
نفسها له ولا يلزمه المسكن **قوله** لا يجب عليه القسم اي في الواحدة مطلقا ولا
في اكثر منها ابتداء **قوله** حتى لو اعرض الخاي في الابتداء او بعد تمام دور من معه لم
يأثم **قوله** يستحب ان لا يعطلهن اي بترك جميعهن اما لو بات عنه واحدة منهن
ولو بلا قرعة وجب عليه اتمام الدور فور اعلی الباقيات بقرة وجوب المن بعد
مهر بقرة وجوب بين الجميع ابتداء او بعد تمام دور يقضي في ابتداءه **قوله** و
الشبهة في القسم على الزوج ولو رقيقا او صغيرا على وليه ولو لمريضه او رقيقا
بين الزوجات الحر او فسقط او الاما فقط واجبة اما الواجب مع زوجات
منها فكل حرة قد الامة موقنة ولو ببعضه ومستورة ولا يعتبر في القسم جماع ولا
استمتاع نعم لا قسم لغيرنا شرقة وان لم ياتم لغيره صغرا وقل نوبة القسم ليله بيوها

وهو

وهو افضل ان تفرق في البلاد فلا يجوز اكل منها ويجوز كونها بلبتين او ثلاثا ولا
يجوز اكثر منها بغير رضا هن ولا تبغض ليله مطلقا **قوله** ويجوز الجمع بين زوجتين
بمسكن واحد الا برضا منهما ولا يجوز ان يدعوا بعضهن لمسكن بعضهن الا برضى
ولا ان يدعوا بعضا منهن الى مسكنه ويذهب لبعض الا بالرضى او بقرعة او لقرض
كقرب مسكن من مضي اليها **قوله** فمن لم يكن حارسا لم يحصل له ان الليل اصل وانها
تابع لمن علمه بهار او عكسه ومن علمه فيها فالاصل في حقه وقت راحته ولو كان
يعمل لانه ليلته وبارة بهار لم يجز له ان يجعل واحدة ليله تابعة او بهار اشيا
ولاخرى عكسه والاصل في حق المسافر وقت نزوله بليلا او بهارا **قوله** للملاصوابه
بهارا وكان الاولى ان يقول لا يدخل في التابع الا ان يحمل كلامه على من النهار في حقه
اصل لان الدخول في الاصل لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمرض مخوف
وسدة طلق وحوث نهب او حريق ولا يقضي قدر من الضرورة عرفا فان طال
عليه او طوله قضى الجميع **قوله** فان كان للحاجة كعبادة مريض ونحوها كوضع
متاع واخذه ودفع نفقة او تعريف خبر لم يمنع من الدخول ثم ان طال بكته بان
تواني في قضا الحاجة بمن اكثر مما سيجها عادة او طوله بجلوسه مثلا من غير
اشتغال بها قضى ما اطاله فقط **قوله** لم يمنع الاولى لم يحرم عليه الدخول ويجزم
الدخول بلا حاجة ولا ضرورة ولا يقضي ان لم يطل زمانه **قوله** فان جامع الخ كان
الاولى ان يقول وله الاستمتاع حيث جاز له الدخول بغير الوطى ويجزم الوطى ولا يقضيه
كلا استمتاع وحرمة الوطى لانه لا يقع المعصية به فتأمل **تنبيه** لو فارق
المطلوبة قبل القضا لم يسقط حقها ويجب عليه عودها ليقضي لها حقها
فانما انت سقطت القضا ويؤخذ ما ذكرناه لان الشبهة في ازالة الدخول في التابع وانها
يجب في الاصل يجب ترك نحو الخروج لصلاة جماعة في الجميع او فعلها في الجميع **قوله** واذا

السفر اي لغز النقلة اما سفر النقلة ولو قصيرا فليس له نقل بعضهن ولو بقرعة
بل ينقلهن او يطلقهن او ينقل بعضا ويطلق بعضا فان خالف قضى للباقيات مطلقا
قوله فرع اي وجوبا وان كان السفر قصرا ان لم يترضا على واحدة منهن ولم يزوج
قبل سفرها وبعده **قوله** سافدا الفرض **قوله** وخرج الخ اي ان كان السفر مباحا والا
استغ عليه الخروج بواحدة ولو بقرعة ويقضى للباقيات مطلقا **قوله** ولا يقضى ان كان سافرا
بالتى خرجت لها القرعة وان لم تكن في نوبتها فان كانت في نوبتها لم تدخل نوبتها في مدة السفر
فيقضيهما اذا رجع **قوله** في السفر متعلق بالمصحوبة لا ساكن لان مساكنها في اقامة السفر
لا فيه **تنبيه** يجوز ان تهيئ الزوجة حقها في القسم لزوجهها ولبقية صواحبها
ان لم تأخذ عوضا ورضي الزوج فان وهبته له خص به من شأنهن او لمعينة منهن حصها
به اوله ولهن او لبعضهن قسم على الروس ولا يجوز تقديم ليله الوهبة على وقتها بخلاف
عكسه ولها الرجوع قبل فرائها ولو في اثنايها ويجب عليه الخروج فوراً اذا علم ولا
يقضى بافاته قبل علمه **قاعدة** استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن الخلع جواز التزول عن
الوظائف فراجع من محله **قوله** تزوج الزوج ولو رقيقا او غريبا **قوله** جديدة ولو
تجدد عقدها بعد مفارقتها **قوله** حصها حتما اي وجوبا **قوله** ولو كانت امة او صفية
تحملة الوطي او تخور رقيقا **قوله** سبع لبايع اي ايامها ويحرم عليه الخروج لحجة او جماعة
او غيرها بغير اذنها وقال الخطيب ينبغي ان يرأى في التابع العادة فلا يحرم الخروج
فيه لما ذكره وحكمة السبع كونها عدد ايام الرضا لان غيرها تكثر ايامها **قوله** ابكر ابكر
السابق استنبذتها وضدها التيب **قوله** ثلاث لانها المدة الشرعية وزيد البكر
لان حياها اكثر ولزيد البكر على السبع ولو باختيارها قضى الزايد فقط او زاد التيب
على الثلاث الى السبع باختيارها قضى الجميع لا طمعة في حق غيرها **قوله** ويقضى بافاته
ويقضيه سفر قافي اثنا الايام **قوله** واذا خاف مشور المراه اي بان كفى النسخة الاخرى اي

ظهرت

ظهرت له اماراته كاعراضه وعيوبه او خروج من منزله بلا عذر او دفعها من استأجره
بها او اجابته بكلام خشن وليس طبعها ذلك قبله كما اشار اليه في بعض افراجه **قوله**
وليس الشتم للزوج من النشوز الخ **قوله** اتق الله في حق الواجب لي عليك وهو المعاش والمعروف
قوله فان ابت من الابا وهو الامتناع اي امتنع من العقود الى الطاعة **قوله** وهجرانها بالكلية
حرام وكذا هجران غيرها الا لعذر شرعي فيجوز فوق الثلاث ولو جمع الدهر كما ذكره عن
الروضة **قوله** بتكوره ليس قيد افله الضرب وان لم يتكر النشوز على المعقل لكن محل جواز
ان اخاف فيها والا فلا يضرب **قوله** ضرب تاذيب فلا يكون مبرحا ولا على الوجه والماله **قوله**
وان اقضى ضربها الى التلف اليها بوثها والرشى من اعضائها او حواسها وجسمها الغرم عليه
مقابلته ما تلف من دية او قيمة او فورا وارشا وحكمة لان ضرب التاذيب مشروط
بسلامة العاقبة ولذا كان الاول له العفو عنها لانه لمصلحة نفسه وبذلك فارق
عدم طلب العفو في تاذيب الصغير **تنبيه** يوجد في بعض النسخ زيادة بقوله سقط
الخ ما ياتي ولعل الشارح لم يذكره استغنا عنه بما ياتي في النفقات ومعنى السقوط طهرها
عدم الرجوع لان السقوط فرع الوجوب او غلب ما في الامتناع على الابتداء **قوله** بالنشوز
على ولو في اثنا يوم او فصل **قوله** قسمها في ذلك الرور وما بعده مادامت ناشرة وان
لم ياتكم بالنشوز كصغيرة ما لم ترجع قبل نوبتها ونفقتها اي تسقط معنتها من نفقة
وسكنى وادم والة تنظيف وغيرها بنشوز جزئي اليوم ولو في اخوه وان عادت
الى الطاعة ذكر الكسوة الفصل جميعه ولعل المهم لم يذكره العلم بان الكسوة تابعة
لنفقة وجوبا وعدمه واعلم انه اذا انفرد الزوجين على الاخر بما لا يجوز له **قوله**
القاضي عنه ولا يبرره فان علا غوره يطلبه الاخر بما يليق به فان ادعى كل منهما نفقة
الاخر عليه تفرق حالهما بخبر نفقة بخبرها يجوز او غيره ومنع الظالم منهما فان دام
بينهما بعد القاضي وجوبا لكل منهما حكما مسلما احرا عدا عارفا بما يطلب منه وكونه ذكرا

ومن أهل كل أدل ويبدل أن لم يرض أحدهما به فإن لم يكن الا تسليم بينهما وكل الزوج
حكمه بطلاق أو خلع والزوجه حكمها لبذل عوض وقبول طلاق حيث كان مصلحة
فصل في احكام الخلع واصله الكراهة وقد يخرج عنها الى غيرها من الاحكام
بحسب الحال وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقا وقال شيخنا لا يخلص في الاثبات
المقتد كقول لا فعلن كذا في هذا الشهر مثلا واول خلع وقع في الاسلام كان من ابراه
ثابت ابن قيس **قوله** وهو اي لغة من الخلع وهو النزاع لان كل من الزوجين يابى
الاخر **قوله** وشرا فركة بغيره من مقصود اي راجع لجهة الزوج فاركانه خمسة
ملتزم وعوض وبضع وزوج وصيغة وشرط الصيغة كما في البيع لكن لا يضر هنا
تخلل كلام يسير وهي كل لفظ من الفاظ الطلاق صريحا وكفاية ولفظ الخلع
والمفادات منها ولكن بشرط صراحتهم لا كالمال او نية على المعتمد وشرط الزوج
كونه يصح طلاقه فيصح خلع عبيد وسفينة ويرفع المال للمالك ابراهيم من السيد والولي
ولو جعل الشارح ما ذكره قيدا في كلام المصالح كان اخرا ان يقال كلام الشارح
فيما يقع به الخلع وكلام المصنف ما يجب تسليمه بالخلع وشرط العوض معلوم
من كلام الشارح وقد اشار الى بعض محتوياته بقوله فخرج الخلع على دم
ونحوه كالحشرات فلا يقع خلعها بل يقع الطلاق رجعيا ولا مال فان كان مقصودا
كالخمر والميتة وقع بانها بغير المثل وجهها الزوج شاملة له ولسيدة ولو بيع غيرها
كان ابراهيم وزيد ابن دينك عليه فانت طالق فيقع بانها بغير المثل ويصح البراءة لها
بخلاف ما لو طلقها على براءة اجنبي وحده فيقع رجعيا ولا مال قال شيخنا والبراءة
فراجه **قوله** والخلع جائز اي صحيح بالسمي حيث كان على عوض معلوم مقدرا على
تسليمه ومنه ما لو خالعه بما وجب لها عليه من قود ونحوه **قوله** فان كان على
عوض مجهول ومنه ما لو خالعهما على ما في كفها وليس فيه شيء فوقع بانها بغير المثل

ايضا وخرج بمقدور على تسليمه الذي زاده الشارح ما لو خالعهما على نحو مقصود
فيقع ايضا بانها بغير المثل فعلم ان العوض يكون قليلا وكثيرا او دينيا ومنفعة ومالكا
وغیره وظاهر او نجسا ومعلوم او مجهولا وشرطا ملتزمه قابلا او ملتزما او
اجنبيا كونه سطلق التصرف في مفعوله بتفصيل فاختلاع المرصية مرض الموت
صحيح ويحسب من الثلث ما زاد على مهر مثلها او اختلاع بحجرة الفلاس صحيح يقع
في ذمتها وتعين مالها كالمقضوب واختلاع السفينة رجعي ويلغو اذ كمال المال
واختلاع الامة ولو كانت باذن سيدها صحيح فان اطلق الاذن اختلعت
بغير المثل فاقبل ويتعلق بكسها ومال تجارتها او قدر لها دينيا واختلعت به فذلك
او عين لها عينا تتعلق الخلع بها فان خالفت شيئا من ذلك بزيادة على مهر المثل او
على الدين او على العين يتعلق بذمتها او اختلعت بغير اذن معين من مال سيدها او غيره
ثابت بمهر المثل في ذمتها او بدين يثبت به في ذمتها وكلما يتعلق بذمتها لا مطالب
الا بغير العتق والسيار ولو قال ان ابراهيمي من دينك او صداقتك فانت طالق طرأ
وقع الطلاق ان كان ما ابراه منه معلوما والا فلا **قوله** ملك به المواة نفسها اي
بضعها الذي استخلصته بالعوض **قوله** ولا رجعه له عليها في عدتها ليس بذمتها
منه ولا يصح منها الا ولاظهار وكذا الاثبات بينهما **قوله** الا بنكاح جدي باركانه
وشروطه وهذا استثنى منقطع وكذلك قال انه ساقط من بعض النسخ ومحملة ان لم
يكن الطلاق تلاثا ويجوز الخلع في الطهر الذي جامعها فيه او في حيض قبله وفي
الحيض ايضا **قوله** ولا يكون حراما اي ان كان معها فان كان مع اجنبي فهو حرام يخرج
بالطهر المذكور الطهر الحالي عن ذلك فلا حرمة مطلقا **قوله** ولا يلحق المختلعة الطلاق لما مر
قوله بخلاف الرجعية فيلحقها الطلاق وكذا غيره مما تقدم فسرع لو ادعت خلعاً فانكر صدق
بمينه فان اقامت بينة عمل بها ان كانت رجلا يرد المال ولو ادعى خلعاً فانكرت بآنة بقوله

ولا مال فتخلف على نفسه ولها نفقة العدة فان اقام بنية ولو شاهد الخلف معه ثب المال
ولو اختلفا في عدد الطلاق او في جنس عونه او صفته تخالفوا وبدا بالزوج هناك
يفسخ ويجب لها مهمل مثل **فصل في احكام الطلاق** ومنها كونه مكرها او حرا او غير
من بقة الاحكام وسذكره **قوله** هو لغة لكل القيد حسا او معنى **قوله** وشرا حلقيد
المكاح فهو معنوي ولو قال كغيره حل عقد النكاح لكان اوله ولو زاد بلفظ طلاق
او غيره كان صوابا اذ الاول يشمل الفسخ وهو لا يسمى طلاقا ولو رد على الدبري
حيث قال لنا طلاق يقع بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بفسق الشهوة
حاله العقد بان هذا قوله فسخ على الصريح **قوله** ويشترط بقوله اعم وقوعه
ولو علق التكليف والاختيار وهما شرط الزوج الذي هو احد اركان الخمسة و
باقيها محال وولاية وقصد وصيغة وسائر ذكرها انفا وذكرها لا كراهه وغيره
في الفصل بعد هذا **قوله** واما السكران اي المتعدي لانه المراء عند الاطلاق فينفذ
طلاقه ولو كان سائرا بصر فاته وعليه من باب ربط الاحكام بالاسباب تغلطا عليه
قوله والطلاق ضربان اي الفاظه الدالة على حصوله فسمان ولا بد من اسماع نفسه
ولو تقد برافلا يقع بتحريك اللسان به ولو بنية **قوله** فالصريح ما لا يحتمل الخ هذا
سياق في كلام المصنف فذكره تكميلا **قوله** لم يقبل لوقال لم يمنع من الوقوع لكان اوله لان عدم
ارادته الطلاق مع اللفظ الصريح وان قبلت منه لا يمنع من وقوع الطلاق بالوارد
عدمه لم يمنع من الوقوع فتأمل **قوله** فالصريح ثلاثة الفاظ اي بحسب الجنس والنوع او
سنة **قوله** وما استحق الخ هو ايه حذف الواو لان المصادر الثلاثة كنايةا والصريح هو
ما استحق منها ولو بالجمية فيما استحق من الطلاق دون الاخر **قوله** مطلقة بفتح الطا
وتشديد اللام اما بسكون الطاء تخفيف اللام فهو كناية **قوله** ان ذكر المال بنية كونه
تقديم **قوله** ولا يفتقر اي لا يتوقف وقوع الطلاق في الصريح على بنية انقلعه بل وان لم يعلنه

وعنده على الطلاق وكذا الطلاق لا يرد على او واجب على وطلق الله لانه كل ما يستقل به
الانسان يصح اضافة الى الله كالعتق والاس **قوله** ويفتقر الى النية ويكفي اقترانها بجزء
من اللفظ ومنه انت علي على المعتمد **قوله** الخفي بكسر الهمزة وفتح الحاء وقل بالعكس
قال المطرزي هو خط **قوله** وغير ذلك مما في اللطولات وفي بعض النسخ ذكر بعض منها
كانت بنية اي بطلوع الوصلة انت يا بني او يا بنت انت حرام انت كالمبينة اعزى اعزى
اذ هي اعزى تقضي وما استنده لك فان نوى بجميع ذلك الطلاق وقع والا فلا يقع
تبصرة لا عبرة باشارة الناطق في ذلك ولما اشارت الاخرس في كالتق في سائر الاحكام
عقد او حلا الا في ثلاثة عدم بطلان الصلاة بها وعدم صحة الشهادة بها وعدم
بها فيما اذا حلف انه لا يتكلم ثم ان فهمها كل احد في صريحة او اختص فهمها الحلف
فهي كناية والا فلا فسرع قال الزوجته ان قبلت ضرتك فانت طالق فقبلها بعد موتها
لم تطلق لانه لا شهوة بعد الموت بخلاف تقبل امه لانه للشفقة والاكرام
ولو قال الزوجته ان وجدت في البيت مثلا شيئا من ساء علكم الكسوف واسكفانت
طالق فوجد في البيت ها ونا لم تطلق وقيل تطلق عند الناس بموت احدهما **قوله**
والساقية الخ وفي بعض النسخ الترجمة هنا بفضل **قوله** اي الطلاق خرج به الفسخ
فلا سنة فيه ولا برعة ما في الروضة **قوله** سنة وبرة سنة سيد كرتفسيرها الجوار الاول
وحرمه الثاني لما فيه من تطويل العدة على المطلقه **قوله** وهن ذوات الحيض اي
غير الحامل والصغير والايسة والمختلعة كما ياتي **قوله** في طهر غير جامع فيه اي ولا
في حيض قبله سوا تجره انه كان قد علقه بالوقوع فيه بخلاف ما علق بالوقوع في
غيره ثم ان وجدت الصفة في وقت سنة فهو سني او في وقت بركة فهو بدعي يكنى لا
اثر فيه واعلم ان النفاس كالحيض وان الوطى في الدبرة واستدخال المني الى الرحم كالجماع
قوله ان يقع الطلاق في الحيض اي ان يوجد جميع صفة اوله طلق فيه وليست مع اخره فلو

بعض الصيغة في الطهر كلفظ انت وبعضها في الحيض كلفظ طالق فهو سني ومحسب
الطهر المذكور قولا كاملا وان كان لا يقع الطلاق الا بتمام الصيغة قاله ابن الرفعة
ونقله عن ابن شريح وطلقها طلقة في الطهر ثم طلقة في الحيض او وقع الطلاق
مع اخر حره ومن الحيض فهو سني فيها ووجه الصيغة المعلق بها في الحيض باختیار
كتخييره نعم لو علق سدا عنه علقها على طلاقها فطلقها زوجه في الحيض لم يحرم
وكذا اطلاق المولى وطلاق الحكمين **قول** وضرب المص هو الضرب الثاني في كلام المص
ولا يخفى ان ما سلكه مخالف لما سلكه غيره من المؤلفين اذ قالوا ان في تقسيم السني
والبدعي طريقين احدهما انه قسمان سني وبدعي ولاولنا القسمين الاولات
هما ما ذكره المص في الضرب الاول والثالث هو ما ذكره المص في الضرب الثاني على ان ذكره
المص مستقيم كما يعرفه تأمل ما قرناه فيه **قول** وهن اربع لو سكت عن العدد كان اولي
لما عرفت فما تقدم وسئل الطلاق المتخبر **قول** الصغرى لان عدتها بالاشهر وثلاثين
الاستيفاء الحاصل عدتها بوضع الحمل وغير المدخول بالاعادة عليها مع ان المختلفة
بعد الدخول لا حرمة لاني طلاقها ايضا **تنبيه** اذا وصف الطلاق بالحسن
او نحوه حمل على وقت السفاء والقبض او الفحش فعلى وقت البدعة فان جمع الصفتين
وقع حالا واعلم انه ينبغي لمن طلق بدعيًا حراما ان يراجع ما دامت البدعة ثم اذا
جاوزت السنة ان شاء طلق وان شالا تطلق وينتهي الشيء بفراغ وقت البدعة **قول**
وينقسم الطلاق باعتبار احرز غير السني والبدعي بحسب عروض الاحكام الخمسة **فصل**
في حكم طلاق الحر والعبد من حيث العدد وما يترتب عليه **قول** وغير ذلك كالاستنسا
والعلق والحمل وشرط الطلاق **قول** وعليك زوج الحرة حالة النكاح وان رق بعد
كذبي طلق طلقتي ثم التحق بدار الحرب ثم استرق وله نكاحها بلا محلل **قول**
ولو كانت امه اعتبارا بحرية الزوج خلافا لابي حنيفة لان الله **قول** والبعض

والمكاتب والمدر كالعبد لا يخفى ان الاخيرين داخلين في العبد فليزاجها غير مستقيم ولو اراد
بالعبد من فيه رق لدخل البعض ايضا **قول** ويصح الاستنسا في الطلاق وكذا في سائر العقود
والحلول ولعل يقتضيه بالطلاق لرفع تكراره مع ذكره له في الاقرار واصله لاخراج لغة
ونقله اصطلاحا هو الاخراج بالا او احرى اخواتها ماله لولا لدخل في الكلام السابق و
المراد به اعم من ذلك ومنه ما لو قال من ذراعي او نحوه راسي او ظهر فرسي ففيه التفضيل
الاتي ومنه التعليق باشاء الله او ان لم يشاء الله وهذا يمنع كل عقد وحل ما لم يقصد به
التميز نعم لو قال يا طالق انشاء الله لم ينفذه الاستنسا ولا يقع في التعليق ما هو مستحيل
عقلا كالجمع في النقيضين او عادة كصعود السماء او شرعا كشيخ صوم رمضان **قول**
اذ اوصله به لان لم يعزل بكلام اجنبي مطلقا او سكون غير سكتة النفس والحي
وانقطاع الصوت **قول** ويشترط ايضا ان ينوي الخ ان يوجد قصد المستثنى حاله بلفظه
بالمستثنى منه فلو لم يرعه له قصده لا بعد الفراغ لم يعتد به **قول** ويشترط ايضا ان
استفراق الاستثنى منه اي ان لا يكون العدد الثاني مساويا لما قبله او زائدا عليه لان
العبرة بالمفردة فلو قال انت طالق خمس الاثلاثا وقع ثلثان فقط وان كانت الثلاثة
مستفرقة للعدد الشرعي ويشترط ان تلفظ به وان سمع نفسه حقيقة او حكما
وقول بعضهم ولا يران يقصد به رفع الحكم لا دفع اليمين ليس شرطا لان اراد به
السنة السابقة والاستنسا من النفي اثبات وعكسه **قول** كانت طالق ثلاثا الاثلاثا
بطل الاستنسا اي ويقع الثلاث اي ما لم يتبعه باستنسا اخر فلو قال انت طالق ثلاثا
الاثلاثا الواحدة وقع واحدة فقط **قول** ويصح تعليقه اي لطلاق بغير المشيئة كما
سرى زمان او مكان او غيرهما واليه اشار بقوله بالصفة كاول الشهر او راسه او
هلاله ويقع باول جزوين اول ليلة منه وسنحه واخره وعامه اخر حره منه ونحوه
غروب خامس عشرة وبين الليل والنهار فراغ ما هو فيه **قول** والشرط اشارة الى تعليقه بالا

دوان

الشرطية كان دخلت الدار او من دخلت الدار وكلها لا تقتضي فوراً الاشارة الى ان
واذ اذاع العرض او شئتها خطاباً وتقتضي الفور فالتقي الا ان لا تقتضي تكرار الا
كلما **قوله** والطلاق لا يقع الا على وجهه ولو امة او رجعية وهذا الشارة الى اعتبار
شرط المحل السابق **قوله** ولا تعليقاً لوجع الشارح هذه مسئلة مستقلة كان
اولاً لانها ليست داخلية في كلام المص لان كلامه في الوقوع لا في التعليق **قوله**
دارج لا يقع طلاقهم ولا يصح تعليقهم فيه اشارة الى اعتبار شرط المطلق المتقدم
وسكت عن السكران لذكره له فيما مضى وسينبه الشارح عليه **قوله** والمجنون اي
غير المتعدي به اذا لم يقع في متعد به لانه جن غير متعدي في سكر متعدي فيقع عليه
الطلاق وينفذ تصرفاته كما تقدم **قوله** وفي معناه المعنى عليه فحكمه كالمجنون فيما
ذكر ومثله المبرسم والعتوه **قوله** والمكره اي لا يقع طلاقه خلافاً لابي حنيفة **قوله**
وصورته اي صورة الاكراه على الطلاق بحق اكراه القاضى للولي عليه وعلى هذا
فاكراه المريد على الاسلام بحق فيصح منه قال بعضهم ومثله اكراه الحرني عليه
وفيه نظير واحد **قوله** وشرط الاكراه الخ وشرطه ان يكون عاجلاً ظاهراً ولا
اكراه بالتخويف بالعقوبة الاحلية ولا بما هو مستحق له **قوله** والتلافى بالاي له وقع
بحيث يسهل عليه الطلاق دون بذل **قوله** واذا صدر الخ اشارة الى ان التكليف
لا يعتبر وجوده حال وجود الصفة التي وقع التعليق بها في وقت التكليف وهذا متل
ما اذا وجرت الصفة بفعله وغيره فصرح في مسئلة الصوكية وهي لو قال لامرأة مني
طلاقك او وقع طلاقك عليك مثلاً فانت طالق قبله ثلاثاً فاذا طلقها وقع المخرج
على المعتمد **فصل في احكام الرجعة** **قوله** لغة المراه من الرجوع من طلاق او غيره
قوله وشرعاً المراه اي الزوجة الى النكاح اي الكامل من طلاق غير باين وبه علم
اركانها الثلاثة التي هي الزوج والمحل والصفة **قوله** على وجه مخصوص لعله

اراد به شروط الزوجية المعصورة في صحة رجعتها وخرج بالطلاق وعلى الشهة والظها
وكذا الا **قوله** واذا طلق شخص حراً ورقيق امراته اي زوجته طلاقاً او طلق
حراً امراته طلقين **قوله** فله ولو بتايبه بغير اذنها وبغير رضاها وبغير رض
سعيها ويندب له الاشهاد عليها **قوله** مراجعتها اي رجعتها اي عودها
الى نكاحه بشرط كونها ساطقة بلا عوض لم يستوف عدة طلاقها في العدة
قابلية لحل معينة له موطوءة في الدبر واستدخلت ماء في القبل وفي الدبر
فلا يصح رجعة المردة والمبتهمة وان علمت ولا من شك في طلاقها لكن لو تبين
وجوده صححت وهذا شرط في اركان الاركان وهو المحل **قوله** وتحصل الخ اشارة
الى شرط الركن الثاني وهو الصيغة **قوله** من الناطق وتقدم ان اشارة الاخر
كالنطق **قوله** بالفاظ فلا يحصل بنية ولا بفعل كوطي خلافاً لابي حنيفة ولا
يصح حلقه ولا موقفه ولا بشئتها وتصح بالجمية ولو لم يجز العربية **قوله**
صرح بان معتمد **قوله** كناية عن عقد **قوله** وشرط المرجع اشارة الى شرط الركن
الثالث وهو الزوج كان حراً ورقيقاً **قوله** ان لم يكن محرماً لوقال شرط المرجع اهلية
النكاح الا المحرم لانه يصح رجعة لكان اقوم واظهر في مراده **قوله** اهلية النكاح
اي ان يكون عقدة النكاح لنفسه صحيح في ذاته وان سنده عارض كاحرام او نكاح
على اذن غيره كما سنده **قوله** وان طلقها زوجها اي وقع طلاقه ولو بغير
او بصنفه **قوله** ثلاثاً معاً او مرة واحدة في اكثر من سببين متتلاً وان قيل بحرمة على
الرجوع وكذا الثبات في الرقيق **قوله** لم يحل له ولو ملك المملوك **قوله** نقضاً عندها اي
او شهر او حمل وتصرف فيها حيث امكن **قوله** تزويجها بغيره ولو بمجنونا (وصغيراً)
حراً شرطه الا في اوراقها بالخارج به الوطى بملك المملوك او بالبنهة فلا يحصل
به التحليل **قوله** تزويجاً صحيحاً خارج به تزويج الرقيق غير البالغ وما لو شرط في العقد انه

اذا وطى طلق بخلاف سنة ذلك وان كرهت **قوله** والثالث دخوله بها هو مستدرك
قوله بان يوجب حشفته او قدرها من مخطوطها يقبل المرأة لا بد منها ولو كان محال
او كان احدهما او كل منهما مجنون او نائيا او محروما او صائما او كان هو حضا او
عقليا او كانت حايضا او مظاهرا منها او معتدة عن شهوة طوان عليها نكاح
المحلل ولا بد من زوال البكارة في البكر ولو غورا **قوله** بشرط الاختار في الذكر اي
بالفعل وان استعان على دخله ببدنه او بيدها فلا يكفي مع عدم الاختار ولو من
السليم الكبير **قوله** بينونها اي طلاقها تائبا ولو مخرج **قوله** يقبل قول المطلقة
تائبا يمينتها في التحليل ان امكن وللأول تزويجها وان طهر كذبها لكن مع الكراهة
فان كذبها مع من تزويجها **فصل** في احكام الانلا وهو حرام لما فيه من الانداس
وهو كسرة وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشائع حكمه لما هنا **قوله** مصدر الى اي
بهمزة مفتوحة معدودة **قوله** وشرعا خلف زوج الخ هذا التعريف مشتمل على اركانها الستة
وهي جالف وكلوفيه وبحلوف عليه ومرة وزوجه وصيغة فقوله وهذا المعنى الخ منه
يجوز **قوله** واذا حلف اي الزوج الممك وطوه حوا او رقيقا ان لا يطا او لا يجام
زوجته حرة او امدة وطيا شرعا الخ وخرج بالجماع الاستمتاع فلا ايلا بالاتفاق منه
بالحلف وخرج بالزوجة الامنة فلا ايلا منها من سيدها وخرج الوطى في الحيض والدربر
ولا يقبل دعواه الوطى بالقدم والاجتماع بل يدين لانه صريح ولا يدين في النيك ولا
تقب الحشفة في القبل وخرج بالصريح الكناية فلا بد فيها من الشبهة كالملازمة
والمضاجعة **قوله** وطيا اشار به الى ان مطلقا في كلام المصنف محذوف وليس في لفظ
الحالف فلا توقف صيغة عليه **قوله** اي وطيا مقيد الخ افاد ان لفظ امدة ليس في لفظ
على ما ذكر قبله **قوله** تزيد على اربعة اشهر اي زيادة كانت وان لم يكن فيها الرفع والمطالبة
من حيث الحكم بالايلا ولا يوجدان الا فيما يمكن ان فيه ومنه مستبعد الحصول كونها لو كانت

ومور غيرها

وموت غيرها ونزل على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وصفاته الواو يعني او علق
الخ غطف على حلف **قوله** زيادة على كلام المصنف وكذا ما بعده **تنبيه** دخل في الزيادة
ما لو كررها كقولها والله لا اطارك خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا اطارك خمسة
اشهر فمما ايلا ان لكل منها حكمة وخرج بالزيادة الاربعة وما دونها وان تكون
كقوله والله لا اطارك اربعة اشهر مرة او اكثر فليس ايلا لكن يا شرا شرا لا ايلا
قال في المطلب وكأنه دون اشهر لا ايلا ويجوز ان يكون غفوة لان ذلك يمكن فيه رفع
الصوت فهو على الزوج بخلاف هذا نعم لو لم يكرر القسم فهو ايلا واحد كقول
والله لا اطارك اربعة اشهر فاذا مضت فلا اطارك اربعة اشهر **وهذا قوله**
اي يهل منه اشارة الى ان امهاله لا يسمى ايلا **قوله** ان سالت ذلك الصواب استقله
لان ابتداء الملة لا يتوقف عليه ولا على رفع للقاضي كما يفيد كلام الشارح وانما
المعنى انما يجب على الزوجة ان تصبر على زوجها بعد طبع الوطى مرة الاربعة لا شمر
قوله وفي الرجعية الخ اي اذا وقع الايلا في الزوجة المطلقة رجعا لم يحسب المرة حتى
يراجع ولا يحسب من المرة من ردة من احد ما ولا مرة مانع وطى منها حسي مخوض و
جنون ومستور او شرعي كمنكس يفرض من صدم او صلاة او احرام وتسايف المرة
بعد زواله ولا يتبني على ما مضى قبله نعم بحسب منها من الحيض والنفاس **قوله**
ثم بعد انقضاء هذه المرة الخ المدة عن المانع او مضيتها بعد زوال المانع **قوله** بخير
بطلبها ان كانت الغفوة لو امدة وتهل المراهقة حتى تبلغ ولا يطالب سيد ولا ولي
وتطالب الكاملة متى شئت لانها على التراخي ولا يسهط بتركها **قوله** بين الغيبه اي الوطى من
فاذا رجع لرجوعه اي الذي امتنع منه **قوله** والتكفير عن عيینه ان كاه الحلف بالله لو سجد
من صفاته ولا يخرجه الا كفارة واحدة وان كرر الايلا حيث قصد التاكيد وان تعد المجلس او
اطلق واتحد المجلس والانكرت فان كان الايلا بخير الحلف بالله تعالى حصل ما واهل

ما علق به من طلاق او عنق او لزوم بالتردد من صوم او صلاة او غيرها ولو قال مع
الكفر لكان اول دفع توهماً انه من المخبر فيه وليس مراد او انما الخبر من الغيبة والطلاق
ويذكر المص هو ظاهر كلام غيره واعتمد الخطيب انها تطالبه بالقبيلة او لان استغ
طالبة بالطلاق نعم ان قام يد مانع طبعي كوض طالبة بقبيلة اللسان بان يقول
اذا قدرت فيئت او مانع شرعي كاحرام او صوم واجب طالبة بالطلاق لحرمة الوطى
عليه فان عصى بالوطى انحلت اليمين وسقطت مطالبة **قوله** طلق عليه الحاكم بعد
ثبوت امتناعه عنده بحضوره كما في العصل كان يقول او فقت على فلان عن فلان
طلقة او حكمة على فلان في زوجته بطلقة ولا يحتاج في ايقاع الطلاق على
الحضور ولو طلقا معا او طلق هو بعد طلاق القاضي وقع الطلاقان في مرة الا انها
او بعد طلاقه او بعد طبعه لم يقع فسخ لو اختلفا في الايلة او مضى برته صدق
بيمينه وان اعترفت بالوطى سقط حقه وان انكره هو **فصل في احكام**
الظهار وهو من الكباير كان طلاقاً في الجاهلية فغير الشريعة حكمة الى ما ياتي **قوله**
وشرع الخ فاركانه اربعة مظاهر ومظاهر منها وشبه به وصيغة وقد جمعها تصوير
المص نظر العودته الاصلية **قوله** ان يقول باللفظ واسارة الاخرس كالقول وكذا
الكناية **قوله** الرجل الى الزوج الذي يصح طلاقه ولفظاً او كافراً او مجنوناً او مسوياً
او حصبياً او سكران فلا يصح من الكفر **قوله** لزوجته ولوامة او رقاً او رجعية او مجنونة
او صغيرة **قوله** انت او راسك او يدك وكذا كل عضو ظاهر ولا يشتر الا بالامنة **قوله** على السيد
قوله كظهر ابي او عينها او كبدها وان لم يكن لها يد وكل عضو من اعضائها الظاهرة لا اليا
فلاظهار فيها في المشبه او المشبه به على العمد وكلام كل محرم لم تكن حلالاً له من سب
او رضاع او مصاهرة فخرج اخت الزوجية وزوجة ابيه التي تكهها بعد ولادته و
من الرضاعة التي قبل رضاعها وزوجا النبي صلى الله عليه وسلم وصح تعليقها نحو ان ظاهرت

من خلت

من خلت فانت على كظهر ابي فاذا اظهر من الضرة صار ظاهراً منها ويصح
باقية بيوم او شهر او غيره فلو قال انت على كظهر ابي خمسة اشهر كان ظاهراً
وايلاً ويلزمه كفارة ان كان حلف بالله او بصفة من صفاته والاكفارة
واحدة **قوله** فاذا قال لها ذلك مرة واحدة او اكثر مع قصد التاكيد لا يبعد
عائداً معه على الاصح **قوله** ولم يتبعه بالطلاق بان سكت زماناً يسع لفظ انت طالق
صار عائداً وان طلقها عقبه ولو قال ولم يحصل عقبه فقرة كان اعم يشمل
غير الطلاق من موت احدهما او شخه او رده فان راجع من طلقها صار
عائداً بالرجعة او عاد الى الاسلام لم يصير عائداً به الا ان اسكها عقبه زماناً يسع
الفرقة لان الرجعة عود الى الحل والاسلام عود الى الدين الحق وهذا كله في الظاهر
غير الموقت لانه لا يحصل العود منه الا بالوطى **قوله** ولزمت الكفارة بالظهار والعود
بما كما في كفارة اليمين وقيل بالظهار وحده والعود شرط وقيل بالعود وحده
وتعدد بتعدد المظاهر منها ولا يستقط بعد ذلك بفرقة ولا موت وهي على التراخي لان
العود ليس حراماً واشتقاقها من الكفر وهو المستر لانها مستتر الذنب بخلافه **قوله** الكفار
عتق رقبة لوقال اعتاق رقبة لكان او الى المخرج شري من يعتق عليه بقصد لا
ولا يخرج عتق ام ولو عنها ولا كاتب كتابة صحيحة ولا يخرج المديون المعلق
يخرج العتق مع اخذ عوض عليه من العبد او من اجنبي ولا يخرج عتق بعض رقبة
الا من بعضين باقية **قوله** سلة هو تفسير للمونة بما هو اظهر وتوطئه لا
بعده **قوله** باسلام احداً بوبها او تبعا للسباي او بالواو **قوله** سلمية ولو اصابه فيجزي
صغير ولو ادين يوم ومريض يبرئ بروه فان لم يبرئ من عدم الاجر **قوله** بالعلم والكتب
عطف تفسير او مرادف فلا يخرج ما قد مر حل ولا فاقد يد او ختم وشعرها او غلقتين
من غيرها او غلته ايهلهم ولا عاجز بهم ولا مريض لا يبرئ بروه فان برئ يبرئ الاجر
قوله اصوات اربعة احترار عن اخرا فاقد انفه او اذنيه او اصابع رجليه واخر

الاصم والعمور الذي لم يضعف عوره بصر عينه السليمة والاعرج الذي يمكنه
تباع المشي والافرج **قوله** بان عجز عنها اي في وقت ارادتها الكفيرة **قوله** حبان
لم يجد لها اصلا **قوله** او شرعا بان لم يجد عنها قاضلا عن كفائته وكفاية غيره
نفقة وكسوة واثاثا واحدا مالا لازما لبقية العمر الغالب ولا يكلف شرار فتيق
بزيادة على ثلث المثل بالابتغاء فيه ولا يكلف بيع عقار يشغله ولا راس
مال تجارة ولا سكن تقيس الفه ولا رقيق كذلك ولا يكلف الاستقراض فانه
تكلف وفعل شيئا من ذلك حصل الاكل **قوله** ويعتبر الشهر ان بالهلال ان
صام من اولها وان نقصا في اثنا عشر اعتبر الذي بعده بالهلال وان
نقص وتمم الاول من الثالث تلاثين يوما **قوله** بنية كفارة ولا يحتاج الى
تعيينها من ظهور او غيره **قوله** من الليل هو اشارة الى وجوب التبييت **قوله**
ولا يشترط بنية تتابع الكفا بالمتابع الفعلي وبفوت ذلك المتابع ويلزمه
الاستيفاء بفطر يوم ولو الاخير بغير عذر او بمرض لا يجنون **قوله** او لم يستطع
تتابعها ولو لم يستطع لا تحتمل عادة او خوف زيادة مرض او لشدة شهوة
الجماع **قوله** فاطعام تبع في هذا لفظ الآية والمراد تملك الحب سلبا يدفعه لهم ولو
بلا لفظ او بوضعه بين ايديهم ولا يكفي ان يطعمهم تعبدا او عشا **قوله** ستمين
سكينا من يجوز دفع الزكاة لهم فلا يكفي اقل منهم ولا اكثر منهم الا ان كانت
الامداد بعدد الاكثر **قوله** او فقير اعطف على سكينا ولو جعله منه لكان اولى
لانه متى انفرد احدهما دخل فيه الاخر ومن عباراتهم انهما اذا اجتمعا افتراقا
واذا افتراقا اجتمعا **قوله** كل سكنين مد فلا يكفي اقل منه ولو جعلهم ودفع لهم
جملة الاعداد دفعة كفي **قوله** من حبس الحب فلا يجزي اللين ونحوه من غير الحب
وفي كلام الخطيب اجزئي لا فطر وكذا اللين وهو العمد لان كلامها يجزي في الفطرة
ويقتضي هذه العلة اجزا كل ما يجزي منها او يقتضي ما قبله خلافا فراجع **قوله**
نقض

استقوت الكفارة في ذمته اي مرتبة **قوله** ولو قدر على بعضها اي من غير العتق
لانه لا يتبع **قوله** كذا وبعض سدا خرجه ويستمر باقيا من حبسه في ذمته ولا
يجوز بتعويض الكفارة من حصتين **قوله** حتى يخرج باخراج جميع الكفارة
ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقيا حتى يتمها نعم ان عجز عن الخصال الثلاثة جاز
له الوطى **فصل** في احكام القذف واللعان قدم القذف لسبقه على اللعان وهو
لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في موضع التعيير **قوله** وهو اي اللعان ولم يذكر القذف
وسمي بذلك لاسيما له على لفظ اللعن وغلب على الغضب لانه اخف ومن جانب الزوج
قوله اي قذف الرجل المكلف زوجته كذلك والقذف واجب على الفور كالرد بالعيب
ان علم الزوج زناها هناك وله نفيه وحبايزان علمه ولا ولد والاولى له السر
ويطلقها ان كرهها وحرام ان لم يعلم زناها وان لم يكن ولد وعلم الزنا برؤيتها اي
بشيوع مع فرسية كبريتها خارجة من عنده او عكسه او رؤيتها تحت شعار في محل
ريبة ولا يكفي المشي وحده ولا الرمية وحدها وعلم كون الولد ليس منه يعني
اربع سنين بين وطئه وحروف الولد والا بان لم يكن كذلك او شك فيه حرم القذف
واللعان والنفي **قوله** بامر الحاكم اي بطلبه **قوله** كما يحكم نعم لا يجوز التحكيم في بقى ولد
صغير ولا كبير بغير رض به **قوله** فيقول الملاعن وجوبا عند الحاكم وجوبا عند تلقينه
وجوبا **قوله** في الجراح الخ هذه الاربعة من التعليظ بالامكنة الفاصلة ففي سندوبة و
مثل الجامع والمنبر المسجد الحرام والمدنية وغيرها نعم الاولى في المسجد الحرام ان يكون
بين الركن الاسود والمقام المسمى بالحطيم ورويت المقدس ان يكون عند الصخرة
وسنن التعليظ بالازمنة الفاصلة نحو بعد العصر حضوا صاعظ الجماعة ويقتصر التعليظ في
الكافر ولو حرمان ترافعا النياسا المكان كالبيعة والكنيسة والزمان بما يتصور
فان لم يظهر شيئا كالدهري والزندق اعتبر مجلس الحكم **قوله** وان هذا الورد من الزنا وليس

هذا تأكيد ولا يكفي الاقتصار عليه كما قاله الخطيب ولو علم ان الولد ليس منه لم يجز ان ينفي
كزوج مسوح او صغير **قوله** هذه الكلمات التي فيها ذكر الولد فلو اغفل في مرة اعاد اللعان
من اصله لانها قيمة مقام اربعة شهود ولذلك سميت شهادات **قوله** بعد ان يخطه الحاكم الخ
ويا امر الحاكم شخصاً يضيغ به عليه لعله ينزجر **قوله** فيما ربيت به هذه المرأة من الزنا ولا يبرئ
ذكر هذه الجملة وكان حق المص ان يذكرها ويشترط موالات الكلمة المحسوس ان احتمل كون الولد
من وطئ الشبهة فيقول فيما ربيتها به من اصابة غيري لها وان هذا الولد من تلك الاصابة
ولا يحتاج المرأة في هذا الى اللعان **قوله** ويتعلق بلعانه اي يرتب على وجوده وتامه ولو لا
حكم قاض ونحوه **قوله** خمسة احكام متعلقة بما هنا فلا ينفى وجود احكام اخرى تعلم بعضها
ما ياتي وبعضها من محالها **قوله** سقوط الحد عنه اي الزوج الثابت عليه بقذفها و
قذف الزاني بها ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط لكن له اعادة اللعان في ذكره
فيه فان لم يفعل حد لاجله او لم يلاعن وحب عليه حدان ولا يسقط الحد عنه لاحد
يعفو الاخر **قوله** وسقوط التعزير الخ ولو قال المص سقوط العقوبة لشم التعزير الذي ذكره
قوله ان لم تلاعن لو اسقطه لكان مستقيماً لان لعانها لرفعها عنها لا فيد لوجوب قتال
قوله وعبر عنه اي عن زوال الفراش عن المص بالفرقة المؤبدة عدم الارث بينهما وعدم
نفقةها لو كانت حاملاً لنفي الولد عنه وجواز تزويجه باختها او اربع سواها وعدم
اجتماعها حتى في الآخرة كما قاله شيخنا كوا الشيخنا **قوله** ونفي الولد ان احتاج اليه
على النور كالرد بالعيب كما سرقان قصر لم يصح نفقه بعد ولا يصح نفق احد توأمين دون
الاخر لان النسب محتاط له ولو هي بولد فاجاب بما يتضمن الاقرار بحقه والاعتراف ان الله
خبر فلا **قوله** واشترها اي مثلاً والمراد ملكها ولو بهبة لم يحل له وطئها **قوله** سقوط
حقانيتها بالصاد المهمة اي كونها محصنة **قوله** فنقول على نظير ما سرفي لعانه من الشرط
والمنذوبات ومنها التخليط بالمكان والزمان نعم تلاعن الحائض بياب المسجد ومخرج
القاضي اليها بعد فراغ لعان الزوج **قوله** غضب الله غضب الغضب ثبها لانه اشد من اللعن

اذ هو الطود مع الاستعمال وحرمة الزنا اشد من القذف **قوله** ولو بدل الخ ومنه ابدال
لفظ الله بلفظ الرحمن مثلاً فروع العبرة في الحد والتعزير بحالة القذف وان
حصل تغير بعده بخو اسلام او عتق ولو اسلم ذي جبر نفي ولد لم يتعد بالاسلام
فان استحققه ولو بعد موته وستمه تركته بين الكفار لحقه في سنة واسلامه وبره
وتنقص العدة **فصل** في احكام المعتدة وانواع العدة وشرعت لصيانة الانسا
عن الاختلاط **قوله** وهي اخذ الاسم من اعتد ربا خوذة من العدد لاشتمالها عليه
غالباً **قوله** وشرعا ترين المرأة اي الزوجة حرة او امه والغالب فيها التقيد بليل عدم
الاكتفاء بقوله واحد مع حصول البراءة به **قوله** مستوفى بفتح المثناة والواو والفاء المثناة
اسم مفعول ولا يجوز غيره **قوله** بوضع الحمل اي انفصاله كله ولو ميتاً ولا اثر لان انفصال بعضه
مستقلاً او منفصلاً في سائر الاحكام غالباً **قوله** فلو مات صبي لا يولد لئله عن حامل فدرتها
بالاستحرام بوضع الحمل ومثله المسوح بخلاف المحبوب والحضي والسلول لان الولد ينسب
اليهم **قوله** حامله اي غير حامل او حامل بما لا ينسب للزوج **قوله** فدرتها ان كانت حرة وان
لم توطا او كانت زوجة الصغير **قوله** وتعتبر الاستحرام بالهله فان خفت عليها
كمحبوسة اعتدت عبادة وثلاثين يوماً ولو ماتت عن مطلقة رجعية استقلت الى
عدة الوفاة بخلاف البائن **قوله** وغير مستوفى عنها المعتدة عن فراق او فسخ
بعيب او رضاع او لعان او غيرها **قوله** اي صواحبه الحضي اي من تحيض **قوله**
ثلاثة قروء جمع قروء بالضم والفتح وهو يطلق على الحيض والطمح حقيقة ولا كان
المراد هنا الاطهار فتيه المص بها وقيل القروء الاطهار والاقراء الحضي حديث
ترك الصلاة ايام اقربائها ولا يحسب طهر من لم تحض قراً لان القراء هو المحتوش
بدم من حيضه ونفاس او نفاس من كان تلد من زوج ثم من زنا او
عكسه **قوله** بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها وان قلت وخرج بها مالو

فان الطلاق اخر جزء من طهرها يتعلق او غيره ففي المطلقة في الحيض فراجع
قوله بالطن في حيضة ثالثة وان طال طهرها وانقطع دمها لثة اولابان بلغت
من الياس اعتدت بالاشهر واقص من الياس اثنان وستون سنة على الاصح **قوله**
وما بقي من حيضها لا يحسب فالعدل ذكر هذا المسألة بقية الطهر السابقة
والافهون سبق القلم لما مر ان المراد بالاقراء الاطهار فتأمل **قوله** لم تحض اصلا
اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها **قوله** ولم تبلغ سن الياس هو قيد
لدفع التكرار فيما بعد **قوله** وكانت متحيرة خرج بها المتحاضة فتدلى بها
اقربها المتغيرة في حقها **قوله** ١١ واسية اي بلغت سن الياس السابق سراسق
حيض اول **قوله** فان حاضت المعتدة المذكرة وهي الصغيرة والكبيرة والمتحيرة
والاسية في الاشهر الثلاثة المذكورة وجب ان تعود الى الاقراء الثلاثة ولا يحسب
هذا الطهر قواما سبق لها حيض ونفاس كما تقدم ولو انقطع الدم قبل تمام الاقراء
استأنفت عدة بالاشهر **قوله** وبعد انقضاء الاقراء صوابه الاشهر الثلاثة **قوله**
لم تجبالاقراء اي في غير الاسية ولا فيها ان تزوجت والاوجبنا الاقراء سبعين انما
ليست اسية **قوله** قبل الدخول بها اي قبل وطئها واستدخال المني كالوطئ ولو في الدبر
نعم لو كان عليها بقية عدة لم يصح نكاحها حتى تتمها كما لو طلقها بابنا
ثم عقد عليها قبل تمام عدته ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الاولى
فتأمل فان هذه قد وقع فيها جميع من الفضل **قوله** وعدة الامة بالجل كعدو الحرة
سواء كان الحمل كاملا او مضغة بشرط ان يقول القوال بل ان فيها صورة خفية او
انها اصل ادمي ولو بقيت لتصورت والا فلا تنقض بها العدة كالعلقة ولومات
الحمل في بطنها لم تنقض عدتها الا بالقائه على الابح **قوله** يهرين يالم تعقوني عدة
رجعية الاكملت عدة حرة لان الرجعية كالزوجة وما لم تكن متحيرة والا فان وجبت
العدة عليها في اول شهر اعتدت شهرين او في اثنائه فان كان الباقي منه اكثر من خمسة

عشر يوما اعتدت شهر فقط او كان اقل اعتدت بعده شهرين غير تلك البقية
فتأمل **قوله** على القول لانها على النصف من الحرة وانما اكملت قرا الثاني فيما مر لتعد معرفة نصفه
الابقامه **قوله** وفي قول الخ صريح كلامه ان الخلاف في غير المعتدة عن الوفا فراجع
قوله واما المص فحمله اولا اي ان المص قال ان الامة اذا اعتدت شهرين كان اولا في حقها
من شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه المص لم يقل به احد من الاصحاب لان الخلاف في
وجوب قدر العدة عليها وهي ثلاثة اقوال شهر ونصف او شهران او ثلاثة اشهر وهو
لان سماع الخلاف متفق على انها اولى واقتصر المص على اولوية سماع القول الثاني
لا ينافي اولوية سماع القول الثالث كما اشار اليه السارح فتأمل **قوله** لو عاشر
الزوج زوجته المطلقة او عاشر السيد المطلقة من زوجها انقضت عدتها فيها
في الطلاق البائن مطلقا كذا في الرجعي فلا يراجعها بعد ما كن يحقها طلاقه لو طلقها
فصل في انواع المعتدة واحكامها وفي بعض النسخ تقدم الاستبراء على هذا وما هنا
اسبب وفي بعض النسخ عدم ذكر الفصل ايضا **قوله** ويجب للمعتدة الرجعية ولو غير حامل
السكنى في سكن لا يقي بها وان لم يكن ملكا للزوج فيجب على الحاكم اكتر اوه لها من حال الزوج
ان كان او بالاقتراض عليه بنفسه او باذنه لها فان اكترته من مال نفسها رجعت عليه
ان كان باذن الحاكم او باسهاد والا فلا ويجوز ذلك في كل لازم عما ياتي في **قوله** والنفقة بقدر
حاله لانها كالزوجة **قوله** بقية المون من كسوة وادم اخدام ومونة خادمتها وغير ذلك
لما ذكره ولولا سقط ذلك بشرطها قبل الطلاق او بعده كما ذكره **قوله** ويجب للبائن تجلج
او ثلاث السكنى دون النفقة ودون بقية المون ولعل تقيده بالنفقة لاجل الاستئناس
بعده بقوله الا ان تكون حاملا ويثبت حملها بتوافقهم عليه او بشهادة اربع شهود
او بدعواها مع يمينها فيجب لها النفقة ايضا الا ان كانت ناسيا ولو في العدة بناء على
الاظهر ان النفقة لها بسبب الحمل وخرج بالبائن معتدة الوفا فلا نفقة لها ان كانت

حاملًا أو رجعية لأنها تنقل إلى عدة الوفاة إن وجبت النفقة للباين الحامل
قبل الوفاة استمرت لأنه دوام **قوله** ويجب على المتوفى عنها زوجها ولوامة
أو كافرة أو مجنونة أو صغيرة منع ولها **قوله** الأحاد ويقال له الحداد من أحد أو
من حد كما قال لغة المنع مطلقاً وسرعاً المنع مما ذكره المصنف **قوله** من الزينة في البيت
وتبرك لبس الحلي بنهار من ذهب أو فضة أو لؤلؤ وأن كان صغيراً كحاتم ومنه نحو
الودع للأعراب والسلام وغيرها **قوله** تبرك لبس مصبوغ ليلًا ونهارًا من حرير
أو غيره بقصد الزينة **قوله** ويباح غير المصبوغ **قوله** وأبرزه بالمعنى الشامل
للمرء فقبل ما لم يصنع كما مر **قوله** ومصبوغ لا يقصد بزينة كالأسود والآخر
الاذرق نعم أن كان شيء من ذلك مبرقاً في اللوت حرم لأنه يزين به ويخرج بالبدن
غيره كالفراس وأمنعة البيت فلا أحداً فيه نعم الغطاء كاللبس على الأرجح ليلًا
ونهاراً **قوله** والامتناع من الطيب الذي يحرم استعماله على المحرم ليلًا ونهارًا
ويلزها الله عند الشروع في العدة **قوله** في بدن أو ثوب أو طعام أو محل
ويحرم الاتكال بالأشد الأصغر كالصبر إلى الحاجة بخلافه في الأيسر كالتوتا
سوا السود وغيرها ومحرم ليلًا ونهارًا دهن شعر رأسها ولحمتها إن كانت
وبقية شعر وجهها لا بقية بدنها ومحرم طلاؤها وجهها بنحو اسفداج وحرمة
وخضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليد والرجلين بالحناء وغيرها ونظف
أصابعها وتصنيف شعر طياتها وتجعيد شعر صدغها وتدقيق حاجبها وحشوها بالحل
وإزاله شعرها حول حاجبها وأعلى جبهتها ويجوز التطيف بغسل رأس وبدن و
استنشاط بللادهن واستعمال نحو سدر وإزالة شعر كحية أو شارب أو عانة
أو أبط ولم وقلم ظفروا دخول حمام ليس فيه خروج محرم ولا يجوز للزوج
الأحد مطلقاً **قوله** والمرأة لا للرجل أن يتحد على غير زوج كمن قريب أو اجنبى حيث
لا زينة ثلاثة أيام فأقل ويحرم الزيادة عليها بقصد الأحاد كما ذكره الشافعي **قوله**

طالبتة بموعدة وفوقيتين بينهما أو أي البائن من البت وهو القطع لا بقطع ^{حما}
بطلاق أو فسخ أو كانت في عدة شبهة أو نكاح فاسد وضابطها كل عدة لا يجب
نفقتها وفي الرجعية خلاف وتلها البائن الحامل والسترة **قوله** من مسكن قفا
الأخضران يكون منه **قوله** ورخص الزوج أو رضيا مع إلا أن الحق لله تعالى **قوله** إلا
لحاجة فلا يجوز لها الخروج لغرضها كعبادة وزيارة ومكاتبه ومن الحاجة الخروج
لحج أو عمرة أحرمت به قبل الفراق والموت ولو تغير إذن ولم تخف الفوات بخلاف
أحرارها بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج وإن تحققت الفوات وتخلل
كالخسر ويلزمه القضاء ودم الفوات **قوله** ويجوز لها الخروج أيضاً إذا خافت الخ
وهذا من الضرورة فمن علم من كلام المصنف الأول **قوله** أو على ولدها هرباً أو غرقاً
أو تلفاً أو غيرها **فصل** في أحكام الاستبراء الذي هو للمملوكة كالعدة
للزوجة الحرة وهو لغة وسرعاً ما ذكره ولو عبر بالامة بدل المرأة كان انصب **قوله**
ومن استحدث أي حدث له تلك الامة ولو قهرها **قوله** بشر الأختار فيه لوقال بشر بعد
لزوجها كان مستقيماً سواء جدد القبض أم لا فلا يعتد بما قبل الزوم نعم سيذكر أنه
لو اشترى زوجته ندب له الاستبراء ولا يجب ولو اشترى مرتبة أو مجوسية لم
يعتد باستبراءها قبل إسلامها **قوله** أو بارتدائها لم يوجد قبضها **قوله** أو وصية
أي بعد قولها وإن لم يتبعها **قوله** وهبة أي بعد قبضها **قوله** أو غيره كالكرد
يعيب أو أقاله أو تحالف **تنبيه** عود حل الوطى بعد زواله كما استحدث الملك كعجز
مكاتبه كتابة صحيحة لا فاسدة وكما سلام سيد ارتداؤه ارتدت وكذا منوط
طلقت قبل الدخول وكذا بعد لكن استبرأ هذه بعد انقضاء عدتها من الزوج
وخرج بزوال حل الوطى منه بمخوصوم وخض واحمام واعتكاف فلا استبراء فيها
قوله ولم تكن زوجة هو بها الضمير استثناء عن وجوب الاستبراء لأنه مندوب

كما تقدم قريباً وان كانت التا فلا استبرأ ما دامت زوجة وإذا طلقته وجب بعد عدة
الطلاق كما سيذكره **قوله** حرم عليه عند ارادة وطهر **الرجل** **الوطي** داخل الاستمتاع
لجان صواب الرفع ايها هم توقف الاستبرأ على ارادة الاستمتاع وانما حرم الاستمتاع
دون الوطى وانما حرم الوطى لا يسمى استمتاعاً غير ذلك **قوله** الاستمتاع بهما في جميع
زناها ولو انظر بشهوة نفع لا يحرم في السبيل الا الوطى صيانة لما به **قوله** حتى يسويها
لاحتمال حملها او تعبد **قوله** بحبضة كاملة بعد ملكها فلا يكفي بقية حبضة وحسب السبب
فيها لان الطهر لا يفيد البراءة ولو انقطع حبضها صحت نسى الياس **قوله** من ذوات
الشهور كاسية او صغيرة او متحيرة **قوله** نعدتها بشهر لعله سهو لان الكلام في الاستبرأ
وكذا ما بعده **قوله** بالوضع ولو من ذوات **قوله** واذا استوى زوجها الخ تقدم حكمها في حق انقضاء
مدتها اي بعدة تقدم حتى الزوجية على الاستبرأ ولو طوى الامه اثنان بشبهة او بزوجية وشبهة
لزمها الاستبرأ ان كالعديتين لشخصين **قوله** وكواستبرأ السيد منه الموطوءة ثم اعتقها فلا
استبرأ عليها ولها ان تزوج في الحال من السيد او من اجنبي ولو اعتق مستقولة فله
نكاحها بلا استبرأ كما لعنده منه **فصل** في احكام الرضاع ويقال له الرضاعة **قوله**
وهو لغة الخ اذا ما ملت ما ذكره رابت للفتى اللغوي احصى من الاصطلاح ما هو مخالف
للعادة فيها وثل الجوف الرماح وعلم من كلامه ان اركان ثلاثة توضع ورضع ولبن وخوج
بالادسية الرجل والفتى والبهيمة وكذلك الحبنة بناء على عدم صحة انكحهم غنا والمحدث خلافه
فهم كالاديين **قوله** بلبن امراه ولو تحيضت للاسئلة الزبد والجن والفسطاطة خلاف السنن
والمصل سوا ذلك كانت المرأة من الامن والجن كما سر **قوله** حية حياة مستقرة حال انقضاء
اللبن منها كما ياتي **قوله** بلغت سبع سنين قرية تقريبية كما في المحقق **قوله** ارضعت المرأة
ولم يولد او وضع ولم يكن اولى باليدخل بالوكانت نائمة واوولى منه وصل الى جوفه لم يدخل
بالواو حره ولو نالها **قوله** سوا شرب الخ لا يخفى عدم صحة هذا التعميم في كلام المحقق

قوله

قوله او بعد موتها سلق بشرب واختلاط اللبن بغيره لا يضر ولو غلبا حبس
شيئ منه الى مجوفه العند والرماع ولو باسقاط **قوله** صار الرضيع ذكراً او أنثى او خنثى
قوله دون الحولين ظاهره عدم التحريم لو كانت الرضعة الخامسة تمام الحولين والعند
خلافه كما يفيد كلام الساج **قوله** خمس رضعات يقينا انفصالا ووصولا فلو انفصل في
مرة واو جره خسا او بالعكس كما رضة واحدة **قوله** واصلة لجوف الرضيع فان تقاياه حالاً
فان لم يصل اليه لم يحرم **قوله** وضبطهن بالخمسة بالعرف لانه لا ضابط لهن لغة ولا شرعاً
قوله فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الجنس اعراضاً عن الثدي بقدر ولو قطعته عليه
المرضعة لشغل او قطعته للهوا او نوم او تحول من ثدي الى اخره فان طال الزمن في الكل
تعدو ولا فلا **قوله** ويصير وجهها بالمال حاصلة انه محرم على الرضيع اصول المرضع وقوا
وحواشها من نسب اورضاع وكذا صاحب اللبن من نكاح او وطى شبهة ومحرم عليها
فروع الرضيع فقط من نسب اورضاع **قوله** بنسب اورضاع ذكر الرضيع مع ذكر الكتاب
الاثر ولو عبر به لكان اولى **تنبيه** يحتمل شهادة الرجال في الاقرار بالرضاع وفي المشر
من انا اذ بان مجاز في الشرب من الثدي رجل ودين او اربع سنوة **فصل** في احكام
نفقة القريب لو قال في احكام النفقات لكان اولى **قوله** وفي بعض النسخ تاخير الخ وهذه
النسخة انسي لان الحضانه من تعلق الرضاع الا انه يقال ما كاه الرضاع سابقاً على الحضانه
وهو من جملة النفقة فقدم لا شتمها على المقدم وانضم اليها غير ما استمر اذا تناول
قوله والنفقة ما خذ من الاتفاق فيه استقوا مصدر من مصدر وعبر بالاختار دون الاشتاق
لانه الاختار وسع **قوله** وهو الاخراج اي دفع ما يسمى نفقة لمن هو له **قوله** ولا يستعمل في الاتفاق
الا في الخبر بخلاف الاخراج وضد الاسراف فلا يستعمل الا في غير الخ **قوله** وللنفقة ثلاثة اسباب
ولا يرد ايجاب نفقة الهدى والاضحية للمنفق ورين على النادر ولا ايجاب النفقة على حصة
الفقر في الزكاة بعد الحول وقبل التمكن او الاخراج مثلاً لانها من استحقاق الملك **قوله** الزاوية

قربها على الملك لانها قد سبق عليها كوالد طفل غني بمورث او بخوصية لاحيا
فيه وقدم الملك على النكاح لمثل ذلك غالباً ومن قدم النكاح بنظر الى قوة اللزوم
فيه وتقديم القرابة على الملك للاعتناء بها وشرفها **فصل** ونفقة العودين الى الاصول
والفروع سواء ذلك للاعتناء عليهم او تشبها باعمه نحو الخيام **قوله** من الالهي
حال بقية **قوله** واجبة على الغني بازاد على ما يحتاج اليه لمهونة يربا ووليلة ووجوبها
بقدر الكفاية مما يشيعه مع اعتبار سنة وزهادته ورغبته في الحالة الناجزة وللحاكم
بيع جزء من ماله لخبية او امتناع ولا نصير دنيا بعض من ماله ولو مع الامتناع الا
يقرض قاض بالفاق بنفسه او ما ذوته او باسها عند نذرته وله اخذها عند
الامتناع من ماله وان لم يكن من جنسها والاب والمجد اخذها من مال المحور بحكم الالهي
ولها ايجارها لها العمل بطبقه ويليق به بخلاف الام والفروع نعم للحاكم ان يولي الولد
الزمن اجارة ابية المحزون لها ويجب على الام ارضاع ولزها اللبا ولا تجبر بعد على ارضاع
الا ان تعبت وتقدم غيرها اذ ارغبت في ارضاعه ولا يراد في نفقة الاحل
قوله للوالدين والمولودين بصيغة الجمع فيها كما يصرح به ما بعده وهو يدل على ان الالهي
فخرج غيرهم كاخوة واعمام وخالات فلا تجب نفقتهم مطلقاً **قوله** اي ذكر او كانا او انما
من جهة الاصول وان علوا ولو من جهة الام ولو من الفروع وان سفلا ولو من جهة البنات
وفيه إشارة الى التغليب في صيغة جمع المذكور **قوله** اتفقوا في الدين او اختلفوا فيه
بشرط في الجانبين الحرمة والحصة فلا تجب لمتردد خزي مطلقاً ولا الرقيق ولا عليه
ولو كانتا وبعضاً نعم تجب له بقدر حرته وتجب عليه نفقة كاصلة تمام ملكه **قوله**
واجبة الخ هذه الجملة مكررة ولعلها كانت في نسخة ورجع عنها **قوله** واما الوالدون فتجب
نفقتهم اي مونسهم فيدخل الادم والكسوة والسكنى ولو لخادم محتاج اليه ووجوب
كذلك اجرة طبيب وثمان دوا له ونحو ذلك **قوله** بسوطي اي باحد من مونسه الى الفقر

فهو

فهو مكررها **قوله** والزمانة بفتح الزاء اصلها الاستلزام والعادة واسار الى
ان المراد بها هنا افة مانعة من الكسب **قوله** فان قدر واعلى مال او كسب لم تجب نفقتهم
هنا مقتضى كلام المص والمعمد وجوب نفقة الوالد القادر على الكسب بخلاف عكسه
الاي **قوله** بثلاثة شرط اي باحد من ثلاثة مضمون الى السفر فهو مكررها
قوله احدها الوجه اسقاطه ولعله زيادة من النسخ بدليل عدم ذكر ثانياً وثالثاً
مقابل له فتأمل **قوله** فالولد الغني الكبير لا تجب نفقته هذا مفهوم الوصفين معا ولا
حاجة الى نقد الوصف الثاني مع وجود الاول فكان الوجه ان يقول فالغني
الصغير والفقر الكبير لا تجب نفقته وان احتج الى التقيد بما بعده لا
مفهوم شرط لا يعارض مفهوم شرط اخر فتأمل وكذا يقال فيما ذكره في الباقي نعم
الولد القادر على الكسب اللانيق به لا تجب نفقته كما مر من الإشارة اليه وربما يقال
انه داخل في وصف الغني المذكور **قوله** ونفقة الرقيق اي مونسه كما سيشر اليه
ومنها اجرة طبيب وثمان دوا وسرا طهارة وثراب تيمم **قوله** او من بر او لم
او ستاجرا او معادرا او اعلى او زمنا او مستحقا منافع بوصيه او غيرها
او ابقا او من زوجة لم تسلم لزوجها لئلا ونها ان نعم لا يجب شيئا للكاتبة ولو
كتابة فاسدة الا ان عجز بنفسه وان لم يعجز السيد بنفسه ككاتبه **قوله** فليطمع
رقيقه من غالب قوت اهل البلد مراده من غالب قوت اهل البلد وان لم يكن
من جنس قوت السيد وكذا يقال في الادم والكسوة **قوله** بقدر الكفاية في النفقة
والكسوة والادم وغيرها ويعبر حال زيادة ورغبة بقدر شبعه وان راد
على كفاية امثاله ويراعي حال السيد مثله في يساره واعساره وتسقط بعضي الزمن
ولا نصير دنيا الا بالافتراض من القاضى او ما ذوته او يبيع فيها ما له خبىة او
امتناع فان لم يوجد مال امره الحاكم ببيعة او عتاقه او اجارته فان لم يفعل جر

الحاكم ان ينجس والاباحة ان وجد مشقة لا انفق عليه من بيت المال **قوله**
ولا يكتفى الخ ستر العورة نعم ان كان في بلاد يعيادون ذلك كفى وأما البهائم جمع
بهيمة سميت بذلك لعدم نطقها واصلاها الزوايا الاربع من ذوات البر والبحر
والمراد هنا الاصح من كل حيوان يحترق فيه ما يدفع ضرره من علف
وسقى وغيرها ويجبره الحاكم عليه او على بيعه او ذبحه ان كان موكولا
فان لم يفعل ناب الحاكم عنه في بيعه او بيع جزء منه او اجارته فان تعذر
ذلك فعلى بيت المال ولا يلزم في الحيوان المحترق الا تركه فقط **قوله** ولا
يكلفون من العمل الا يطبقون يجوز قراة الفعلين بالثناة الفوقية وضمة
عائذ للمذكورات من الرقيق والبهائم ويجوز بالثناة التحتية وضمة للمذكورات
من ذلك والشايع حمله عائذ للرقيق وجره نظر الظاهر والاولى
واصح وان قيل المراد تكليفه ذلك وما فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لم يجز
او عذر لم يحرم **قوله** فاذا استعمل الملك رقيقه نهار الخ كلامه في ظاهر الاشغال
ومثله الحمل واقتصر في الدابة على الحمل ومثله الاشغال ومنه الحلب فيجوز ما يضر
فيه تركا او فعلا كما ستفصاه الجوع وعدم قص اظفار تودي وبكره ترك
حلب لا يضر ويبقى اولدها ما لا يضره حلبه ويجب ترك شئ من غسل الحمل
في الكوارة او شئ مما له مخود جاحدة وتوضع على باب الكوارة لئلا ياكلها ويحرم خلق
مخو الصوف واستئصال جرة وورق التوت لرواد القز كما علف **تنبيه**
بالارواح فيه كالعقار والقناة لا يجب عمارته وبكره تركه اذا خرب نعم يجب عمارته
ان يتعلق به حق كرهن لاجل حق الميراث **قوله** ونفقة الزوجة الممكنة غير
الناشرة واجبة بشرط التمكن يوما بيوم فلو حصل التمكن في اثنا يوم
وجب بقسطه وشتمها ايام صحتها ورضها وكذا الادم وغيره مما ياتي في التمكن

في غير الممكنة

في غير الممكنة والمراهقة والسفينة بوطيها وفي الغايبة ببلوغ خبر حاله به
ويصوق وهو في عدم التمكن **قوله** قوت البدل اي بلد الزوجة اي محل اقامتها ولو ادا
ولو اختلف الغالب اعتبر حال الزوج بحسب العادة ولا ينظر لكونه مقرا او لا والمراد
بالعسر من علك ما بقي موته قدر بقية العمر الغالب فاقبل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر
فتوسط او بلغها فاكتر فوسر وحسب ما عتد ذلك بطلوع الفجر في كل يوم فلا يبعد
ان يكون موسرا في يوم وغير موسر في يوم اخر **قوله** ويختلف الادم باختلاف الفصول
وسنة الفلكية ولما فيها من اختلاف في مقدار الادم قدرة قاضي باجتهاده معتبرا
حال الزوج ولا تكلف اكل الخبز وجره وان جرت عادته بانه والعنبر في مقدار الكسوة
كفاية بدنها طولا وقصرا وسما وهدا في جنتها عادة امثاله من قطن او
كمان او حرير ويقاوم بين الموسر وغيره وتعتبر الكسوة في كل فصل وهي قميص وسراويل
وخمار ومكعب ورفع البرد جبة محشوة او فروة ويتبع ذلك الطاقية ودكة الالباس
وردا القصر والحياطة وخطيها واذا وقع التمكن في اثنا فصل وجب بقسطه مما
فيه ويجب لها ما تقدر عليه من حصر او لبس للعسر وبساط ونطع للموسر عا حرة
به العادة واذا اختلف الفراش بالليل والنهار وجب لكل منهما ما يليق به ويجب عليه
ما يتعلق بالنوم من نحو مخدة ولحاف وملحفة **قوله** لحم بحسب العادة ويتبعه ما يطبخ به
قوله وعليه طحنه وخبره بنفسه او بغيره فان غلب غير الحب كتمر واقط وجب
تسليمه فقط او اطلقت بدلا عن النفقة غير المستقبلة حاز ان لم يكن ربا ولو اكلت
معه على العادة سقطت ان كانت رشدا او اذنت ولها والافلا تسقطوا كلها تطوعا
قوله ويجب لها الات اكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة والبرق ونحوها
مما لا غنا عنه ويجب لها ما تغسل به ثيابها وما يغسل ووضو سببه فيها الا ان حيف واحتلام
وعليه اجرة حمام جرت به عادة اسأله في كل شهر او اكثر او اقل وعليه ان تنظف نحو شط

ونحو سرور موتك ولا يجب كل ولا طبيب ولا ما يترتب به كحضاب ولا دوا مرض
ولا جرة طبيب وحاجم وحائق وفاصد **قوله** ويجب لها سكن يليق بها عادة ولو
باجرة لانها لا تملك لانه لا متاع وسيقط بعض الزمن بخلاف ما تقدم من النفقة والادام
والكسوة والالت بالنظف وغرض ذلك فانها تملكه ان كانت حرة وسكها ان كانت امة
والحره التصرف فيها باسنان وتيس غيرها ما لم يمنعها الزوج **قوله** وان كانت ممن يحزم الى
بيت اهلها او زوج قبله وسوا في وجوب الاضرار الزوج المحرم والعبد والمعتق وغيره **قوله**
بحره او اتمه له كان الانسب تقديم امته على الحره ليقول بها ما بعد من الاستجار **قوله**
متاجر ولا يلزمه غير الاجرة وان كانت حرة **قوله** او بالانفاق ولو امة وعليه نفقتها و
فطونها وكسوتها وغيرها مما امر لكون دون الحره حسا ونوعا وصفنا وقدر
ولا يجوز لمن لا يتخدم اتخاذ خادم ولو باجرة من مالها بغير اذن زوجها نعم يجب عليه
اخراج مخور بيته وذي زينة لانه لا حاجة **قوله** وان اعسر الزوج اي عجز عن نفقة
المعسرين ولو بغيبه ماله سافه القصر او بعجزه عن الكسب ولا يلزمها قبول نفقة
اجنبي عنه الا من اب او جد عن محوره **قوله** بنفقة اوكسوتها بخلاف الادام ونحوه
والمسكن ونفقة الخادم والاعزام فلا يصح شي من ذلك لان النفس تقوم بدونه
وكيفية الفسخ ان ترفع امرها الى القاضي وتثبت اعساره ويهله ثلاثة ايام لم ترفع
ثانيا اليه في صيغة الرابع ليفسخه بنفسه او يابده او ياذن لها في الفسخ وليس لها الفسخ
بنفسها الا اذا عجزت عن الحاكم وعن المحكم ايضا وليس لها منع الزوج في مدة الامهال
وليس له منعها من الخروج لكسب النفقة ونحو ذلك **قوله** ان اعسر بالصدق
كله وبعضه على الاصح العمد **فصل** في احكام الحضانه بفتح الحاء وهي لغة ما ذكره
وفيها نوع ولابة وسلطنة **قوله** وسرعاء حفظ من لا يستقل بابوره لوقال كما قال غيره
تربية من لا يستقل بابوره بالصحة ودفع ما يضره لكان اول لانها تفقد بفصل حسده

وتباني

وتبانيه ودهنه وكله ودر بطنه في الهدهد وتحريكه لسانه ونحو ذلك كما سيظهر الى
بعضه فيما يأتي **قوله** وله منها ولد ذكر او انثى غير عتق وسيله الجنون كما مر **قوله** بطعامه
وشرايه لوقال باطعامه وسقيه لكان اولى **قوله** وسوثة الحضانه على من عليه نفقة
ان لم يكن له مال والا ففى ماله **قوله** واذا امتنعت الزوجه الخ اذا داه امتناعها بسقط
حضانتها ولا يملكها لا يجبر عليها وهو كذلك ان لم يخلف نفقة المحضون عليها ومثل
الام في الامتناع غيرها **قوله** انتقلت الحضانه لامهاتها نعم يقدم عليها من بنت
ان كانت وروح ذكر اكان او انثى ان كانت مطيعة للوطي والا فلا يجوز تبانيها له و
الواد باسمايتها الوارثات ويقدم منهن القوي فالقوي ثم انشأت الاب كذلك
ثم اخت ثم خاله ثم بنت اخت ثم بنت اخ وتقدم ذات القرائن على ذي القرائن
الواحدة وقرابة الام على قرابة الاب ثم بعد المحارم غير المحارم كبنت خاله وبنت عمه
ثم الذكور المحارم كاخ وابنه ثم غير المحارم كامن عم لكن لا تسلم مشهاته لغير محرم
بل نفقة معه كبنته وتقدم ان كل جهة على ذكرها فان استودا اقرع والحنثي
كالذكر ويصدق بيمينه في دعوى الاموثة **قوله** يمكن المراء على التمييز من غير نظر الى
من شيع سنين او اقل واكثر بحيث يكون عارفا باسباب الاختيار وهو موكل الى
اجتهاد الحاكم **قوله** بخير بين ابوين الصالحين للحضانه وان علت الام وفضل احد
بين اموال او محبة **قوله** واذا لم يكن الاب الخ اrian المحر والاخ وابنه والعم وابنه كالات
مع الام والاخت لغراب والحالة كالات وله بعد اختيار احدهما اختيار الاخر و
يحول اليه وان تكرر ما لم يظهر ان ذلك لنقص تمييز فيجعل عند من كان عنده قبل التمييز
ولو لم يميز واحدا منهما فعند الام وان اختارها اقرع واذا اختار الذكر اباه حرم عليه
منعه من زيارة امه او اختار امه فعند هاليل او عند الاب نهارا واذا اختارت الانثى ومثلها
الحنثي احدهما فعنده داما ولا يمنع الاخر من زيارتها على العادة مع الاحترار من نحو خلوة

وإذا مرضت عند الأب فالأم أولى بترضاها عنده إن رضى والافقدها وله عيادتها على ما
قوله وشروط الحضنة سبع بل أكثره وأصلها بعضهم إلى خمسة عشر وستاني كيوم في
عسرة غيره كيوم في سنة وهو ظاهر **قوله** فلا حضنة لوفيقه لو قال الرقيق كان أولى
بشمل الذكر وأولى منه إن يقول لن فيه رق ليشمل البعض **قوله** وإن أذن سيد لها فلا عبدة
بأذنه لأنها ولاية لا ملكة أم ولادة كافر تبعتها ولدها وحضنة لها ما لم تنكح **قوله**
الذي صرح كلام الشارح المراد به الإسلام ولولم كان ورد عليه حضنة كافترة
للكافر ولو جعل كلامهم شاملا لها بمعنى أنه يشترط اتفاق الحاضن والمحضون للدين
لكان أولى بل ربما أن يكون عدول المص إليه ذلك ولا يرد حواجز حضنة مسلم الكافر
لأنه معلوم بالأولى من المسلم فتأمل **قوله** فلا حضنة لكافرة على مسلمة أم لا حضنة لذي
كفر على ذي إسلام من ذكر أو أنثى والشارح يقتصر في عباراته على الإناث نظر الأصل
ويترجح الولد المسلم من أقاربه الكفار قال الخطيب **قوله** قال الخطيب فيه نظر وهذا ليس بكلام
الخطيب ندبا ومحضه المسلمون وإن أكونوا من أقاربه وموئنته في ماله ثم على من قرأه
موئنته ثم على المسلمين وتثبت الحضنة للكافرة على كافر لعله في غير أهل الحرب مع غيرهم
كما في الأرض فراجع **قوله** العفة والأمانة هما معنى واحد وهو العدالة كما سيشر
إليه علو غير المص بها كان اخصوا ولو أذا العفة بكسر الهمزة الكف عما لا يحل والأمانة
ضد الخيانة فكل أمين عفيف وعكسه فتأمل **قوله** بدتكفي العدالة الظاهرة إن لم يقع
فيها نزاع والأبلا من توبتها عند الحاكم وهي العدالة الباطنة **قوله** في بلد المميز لو قال
في بلد الولد أو المحبون لكان أولى كما يدل له ما بعده **قوله** سفر نقلة خرج به نقلة في البلد
من محل محل آخر **قوله** فالأب أولى وكذا بقية العصبية ولو غير المحارم حفظ النسب نعم إن لم
يؤمن الطريق والمفضل فالأم أولى **قوله** خلوا المميز تقدم أن التغير بالمحضون هو الأولى
قوله ليس من محارم الطفل صوابه في هذا وما بعده إن يقول ليس له حق في الحضنة تدل على ما

به كاجر

كما جئني عنده فلا حضنة له وإن رضى الزوج **قوله** ورضي كل منهما لا يخفى أن حق الحضنة
في ذلك للزوج والزوجية معاً فمأعنى هذا الرضى فتأمل **قوله** سقطت حضانتها أي
مادام المانع قائماً بها فإن زال ولو بطلاق زوجي في الزوجة عادت الحضنة اليها من
غير ولاية حاكم ومثلها في ذلك الأب والجد والناظر مشروط الواقف **قوله** بقي من الشرط
أن لا يكون الحاضن صغيراً ولا مجنوناً ولا أبرص ولا مريضاً باستغله عن أمر المحضون
ولا مغفلاً ولا زناً بما يمنع من الحركة المباشرة أمور المحضون ولا موصفة واستغنت
من إرضاعه وأعلم أنه إذا بلغ المحضون رشداً ذكر أو أنثى فله أن يسكن حيث يشاء
والأولى عدم مفارقة حاضنته نعم إن كانت ربة ولو يقول الحاضن أو خوف عليه
في الانفraz كأمرد منع من المفارقة وإن بلغ غير رشيد شكاً لصبي الحنفي كالأنثى كأمرد
الإشارة إليه **كتاب الحبايات** جمعها لا تختلف في أنواعها وهي
هي تشمل الحباية على الأموال وليست مرادها هنا إلا في الرقيق لكونه أديباً ولأن
قبل التعبير بالحجج أوله واجب بأن شمولها لا يتوهم دخوله وليس فيه مناد حكم
الحق من إخراج ما يتعين دخوله وفي إخراج مناد حكم فتأمل **قوله** قتلا أو قطعاً
أو جرحاً أو كذاهشماً أو قلعاً أو غيره ما كروا لسمع ولا تدخل فيه الحروب ولا فيها لا ينسب
جناية عرفاً ولذلك لم يدخلها المص فيها كما يأتي **قوله** القتل هو حصول الهلاك التام
عن فعل ولو حكماً كالسحر ويقال لغيره مات حتف أنفه وهو إذا كان عدواً ظاهراً
الكبار بعد الشرك بالله تعالى وتصح التوبة منه ولا يتجزم غرابة ولا دخوله في النار
إن عذب وإن أمر على عدم التوبة وذكر الخلود في الآية محمول على المك الطويل أو
على المستحل له وإذا اقتصر الوارث أو عفى ولو جازاً سقط الطلب في الآخرة كما قاله
النوري ومن ذهب أهل السنة أن القتل لا يقطع الأجل وأما موته بأجله خلافاً
للمعتزلة **قوله** ثلاثة أصوب لأربع لها بحكم العقل الوجود لأنه إن لم يقصد عين المجني

عليه فهو الخطاسوا كان بما يقتل غاليا ولا وان قصدت عن الجني عليه فان كان
بما يقتل غالبا فالعدو الاقرب له يقال له عدو الخطا وخطا العدو **قوله** عند محض ابي خلد
وفسر العدو باعتبار معناه الاصل يقول مصدر يوزن ضربا ومعناه قص **قوله** ان
يعد بكسر الميم كعلم **قوله** اي شئ فسر بذلك ليدخل السر ونحوه **قوله** يقتل غاليا بالنسبة
للخص المقصود ومنه غزاة في مقتل او في غيره وتالم حتى مات ومنه ضرب يقتل الرض
دون الصحيح وهذا تفسير العدو في ذاته ويعتبر في ايجابه الفصل ان يكون ظاهرا في
فخرج قتل المرتد ونحوه فانه واجب قتل الغازي قوته الكافر اذا لم يسلم **قوله** الله
فانه كره فان سبها فقتله مندوب وقتل الامام الاسير عند استوال الخطا فانه
سباح **قوله** القود سمي بذلك لانهم كانوا يقيدون الجاني الى محل الفصل بحمل **قوله**
قوله وما ذكره المصنف في تفسير لقوله بعد لاقادة ان ذلك معناه وليس
زايلا عليه كما صرح به تفسيره القتل الى ثلاثة اضراب اذ لو اعتبر هذا زيادة على قتاله
لزم زيادة الاقسام فتأمل **قوله** او قطع اطراف هذه جملة زائدة على ما في كلام المصنف
قوله فهدد الجزبي المرتد في حق المسلم ويهدد الجزبي في حق مسلم وفي حق مرتد ولا يهدد
المرتد مع مسلمه **قوله** اي عفي الجني عليه عن الجاني اي على الدية لانه فرض كلام المصنف فان عفي
مجانا او اطلق فلا قصاص ولا دية وان كان العافي محجورا عليه وسواء عفي عن نفسه
او عن غيره من اعضاءه لانه اذا سقطت بعضه سقطت كله لعدم تجزئه **قوله** فيضيب
رجلا او سدا ولو كان انسانا كان اعم ومثل الرمي بالوزن فوق وقع على انسان فقتله
قوله في ثلاث سنين ان كان المقتول كاملا مجربة وذكره واسلام والاف في كل سنة
قد تلت دية الذكور والاروس والحكماء والاطراف كالدية **قوله** وعلى الفتي هو من يملك
زيادة على ما بقي بالمر الغالب عشرين دينار فاكثر فان كان اقل من عشرين دينار وقوى
ربع دينار فهو متوسط والاف هو فقير لا يعقل **قوله** عصبة الجاني اي المتصون

بأنفسهم

بأنفسهم وهم الاخوة لغبرام ثم سبواهم ثم الامام اغبرام ثم سبواهم ثم سبواهم ثم
عصبة ثم مقتى ابنة ثم عصبة وكان مقتى من كان لاب وام عن كان لاب فوخذ
من اخوته من كل غني نصف دينار وفي كل متوسط نصف فان لم يبق ثلث الدية انتقل الحكم
الى من بعدهم مرتبة بعد اخرى حتى يصير لما خوذ قدر الثلثة فان لم يبق به انتقل الى ذوي
الارحام ان لم ينتظم امر بيت المال والاف عليه فان فقد فعل الجاني وعسى المرأة بحملة
عاقبتها والعنوقون كالعتق الواحد وكل واحد من عصبة كل مقتى يحمل ما كان بحملة
ذلك المقتى وشرطا العاقل ان يكون مكافا حرا ذكرا غير فقير موافقا للدين الا ان في
وعنه وابتدأ اجل الدية من الزهوق وغيرها من الحنانية لا يؤخذ ارشدا لا بعد
الانذال ومن مات من العاقلة في اثنا سنة سقطت واجبها **قوله** الا اصله و
اي اصول الجاني وفروعه لا يعقلان عنه وكذا اصول كالمقتى وفروعه **قوله** فلا يصح
على صبي بالمعنى السائل للصبي **قوله** عاقلا اي حال جنانيته وان جن بغيرها ونقص
سنة في حالة جنونة ويصرف بميمه اذ ادعاء حالة الجنانية وعهده واعلم ان
السابع توهم ان كلام المصنف في حالة الاصل من الجنون فذكر ما قاله فتأمل
قوله ويحب الفضا ص اي ان السكران المتعدى بسكره كالمكاف وان كان غير
عنده التزوي تغليظا عليه **قوله** والذي اصل وان علا ذكر او اني **قوله** يقتل ولوه
ولو سفيا بلحان ولا يقتل من يرتد ولوه **قوله** نقص حكمه اي لم يكد اخصه و
ذبحه كالبهيمة ويقتل الولد يقتل والده الامكا يتاقتل اباه المملوك له على الاصح **قوله**
وان لا يقتل المقتول انقص من القاتل كقراورق وكذا ابا مان او سيادة او اهلها **قوله**
فلا يقتل مسلم ولو زانيا محصنا بكاخر ولا يقتل ذمي او معاهد او مؤمن يرتد ولا يغبرهم
من الكفار ويقتل بعضهم بعض ولا نظر لحدوث اسلام **قوله** ولا يقتل حر كالمجربة توب
اي بن فيه رقد وان قل ويقتل الارواح بعضهم بعض ولا نظر لحدوث اسلام او حدوث عتق

ولا يقتل ببعض لبعض وإن زادت حربة واحدة ولا يقتل سيد عبده ولو أباها **قوله**
ولو كان القتل ناقصا بغير التقاد في الذكورة والأنثى والخنثى والعلم والجهل
والشرف والحسنة والطول والقصر وكبر الحجة وصغرها **قوله** ويقتل الجماعة بالواحد
وإن تفاوتت جراحاتهم عدد أو نكشا أو ضربا منهم كمثل القوة في مجراوين شاق
بشرطه المذكور في كلامه ولو إلى الأمر إلى الله تعالى وزعموا باعتدال الرءوس في الجراحات على عدد
الضربات ولو قتل واحد جراحا بقتل بآخرهم أو معافوا أحدهم بقرعه والباقي الأبا
وكذا لو تعدى واحد من أوليائهم فقتله ولو قتلوه دفعه وقع موزعا عليهم ولكل
منهم ما بقي من دية مورثه والعبرة بنية القتل لا القاتل **قوله** في الأطراف
والأذن وكذا في المعاني كالسمع والبصر **قوله** من أذن أو يد الخ هذا مجازاة لكلام المص
ولو قال كاذبة ويد الخ كان إيماء لا تقطع شفع عليها بسفلى ولا إملة بأخرى ولا
أصبع بأخرى ولا حادث بأصل **قوله** فلا تقطع يد أو رجل مثلا صحيحة مثلا وان رضى
الجلاني أو سلبت بعد الحناية فلو خالف لم يقع قصاصا وعليه ديتها وله حكومة
فإن شرب إلى النفس وجب القصاص ولا أثر لخرج وقصر وحضرة أسفار وسوادها
وصمم وحشم وعنه وحش **قوله** وكل عضو أخذ من مفضل ففقد القصاص ومنه قلع العين
فلو قلع شغور ومن هو من سقطت أسنانه الرواضع سن غير شغور وانتظر عودها في وقتها
فإن لم يقد منه وجب القصاص ككبير وانتظر كالأصغر ولو قلع سن شغور لم يسقط القصاص
إذا عادت لأنه نعمة جديدة فإن قلعت سن الجاني عادت قلعت ثانيا فقط وقيل ثالثا
وأكثر **قوله** وما لا يفضل له لا قصاص منه لو قال ولا قصاص في القطع من غير مفضل كان
صوابا لأن القصور أنه لا قصاص في كسر العظام نعم إن أمكن في السن اقتص منه فإن كان
قبل للكسر مفضل أخذ له حكومة الباقى وخرج بالعظام غير هالكين وأذن وأنف
وشفة ولسان وذكروا شين وجر في الفرج واليه نعم لا تؤخذ عنى صحيحة بعباد ولا

لسان ناطق باخرس **قوله** وأعلم الخ هو توطيد الكلام المص كما يشير له وهو غير
مناسب كما سترفه **قوله** شجاج الرأس والوجه تخصص الأضافة لأجل التسمية لأنه
في غيرهما يسمى جرحا لا شجاجا وفيهما يسمى شجاجا وجرحا **قوله** عشر بل أكثر كما يأتي **قوله**
ورأيه تدريته فإن سال الدم قيل لها ذامعة **قوله** وشجاج يتلف الجيلة التي بين
اللحم والعظم وتسمى الجيلة بذلك أيضا وكذلك جيلة رقيقة **قوله** وتوضع العظم في اللحم لو قال
إلى العظم كان أولى وأعلمه راعي الوجه التسمية **قوله** خريطة الدماغ هي الجيلة التي فيها المخ
ولا تخرفها **قوله** ومصل إلى أم الرأس لو أسقطه كان أولى لا لا يخفى **قوله** واستثنى الخ
لا يخفى أن ما ذكره الشارح في كلام المص فيه قصور وإيهام حكم غير صحيح لأن الجرح عام
في سائر البدن كما تقدم فحمل على خصوص الشجاج لا وجه له وفيه إيهام لأن الجرح في
غير الوجه والرأس لا يعلم حكمها وإن الموصحة في غيرها لا قصاص فيها وليس كذلك
فله عزم الجرح واستثنى منها الموصحة كما هو صريح كلام المص لو في المراد قتال و
كيفية القصاص في الموصحة أن تقتل بالمساحة طولا وعرضا وعلم عليها نحو سواد
وتوضع بالموسى وكل الجروح تعتبر بالحكومة إلا الموصحة إذا كانت في الرأس والوجه
ففيها الأرش وهي خمس عشرة صغرت أو كبرت **فصل** في بيان الآية **قوله** على جرح
الوقيق فالواحد بقية القيمة بألفه ما بقت تشبهها بالرواب بجامع الملكية **قوله**
أو طرف بالمعنى المتأثر للمعاني كالعقل والسمع **قوله** والدية من الودي وهو دفعها
فخذت فأوها وعوض عنها **قوله** الثانية **قوله** ضربين من حيث التغليظ المطلق والتخفيف
المطلق ولا ثالث لهما من تلك الحثية وقد تكون مغلظة من وجه وتخففة من وجه لأن
التغليظ يكونها على القاتل ومجلولها وتثليثها والتخفيف بتأجيلها وتخفيفها وكونها على
العاقلة وقد يجب نصفها أو ثلثها أو ثلث خمسها في النفوس وكن في نحو الأطراف وأما
الأروش والحكومات فلا ضابط لها ويغير فيها التغليظ والتخفيف أيضا إلا في الحرم والأشهر

الحرم والرحم المحرم **قوله** فالغلظة الخ هذا مبتدأ ومثلثة خبره وهذا هو الواو
لما تقدم وما فعله الشارح خلافا للصواب لانه جعل خبره مائة محذوف وهو
صريح في ان كونها مائة من وجوه التغليب وهو غير مستقيم كما تقدم **قوله** قتل الزكرو
الحرم المسلم هو مصدر مضاف الى مفعوله ويقيد بغير الجيز والهمز وكون القاتل
حواملين ما ولو ان شئ سرا وجهية يعفوا واستدوا ولو قهر القتل والارادة وروى
الجاني وسكت عن كونها على القاتل وكان الوجه ذكره **قوله** وسبق معناها بان
الحقة ما استحققت ان يطرقها الفحل وان تركب ويحمل عليها والخزعة ما التفت
مقدم استانها **قوله** والمعنى الخ دفع به ان الحمل لا يسمى ولما في بطن اعداه من
المجاء والخلفة جمع لا مفردة من لفظه عند الجمهور وقال الجوهري جمعها
خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سيرة جمعها خلفات **قوله** يقول اهل الخبر
بالابل اي اثنين من عدد الهم **قوله** عشرون حذوه قدم الخزعة هنا على الحقة
وقدم بنت اللبون على بنت المخاض والمناس عكسه والمخاض الحامل واللبون ذات
اللبن وسكت عن دية شبه العمد وهي غلظة من حيث تشبيهها فقط **قوله** وتي
وجب الابل فلا يقبل فيها معيب بما في باب البيع **قوله** اقرب البلاد ما تبلغ مسافة
قصر او ما لم يكن لنقلها سونة تزيد على ثلثيها **قوله** فان عمدت جسا او شرعا
بما **قوله** قيمتها وقت وجوبها بخلاف نقد البلد فان غلب فقدان تخير الجاني بينهما
قوله وقيل في القديم هو هي اشارة الى تضعيفه وعدم اختياره **قوله** فان غلظت
الخ كان المناسب ان يقول وقيل ان غلظت الخ لانه وجه مرجوح على القول المرجوح
لان الاصح على القديم عدم الزيادة **قوله** وتغلظ دية الخطا في النفس وغيرها من حيث
التلث فقط وخرج به قتل العمد وشبهه والقيمة والاطراف التي لادية فيها الحكمة
فلا تغلظ فيها في هذه المواضع **قوله** اذا قتل في الحرم ولو بمرور السهم فيه مثلا او كون

القاتل

القاتل والمقتول فيه وحده وكان المقتول فلا تغليب في الكافر **قوله** اي جرم مكة
فاللام فيه للعهد الشرعي والذهني ليجرح به حرمة المدينة وغيرها وحالة الاحرام كما
ذكره **قوله** او قتل مسلما او غيره في الاشهر الحرم ولو بمرور السهم فيها ان امكن كما
روى الحرم **قوله** اي في العقدة اشارة الى ان هذا هو اولها وهو المعتقد في على
ما رتبته في التوالي لافى الفضيلة لان افضلها الحرم ثم رجب ثم الاخران **قوله**
الحرم يفتح الحاء وتشديد الراء يسمى بذلك كما قيل ان اول تخريم القتال كان فيه او
لان الله حرم فيه الجنة على ابليس يقال له شهر الله لما قيل انه اسم اسلامي
لان جهة العرب **قوله** او قتل مسلما او كافرا ذكر او انثى قريبا له **قوله** كسبت الغم
فلا تغليب وكذا ابن العم وكذا لو كان محرما لارحم له كالمصاهرة والرضاع فلا
تغلظ ايضا وكان حتى الشارح ذكره لانه مفهوم رحم **قوله** ودية المرأة نصف
دية الرجل سلمة او لا سواء كان القاتل مسلما او كافرا او لا **قوله** والخنثى المشكل كالمراة
احتياط لان ما زاد شكوك فيه **قوله** نفسا وجرحا فيه تسمية ايش الجرح دية
كما سار او هو تغليب **قوله** ودية اليهودي والنصراني والعاهدة المستامن اي الزكوة
منهم **قوله** ثلث دية المسلم ان كان ذكرا ولا فدية من دية المسلم او المراد المقابلة
اي ثلث دية المسلم الذكر للذكر وثلث دية المرأة للمرأة والخنثى **قوله** نفسا او
جرحا فيه ما تقدم **قوله** واما المجوسي اي المذكور في الانثى نصف ثلث الخنس قالوا
وحكمة ذلك ان في نحو اليهودي جنس مضايك كتابه ودية الذي كان حقا وحل
نكاحه وذبخته وتقريره بالتجزئة وليس في المجوسي الا الاخير فكان فيه جنس
دية اليهودي ويعتبر في المتولد اشرف ابويه ومن لا يعرف له دين كالمجوسي **قوله** ويحمل
دية النفس اي تحب لدية كاملة اي دية المجني عليه ذكر او انثى مسلما او كافرا تغلظا
وتخفيفا ولو فعل الشارح كذلك كان اولي واحصوا اعم فقوله وسبق انها مائة من الابل

هو حق الكامل بالاسلام والحكمة والزكوة واعلم ان القيمة في الرقي كاللثة في الحجر
فكل قيمته فيما تكمل فيه دية الحجر من اطرافه وغيرها **قوله** في قطع كل من اليد والرجل
لو قال في قطع اليد والرجل كان اوضح واخص والمراد باليد الكف مع الاصابع
فان زاد عليها وجبت حكومة الزائد وبالرجل المقدم مع الكعب في حكومة الزائد
وفي كل اصبع عشرة دية صاحبه وفي كل غلة تلك دية الاصبع في غير الابهام ونصفها
فيه نعم في الزائد من ذلك حكومة **قوله** وفي قطعها ما اودى رتبها لان كل متعدد وجبت
فيه الدية ففي موزعة على افراده مطلقا **قوله** وجب ارشاه اي لا يصاح وهو خمسة
ابرة الكامل او يقال نصف عشرة دية صاحبه ولا يندرج في دية الاذن بخلاف
الانف معه وفي بعض الاذن بقسطه بالمساحة **قوله** ولو ابديس الاذن بحيث تنف
الحركة منها وجبت الدية وفي قطع الياسين حكومة **قوله** احوال وهو من في
عينه خلل دون بصره **قوله** واعور وهو فاقد احد العينين ووقعت الحنابة
على عينه الصحيحة **قوله** واعشى وهو من يبصر بعد مع ضعف يبصر في بصر وكذا
الاحفش وهو صغير العين واعشى وهو من لا يبصر ليللا واجم وهو من لا يبصر
نهارا وكذا من بعينه بياض رقيق لا ينقص ضوفاً فان نقص الضوء وجبت قسطه
ان ضبط والا فحكومة **قوله** ففي كل جفن يفتح الجفم وكسرها ربع دية ولو باسحقا
وبدخل فيه حكومة المذهب لان فيه حكومة لو ازيل وحده كسائر السعور وفي يده
بعض الجفن قسطه ان ضبط والا فحكومة وكذا الوثقلص باينه وفي ازالة الجفن
حكومة **قوله** الناطق سليم الذوق ففي لسان الاخرس ولو طاريا حكومة وفي الذوق جرح
او مع اللسان دية **قوله** لا تبلغ وارث وكذا اطفال لم يبلغ او ان الذوق فان بلغه ولم
ينطق فحكومة **قوله** السفين ويدخل فيها حكومة **قوله** السارب وغيره والسفة
طولا ما بين الشفتين وعرضا ما غطى اللثة وفي بعض الواحدة بقسطه وفي ثقلص

باعتها حكومة

باعتها حكومة **قوله** وذهب الكلام كله ولولا لكن وارث والتع وحظه وكفي في حوبها
دعواه مع استخائه وقول اهل الخبرة انه لا يبر **قوله** وفي ذهاب بعضه بقسطه ان بقي كلام
مفهوم والا وجب كل الدية **قوله** ثمانية وعشرون في لغة العرب وفي غيرها بقدرتها
قلته او كثرته نعم لو نقص بعض الحروف بجناية فالنوزيع على باقية **قوله** ذهاب
البصر لو مع فني العين دكن ابد دعواه ان قال اهل الخبرة انه ذهب او امحن عند
ما يظهر به صدقة مع يمينه وفي نقصه من عين واحدة قسطه ان عرف بان كان يرى من
سافة فضا يرى من نصفه لئلا والا فحكومة **قوله** وذهب السمع هو شرف من البصر
على الاصح لعمومه لسائر الجهات ومع عدم صنوئلا ويجب دية في الحال ان تحقق
زواله ولو يقول اهل الخبرة انه لا يعود فلو اخذت ثم عاد استردت كبقية العين
ولو ادعى زواله امحن واخذ الدية بيمينه **قوله** وان نقص من اذن واحدة وكذا
سهما معا فقسطه ان عرف والا فحكومة وذكر السابح كيفية ضبطه **قوله** من المخرن
ومن احدهما نصف الدية ولو ادعى زواله امحن وصرف بيمينه **قوله** وان نقص وضبطا
وامكن ضبطه فقسطه والا فحكومة **قوله** ذهاب العقل العزيز في الذي عليه مدار التكليف
بخلاف المكتسب وهو ما به حسن التصرف ففيه حكومة فان ادعى زواله امحن فان لم يتم
حاله اخذ الدية بلا يمين والا صدق الجاني بيمينه وان رجع عوده انتظر حتى يعقل لانه
يعقل صاحبها اي يمنع عن ارتكاب ما لا يليق ومحللة القلب على الراجح وله شعاع متصل
بالدماغ ولذلك كان لا قصاص فيه **قوله** وحبس الدية مع الارش والحكومة **قوله** الذكر السليم
خرج الاسل ففيه حكومة **قوله** ففي قطعها وحدها دية ولا يزداد بقطع الذكر عها شي
وفي بعضها بقسطه **قوله** اي البضتين بخلاف الجلدتين **قوله** وفي الوضحة اي من الراس
او الوجه فقط والا ففيها حكومة **قوله** وفي السن الاصلية الدامة الثغرة كما ترسوا قلعها
او ابطال منفعتها او سوا قلع معها اصلها او لا ولو زادت الاسنان فكل اصلية ان لم تكن

شاعية والافحوة ولو كانت كلها صفحة وجبت فيها صاحبها على الاصل ^{دنة} وقا
وفي السن عشر دية صاحبها كان اعم واولى **قوله** حتى لا ينسوا كبرنا الموصحة
او صغر وتقدم ما فيها ولو كانت مع هيم عشرة او مع تنقيل ايضا خمسة عشر وفي كل
واحدة منفردة خمسة **قوله** وفي اذهاب كل عضو لا منفعة فيه كالاثرل حكومة وكذا
في تقويض الرقبة وتحويل الوجه وفي حلق الرجل والحشي بخلاف حلق المرأة ففيها
قطعا وسلا ديتها وفي احدى يديها نصفها **قوله** وهي اي الحكومة ومنها الدية فدل انهما
لا تبلغها ونما ذكر حبل الرقيق اصلا للحر وسياى عكسه **قوله** ودية العبد قيمته
وان زادت على دية الحر في التقدير بالدية ستم كما مر ولعله حاول ان القيمة في الرقيق
كالدية في الحر فتحب كلها فيما تحب منه الدية في الحر ونصفها كنصفها وهكذا
في جميع اعضائه ومعانيه وحوادثه واطرافه فالحر اصل الرقيق في هذا ولو عسر
بالرقيق كان اعم ولا فرق في الجنابة عليه بين العمد وغيره وبين المكاتب وام الولد
وغرها **قوله** ودية الجنين ذكر او غيره ولو لحما قال اهل الحق انه صورة خفية
يختلف بالوقا لو بقي لمصور فلا شيء فيه **قوله** الحر المسلم لو اسقط السلم كان اولى
لانيهام كلامه ان المص لم يقل بها وكان سينفي عن ابراره عليه ولا يهاه انه
لا غرة في الكافر مع ان فيه غرة تساوي عشر دية امه كما ياتي **قوله** ان كانت امه
معصومة صوابه ان كان معصوما لان العبرة بعصمته هو لا بعصمة امه كجنين
حزني من حربته **قوله** حال الجنابة سواء كانت تلك الجنابة بضرب او قول كتهديد
او شرب دوا او بصوم ولو في رمضان او بتجريح كنع من طعام او شرب نغم لو شرب
دوا ضرورة لم تضمن وكذا الرضعة خفيفة لا تؤثر او هددت بتهديد المبروك
او اقامت مدة بعد الضربة القوية ثم اقلت **قوله** غرة اصلها البياض في جهة الفرس
وتطلق على الخيار من التي وتعد ببقدر الجنين وفي بعض بعضها بقسطه كما في الدية

ديعبر

يعتبر في وجوبها انفصال الجنين كله او بعضه ولو خرج راسه مثلاميتا ولو بعد
موتها بجناية في حياتها فان انفصل حيوات حال او دام المدة حتى مات فدية
والا فلا ضمان كما لو انفصل ميتا بلا جنابة ولو لم يكن معصوم الجنين كحزني من حربته
وان اسلم بعد الجنابة او كانت امه ميتة او لم يظهر على امه شين او كان هو وامه مولى
للجاني فلا ضمان في ذلك **قوله** اي نسمة اسارة الى ان التا في الغرة للوحدة **قوله** عبدا او
امه هما بالرفع بدل من غرة ولو حرا على الاضافة البينة في كلام المص الجاز لا يتعين كون
الغرة بضاد الخيرة لادفعها **قوله** سليم لو قال سلمة كان انساب ومنه كبير لم يجز بهم
وصغير ولو ابن يوم **قوله** نصف عشر الدية اي دية ابيه سلم او لا وهو يساوي عشر دية
امه ولو عسر به كان اولى **قوله** فان نقد حرا او شرا كما مر في الدية وجب بدلها خمسة
ابرة في المسلم الحر وفي غيره بنسبته **قوله** ودية الجنين الرقيق اي المعصوم كما مر ذكر
او غيره **قوله** عشر قيمة امه ولو كانت او مستولرة ويعتبر سلامتها وسلامته وان
لم يكن الاخر سليما وزفها وان كان حرا واسلامها ان كان مسلما وان لم تكن سلمة
ويحمل العشر المذكور عاقلة الجاني كما مر في الغرة **قوله** يوم الجنابة هو احدى وجهي فيه
والذي في اصل الروضة اعتبار اكثر القيمة من يوم الجنابة الى وقت الاجهاض **قوله**
لسبها لو قال السيد كان اولى لانه قد يكون لغير سيدها بنحو وصية نعم لو جنى عليها
مولى كسيد لم يجب عليه شيء فرع لو كان الجنين ببعضا اعتبر بقدر ما فيه من البرق
والحرية من القيمة والدية **قوله** ويجب في الجنين اليهودي الخ لو جعل هذا من وجوب كلام
المص كان اولى كما مره الاسارة اليه مع انه كان الوجه تغذيه على الرقيق فاصل **فصل**
في احكام القسامة بفتح القاف ويعبر عنها بدعوى الدم وقد يجمع بين العبادتي **قوله**
فهو ايمان الذي فهو ما حوزة من القسم بمعنى اليمين لكن هذا الاسم خاص بكون الايمان
حسنا وكونها من جانب المدعي ابتداء واعلم ان ايمان المدعي ولو مردودة كلها تحسن

قوله لو ث بثلثة ما خوذ من التلوث وهو اللطخ **قوله** بني عبد الاقاة على ما مضى
سالمات في اثنا الايمان فلا يبي وارثه بل يستأنف لانه لا يستحق احد يمين غير
بجلاف سالمات بعد عام الايمان وبجلاف ما لواقام شاهد ثمرات لان شهادته
كل شاهد مستقلة وبجلاف ما لوجي المدعي عليه اومات في اثنا الايمان فانه يبي
ووارثه لان هذه ايمان لقي فتقيد بنفسها ولا توقف على حكم القاضي **قوله** فان غلب وولي
غيره اومات وولي غيره وجب التخياف الايمان **تنبيه** توزع الايمان على الورثة
بحسب الارث ويجبر المنكر في ام وبنيت تحلف لثلاثة عشر فرضا ورده او البنت
الباقى كذلك وكذا في كل العول ويحلف شريك بيت المال خمسين عينا لا بقدر ما يحصه
ولو نكل احد الورثة او غاب حلف الاخرين خمسين واخذ حصته **قوله** واذا حلف المدعي
استحق الرية حاله بخله على القاتل في العدة ويجب قود لانها حجة ضعيفة وبخله
وحلة على العاقلة في شبه العمد ونخفة عليهم في الخطار ولو قال المستحق بدي
لكان اعم واو ليشمل السيد والوارث والعبد الكاتب في عبده ولا يعاد لو عجز نفسه
بعدها والمرته حيث يورث في المسلم والكافر والعدل والقاسق ويدخل ما راو اعى
المأذون له بقتل عبد التجارة فانه يقسم السيد لا العبد **قوله** ولا تقع القسامة
في قطع طرف ولا ازالة تغني ولا في الاموال والقول فيها قول المدعي عليه بيمينه وهي
خمسون في الرما دون الاموال ومن لا وارث له ينصب القاضي من يدعي على من ينسب
اليه القتل ويحلفه فان نكل حبس الى ان يقر او يحلف **قوله** وعلى قاتل النفس ولو
صبيا ومجنونا ويكفر عنهما وليهما بغير الصوم ولو صام الصبي اجراه عبد الكفر
بالصوم ومباشرا ويتسبى كساهد زور ويكفر بكسر الواو حافر برعد وانا ومفرا
وسعدا فعلى كل من الشراكا كفارة **قوله** الحرمة على القاتل ولو عبده وتغني عنه
ولا كفارة في قتل امراة وصبي حربيين لان الحرمة على المسلمين ولا في قتل باغ وصابيل

وزان المحض لعن المساري له وحزبي يقتصر منه فرع لاضمان ولا كفارة في
قتل بالردع ولا بالحال ولا بالعين وينبغي للامام حبس العاين او امره بلزوم بيته و
نيد بالعاين ان يدعوا للمعيون بانه يقول بسم الله ما شاء الله ولا حول ولا قوة
الا بالله اللهم بارك فيه ولا نصرة او تقول حصتك بالحي القويم الذي لا يموت
ورفعت عنك السوء بالف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي وهكذا
ينبغي الانسان اذا الذي بنفسه سليما وحاله معتد لا ان يقول بغيره ولو في نفسه
وكذا ينبغي للشيخ اذا استكثر لامرته او استحسن حالهم وكذا للوالد ونحوه
قوله والكفارة عتق رقبة الخ قد تقدم ما يتعلق بذلك في الظهار فليرجع **قوله**
كفر ما طعم الخ لعل هذا سبق قلم او سهو من الناسخ ذكفارة القتل لا طعام
منها كما هو معلوم **كتاب الحدود** جمعها لا خلافا في انواعها قبل
وكان الاولى التعبير بالباب لما مر من ثبوت الحنايات لها وقد تقدم رده **قوله**
لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة يستحقها من ارتكب ما يوجبها كما ياتي
ولعل هذا غالبا لما سياتي **قوله** الزنا بالقصر لغة حجازية وبالفتح لغة تميمية و
اتفق اهل الملل بحرمة وهو من الخش الكبار **قوله** والزاني المستون الزنا الذي
هو علة لحره وهو البلاج كلف واضح حشفة الاصلية المتصلة او قد
في فرج قتلا او دبر المحرم لعينه شتم طبع فلا حد على صبي ومجنون وخنى ولا
بعض الحشفة ولا بحشفة ذكر مبان ولا يشكوك في اصلته ولا يقبل خنى ولا يوجب
نحو حبس ولا يوجب بهيمة ولا ميتة ولا يوجب شبهة في الفاعل والمحل والطريق
ولا يدبر حيلة نعم محم نوطي جارية بيت المال **قوله** وعمر المحض ومثله الموطون **قوله**
ولو حصنا **قوله** سميت بذلك اي سميت المانية بالجلد لانصا لها بالجلد بكسر الخيم فرع
لوزن غير محض شريفا محصنا قبل الجلد وجب جلده ثم حمله كما صح في الروضة **قوله**

وهو سقام الرجل والمرأة ولا تغرب امرأة لآخر زوج او محرم برضاه ولو باجرة **قوله** برأية
بنفسه عا لم يحجب **قوله** ونحب مرة العالم من اول سفره فلو ادعى انقضا العام لم يرد
نذبالا انه حق الله تعالى وينبغي للامام ان يثبت عنده او للعالم **قوله** لان وصوله بهذا قال
القاضي ابو الطيب **قوله** كان الخ انتم من جهة الامام وهو كذلك ولا يجوز له العدول عنه
له وله الانتقال منه الى بلد اخر ليس دون مسافة القصر فان عاد الى دون مسافة القصر
استوفى الغريب سنة وله ان يعصب جارية ليسرى بها ولا للتجارة لا اهلا وعشرا
لكن لو تبعه لم يعفو عنه **قوله** فلا حد على صبي مجنون عدل عن ان يقول فلا احصان الذي
هو مفهوم الشرط الا فاده حكم الزاير وهو عدم الحد لان عدم الاحصان مخلوق **قوله** عكس
الحرية ولا كان كافرا حريرا فلو غيب حربي حشفته في كاح وصحبا الحكم وهو الاصح فهو محض
فلو عقدت له ذمة ثم زني رجم وخرج بعقود له ذمة المستامن فلا تقم عليه الحد
وجود الوطى من مسلم اذ ذى ذكر او انى واعلم ان هذا في الذمة لا في الحد لا للاحصان
كما علمت فكان الصواب عدم ذكر **قوله** واراد بالوطى تعيب الحشفة وان لم تزل الكاهن
طالة كون الوطى بالغا عا قلا ولو في نوم او سحر او كراه **قوله** والعبد الكاهن اب
البالن العاقل ولو كان من **قوله** حدها اي من الجمل لان الزنا لا نصف له **قوله**
وحكم اللواط اي بغير جلية والافقه الغرير **قوله** واثان البهايم في
قوله حكم الزنا من وجوب الحد في اللواط على الراجح وفي اثنان البهايم على المرحوح
والاصح الغرير فيه فقط **قوله** ومن وطى اجنبية فيما دون الفرج ليس الوطى قيدا بل العاقبة
والفاخرة والقبلة ونحوها كذلك ذكر اكل عصية لاحد منها ولا كفارة فيها الا باكب
ليس يهذف وسرقه لا يقطع به وتزني شهادة زور ونسب حق وفشوز **قوله** عن
بما يراه الامام من ضرب او صفع او تجريس او تسويد وجه او قيام من مجلس او تبيخ بكلام
او غير ذلك وللامام العفو عن تغريبه تعالى اولادي لم يطلبه **نسبه** بعد زنا فوق

في اقسامهم

اعبادهم ونحوها ومن عيبك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لربي يا حاج ومن يسمى زائرا
فتور الطلحين حاجلا لا يجوز الشفاعة في الحد ولا العفو من الامام عنها ولا يبلغ بالشهادة
ادنى الحد لمن يغزاه اي لا يجوز له ذلك وهذا في الغرير بما به **فصل** في احكام
القذف وهو بالزنا المجردة لغة وشراعا ذكره وهو من حقوق الادبيين ومن الكبارير
الالفاظ الدالة عليه ثلاثة اقسام صريح ان لم يحمل على القذف وكناية اذا حملت
وتعريض هو ليس بقذف وانه نواه ومن هذا الاخير ما بين الحلال وما انا ابن
زنا وما انا ابن زانية وليس اي زانية وما انا ابن خيان او ابن اسكاف او نحو ذلك **قوله**
ثلاثة في القاذف بل ستة بزيادة عدم الاكراه وعدم الاذن والزام الاحكام ولا يستبرط
اسلامه ولا حرته **قوله** فالصبي المجنون لا يجدان لكن مردان اذ كان لهما نوع تعين **قوله**
عقيفا عن الزنا او كرا عن وطى زوجته في دبرها وعن وطى علوكة محرم له بنسب او غيره
فلا يجد قاذف من فعل شيئا ذلك وان طرأ بعد القذف ولا يبطل العفو بوطى جلية وعدة
شبهة او في نحو حبض او احرام او في ردة او رجعة ولا بوطى امته للزوجة او المكاتبه او قبل
الاستبراء ولا بوطى امه ولله ولا بوطى في نكاح فاسد كنكاح بلا ولي ولا بوطى نحو نحو سحر
له ولا بوطى بكرة او جأهل بجرمة ولا بعقوبات الوطى في اجنبية ولا بونا صبي او مجنون **قوله**
فلا حد يقذف الشخص كغيره ولو مرتد حال قد فقه فان اضاف قذفه ما قبل ردة لم يسقط الحد
وان مات على ردة واستوفيه وارثه لولا الردة لانه للقتل واستوفيه سيد الوفق بعد
قوله اي مجنونا اي حال قد فقه ولو سبعا فان اضافه الى حال افاقته لم يسقط الحد عنه
قوله او رقيقا اي حال قد فقه ولو سبعا فان اضافه الى حال حرته لم يسقط نحو من الحق بدار
الحرب ثم استرق **قوله** بثلاثة اشياء وزيد عليها اقرار القذف بالزنا وارثه له وسياق
قوله اقامه البينة بالشهود الاربعة على ان المقذوف زنا ولو بعد قد فقه واقواوه بذلك طريق
الاول كما مر وهذا امتناعه من اليقين اذا طلبه القاذف منه انه ما زال ان له ذلك **قوله**

والثاني من كونه الخ لعله احتاج الى التاويل في هذا وما بعده لاجل عطف با والرد
لا تناسب الدر قبله **قوله** عفو المقذوف ابر عن جميع المحل فلا يسقط بالعفو عن بعض
لانه هذا الرفع العار وكذا الوعق بعض الورثة عن حصته فللباق الاستيفاء جميعه
عفي جميع الورثة على مال سقط الخ ولا مال وبذلك علم ان حد القذف يورث
بمجرد ارتك القرضه لو قد فقه بعد موته لم يرث منه احد الزوجين على الاصح **تنبيه**
لو قد فقه القاذف المقذوف ثانيا مثلا بعد عفو له لم يحد على الاصح **فصل** في احكام
الاشربة وفي محل الحد المنطق بشرها والعكس هذه العبارة لكان انشبا بما تقدم
اذا الكلام في الحدود والمراد بالاشربة الحرة كالحمر وشربها من الكبار كما انفق
عليه الاجماع في السنة الثانية من الهجرة وهي ما تكررت نسخة كما قاله المحلل السويطي
قوله ومن شرب وهو مكلف ملتزم عالم بالخير ثم يختار غير ضروره **قوله** خروا في طرقا
وان قل او كان در ديا وهي باسفي في اسفل انايه ثانيا اول مسكوبه والعطف بقوله
او شربا مسكرا كالحزبان يكون فيه الشره المطربة ولو بدردية اول مسكوبه كان
قللا كما مر من عطف العام بنا على انه سمي خرا حقيقة كما عليه جماعة لان الاشربة
في الصفه يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من القياس في اللغة ومن عطف الغاير بنا
على قول الرافي ان اطلاق الخمر عليه محبان ونسبه الى الاكثر وكلام المصملي اليه فلا
يجوز التداوي بالمسكر الصرف فحرم ولا حذفيه ويجب عليه ان يتقياه وكذا لو اكره على
شربه وكذا استعماله لعطش ان وجد ما يقوم مقامه والا وجب شربه كاستعانة لفة
به لمن عض بها ويجوز التداوي باستهلاكه فيه اذ لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر
ايضا ويجوز التداوي بالنجس غير المسكر ولو صرفا بشرطه السابق وخرج بالمسكر ما
فقد العقل كالافنون فيجوز اكله لغير التداوي ومنه ازالة العقل لقطع نحو عض
شاكل **تنبيه** يقبل دعوى جهل تحريمه وان نشأ في الاسلام ويحد من علم الحرة وجهل

الحد

قوله يجوز ان يحد صحوه وجوبا فان حد في حال سكره اعتمد به على الاصح **قوله**
الربعين حبرة بسوط او باطراف ثياب او عصي معتدله فيها ايلام السوط
ويجب اجتناب الوجه ونحو المقابل ولا بد فيها من امر الامام ولا بد من ثوبها
ولا يجوز المضارب ان يرفع يدا الى فوق راسه مثلا لما فيه من زيادة الالام ويحد
الذكر قايما والاني جالس ولا تنزع ثيابهما الا نحو جبة خشية او فروة والعشرون
في الرقيق كالاربعين في الحر **قوله** على وجه الغزير هو الاصح ولا بد للجنس في غير مرات
مختصة بعدد مخصوص مستثنات لودوها عن الصلابة بذلك ولذلك قال
الشافعي رضي الله عنه ان الاربعين احب الي **قوله** بالبدنة ولا يحتاج الى التفصيل كالا
قوله رجلين سوا شهدا بشرية او على اقراره فلا يحد بغير ذلك مما ذكره ولا يرجع
سكرا ولا يسكر **قوله** ولا يعلم القاضي لانه لا يقضي بعله في حدود الله **فصل**
في احكام قطع السرقة اي قطع السارق لاجلها وهي لغة وشراعا ذكره ومنه
يعلم ان اركانها ثلاثة سرقة وسارق وسروق والثلاثة في كلام المصنف كما
وضحا **قوله** ثلاثة شرائط بالنظر للسارق وحده والستة في النسخة الاخرى بالنظر
للمسروق ايضا وسياتي بالعلم منه انها اكثر **قوله** سئل كان اودميا حرا كان او
رقيقا **قوله** ومكره بفتح الواو كذا المكره بكسر هاء ثم يقطع ان اكره اعجميا يعقده
الطاعة **قوله** واما المداهد فلا قطع عليه لانه غير ملتزم للاحكام فهذا شرط اخر
قوله شرط في السارق لانه ركن كما لو قال اقتطعه كالذي بعده لكان واضحا **قوله** بالنظر
للمسروق اي لانه ركن ولو زاد للسرقة لكان مستوفيا للركن الثالث لان ان يسرق قصد
موول وهو السرقة والمعدى وان توجد سرقة ويكون المسروق نصا بالان وتقدم انها
اخذ المال حفية فيخرج بها الخمس والمنتهب وهما باخذ ان المال حرة والاول بغير
الهرب والثاني بعينه القوة ويخرج جاحدا بخو ودية ايضا **قوله** مضابا قيمته ربع دينار

لا يفتى في كلام المص والسارح من القلاقة والقصور والتكرار لان المعبر في المضارب
دينار مضروب من الذهب والسرقة ان كان من الذهب المضروب لم يجز الى شئ وان كان من
الذهب غير المضروب اعتبر وزنه وقيمه وان كان من غير الذهب ولو من الفضة اعتبر
بالذهب المضروب ولا ينظر لقيمه الصيغة فيقطع سرقة ان الفدين ان بلغ بدون صغته
نصابا ويكتب لا يحل الانتفاع بها ان بلغ ورقها وجرها نصابا وهكذا كلام المص والسارح لا
يوافق شيئا من ذلك فتأمل **تنبيه** قد علمنا ذكر انه لا قطع بالان يتول كجلد سبعة و
خمر ولو محترقة وكلية ولو علم ان صار الخمر خلا قبل اخراجه او دفع الخمر ولو
ثم اخراجه قطع **قول** من حرز مثله لما كان الحرز لم يرد له ضابط لفة ولا شرعا اعتبر به
ضابط العرف واسار السارح الى بعض افراده سبعا لغيره فانه كان الخ وقد ضبط القرائن
العرف هنا بما لا يعد صاحبه مضيقا له **قول** لا ملك له فيه فلا قطع بسرقة ماله الذي عند
غيره ولو برهن او اجارة او سبرا ولو في زمن الخيار وقيل قضى الثمن او مبيعة قبل ذلك
قبضها وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا سرقة شتره وان قل نصيبه وشمل
الملك بالوحدت قبل اخراجه من الحرز بارت او مخوه او كان يدعواه ان كان كاذبا وكذا
لا قطع بنقصه عن النصاب بالتلاف ولو باكله منه او تضخم بالطبيب ولا اذا ملك
الحرز وبعضه كذلك **قول** ولا شبهة له فيه ولو شبهة عامة فلا يقطع مسلم بما يفرش
في المسجد كالحصير والبلاط والبسط ولا يقنادر بل يشرح ولا سرقة خصف سقوف
وان لم يكن قاريا ولا سرقة نحو المنبر ودكة المؤذنين والمنازة ويقطع الذي يجمع ذلك
ويقطع المسلم يقنادر الزينة وبالجذوع والحدائق والباب والسور والسقوف و
النازير ومخوها وبستر المنبر ان حنيط عليه والا فلا قطع ومثله ستر الكعبة ولا يقطع
بمال المصالح وان كان غنيا ولا بمال بيت المال اقر لطائفة منهم ولا بمال صدقة وهو يفتي
او غارم ولا يقطع ذي ولا مسلم بمال سوقوف على الجهات العامة او على جوه الخبز

القناطر

تناطرونها فيقطع بها الذي لان انتفاعه بها الضرورة اقامته بدارا تبعا
قول فلا قطع سرقة بلا اصل وفرع ولا بلا اصله او فرعه فيه شبهة كما اذا فرز
من مال بيت المال شئ لطائفة فيها وصف اصله او فرعه دونه وسوا الخمر والرقوق
وسوا الخنزيرينها او اختلف **قول** ولا بسرقة رقيق مال سيده ولو كانا وسبعا وان
اختلف دينهما **قول** وتقطع يده اي بعد ثبوت السرقة ببينة تفصله رجلان
فقطا واقرار فصل وباليدين المردودة كما في المنهاج وخالفه في الروضة ويطلب
المال من مالكة ولو بناه به ويجب رده حيث ثبت وان لم يثبت القطع كشهادة رجل و
امرأتين يجب القطع باقرار السفيه والرقوق بالسرقة ولا يلزم بها المال وينتفى بالتعريض
للسارق المقر بالرجوع **قول** المعنى ان انفردت ولو معية او ناقصة فان تعددت كفي
ان عرف او واحدة ان اشبهه ولو سرق مرارا قبل القطع كفي قطع واحدة من فصل
الكوع بضم الكاف وهو العظم الذي يلا ايهام اليد واما البوع فهو العظم الذي
يلا ايهام الرجل **قول** قطعت رجلاه اي بعد ايدى مال يده وكذا ما بعده **قول** وكفى بحل
القطع بزيت مغلي في الحضري ويجسم في البدن بالنار وهو حق للمقطوع فوالله عليه
قول سنوح او يحول على سحله او نحو ذلك **فصل** في احكام قاطع الطريق
اي قاطع سلوكها على الناس كما يدل له ما بعده **قول** وهو مسلم مكلف مختار صوابه
اسقاط قيد المسلم اذ لا فرق بين المسلم والكافر ولو قال ملتزم الاحكام كان اول
لشئ الذي والمرأة والرقوق **قول** له شوكة بحيث يقاوم من يريد له مع البعد عن الفتنة
ولو واحد اخرج المختلس والمنتهب والصبي والمجنون والمكره **قول** حتما فلا يسقط
وقيد البنديجي بما اذا قصدوا اخذ المال **قول** وصلبوا ثلاثا ايام فان خيف نفهم
قبلها نزلوا **قول** اليد اليمنى والرجل اليسرى دفعة او على الولاد وقطع اليد للسرقة وقطع
الرجل للمخاربة على الاشبه ولا بد من طلب المال واشباهه باي السرقة **قول** وعزوا بما يراه

الامام من ضرب وغيره مما سوغ عطف التعزير على المحبس عام لانه منه والامام
ان رآه مصلحة والغلب في القتل العصاص فلذلك شرط فيه المكافات وتوخذ الى
من تركه لومات قبل قتله ولولي عفو عا لکن لا يسقط القتل بعفوه ولا يحتم عفو
القتل والصلب **قول** ومن تاب اي رجع عن قطع الطريق بشرطه لان التوبة لغة الرجوع ولا
يلزمها سبق ذنب وشرعا الرجوع عن الاعوجاج الى طريق مستقيم وشروطها العائلة
ثلاثة الندم على ما وقع والاقتلاع عنه والعزم على عدم العود قال الخطيب وان كانت
عن حق ادى شرط رابع وهو الخروج من المظالم راجعه **قول** قبل القدرة عليه من الامام
اي قبل قبض الامام عليه **قول** سقط عنه الحدود التي تخصه كما ذكره الشارح **قول**
ولا يسقط عنه باقي الحدود التي لله تعالى كالزنا والسرقة وكذا حقوق الادى كما اشار
اليه المص بقوله واخذ بالحقوق ودخل فيها حقوق الله تعالى كالزكاة والكفارة وبذلك
علم ان التوبة عن سائر الحقوق لا تسقطها من قتل واخذ مال او سب عرض او قذف
او غيرها ومنه كافر زنا ثم اسلم فنجى نعم تارك الصلاة والمرقد انا با تسقط عنها
القتل قال الشيخ ومحل عدم السقوط بالتوبة في الظاهر ما بينه وبين الله فسقط قطعا
فصل في احكام الصيال والالاف البهايم والعيال لغة الاستطالة والتوب
قول ومن قصر الخ لا يفتي ما في كلام المص والشارح من القصور والاحجاف والحاصل انه
اذا صلا شخص ولو غير عاقل كجنون او بهيمة او غير مسلم او غير معصوم ولو حامل لآدمية
على شئ معصوم له او لم يفسد نفسه او عضوا او منفعة او بضعا ولو غير انثى او مالا وان قتل
واختصاصا فله دفعه وجوبا في غير الحال والاختصاص وجواز افيها لا يجب الدفع
عن نفس وضدها سلم معصوم ولو جنونا بل يندب الاستسلام له قال شيخنا ويجب
الدفع عن بضع حريمه او حريمه وان قصده سلم معصوم **قول** فقال اي دفع الصائل
عن ذلك المذكور بالاخف فالأخف وجوبا فلا يجوز الضرب مع اسكان الحرب و

ستغاثة ولا يجوز بالعصى مع الدفع باليد ولا بالثقل مع الدفع بالعصا ولا
سيف مع اسكان غيره ومتى خالف ذلك الترتيب كان ضارفا نعم لو اتهم قتال
لم يجب الترتيب ولم يجد المصول عليه الا السيف فله الدفع به ابتداء قال شيخ الاسلام
وكذا في ارتكاب الفاحشة وخالفوه **قول** فلا ضمان عليه بقتصاص ولا دية
ولا كفارة ان راعى الترتيب المذكور كما مر **قول** وعلى اكل الدابة وان كان معه سابق
وقايد وعلى الاول من الراكبين ان تنسب اليه فعل لا نحو طفل لا حركة له ويتوكل
السابق والقايد في الضمان **قول** ضمان ما تلفه وكذا ما تلفه ولدها معها ان كان
له عليه بد ومحل الضمان فيما تلف ان لم يقصر صاحبه نعم لو ارتكبها انسان صغير
او مجنون لا يغير اذن وليه فالضمان عليه وكذا لو محسها انسان بغير اذن راسها
او ردها حتى شردت فالضمان على الناحس والراد ولا ضمان على راع تفرقت
عليه الذواب فمهر عليه لنحو ظلمة او ربح عاصف **قول** ولو بالث الخ محل عدم
الضمان بذلك في غير مخد ذواب العلافين لانهم معصرون بايقافهم في الاسواق
ولا ضمان لما تلف بوقوعها منه او بوقوع ركبها كذا وكذا لموت المرضي وعارض
الريح الشديد ولو كانت الدابة وحدها فالتلف شيئا كزرع او غيره فان
كان في وقت حرك العادة بضبطها منه ليل او نهار ضمن صاحبها ان لم
يقصر صاحب المتاع والهره وكل حيوان عهد منه الا لاف ضمن صاحبه او من
ياويه ما يتلفه ليل او نهار او يدفع بالاخف فالأخف كالصائل نعم لا ضمان لما
يتلفه الطيور ومنها النحل لان العادة ارسالها ومنه الحمام لذلك فروع يجوز حبس
الحيوان في الاقفاص ونحوها من تعهد بها بما تحتاج اليه **فصل** في احكام النجاة
قالوا ليس ينبغي هذا وصفا من مواعيد صحيح ولذلك قبلت شهادتهم وصح
حكم قاضهم ونحو ذلك ما لم يستحلوا دما ناسا وتقام الحدود في ذراهم كدارنا

قوله مخالفون الامام العادل واعتبار العدل احدى وجهي الرأى خلافة فلا
بين العادل وغيره هنا وفيما يأتي **قوله** رفاقا بل يضم اوله وفتح ما قبل اخره على
للجهول ويجوز بناؤه الفاعل وضربه عاتبا الى الامام المعلوم من المقام فليس
من حذف الفاعل كما قيل بل هو والى **قوله** منعة بفتح النون والعين المهملة فسر
الشراح بالقوة والشوكة بحيث يمكن معها مقاومة الامام **قوله** وعطاء عطف على
بقوه وهو يقتضى ان المطاع من المنعة المذكورة وهو ممكن ان جعل زيادة على الشوكة
قوله عن قبضة الامام اى عن طاعته بانفرادهم بوضع ولو من الصلح **قوله** اى يحتمل
للصحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع بفساده كما اشار اليه وخرج بهذه
الحوارج وهم الذين يكفرون بترك الكبرية ويتركون الجماعات فليسوا بفساد ولا
بمطاع لكن ان قائلونا فلنا دفعهم **قوله** فان ذكرنا مظلة اى زوالها **قوله**
ولا يغتم ما لهم ولا تقطع اشجارهم وما ألفه باع على عادل او عكسه فمضمون
الضرورة القتال او الصلح ولا يستعان عليهم كما فى الضرورة **تنبيه**
الامانة فرض كفاية كالقضاء وشرط الامام كالفاضي يتركونه شحاما
قرشا وتنفق له الامانة اجماعة من تيسر احبها عليهم من اهل الحل
والعقد وباستخلاف امام قبله له بتعيينه او بجعله الامر شورى بين جمع
فيختارون واحدا منهم كما جعل عمر رضي الله عنه الامر بين سبعة عثمان وعلي
والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فاختروا الامام عثمان
رضي الله عنه او باستيلاذى شوكة قهر غير كاف ونجى طاعة الامام
ولو جابر افي الاما لى الشرع من امر او نهى **فصل** في احكام الردة اعادنا
الله منها وهي تحت النواب بطلاقه العمل ان اتصل بالموت **قوله** وشرعا قطع الاسلام
اى عن صح طلاقه ولو سكران سقط بالاصبي مجنون ومكره وخرج المنقل من دين الى اخر

نلاسي

بى مرتدا **قوله** الكجود لضم الالضرورة بان كان في بلادهم مثلا او امره بذلك
اف على نفسه **قوله** او كذب رسولا او نبيا او سبه او استخف بها او باسمه او با
الله او بوعده او بامر او نهيه **قوله** فان تاب ترك وان كان زنديقا وتكرر
ذلك سنة **قوله** قتل اى وجوبا ولو امرأة والامر بعدم قتل النساء الذي استند اليه
ابو حنيفة ان صح فهو منسوخ او محمول على الحريات **قوله** ولم يغسل اى لم يغسله
فيجوز **قوله** ولم يغسل عليه اى تحريم الصلاة عليه **قوله** ولم يدفن فى مقابر المسلمين اى
لا يجوز ذلك ولا يجب فيه بل يجوز اغراق الكلاب على حقيقة الا ان حصل انرا
بعدم دفنه **تنبيه** ولد المرتد ان انعقد قبل الردة او فيها اوله اصل مسلم فسلم
اولها اصل مرتد فمرتد سيباب بعد بلوغه فان تاب والا قتل حدا والطالح ان
مات من اولاد الكفار قبل بلوغه في الجنة خدما المسلمين فيها ومال المرتد
يجعل عند عدل ويقضى منه دينه ولو لله وقية ما تلفه فيها او قبلها
وينفق على من عليه نفقته ونصره ان لم يحتمل الوقف باطل والافوق **قوله**
وذكر غير المص حكم تارك الصلاة في ربع العباد فنهى من ذكره قبل الاذان
ومنهم من ذكره بعد الحنايز كالغزالي ومنهم من ذكره قبل الحنايز كالمزني و
الجمهور قال الرافعي ولغة البق وشبههم في المنهاج وذكر المص هنا ولكل مناسبة
وفي بعض النسخ البق هنا **فصل** **قوله** الصادقة باحدى الخمس ما ومجموعها لا
بغيرها ولو من ذرة ودخل فيها الحجة في محل مجمع على اقامتها فيه لا نحو القرى **قوله**
ان يتركها مجر وحها عن وقتها ولا يصلي صلاة وذكر المص هذا التارك لا حاجة اليه
هنا لان المجد كاف في كفرة ولو لركعة من واحدة منها وحجده شرطها المجمع عليه
قوله وهو مكلف اى وليس حذورا بخوف عهده بالاسلام **قوله** فحكمه اى التارك لها
لو قال اى المجاحد لها او غير المنقذ وجوبها كان صوابا **قوله** والثاني ان يتركها او يترك

فصل ثانيا
في صلاة الصلاة

شروط من شروط صحتها المجمع عليه لا يجوز ولا يباح **قوله** حتى يخرج حوزة لها
الضرورة او وقت العذر فلا يقتل بالظلم الا بعد غروب الشمس **قوله** فيستأجر اي يذبح
او مدة ثلاثة ايام بان يتبعه الامام ولو بناه في وقت المؤداة انه متى فاقده فقتل
ولم يفعلها اقتلناه فانما اصول التارك حتى خرج الوقت فقله الامام ولو بناه بغير كفاية وان
عذر الكاشيان او انه صلى ولو كاذبا لم يقتل ولم يقتل بترك القضاء **قوله** قتل اي بالسيف
ولا يجوز بغيره كاتواع القتل وما قيل انه لا يقتل بل يحبس حتى يصل او يعذر كما في ترك
الصوم والحج والزكاة مردود بالنقض هنا مع ان الصوم لا يتصور المنع منه والحج على التوا
الى الموت فالزكاة ياخذها الامام من الممنوع **قوله** حد او يسقط بالتوبة لو جرد
النقض ايضا **قوله** قال الغزالي لو زعم زاعم شيئا وبين الله حاله اسقطت عنه الصلاة
او احلت له شرب الخمر مثلا او جوزت له اكل مال السلطان فلا سلك في حروب قتله على
الامام والله اعلم **كتاب احكام الجهاد** من المجاهدة اي المقاتلة على
اقامة الدين **قوله** وكان الامر به صوابه وكان الاتيان به **قوله** بعد الهجرة اي في حياته
صلى الله عليه وسلم **قوله** فرض كفاية واما قبل الهجرة فكان ممنوعا ولا مطلقا لم يباح
له قتال من قاتله ثم اباح له الابتدائه في غير الاشهر الحرم ثم اباح مطلقا اما بعده او
بعده **قوله** صلى الله عليه وسلم **قوله** في كل سنة مرة فان احبب الى زيادة زيد بقدر الحاج
قوله فاذا فعله من فيه كفاية ولو من لا يلزمهم كالصبيان لانه اقوى نكاحه والكفا
قوله فليزيم اهله ان المحل ولو عبدا وصبيانا وفسلوان لم ياذن السادة والاولاد والازواج
قوله سبع حضال اي احوال او اوصاف جمع خصلة والسارح اعاد الضامر عليها بذكر
باعتبار كونها اشياء **قوله** فلا جهاد على صبي بالمعنى السائل للانثى او انها تترك المرأة
فما ياتي بالعموم والاولوية **قوله** ولو امره سيده فلا يجب عليه بامره لانه ليس
من الاستحرام **قوله** ولا جهاد على مريض بمرض منعه الخ فلا يضرب بغيره خفيف وق
ضرس وعرج فيسقط من الاقل من اصابع يديه وجميع اصابع رجليه ولو مرض بعد سفره
خير بين الرجوع وعدمه وان حضر الصبي **قوله** الطاقة للقتال بما له الذي يجب بذله في

ومركوب وقوة على الركوب ومحرمة سفر جهاد بغير اذن اصولية المسلمين
بغير جهاد وغيره بغير اذن اصوله مطلقا وبغير اذن رب دين حال وان قل فان
اذن اخرون لهم ثم رجع بعد خروجه وجب عليه العود ان لم يخبر الصف وامن
الطريق وكذا لو فرغت نفقته نعم لا يجوز سفر تعلم علم فرض ولو كفاية بغير
اذن اصوله **قوله** بصير رفيقا بنفس السبي ويصرون لاي مال الغنمة ومنهم الاوقا
والبعضون ولا يسرى الرق الى بعضه الحر **قوله** وخرج بالقتل من المسلمين فلا
يرجون بالاسر بالمال اي غير السلاح ولا يرد اليهم سلاحهم لانه لا يبيع بيع
السلاح لهم **قوله** كالموتدين الكاف الاستقصا بملكه او لادخال الزنادقة **قوله**
وصغار ولده وحمل زوجته وولده وكنه المحبون ولو بعد بلوغه **قوله**
يحوز استرقاق عتيق ذي وروضة العادة بعد عقد الزمالة وينقطع نكاحه
وعلى هذا يحل كلام السارح لعتيق سلم ولا زوجته متى رق احد الزوجين
الحرين انقطع نكاحه ويسقط دين حر يبيع على مثله برك احدهما **قوله** عند وجود
ثلاثة اسباب اي وجود واحد منها **قوله** احدا بوجه المراد به احدا اصوله وان بعد
محيث يريه لو كان حيا او كان من جهة الام او كان ميتا او كان الاقرب حيا او ميتا
كافر فاذا بلغ او افاق ووصف الكفر فنزل **قوله** فكا لصبي اي في حكمه باسلامه **قوله**
والسبب الثاني من كونه الخ لا حاجة الى هذا التاويل في هذا او ما بعده **قوله** انه يسبه
سلم في حكمه باسلامه ظاهرا وباطنا سواء كان الثاني بالغاعا قلدا ولا **قوله** وفيها سلم
لحيث يمكن كونه منه ولو اسير او تاجر او مختار ان استلحقه كافي ببينة تبعة
في النسب والكفر **فصل** في احكام السلب يفتح وقسم الغنمة قدم السلب
عليها بالوافق الوضع والطبع والسلب لغة الاخذ قهرا او شرعا اخذ ما يتعلق بقتل
كافر من ملبوس ومخوه **قوله** من قتل قتيلا اي من الحربيين والمراد ان منعه كما ياتي
مسلم عا قلا بالغار **قوله** عبد اي مسلم ثم لا سلب لخذله ولا مخرج ولا خائن

وخرجهم **قوله** شر الكافرين المقاتل فلو صبا وامرأة نلوا لم يقاتلوا لم يوجز سلبها
اعرض يستحق السلب عند لم يسقط حقه منه **قوله** او يقطع يديه ويرجله او
او رجله او يدي ورجلان وكذا الواسرة **قوله** والجنية التي تقاد مع لا الحقيبة وقد
ما فيها من نقد وغيرة وهي وعاشيت على حقوا البعير والفرس **قوله** المال وثلثه
الاختصاص **قوله** الحاصل للمسلمين خرج الكفار فما حصلوه منهم فهو لهم **قوله**
وايحاف اي اسراع خيل ابل لو سكت عنها كان اولى ليشمل **قوله** حمار او بغال او
او رجالة ومنها السروق وما حصل باخذ لا سار و يصلح او هذه لنا والجرى قايمة
قوله ونقسم الغنم اي وجوبا بعد اخراج السلب منها وكذا بعد اخراج الكفار
اللازمة كاجرة حمل حفظ ونقل وحمل وراع ونحوها **قوله** اي حض وليس رجلا
ونحوه مما من نعم يستحق حاسوس رسله الامام وسرية كذلك وكين مع الامام
قوله حضر لا بينة القتال وقال ومنه تاجروا بحرف وخياط دغال **قوله** سبهم
لفرسه الذي معه وان لم يركبه ولم يقاتل عليه سوا كان عربيا او بربريا وهو
ما ابواه عجميان وهجينا وهوما ابوه عربي فقط او عرقا عجمي ففان ففاف
ساكنة ففلة مكسورة فقا وهوما امه عربية فقط نعم لا يضر لفرس لا ينعف
فيه ولا سبهم لغير الخيل **قوله** ذبيا لكن لا يوضع له الا ان حضرا بادن الامام بلي
استجار ولا اكره والا فلا شيء له في الاول بل الامام تعزيره وله اجرة في الثانية واجرة
المثل في الثالثة **قوله** الثاني اي القول الثاني **قوله** كالقضاة والعلماء والمؤذنين وعلما
القران وغيره وسر الثغور وعمارة المساجد والقناطر والحصون **تدبره**
قال في الاحياء لم يدفع السلطان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز
لاحد منهم اخذ شيء منه ذكره وفيه اربعة مذاهب احررها لا يجوز اخذ شيء منه
اصلا فذا احد شيئا فهو غلول ثانياها اخذ كل يوم بقدر قوته ثانياها اخذ كفاية

ة رابعها باخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس واقره عليه في
اجمع **قوله** بنواها شتم وبنوا المطلب والعبارة بالانتساب الى الابا فلا يعطى بنوا
خوبها نوفر وعبد شمس ولا اولاد بناتها **قوله** لاب له اي معروف شرعا فيد حل
فيه ولزنا واللقيط والمنفى بلعان او حلف **قوله** وشيروط فقروا البيت مسجود
والبيتيم في البهايم مالا ام له وفي الطيور مالا ان له ولا ام وفاقد الام من الاولاد
يقال له منقطع **قوله** للمساكني بالمعنى السائل للمفقر **قوله** لابن السبيل يسير طي الى جهة
ولا مشير ط عدم قدرته على الافتراض **قوله** في قسمة التي بعناه لخذة وشرعا ما ذكره
قوله مال لو اسقط الامام كان اولى ليشمل الاختصاص ككلب يتبع به وكذا لو سكت
عن خيل وابل كما سر **قوله** كالجوزية وعشر التجارة من الكفار وخراج ضرب عليهم
على اسم الجزية وما تقرقوا عنه ولو اخوة ضرب نزل بهم ومال مرتد مات على
الردة ومال ميت منهم لا وارث له او غير مستقر **قوله** ويقسم وجوبا خلافا
للائمة الثلاثة **قوله** المرتزقة سموا بذلك لطلب رزقهم من مال الله وخروج
بهم المتطوعة فيعطون من الزكاة لان التي عكس المرتزقة **قوله** وعن عباله من
اولاد وزوجات ورفيق الحاجة عزوا وتخدمه اعتادها لا اخوة تجارة ويزاد
له بزيادة ذلك ويعطى ذلك لهم بعد موته حتى يستغنوا **قوله** وفي مصالح المسلمين
قال الشيخ الخطيب ومنها صرف الامام لاولاد العالم بعد موته ما كان بصرفه له في
حال حياته من مال المصالح قال السبكي وكذا من التي فراجعه **فصل** في احكام الجزية
وهي معية بنزول عيسى صلى الله عليه وسلم **قوله** وشرعا مال الخ ومطلق على العقد
المفيد لذلك **قوله** وشرطه ان يعقدها الامام الخ الشرطية متوجهة الى عقد
الامام لانه ركن من اركان الخمسة التي هي عاقد وعقود له ومكان ومال وصيغة
قوله فيقول هو اشارة الى الركن الثاني وهو الصيغة وشرطها ان يعقد بمقتضى

وسنه ما ذكره الشارح **قوله** دار الاسلام غير الحجاز هو إشارة الى الركن الثالث
وهو غير الحجاز الذي هو مكة والمدينة والمدينة وطرقها وقراها ومنع
ملكه مطلقا وله دخول غيره لمخى تجارة بشرط اخذ شي منه ولا يقيم بوضع اكثر من
ثلاثة ايام **قوله** وشرائط وجوب الجزية اي شرايط من تعقد له او تجب عليه بعد عقدها
قوله لرسته الجزية اي ان كانت عقدت له حال افاقته في هذه والتي بعدها **قوله**
فلا جزية على رقيق اي لا تعقد له ولو عقدت له لم تجب عليه ايضا وان عتق ولا نظر
لما يملكه البعض ببعضه **قوله** فان بانته ذكر رسته اخذت منه اي ان كانت عقدت
له والا فلا وبهذا يجمع التناقص ولذلك لا تؤخذ من اقام في دار الاسلام مدة ولم يعلم
به **قوله** ان يكون الذي تعقد له الخ هو إشارة الى الركن الرابع وهو المفقود الذي هو
الكافر **قوله** ولزاعم التمسك بصحف ابراهيم وكذا صحف شيب وزبور داود **قوله** واقل
ما يجب الخ هو إشارة الى الركن الخامس وهو المال **قوله** على كل كافر ولو زنا وشيها
واعمى ولا هبوا واجهين **قوله** دينار فلا تعقد بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز اخذ القيمة
عند بعد ذلك ويجزى ذلك فيما يأتي **قوله** في كل حول ويجب العقد فلو مات في أثناء حول
وجب بقسطه **قوله** اي بين الامام ان يباكس عند العقد وعند الاخذ ان عقد
على الاوصاف كان يقول عقدت لكم الجزية على ان المتوسط دينارين وعلى الفتي
اربعة فان عقد على الاثنى عشر فالما كسه عند العقد فقط ومن عقده بشي لزمه
وان افتقر وبصير دينار في ذمته اذا عجز عنه وبذلك علم ان قول الشارح والعبرة في التق
واليسار باخر الحول مفروض في الحالة الاولى وهي العقد على الاوصاف فتأمل **قوله** ان
رضوا بهذه الزيادة التي هي الضيافة وينكر فيها عدد الضيفان خذلا ورجلا ملي كل
واحد على الجميع وقد راى الضيافة ويحل اقامتهم من كنيسة او غيرها وحينئذ
واذ قد رها وبذكر علف الدواب ويحل على العادة نعم ان ذكر نحو شدي كقول ذكر قد

ولا يلزم

177
يهم لواحد زيادة على الرواية الا ان كان العدد المشروط عليهم اكثر منها
وتؤخذ برفق كما قال الجمهور ويكفي في الصغار في الامية اجراء احكام الاسلام
عندهم وهذا هو الراجح المعتمد على القول الآخر **قوله** الذي اشار الشارح اليه
بعده **قوله** كالزنا او شرب الخمر او السرقة **قوله** ان لا يتركوا الخ فان حاله ان لا يتركوا
فان شرط ان تقاض عهدهم بذلك انتقض **قوله** ان لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين وينفون
من سبقهم لمسلم خيرا او اطعاه خيرا او اسما عليهم سر كما ومن اظهرا عبدا وناقوس
وخر وخزير ومن احداث نحو كنيسة او ترسها او اعادتها الا ببلد فتح صلى على
ان الارض لهم وانها لنا وصالحناهم على السكنى فيها او شرط ذلك لاد من مساوات
لبناجار مسلم وان رضى **قوله** ويعرفون وجوبا في المكلفين كما اشار اليه الشارح
بشد في الوسط فوق الثياب في حق الرجل والمرأة تحت الاذان مع ظهور بعض وليس
لهم ابدال ذلك بمنطقة او مندبل او نحوه والجمع بين الخيار والقرار مندوب ويجب
عليهم اذا تجردوا ان يجعلوا في عقدهم نحو طوق وتسمى الخاتم من رصاص ونحوه
لا تبن نقد ويعقون من التخم بالنقد ويعقون من الشبه بلباس هل العلم والقضا
ونحوهم وتجعل المرأة لحقها الوثن وينبغي لصباغ المسلمين ان لا يعملوا كنيسة ولا
صليبا ولا لباس بفعل الفيار والزنا لهم **قوله** ولا يعقون من ركوب الخمر والبقال
ولو تقيسها لانها حنسية في ذانها ويركوبون بالاكاف لا سرج وبركاب خشب
لا حديد ويعقون من اللجام المزين بالنقد ومن خدعة الملوك ومن الولاد على المسلمين
ويجئون الى الضيق الطريق عند ضيقه عن الرحمة ولا يسيون الا افراد استقرقن ولا يفرقن
في مجلس فيه مسلم وجوبا ويحرم الميل اليهم بالقلب ويجوز ان يجعل عليهم عرفا مسلم
كتاب البصيلة ان يابح الطحايا والاطعمة ذكر المص هذا الكتاب هنا تعا
للمرغ والمحتاج وغيرها وذكره في الروضة في اخر مع العبادات قال بعضهم وهو

وفيه نظرا فاحده وافراد الصيد لانه مصدر يشمل القليل والكثير وجمع الذبائح والاربع
لاختلاف انواعها ولكل منها اركان اربعة كان يقال في الذبائح اركانها ذابح وذبح وذبح
والله **قوله** وما اي الحيوان الخ هو اشارة الى احد الاركان وهو المذبح **قوله** الذي للفقير
للبحري **قوله** الماكول فلا يجازي الخ غيره وان نضر بطول الحياة **قوله** الذي قد علم الخ ولو باعياه
عند غيره حالة صير **قوله** فذكاته اشارة الى الذبح الذي هو الركن الثاني بشرطه
القصد ولو عمدا بخراي واحدة من سرب ظبا وخروج به الى الوقوف منه سبعة قد حجت
حيوانا فان لم يجل وكذا الرسل سحرلا وجارحة لا لصيد فقتل صيدا **قوله** في خلقه
ولبته فلا يكفى في حجة في غيرها والاول من ذوب فيها قصر عنقه كالخيل والآخر من ذوب
فيما طال عنقه كالابل والاورز ومن غيرها قامة يعقولة السائر **قوله** حيث قد
عليه من القدرة على ان كان الاصابة في اجزا الصيد لان القدرة على نفس الصيد وذلك
سمى هذا مقرا فيقيد انه ليس في الخلق ولا في الله واما الشارح بقوله كناية انسية
توحش الى ان هذا من افراد ما يجل بارسال الجارحة كما ياتي ويخرج به نحو غير يردى
في نحو برفانه وان حل بالبحر لا يجل بالجارحة لانه مقدور عليه بغير ذبح ولو
تردى بغير فوق بغير مثله في برف غزير وبخافي الاول فينفذ الى الثاني فهو حلال ايضا
وان لم يعلم به فان مات بثقل الاول لم يجل وكذا الوطيل اليه الرمح وشك هلمات
به او بالثقل لم يجل ايضا كما في فتاوى البغوي **قوله** ويسحقك الى مجموع هذه الامور
الاربعة من كمال الذبح فلا ينافي ان قطع الحلقوم والمري شرط لكل المذبح كما سبكره
وهذا القول لهم تندب في نحو الطهارة في نحو الوضوء لا ينافي ان الاول واجبة **قوله** ويكون
قطع ما ذكره دفعة واحدة ليس بشرط بل يجوز التعدد بشرط ان يبقى في المذبح حياة مستقرة
عند ابتداء الوضع في اخر مرة وبه علم انه لو اخرج شخص مع المذبح بقارنا الذبح
انه لا يجل وكذا الوضوءا سكتين من خلفه واما ما في تلاقى قطع عنقه فانه لا يجل
ايضا

كفي ظن الحياة المذكورة وتعرف بانفجار الدم والحركة العنيفة نزل واصل
الى حركة المذبح فخرج من ذبح حل لعدم ما يحال الهلاك عليه **قوله** ومنه في سبي
الحلقوم والمري لم يجل الواو بمعنى او ولو عبر بها كان اول **قوله** قطع الحلقوم
والمري ولو مع بقية العنق فيكفى قطع الراس كله **قوله** ولا يسن قطع ما في الوجوه
اي الى جهة القفا ولا ما اما منها من الجبل كان ادخل السكين من اذنه وان حرم
عليه ذلك الفعل للابناء **قوله** اكل العا وفسره الاصطلاح لانه المقصود اخذ
بما جره وان كان الفعل حلالا ايضا والمراد ان يكون ممن تحل ذبحته **قوله**
في اي موضع كان جرح السباع والطيور في اي موضع من بدن الصيد مما يوجب
الموت وذكر الجرح خصوص للمقام والا فالمقتول بثقل يتقبل الجارحة حلال
قوله وشرايط تعليمها الخ لوقال وشرايط تعليمها او وشرايط حل صيدها كان
لها وانما اذ لا يخفى فساد عبارته **قوله** استرسلت اي حاجت **قوله** ان جربت
اي وقفت في الابتداء والاشنا **قوله** لم تأكل منه اي من لحمه وجلده وحشوته ونحوها
ولا عبرة بلعق دم ونفث ريش وشعر سوا قبل قطعه او عقبه وهذا فيما ارسلها
صاحبها اليه ولا يضر اكلها مما استرسلت اليه بنفسها وكلام المص صريح في ان
هذه الشروط معتبرة في جوارح السباع والطيور واعتمده الخطيب والري في المنهاج
لا يشترط في جارحة الطير الا الاسترسال وعدم الاكل واعتمده شيخنا سقا
لشيخنا الرمي **قوله** ان يكون ذلك المذكور من الشروط الثلاثة السابقة فقوله ان
تكرر الشروط الاربعة خلاف للضوابط فتأمل **قوله** لم يجل ما اخذته اي وقت فساد
التعليم ولا ينقطع الخ مير على ما مضى **قوله** الا ان يدرك حياة مستقرة كما مر في ذكي
فيجل **قوله** ثم ذكر المص الة الذبح وهي الركن الثالث وكان المناسب تقريها على
الاصطلاح فتأمل **قوله** بكل محد يخرج كحد يد ومخاس ورصاص خشب وقصب

وفضة وذهب وظاهر ونحوها وخرج به الثقل كسيرة
نصل فلا يحل لوع محدد تغلبا للحرام ويحرم الصيد به في حيوان
كالعصفور وبكره في غيره **قوله** الا بالسن والظفر والعظام متصلة او
نعم ما قتل بثقل الجارحة او ظفرها حلال كما مر وعطف العظام على ما قبله عام
قوله ثم ذكر المص من تصح منه الذكبة وهو الركن الرابع وكان المناسب تقدمه
ايضا كما مر وعبر بالذكبة دون الذبح ليعلم الاصطياد بالسهم والجارحة **قوله**
وتحل ذكاة كل مسلم الخ اي اذا انفرد بالذبح وكذا بالصيد ولو شاركه من لا يحل تذكيبه
كان ري مسلم ونحوه من فضا با صيدا معا او شكر فهو حرام وان شكر احدها
عمل بمقتضاه **قوله** وتحل الذبح بخون الخ خرج بالذبح الاصطياد فلا يحل منه **قوله**
وبكره ذكاة اعني لو عبر بالذبح كالذي قبله لكان اذ لم يخرج اصطياده ايضا **قوله**
ولا تحل ذكاة مجوسي في الاصلين او في احد **قوله** وذكاة الجنين مفردة او تعدد **قوله**
وليس علقه ولا مضغة وكذا جنين في حروف هذا الجنين **قوله** ان وجد ميتا اي بدليج
امه بان سكن عقب ذبحها بلا مهلة ولم يوجه سبب يحال عليه موته فلو بان قتل
ذبحها او ضربت على بطنها ثم ذبحت فوجد ميتا او اخرج راسه ميتا ثم ذبحت
او اضطرب عقب ذبحها زمانا طويلا لم يفسد **قوله** او فيه حياة غير مستقرة
ولو خرج راسه وفيه حياة مستقرة فذبحت امه فوات قبل انفصاله حل فقوله
الشراح بعد خروجه يراد به بعد تمام خروجه فراحه ولو شك هل مات بذكاة
اسد ام لا فالظاهر عدم الحل ويحتمل حله لوجود ما يحال عليه موته فراحه **قوله**
وما قطع من حي فهو ميت اي فهو كسيرة ذلك الحي طهارة ونجاسة فمن السمك الجراد ولادى
والجن طاهر ومن نحو الحمار والشاء نجس **قوله** الا البشر من الحيوان المأكول وكذا شعر للصوف والوبر
والريش نعم ان كان انفصاله على قطعة لحم تعقد نجس **فصل** في احكام الاطعمة بالمعنى الشامل

178 **قوله** استطابته العرب اي اثنان منهم ويرجع الى اسمهم له فان اختلفوا
بغير شئ ثم يعقب بالاشبه به فان لم يوجد تحلالا ويعقب كل زمان يعرف به
يا لم يوجد فيه كلام لمن قبلهم **قوله** الذين هم اهل شربة وحض وطباع سليمة ورفاهية
سوا كما نوا مكان السوادي ام لا يخرج المحتاجون واهل الحذب واحلاف البوادي
وحالة الضرورة فلا يعتبر شئ منها **قوله** الا ما ورد الشرع بجرمه اي شرعنا لان
شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا موافقته ومما ورد الشرع به ما اجمع
عليه كالمتولد بين ما كول وغيره فانه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنطوقا
وفيه هو ما **قوله** ويحرم من السباع الخ هذا وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة
وهو قاعدة اخرى فلذلك اختار ذكره **قوله** ويحل للمضطر المعصوم غير العاصي سفره اي
يجب عليه لانه جواز بعد منع فخرج الحزبي والمردقاري الصلاة وقاطع الطريق
والعاصي سفره فلا يباح لهم ذلك بقدرتهم على عصمة انفسهم بالتوبة **قوله**
المحصنة بفتح الجيم من المجاعة وانقطاع رفقة او ضعف عن شئ او ركوب **قوله** من
الميتة ويجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر على غيره قال بعضهم وتقدم ميتة المأكول
على غيره وميتة غير لادى عليه نعم لا يجوز الركل من ميتة النبي بطلقا ولا الاكل من
ميتة مسلم كذلك ولا يجوز طبخ ميتة الادي الا اذا غدرت اساعتها بدونه ولا يجوز
لمن معه لقمة ان ياكل من الميتة حتى ياكلها ويجوز المضرة بقتل من له عليه قصاص
ولو بغير اذن الامام وله قتل غير معصوم كمرتد وزان محض وتارك الصلاة والحرق ولو
صبيا وامراة ومجنون قال ابن عبد السلام وينبغي تقديم البالغ الحزبي الذي ذكره على نحو الصبي
والمرأة مراعاة لحق الغائبين ومعلوم ان ذلك قبل سمرهم والا فهم ارقا لنا معصومون
ولذلك لا يجوز قتل ذي ومعاهد لعصمتها وقطع جزء المعصوم كقتله **قوله** اي بقية روحه
هو تفسير الموتى فالسد بالسين المهملة وقد يفسر الموتى بالقوة فالسد بالسين المعجمة

فلا يعضهم ويجوز كل منهما في الاخر لان المراد دفع الخلل الحاصل بالجوع نعم
دفع الضرر بسد الريق فله الزيادة عليه بل يجب وله التزود من الخبز وان
الى جلال **تيسر** تقديم الميتة على طعام لم يبيذ له مالكة ولو عرض ولو لم يكن
فله اكل طعام غايب بيذ له وحاضر غير مضطر كذلك والمضطر المعصوم اخذه
فهرأ عليه ولا ضار لو قتله الا ان كان المضطر كافرا وصاحبه مسلما فيضمد ج
وخرج بالمعصوم غيره فلا يجيب بذله ولا يجيب على مضطر بذل طعامه لمضطر
اخر لكن سين له ان يارسله معصوم ويجوز قطع جزء نفسه لاجل اكله لا لغيره لا يبي
فيجب **قوله** السمك وهو كل حيوان يجري عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة
خنزير ويحل اكله وبلعه وبكره قطعه حيا الاسمكة كثيرة بطول حياتها ومثله
الجراد **قوله** الكبد كبد الوحيدة على الاضغ والطحال كبد الطاء **فصل** في احكام
الاضحية سميت باسم اول وقت فعلها **قوله** بضم الهزة في الاسم وقد تكسر واليا فيها
مخففة او مستددة ويقال لها اضحية بفتح الضاد وكسر هاء مع تخفيف اليا وتشديد
قوله الاضحية معنى التضحية سنة مؤكدة فهي افضل من الصدقة التطوع لمسلم
بالغ عاقل حر ولو بجزء ملكها زيادة على المنة في العبد وستن للمالك باذنه سيد
لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو لم يقر او من اهل البواري او امرأة **قوله**
على الكفاية لغير المتقود والافسنة عن **قوله** من اهل بيت قال شيخنا هه من تلزم المحن
نفقتهم وقالوا بها خاص بالفاعل والحاصل لغيره سقوط الطلب وكلام شيخنا
الروابي يوافق ظاهر كلام الشافعي من حصول الثواب للجميع فراحه **قوله** ولا يجب الا
بالنذر وذكر ابقوله هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك وسين لمن
تقع عنه ان لا يزيل شيئا من شعره او ظفوه في عشر من الحجة ولو في نحو يوم جمعة حتى يضي
وسين ذبحها بنفسه للرجل ولغيره التوكيل ونزول كل فليشهد **قوله** وهو ماله سنة نعم ان اخبر

فلا يعضها

ان بان وقع مقدم اسنائه اجزاء من الذبح **قوله** وطعن في التائيد وهو لا يرد
تسند وكذا ما بعد وذكره كفاية ان هذه الانسان بخديده وعلمنا اقتضا
غيره انه لا يجري غير هاتين الحيوان وهو كذلك وكلام المصنف شامل للذكر والانثى
والخنثى وهو كذلك لكن الذكر افضل ان لم يكن نر وانه والا فالانثى افضل **قوله** وتجزي
الدينة وهو الواحد من الابل ذكر او انثى عن سبعة ولو كان في رجل شخص ماله طلب
منه سبع شياء باسباب مختلفة كتمتع وقران وغيرهما ولو اشترك اكثر من سبعة
في بيع لم يكف عن واحد منهم **قوله** اشترى كرا في التضحية هو تقييد بخصوص
المقام والا فالهدى والعقيقة وغيره المضحى كذلك ولهم خمسة اللحم لانه
افرار **قوله** وتجزي المساة عن واحد ولا تجزي مع اشترائه غيره معه في التضحية
مثلا بخلاف ما لو اشترى غيره معه في ثوابها وجعله عنه وعن اهله فلا
يضر والمتولد بين ابل وغنم لا تجزي عن اكثر من واحد **قوله** وهي اى اشارة
افضل من شاركة في بيع او بقره وافضل منها اثنان فاكتر الى سبعة فهي افضل
من البدنة **قوله** وافضل انواع الغنم الذي ذكره احبنا من غيره تجوز و
افضل الانواع الحواميس على العرب والضان على المغز وافضل الالوان الابيض
ثم البليد والسمني افضل من غيره **قوله** العود ابل المد والمراد بهان على ناظرها
بياض يمنع الضوء والخفيف منه لا يضر لذلك فنده بالبين عورها وعلم منه
عدم اجزا فاقوة احدي العينين بالاولى والعمياء بالاولى منها **قوله** البين عورها
بحيث يسبقها صواحبه الى المرحى **قوله** والبين مرضها بحيث يحصل له ضرر
قوله والعجفاء بالمد وفسرها بقوله التي ذهب نخها اي دهن دماغها وجميع
عظامها من سبب الخزال فقدم منها دل عليه ومنها المحنونة لقله عورها ومنها الثولا
كذلك ولا تجزي الجربا وان كان الجرب يسيرا ولا الحامل وقريبة الولادة لولدها

وبذلك علم انه لو سكت المص عن العدد بربع لكان اولي واعلم راعي الحديث
ويجزي الخصى غيره او لم يجز خصا الحيوان المأكول في صغره لاجل طبيعته
الكسري كسر القرن في اللحم لان العيب هنا كلما نقص اللحم **قول** ويجزي فاقر القرن ولا
خلا عنه بعض النعم لا يضر فقهه خلقه بالجلما بحجم ترحا مهلة بينها الامساكنة
قول ولا بعضها اي لا تجزي مقطوعة بعض الاذن وتجزي مشقوقتها وشقوقها
ان لم يزل معها شيء منها **قول** ولا المحلوفة بلا اذن لا تجزي لانه عضو لازم لكل حيوان
منها وخصر شللها بحيث لا تنوكل **قول** ولا بعضه اي لا تجزي مقطوعة بعض الذنب
وان قل نعم ما يقطع من طرف الالية في الصغور لا يضر وتجزي المحلوفة بلا اذن ولا
الية ولا ضرع لما سر ولا تجزي فائدة الانسان وكذا بعضها ان اثر في نقص اللحم ثقله
المعري ويضر نقص بعض اللسان لذلك ولا يضر قطع قلقة يسيرة من عضو كبير كخند
قول وعبرة الروضة الخ هو المعتد والافضل تاخير التضحية الى متى ذلك بعد ارتفاع
الشمس **قول** الى غروب الشمس اي تمام غروبها **قول** خمسة بل اكثر كما سياتي **قول**
بسم الله ولا يجوز ان يقول واسم محمد فيجزم القول والذبيحة ان قصد الشريك
والافنكره كما اشار اليه **قول** الصلوة ويندب جميع السلام معها **قول** ونحوها
اي لا وجهها **قول** ويتوجه هو ايضا وان لم يزل كل منهما الاخر ويسر ان يقطع الذبيحة
غير الابل على شقوقها الا سيرا وان شدد قواياها غير الرجل اليمنى وان يصفقها صا وان
يجد شفرته لا تراها الذبيحة وان لا يذبح واحدة بحيث تراها اخرى **قول** ولا ياكل اي
يجزم عليه وعلى من تلزمه نفقته الاكل من الاضحية المذكورة لو قال الواجبة لكان عم
لشمل الواجبة بقوله هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك كما سر و
سواء المنذورة الهية ابتداء او عما في الذم ولو تأقت الاولى بلا نقص ولا مان عليه او
بتقصير لزمه الاكثر من ثلثها يوم النحر وقبيلها يوم النحر فيشترى بها ثلثها او

الكر

بونها وان اتلفها اجنبى لزمه دفع قيمتها للنادر ليشترى ذلك بها
في الثانية على الاصل عليه والهدى المنذورة وما الجبران كالاضحية
ذرة **قول** يجمع كلها وكل اجلها **تنبيه** له في الاضحية الواجبة شرب
ما صل لبنها عن ولدها واكل ولدها لكن بعيد بحج في وقتها وجوبه الاستواء
بالا يضرها واعاريتها كذا لا اجاريتها وله جز صوفها وشعرها وبرها وهو
ملكه **قول** وقيل يهدى الخ هو المعتد وشروط الهدى اليه والتصدق عليه ان يكون
سليما ولو مكاتب **قول** يبيع شئ من الاضحية فان باع لم يصح ويقع الموضع ان كان
المشترى من اهلها **قول** ويجز ايضا حيلة اي جلودها اجرة للجزا وله اهداؤه
وجعله سقا او خفا او نحو ذلك **قول** ويطعم حتما اي بحسب التصديق بجوز لحمها
لا غيره نيا قل ما يتول على الفقراء ولو واحد او لهم الترف فيه ببيع وغيره
لا لقيه او لقما يتبرك بها والاولى كونها من كبدها فروع نجس السنة في الاضحية
من الراجح او من دكله ان نوضها اليه الا في المعينة بالنذر ابتداء ولا تجز التضحية
عن واحد بعير اذنه ولو سبيا وبادنه يجوز ولا لوقيق فان اذن بسيد له فيها
فهي لسيد الا المكاتب ففيه كما سرت الاشارة اليه **فصل** في احكام العقيقة
وهي لغة وشوعا ما ذكره شعر على المولود اي من شعر راسه حين ولادته
قول سحبة من سنت الاضحية بان قدر عليها ولو خمسة النعاس ولو لارة
في ولد زنا وتخفيفها خوف الهسكة ويدخل وقتها بافضل جميع الولد **قول**
الغلام مرتين بعقيقته قبل لا يتوأمثله وقيل لا يشفع في والدته **قول** ويجب
يوم الولادة من السبعة بخلاف الختان والفرق ظاهر **قول** ولومات المولود اي فلا
تقوت بولته **قول** اما هو اي المولود بعد بلوغه فهو مخير في العق عن نفسه **قول**
سائر ويجزي عنها سبعان من بعير او فرة **قول** واما الخنثى فيحمل الحاقه بالغلام

وهو الاصح **قوله** وتعد العقيقة الخ لكن شدا اخل فيكون واحدة عن اولاد كذا **قوله**
 فيطبخها ولو من ذرة مجلو ويكره مجامض نعم يعطى رجلها منه للفقير
 تتخذها دعوى لا يجعلها كالأوليمة يدعى الناس اليها ولا يكسر عند
 نقا ولا يسلا منه اقضاء المولود ولا يكره تكسره ويكره تطحن رأسه برميها
 خلافا لقول الحسن البصري بثديه وعنته ويندب لخلق رأسه بخبز عوفان **قوله**
 واعلم ان سنن العقيقة الخ نعم لا يجوز المصدق بخبز شيئا **قوله** وسنن
 يؤذن في اذنه اليمنى ويقامه في اليسرى ليكون اول ما يطرق سمعه حين حرقه
 الى الدنيا ذكر الله ولانه كما قيل لا تضره ام الصبيان **قوله** فيمضغ ويندب ان يكون
 من مضغ من اهل الصلاح وان يسمى يوم سابعه او قبله ان مات او كان سقيما
 ولو لم تعرف ذكوره سعى باسم يطلق على الذكر والانثى نحو علكة وحندي وسن
 بحسن اسمه وافضله عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الملائكة ولا اشياء
 الانبياء ويكره بان يظلم منه اثباتا ونقيا كسها ب وخر ب وبرة وعبرة و
 يحرم الالقاب بما يكره وان كانت في اللقب كالأعمش لكن يجوز ذكرها للتعريف
 ولا ينهي عن الالقاب الحسنة بله من لاهل الفضل من الرجال والنساء وتحرم
 الكنية باللقاب ولو لم يكن محمد او عبد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولا كنية
 كافر ولا فاسق ولا مستبدع الا لحرف فتنه لا مظهر ليسوا من اهل التكره
 بخلاف غيرهم ومن ان يحلق رأسه كله ولو انثى يوم السابع بعد ذبحه العقيقة
 وان يتصدق بزنة شعره ذهبا فان لم يرد ففضة وسن حلق الرأس مطلقا
 في نسائه والافضل للمرأة فيه التقصير وسن ايضا في اسلام الكافر ولو انثى والحلق
 في ذلك بدعه ولا بأس به للتنظيف وسن حلق العانة للرجل ونسها للمرأة والابط

مطلقا

تقليم الاظفار ودهن الشعر ومسح به وقص الشارب وازالة لحم البراة
 وهو بالثقاف والراي والعين الملهمة خلق بعض الرأس ولو تنفقا وكره تجل
 وتنقعه وحلق رأس المرأة الا لضرورة **كتاب احكام السبق والري**
 وهذا الكتاب من سنكرات امامنا الشافعي رضي الله عنه التي لم يسبق اليها كما قاله
 المزي والسبق يكون في الحيوان وهو يسكن الموحدة بمعنى التقدم ويخرج منها المنا
 والري يكون في السهام ونحوها وكل منها مندوب بلا عوض للرجال والنساء المسلمين
 ان كان يقصد الجهاد وسباح لا يقصد شئ وحرام يقصد العصية لقطع الطريق
 وقد ورد ان عائشة سابت النبي صلى الله عليه وسلم وانما بالعوض فذكره للنساء
 منه الفضل الا في الرجال **قوله** اي على ما هو الاصل فيها هو اشارة الى تقيد عموم
 الرواب في كلام المصنف وتقيد حال المسابقة فيها تدل على ما بعده **قوله** وقيل مفرد
 وجمعه قبله ولو ذكره وما بعده بصيغة الجمع كان اوضح ومن في كلامه للبيان فلا يجوز
 المسابقة على غير هذه الاحناس الخمسة **قوله** ولا يصح على يقر ولا على طير ولا ب و نحوها فحرم
 مع العوض ويجوز غير عوض وهذا خارج بذكر الاحناس **قوله** ولا على بطاح الكباش و
 هارشة الديكة والصراع والسباك والغطس في الماء والسباحة وهي العموم والشمي
 بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفر ولعب نحو سطر نخج وشنيل نحو حجر فلا يصح
 المسابقة على شئ من ذلك بعض ولا يغيره لكن يجوز بغير عوض وهذا خارج
 بالمسابقة واما نصار عته صلى الله عليه وسلم لو كانت على قطع من الغنم فكانت لاجل اسلا
 ولذلك لما سلم رد عليه غنمه **قوله** وتصح المناضلة بالضاد المعجمة اي عقد هاجو
 فادونه على ما ياتي **قوله** اي المراماة لو قال اي المغالبة كان صوابا لان المراماة ان يرى
 كل من الشخصين الى الآخر ولست مرادة هنا لانها لا يصح العقد عليها وهي حرام ان لم
 السلامة ونسائها الاثاق وهو عند العامة بالذال المعجمة وكذا القاب البهلوان **قوله**

مد

بالسهم والعجمة منها يقال لها النشاب والعربة يقال لها النبل وشلها النبل
ونحو المسلات والابوروري الحجارة بدو وقلاع والمجنتق وكل نافع في الحرب
كانت الخ هذا شروع في شروط صحة العقد السابق وخصها السارح بالمناظر
بظاهر قول المص وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة يجعل ذلك الشر
جملة مفترضة لا جعل ما ذكره بعده بقوله ويخرج العوض احد المتسابقين الخ والوجه
كونها راجعة لكل منهما وتخصص بعض افراد العام بحكم لا يقتضي تخصيصه به فتأمل
قوله اي مسافة ما بين موقف الراي والعوض معلومة وكذا مسافة جري الفارسين مثلا
قوله وصفة المناضلة معلومة وكذا صفة السبق وهي في نحر الخيل بالعين وفي نحر الابل
بالكنف ويشترط تعيين الفرسين مثلا عينا في المعين وصفة فيما في الزمة وينفخ العقد
بموت احدهما في الاول وببديل مثله في الثاني ويشترط ان كان سبق كل منهما الاخر وظن
قطعهما للمسافة وتعيين الراكبين بالروية لا بالصفة **قوله** من قرع الخ هو بيان
لكيفية المناضلة وذكرها مندوب ومنها الحرابي هو ان يمس السهم الارض قبل وصوله
الى الفرض ومنه الحرم بان يخرم طرف الفراض فان اطلقا الاصابة حملت على الفرج
ويشترط البيان قدر الفرض طولاً وعرضاً وارتفاعه في نفسه وعن الارض ان لم يغلب
ففيها عرف والافلا وسدب وقوف متاهدين عنده العرض لشهدا على من وقع منه
الصواب والخطا وليس لهما مدح المصيب ولازم المحض لان الخيل بالسائط وليس
لاحد الرايين الافتخار على صاحبه ولا التبعج عليه ويشترط الترتيب بين الرايين وبيان
البادي بينهما واما ذكر المبادرة والمخاطة فليس شرطاً ويجعل العقد على اقل الترتيب وهو
سهم وسهم فان ذكرا احدهما كان بيد الرايين بعد معلوم خمسة عشر
او يزيد احدهما على الآخر في قدر ما يصيب فيه من عدد معلوم يعمل شرطهما ولا يشترط
تعيين قوس وسهم فان عني احدهما الفا وحاز اياه مثله من نوعه فان شرط عدم ابداله

قوله واعلم ان عوض المسابقة لا يقتصر على ما الخ هو توطئة
تخصص المسابقة لاقتصار المص عليها والافا العوض في المناضلة كما يقول
يقتضي بلسانه كذا اطلق على كذا وان سقتك باصابة ذلك في عليك كذا ولا بد من
حلل في هذه **قوله** ويخرج العوض احد المتسابقين اي يذكر حالة العقد ويجوز ان
يكون العوض من اجنبي ولو من الاما من بيتنا مال وعلى كل يلزم العقد في حق المتلزم
كالاجارة فلا يجوز فسحة ولا زيادة في العوض او العمل ولا نقض في احدهما ولا في
العمل قبل الشروع فيه او بعده **قوله** حتى الخ هو بيان لكيفية العقد **قوله** الثاني وهو
كون العوض منها **قوله** وان اخرج اى العوض المسابقان هو على اللغة الردية
ولا يصح تحريكه على جعل الثاني مبتدأ فان الصواب ان يقول وان اخرج المسابقان
او سكت عن لفظ المتسابقين فتأمل **قوله** اي لم يصح اخرجها لو شرع عدم الجواز با
حرمة والفساد واسنده الى العقد لكان اولى بلغة راعي ظاهر كلام المص **قوله**
بمحلل اذا تبين كقول الرايين اي مساوية لواحدة منهما وهي بذلك ثلاثة اجل العقد
باخراجه عن القمار الحرم المسمى بالبراهنة وهذا لا يصح في غير المسابقة ولذلك
لو تراهن رجلان مثلا على اختيار قوتها بصعود جبل او حمل صخرة او قطعها او المني
الى موضع كذا او المني الى غروب الشمس مثلا او اكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو
من اكل احوال الناس بالباطل مع ما يترتب عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات **قوله**
فان سبق بفتح السين كلام من المتسابقين اخذ العوض الذي اخرجاه سواجا
المتسابقان بعده معا او مرتبا **قوله** وان سبق بضم اوله لم يغرر شيئا اذا سبقا
معا او مرتبا صار لا شيء لاحدهما على الآخر وان جاز المحلل مع احدهما فان سبق الآخر
فماله بنفسه ان يخذل صاحبه ايضا وان تاخر الآخر فماله بني المحلل ومنعه وطل الاول
لنفسه وان توسط المحلل بينهما فلا شيء له ومال المتأخر الاول وان جاز الثلاثة معا فلا شيء

لاحد على احد وحيلة الصور المذكورة ثمانية منها اربعة في كلام المصنف على ما
 لو سابق اكثر من اثنين كثلاثة مثلا فعلى ما ذكره في شرط الثاني مثل الاول
كتاب احكام الايمان والنذور جمعها في باب واحد لا يشترط ان يكون في
 كما ياتي وقد مرها على القضا لا احتياج الى اليمين فيه **قوله** والاعيان بفتح الحاء جمع
 واما تكبيرها فهو التصديق بالقلب **قوله** ثم اطلق الى اليمين على الحلف لانه كما نوا اذا
 تحالفوا اخذ كل واحد منهم بعد صاحبه **قوله** وشرعا تحقيق الخ فيه استيفاء الاركان
 الثلاثة الخالف والمخلوق به والمخلوق عليه وسياقي **قوله** لا يتعقد اليمين الا هو اسما
 الى احد الاركان وهو المخلوق به وشرطه ان يكون اسما من اسماء الله تعالى او صفة من
 صفاته **قوله** اي بذاته لا يخفى ان الحلف ليس بالذات وانما هو بالاسم الذي عليه فلو
 قال الشارح ان اسم الله اذا كان صوابا وكان سبغني عن العطف بعد **قوله** التي لا
 تستعمل في غيره هو تفسير لاسماء المحترمة سواء كانت من اسماء الحسنى ام لا
 شقة ام لا واختصاصه تعالى بها اما بغير اضافة كالله او باضافة كرب العالمين
 او بالذي هو الدين ومنه ما مثل به الشارح او بغير ذلك كالذي عبيد او اسجد له
 ولا يقبل ارادة منه غير الله في هذا القسم ويقبل منه ارادة غير اليمين ويتعقد بالاسما
 الغالبة عليه تعالى عالم يود غيره كالرحيم والخالق والرازق ويتعقد بالاسماء المستقلة
 منه وفي غيره سواء ان اراده تعالى كالوحيد والحي والعالم **قوله** او صفة من صفات ذاته
 تعالى كعلمه وقدرته ومشيتة وكبريائه وعظمته وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادا
 وبالبقية محل ظهور اثارها فليست عينها والمصحف وكتاب الله والقران يمين عالم يود
 بالقران الخطية وبالاخيرين النقوش او الالفاظ **قوله** وصا بط الحالف الماخوذ من
 الحلف اي شرطه لانه ركن **قوله** مكلف مختار اطلق قاصدا لليمين فخرج الصبي والمجنون
 والمغني عليه والنايم والساهي والسكران غير المتعدي والاشارة اي من الناطق واسما الاخر

فما سارده

النطق وخرج نحو اليمين وسياقي **قوله** بية على ان تصدق بما الى اليمين هذه
 وانما هي صفة من رخصة ويجب فيها الوفا بما التزم صوابه ان هو
 لا تصدق بما الى هذه فبها شبه حلف من حيث الصيغة وشبه نذر
 من حيث التزم القربة او يقول بية على ان تصدق بما الى ان فعلت كذا لانه فيها
 اليمين من حيث المنع **قوله** ولا شيء كنوا اليمين وهو يفهم قصد اليمين فماتت
قوله في وقت اخر اشار به الى انه لو جمع بين لا والله وبلا والله في وقت واحد كانت الاولى
 لغوا والثانية منعقدة فعالة لما ورد في المعتمد عدم الانعقاد مطلقا **قوله** ومن
 حلف ان لا يفعل شيئا هذا اشارة الى المخلوق عليه الذي هو الركن كسر واليمين تا
 له خلا وحرية وتصح على باض ويستقبل بغيرا واثباتا فبها وفي الطاعة طاعة
 وفي المعصية حرام وكبح الحث والكفارة على من حلف على ترك واجب وفعل حرام
 ومحرم الحث في عكسه ونسب الحث عليه كفارة في الحلف على ترك مندوب
 او فعل مكروه ويكره الحث في عكسه ولا يتعلق بالمباح حث ولا عوده في فعله
 او تركه ولا كفارة عليه وقول لمنهاج وعليه كفارة حمله شيئا الركن على ما اذا
 كان في اليمين حث او منع او تحقيق خبر او اضافة الى الله تعالى **قوله** كسبح واذا
 معينا او مطلقا او لا يتحقق عبده ككاتبه وعقوب بالاد امر محث او حلف على خلق
 راسه او سناد اده او ضرب انسان فامر من يفعل ذلك لم يحث **قوله** فانه لم يحث لان
 الوكيل في النكاح صديقه **قوله** التوبين ولو حلف على التوب فان خطا منه
 او نحو لم يحث بلبسه **قوله** وكفارة اليمين يجب بالحلف والحث مع على الراجح **قوله**
 هو انما الخالف الى اشارة الى الصور مبتدأ وخبره خبر والخبر كفارة ولو جعل الضمير
 او الشأن ومخير خبر كفارة لكان انصب اي وكفارة اليمين مخير فيها **قوله** من ثلاثة
 اشياء اي ان كان حرا رشيدا ولو كافرا ففي تحريمه ابتداء ولا يتنقل الى الرابع الا عند الضرر

ففي مرتبة انتهى **قوله** عتق اي اعتاق برقية كما هو في الظاهر **قوله** او كسب عطف نفسه
قوله اطعام اي عليك عشرة ساكنين الخ فلا يكفي دونه العشرة ولا دون المدلول
العشرة لاحد عشر سكتيا لم يكف واحده منهم **قوله** رطلا وثلاثا بالوطل البغدادي وهو
بالكيل المصري **قوله** من غالب قوت بلد المكروفت ارادة التكفير وضابطه ما يجزي في الفقه
اي شيئا يسمى كسوة اي فليس المراد بالتوب ما يسمى ثوبا عرقا **قوله** او كسا ازارا او طيبا
او متفعة او ردا او احراما او فوطه او منديل مما يحمل في اليد **قوله** ولا يكفي خف او قفازان
ولا مكعب ولا نعل ولا منطفة ولا فلسوة وهي الطافية العروفة وثلثها المزوجة ولا درع
من حديد ولا خاتم وتكة ومن قال باجزاء العرقية محمول على ما يجعل تحت السرج للفرس
مثلا **قوله** ويجوز ان يرفع للرجل ثوب صغير او امرأة او ثوب حرير **قوله** ولا يشترط كون
الدفع حريرا لكنه مندوب معصود ولا نعم ان كان مهلهل النسيج بحيث لا يدوم قدرا
ليس الثوب فلا يكفي **قوله** ثوب ثوب لم يذهب قوته ولو من لبد او صوف او عسولة او شبيها
ويعلمهم بخباسته ولا يكفي تحس العن ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثلا ولا يكفي
ثوب كبير للعشرة فان قطعه قطعا متساويا كل قطعة كسوة ودفعه له كفي **قوله** فان لم يجد
المكفر شيئا من ثلاثة السابقة زيادة على ما بقي بالمر الغالب له ولمونه او كان رقيقا او
سفها او محجورا فليس لزمه ان كان مسلما صيام ثلاثة ايام ولا يتوقف صومها على اذن
سيد الرقيق الا ان حنت بغير اذنه وكان الصوم بضرة في الخدمة ولا يجوز لسيده ان يكفر عنه
باطعام او كسوة الا بعد موته لانه لا رق بعد الموت نعم لو كان مكاتب اجاز له التكفير
بها باذن سيده وعكسه ومن له مال غايب لا يكفر بالصوم بل ينتظره والبعض العيني كما
لحق في الاطعام والكسوة فقط الا في الاعتاق **فصل** في احكام التذرع نذره
لغة وشرعا ما ذكره وهو قرينة في نذر التبريد ون غيره **قوله** التزام قرينة غير لازمة لو
قال لم تقني كما قال غيره لكان اولى لان غير اللام تشمل فرض الكفاية مع انه يصح نذره الا

ان يقال

لازمة عينا وعلم بما ذكره ان اركانه ثلاثة ما ذكره من نذر وصيغة **قوله** والنذر
بشيئته التي هي احد الاركان ضربان **قوله** نذر الحاج بان تشمل الصيغة على جنس او نوع
حق خبر كما اشار اليه بقوله ان يخرج يخرج اليه **قوله** بان يقصد الناذر الذي هو احد
الاركان المتعبر عنه له قصد بان يكون مكلفا مختارا غير مجبور عليه فيما ينذره ولا بد ان
يكون مسلما ايضا **قوله** والثاني نذر المجازاة اي المكافاة صوابه ان يقول نذر غير الحاج وهو
نوعان الخ ويقال لهما نذر تبرير **قوله** احدهما اي النوعين من نذر التبرير ان لا يعاقبه بشيء وهذا
يلزم ما فيه مجرد وجوده لكن على التراخي ان لم يقيد بوقت معين **قوله** على نذر مباح في طاعة
فالمراد بالمباح هنا ما قابل الحرام المفيد بكونه طاعة كما اشار اليه السارح بقوله الاتي تخرج
الخ واما نذر المباح في نفسه فياتي في كلامه والمراد بالباطعة المندوب كشييع جنازة و
قراءة سورة معينة ولو في صلاة فرض او نفل وطول قراءة في ذلك **قوله** ولا نذره اي الناذر
في نذر المجازاة اي المعلق على شيء ما نذره عند وجود المعلق عليه لا على الفور ايضا **قوله**
ما يقع عليه الاسم لم يقيد بقدر معلوم من الصلاة او الصوم او الصدقة **قوله** واقلها كعتا
اي بقيام مع القدرة على الاصح انه يسلك بالنذر ملك اقل واجب في الشرع من كل مطلق
قوله وهي اي الصدقة اقل شيء مما يمتثل صوابه ان يقول اقل ممتثل **قوله** وكذا النذر
المتصدق بالاعظيم اي يلزمه اقل ممتثل لانه المتيقن **قوله** اي لا ينعقد نذر المعصية
فعلا او تركا سواء كانت لذاتها كشرب الخمر او لغيرها كالصلوة في ارض مضمومة مثلا
قوله وخرج بالمعصية نذر المكروه اي فانه يصح نذره عند السارح وهو مروجح والطالح
لا ينعقد نذره وتثليده بحكمة صوم الدهر محله لمن لا يكره له صومه فتأمل **قوله** ولا يصح ايضا
نذر واجب على المعني كعتا بايجاب الشرع فيه **قوله** اما الواجب على الكفاية فينعقد نذره
كصلاة الجماعة في الفرائض وهو الراجح **قوله** ولا يلزم الخ اشار الى ان نذر المباح لا ينعقد
فعلا ولا تركا وهو الاصح المعقد لزم الكفاية في مخالفة مروجح خلافا للحلام المصالحا منها

دفاعا لما في الروضة وحمل شيخنا الرعي كلام النهاج على ما اذا استعمل النذر على حشاش
خبرنا وادفاعة الى الله تعالى ومثله كلام المص وفيه نظر **قوله** نحو اكل كذا او شرب
لنا سبعة ما يجر هذه امثلة للمباح الذي لا ينعقد النذر وانه قصد فيها التقوى
العبادة مثلا **كتاب الاقضية والشهادات** هما جمع قضا وشهادة ومعناهما
لغة وشرعا ما ذكره واصل الشهادة اخبار نحو لغرك على غيرك بلفظ خاص **قوله**
والقضا اي توليه واما توليه الامام له ففرض عين عليه وان يجبل في كل مسافة قصر قاضيا
قوله فرض كفاية في حق الصالح له في الناحية التي هي مسافة العدو ان تعدد خرج با
لصالح له غيره فلا يجوز توليته ولا ينعقد حكمه الا لضرورة **قوله** ولا يجوز ولا يصح ان
القضا يعني الحكم بين الناس **قوله** من استكمل اي اجتمع فيه خمس عشر خصلة **قوله** نصب
رجل من اهل الذمة اي عليهم الحكم بينهم **قوله** لم ينفذ حكمه اي الذي وجد قبل التصاحبه
نظر الظاهر وهذا صحيح فان الحكم لا يغير فيه ما في نفس الامر واذا التصحیح بجهة توليته
وحكمه **قوله** بشي لا شبهة له فيه متعلق بقباسق اي الفسق بباول يصح ولا يشهد وهذا
احد وجهي والراجح خلافه **قوله** معرفة احكام كتاب الغزير والسنة الشريفة اي
معرفة انواع الاحكام التي هي محل النظر والاجتهاد كالعام والخاص والمطلق والمقتدر
والمحمل والمبين وغيرها وكما لمصل والرسول وحال الرواة قوة وضعا ليعتقد معرفة
ذلك من تقديم بعضها وعدم العمل ببعضها وهكذا قال الماوردي وغيره وايات
الاحكام حسانية اية واحاديث الاحكام كذلك **قوله** من امة محمد صلى الله عليه وسلم
من يجمع هذا لانه اتفاق غير هذه الامة على حكم لا يسمى اجبا عا ولا يعتد به **قوله**
بل يكفي اي يقينا وظنا **قوله** الاختلاف المتوصل به الى الاحكام بحسب اعتبار القياس الواقع
بين العلماء **قوله** اي كيفية الاستدلال في الاحكام باعتبار نظره في الادلة **قوله** من لغة ونحوه من
ونفي وخبر وعموم وحضوض ونحوها **قوله** تفسير كتاب الله الماخوذ منه الاحكام وهذا وما

قبله

طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة المختلف فيها ليعلم من الاخذ باقلها
وله واعلم ان هذا كله في المجتهدين المطلق التي يقف في جميع ابواب الشريعة اما التقليد
فمذهب امام خاص فليس عليه الا معرفة قواعد امامه فلا يعبد عنها الى اجتهاده
تخلها **قوله** سيعا ويعلم منه اشتراط النطق بالاول **قوله** فلا يصح ولا يفي
ومنه من يرى الاستباح ولا يعرف المصير وان قربت اليه نعم لم يبعد سماع بيعة فله
القضا بها **قوله** ويجوز كونه اعور وكذا كونه يبصر نهارا فقط لا ليلا فقط واجاز
الامام مالك ولا يفي الا على لان النبي صلى الله عليه وسلم ولي ابن ام مكتوم على المدينة
واجب بانه اما استخلفه في امامة الصلاة كافي الاحكام او يقال انها كانت زعماء
ورياسة امامه **قوله** والاصح خلافه وهو عدم اشتراط الكونه كتابا وهو المعتقد
وكذا لا يشترط كونه عارفا بالحساب لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكتب ولا
يحسب كما في الحديث الصحيح **قوله** فلا يصح توليته تغفل بان اختلف مظهره الى هذا
تصحيح الكلام المص وهو معلوم مما تقدم واما تفسير السقط بقوى الغفظة والحق
والضبط فهو مندوب لا شرط على الصحيح **تنبيه** يجب تولية غير الصالح مع
وجوده ولا ينفذ حكمه ولا قضاؤه وان اصاب فيه واذا قدرت الشروط المذكورة
فولي ذو شوكة غير كاف فنفذ قضاؤه للضرورة ويجوز ان يحكم اثنان فاكثر اهلا
للقضا مطلقا وغير اهل مع عموم قاض اهل ارفع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكمه
عليها الا برضاها **قوله** شرع في اداب اي القاض ومنه لان يكتب له موليه كتابا بما
ولاه فيه وتوليته وان يشهد عليه شاهدين يخرجان معه الى محل التولية بخبر ان
ان اهله بها ويكفي عنها الاستفاضة فيه وان يدخله يوم الاثنين من المحرم من
السبت **قوله** وفي بعض النسخ وان يزل وحاول **قوله** ويكون جلوسه في موضع فنيح
وان يكون متميزا بجلوسه على مرتفع نحو كرسي وعلى فرش ونحو وسادة وطيلسان

وعامة معرفة ان شيئا من الفقهاء بعد مجته عليهم عن يقبل قولهم لا يجوز فاسق
ينظر اولاً في اهل المجلس لانه عذاب من اقر منهم على مقتضاه ومن ادعى منهم انه ينظر
حصة المحجة ومن كان حصة غايها بعث اليه ليحضر ثم ينظر في الاوصياء فالعدل والقو
يقوه والضعيف يمينه باخر والفاسق ياخذ المال منه الى عدل وان يتخذ كاسباً
وسرطه ان يكون عدلاً ذكر احوا عارفاً بكتابة المحاضر والسجلات ويندب كونه
فقهياً عفيفاً وافر العقل جيد الخط وان يتخذ ترجمين ومسمعين ان كان ثقيل السمع
اهل شهادة ولا يضر فيها العي وان ياتي المجلس ركياً **قوله** ولا يصدق اي بكرة اخذ ايما
مجره **قوله** في ثلاثة بدل في اكثر منها استواءها في المرحول عليه وفي القيام لها فغيره
عن يستحقه او ياتي بدل ان لا يستحقه وفي رد السلام عليها فاذا سلم احدها نظر
الاخر حتى يسلم وان طال الفصل العذر وفي طلاقة الوجه كلها وفي غيرة الذين سائر
وجوه الاكرام **قوله** المحظ بالظا السأله **قوله** ولا يجوز ان يحرم الهدية وان قلت
وسئلها المسئلة والضافة والعارية والصدقة والزكاة ان لم يتعين دفعها اليه وكذا
يحرم قبول الرشوة وهي ما يدفع للمحاكم ليقضي لا بغير الحق او ليمتنع من القضاء بالحق
قوله من غير اهل عمله لم يحرم ان لم يكن سببها القضاء لم تكن له حصة **قوله** ولا عاذاً
له بالهدية وكذا لو كانت له عادة لكن حصل فيها زيادة عليها ولو من جنبها ومنى
قبولها لم يملكها ويجب رد مالها اليها فان تعذر جعلها في بيت المال ومكره له المعاملة
بنفسه او بوكيل معروف ويندب له ان يثيب على حاله قبولها وليس للقاضي حضور وليلة
احد الخصمين ولاها ولا ان يضيف احدها كذا قوله ان يشفع عند احدهما وان غفر
عنه وان يعيد المرحى وشهد الجنازة ويؤثر القاضي **سببه** ينبغي الرفق في العالم والوا
ومعلم القرآن التفرغ عن قبول الهدايا ونحوها **قوله** في عشرة مواضع بل اكثر **قوله** في الغضب
ولو لله تعالى على الراجح **قوله** حرم عليه القضاء ومقتضاه عدم نفوذ حكمه في وفده

قوله المقطوط ظاهر كلامه رجوعه للمفرح وحده والوجه رجوعه لما قبله
على اي المعنى كما في الروضة **قوله** ومداقعة الاخبين او احدهما والرجوع
منه مداقعة الحديث لكان احصوا عام **قوله** في كل حال بسو خلقه ومنه القروح للشدة
هذا المال **قوله** فقد حكمه مع الكراهة لانها الامور خارج **قوله** ولا يسأل اي لا يجوز للقاضي
ان يسأل المدعي من جواب الدعوى الا بعد تمامها وفراغ المدعي منها بشروطها المعينة
في كل دعوة وهي كونها معلومة بتفصيلها او لم ينفذت من قبيل مدعي اخرى
وتعيين كل من مدعي ومدعي عليه والتزامها بالاحكام **قوله** ولا يحلفه اي لا يجوز له ان يحلف
الا بعد طلب المدعي الحلف فان حلفه قبله لم يعتد به ولو حلف المدعي عليه قبل طلب
القاضي منه اليمين لم يعتد به ايضا ولا يجوز للقاضي ان يحكم على المدعي عليه الا بعد
طلب الحكم منه من المدعي **قوله** ولا يلقن الخ اي لا يجوز ولا للمدعي الشاهد فيجوز ان
يعرفه كيف يشهد ولا يجوز ان يدليقته الشهادة ايضا **قوله** وهذه المسئلة وهي تعرف المدعي
كيف يدعي سابقاً من بعض الشيخ استغنا عنها بما قبلها **قوله** كان يقول الخ ليس بذكر
من التفتت وانما منه ان يقول لم شهدت ويستقصي منه امور تستحق عليه **قوله** فان عرف
القاضي عدالة الخ اي ان للقاضي الحكم بسهولة من عرف عدالة ورد شهادة من عرف
فسقه لعل هذا من القضاء بالعلم فيصدق بكون الحاكم مجتهداً **قوله** فان لم يعرف عدالة
ولا فسقه طلب منه التزكية واذا ذكر الشاهد ثم شهد في واقعة اخرى قبلت
شهادته بلا تزكية ان قصر الزمان والا طلب منه التزكية ايضا ان لم يكن من المرتين
عند القاضي **قوله** لطحية اي لكثرة الحاشرة خصوصاً في السفر **قوله** من يفضله
بان يفرح لخبرته وعكسه ولا يستحق ظهور العداوة ولا يضر عداوة الذين يتقبلونها
المسلم على الكافر **قوله** ولا شهادته ولا لوالده الخ لوقا لا تقبل شهادته شخص لبعضه
كان اخروايم وفهم من كلامه انها تقبل عليه لكن كلامه لم يكن عداوة بينهما او اشد

لبعضه وغيره قبلت لغرض لا تفريقا للصفة ولا تقبل شهادتها
او اصلية على الآخر ولا شهادته برشد اصله ولا بقدر بل اصله او فرك
الكتاب الخ واذا انكر الخصم المحضر ان المال المذكور عليه حكم القاضي به
ثبت ان المكتوب اسمه باقرار او بينة او لم يشاركه فيه غيره ولا يلتفت الى انكار
اسمه مع ذلك والا طلب من القاضي الكاتب زيادة تغييره فان لم توجد وقف الامر الى
ظهوره ان لم يظن معاصرة المدعى للمدعى عليه ولا معاملته له لم يصح الدعوى ولا
الحكم عليه ونفي عن كتاب القاضي ان يشافه وهو في عمله قاضي بلد الغائب بما
ذكر واعلم ان الالبان بالحكم يحصى مطلقا وسباع البينة يحصى فيا فوق مسافة العدوى
وهي التي يرجع منها مسير الى اهلها في يومه وهي دون مسافة القصر **فصل**
في احكام القسم ومعناها الخ وشرعا ما ذكره ولو طلبها الشراكم الحاكم امتنع
اجابتهم فيما يبطل نفعه بالكلية ويعرض عنهم فيما ينقص نفعه ويحبسهم في غير ذلك
وهو ثلاثة انواع لان المفسدان تساوت اجزاءه فهو قسمه المتشابهات
والا فان لم يحجج الى رد شيء ففي قسمه البعد بل والا ففي قسمه الرد وستاتي **قوله**
اي سبعة شرائط لو قلنا يعتبر فيه اهلية الشهادة لكان اولها خصر اذ لا بد من السمع
والبصر والنطق والصنط وغيرها **قوله** لم يفتقر الى الشروط السابقة اي مجموعها
لا بد من التكليف مطلقا والحدالة ان كان فيهم بحجر عليه **قوله** احدها القسم
بالاجزاء ليست ببيعا ويجبر الممتنع منها عليها **قوله** ويكتب الخ والخبرة في كتابة
الاجزاء او الشراك والبراءة باي الامرين منوط بنظر القاسم واذا اختلفت الاضمار
المقسوم على اقلها وكتبت الرقاع بعدده ويحتجب البدر اه بل لا اقل لئلا يلزم تفرق
حصته واحده من الباقي **قوله** النوع الثاني الخ وهو بيع وقبض الاجبار على الاصح المعتقد
ولو امكن قسمه الجيد وحده والاخر وحده تعين **قوله** النوع الثالث الخ وهو بيع ولا اجبا

التفسير لصغير فيه ولو جعله احدا للقسم المعلوم من القسم كان اقرب الى
ما قسم بتراض رض الشراك بعد القرعة بما اخرجته ولو ثبت بحجة حنف
في قسمه تراضا بغير الاجزاء تنقض والانقضت ولو استحق بعض القسم
ما كان معينا سواء لم تنقض والانقضت **فصل** في الحكم بالبينة سميت بذلك
لان الحق يبين بهم وهي يستلزم سبق الدعوى وتقدم شرطها **قوله** والقول
قول المدعى عليه مع عينه اي انه يصدق ببينه **قوله** والمراد الخ فيه اشارة الى ان المدعى لم
يصدق لانه يخالف للظاهر من برائة ذم المدعى عليه قد اعتقد بموافقة الظاهر
فتقدم قوله على الآخر **قوله** فان نكل الخ وسين للقاضي اعلانه بان اذا حلف حصمه
ثبت حقه وحكم عليه ولو قال القاضي الاخر احلف كان بمنزلة النكول والناكل
ان يعود الى الحلف قبل الحكم بنكوله حقيقة او تنزيلا والا فلا الا ان يرضى الخصم
واليمين تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسمع بينة المدعى عليه ولا يغير الحلف
خلافا لما يفعله جملة القضاة **قوله** فيحلف اي المدعى فان لم يحلف عين البرد
ولا عذر له سقط حقه عن اليمين والمطالبة الا ان ابرى عذرا فيمهل ثلاثة
ايام وجوبا واذا اقام بينة قبلت منه **قوله** ويستحق مجرد فراغه من الحلف لان
اليمين المردودة كالاقرارا بالبينة ولا سمع بعدها حجة بسقط كاذبا **قوله**
او يقول له القاضي احلف الخ وكذا لو قال القاضي احلف فهو بمنزلة النكول
واذا طلب الامهال عند عرض اليمين عليه لم يمهل الا برضي المدعى بخلاف ما لو طلب الامهال
في ابتداء الجواب بعد الدعوى فانه يمهل الخ تجلس للقاضي فالقول قول صاحب اليمين
وتقدم بينته ولو شاهد او عينا على بينة الاخر لواقلا يميني لكن لا يقيم بينته الا بعد
بينته الاخر ولو قال لمن هو في يده هو ملكي استنىته منك اي ولم تدفعه لي فلا قدم
بينته من ليس في يده لزيادة علم ببينه **قوله** فخالفا لاسنابها في وضع اليد في الادلى

وعندها في الثانية ولو اقاما بينتين رجحت بيته الشاهد
المراعي على الشاهد البين ولا ترجح الشاهدان على الشاهد
الاربع سنة ولا ترجح بزيادة شهود احدهما على الاخر نعم لو كانت
سابقة في التاريخ على غيرها ولو كان بيدك قد تمت بيته فان لم يكن بيته
لكل منهما عينا **قوله** وحمل بينهما عند تساوي في الحلف والبيته والرد وعندها
كما مر وكذا لو كان بيدك اقاما بينتين واخراه منه نعم لو ارجحت احدهما
بتاريخ سابق فهو له وعلى من هو في يده اجرة وزيادة حاصلة من وقت التاريخ
قوله على فعل نفسه ولا يظن بغيره وليس عليه ولا يثبت
والا فبهما على البت ايضا **قوله** اما النفي المحصور في القيد من معين فخطاف على
البت فيما ليس فعلا فان علق طلاقا بزوجته على طهر ان غراب فطار وادعت
انه غراب وانكر فانه على البت **تنبيه** بين تخلط البيتين بما سرق في اللغات
فما ليس بالادنى مال بلغ نصاب زكاة وفيما اذا راي الحاكم جراءة الخالف ولا ينفق
الخالف توريه عند الحاكم فقط وليس الحاكم ان يحلف بالطلاق او العتق او النذر
فان بلغ بولي ذلك عزله كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه **فصل**
في شروط الشهادة ما خرج من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص
داركانها خمسة شاهد وشهود له وشهود ديه وشهود عليه وصيغة **قوله**
اي شخص هو الشاهد الذي هو احد الاركان **قوله** حتى خصال بل اكثر لان منها كونه
ناطقا بلفظ باله مروة غير متهم وشرا فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الا برب
الا ان غلب ضبطه عليها ولا اخرج من ولا من لا يتخلق بخلق امثاله زمتا وكنانا ولا
شهم في شهادته ولا شهادة سفيه كما في الروضة وهذه الشروط معتبرة حال
الاداء اما وقت التحلف فان كان فيما يتوقف صحته على الشهود كالتكاح فكذا لا
فيجوز ان يتولى غير الكامل امره ان يودعها كماله الا القاسق فلا تقبل منه

بقدر

منه

تتم في غيرهما ان تاب بشرطه **قوله** وعدد الكبار مذكور في المطول
الحملات وتأخيرها من وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر
وفاء والنهي عن المنكر مع القدرة وسنيان القرآن والياس من رحمة الله
ومن منكره واكل الربوا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان بلا عذر وعقوق الوالدين
والزنا واللواط وشهادة وضرب المسلم بغير حق والنيمة مطلقا وغيبة اهل العلم
وحملة القرآن وترك الواجبات العينية المتعلقة بالعبادات والمعاملات مع القدرة
على تعلمها كعدم معرفة ما ينصح الحق وكالبيع والاجارة وغنى هوانا الصغار
فنها النظر المحرم وجر المسلم فوق ثلاثة ايام والنياحة وشق الحبيب والتخلف في المشي
وادخال من عليه نجاسة من الصبيان والمجانين المسجد واستعمال نجاسة او ثوب
لغير حاجة وشتم فعل الكبرة واللعب بالترد او بالظلم سماع الملاهي وسفر الجسد
بالجسد وتصوير الحيوان والتفرج على الايجوز وشتم الزينة التي حرمت العادة بفعلها
قوله محافظا على مروة مثله الخ قد تقدم ان هذا شرط لفعل الشهادة لا للعدالة
وتقبل شهادته المحسنة عند الضرورة الحاجة اليها في حقوق الله المحضة كالطلاق
وفما له فيه حق موكر كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاعدة والقضا بها
طالسب وحرود الله واحصان وتعديل وكفارة وبلوغ وكفر واسلام وتحريم هدامة
ووصية ووقفان تمت جهتهما ولو بالآخر كالفقراء وتقبل دعوى المحسنة فيما يقبل
شهادتها الا في محذور حدود الله تعالى **قوله** والمحقوق باعتبار عدد الشهود فيها وهي
خمسة انواع كما يعلم مما ياتي **قوله** فاما حقوق الاديين فدهمها لانها اعلى وقوعا وبراعة
للتشرا الاول وهو غير المرتب فلا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل وعين **قوله** ويطلع عطف
على لا يقصد الخ فهما قدان فيه كطلاق وتكاح ورجعة واقرار بعقوبة وموت
ووكالة وصيانة وشركة وقراض وكفالة وشهادة ادا ايراد في ذلك اثبات

العقود والولاية فان اراد في الكاح اثبات المهر والارث وفي
 قضاها وفي الشركة اثبات حصته من المال والرجوع ونحو ذلك فينبغي قبيل
 وان لم يثبت الكاح وغيره بذلك **قوله** ومن هذا الضرب الى ما عقوبته الادنى
 في عبارة المصنف كونها داخله في حقوقه واما عقوبته الله فهي واردة على كلام المصنف
 وسياق ما فيه **قوله** ويجوز ان يذكر الخ لان اختلاف المحجة او حيل الربط فيها بذلك حتى يصير
 كالنوع الواحد **قوله** القصد منه المال بنفسه من عيني او دين او منفعة او ما يؤول اليه
 من عقد او فسخ كبسج وحوالة واقالة وضمان وخيار واجل منه الوقف على الامح المعتمد
قوله وهو ما لا يطالع عليه الرجال غالبا كولدادة وحض ورضاع وكارة وعيب امرأة
 تحت ثيابها ولواصة وخرج با تحت ثيابها ما في وجهها وكفيها فلا يثبت الا بالرجال
 وكذا الشهادة بالرضاع غير الندي **قوله** واعلم الخ هو معلوم من كلام المصنف كماله ثبت بحجة
 ضمنية يثبت بالقوى منها بالاولى **قوله** واما حقوق الله غير المالية المراد بها الخ
 تغليب **قوله** وهو الزنا وحكمة الاربعة فيه ان فعل اثنين فهو كفعا لثنتين وطلبنا للستر
 فيه لانه من اعظم الفواحش **قوله** فسقوا وردت شهادتهم اي ان لم تغلب طاعتهم
 على عاصيتهم لانهم صغيرة ولا بد ان يقولوا رايها الحسنة في الفرج وان يقولوا
 كالمرد في المحلة فان اطلقوا استعظوا ومثل الزنا فيه اذ كروا على الشهة الا اذا كان
 القصد منه المال كما مر وكذا الواطدان البهايم وخرج بالزنا مقدمات فلا يحتاج
 الى اربعة كالاترار بالزنا **قوله** كسرب الخمر وقتل الردة وقطع الطريق وقطع السرقة **قوله**
 هلال شهر رمضان اي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة التوكل لو وقع نحو طلاق
 وعتق وحلول اجل **قوله** دون غيره من الشهور هو احد وجهين الراجح خلافه فانما
 شهروا احد لاهلال شوال قبل الاحرام بالحج وصوم ايام البيض ونحوها اي بهلال
 رجب للصوم واهلال الحجة للصوم والتوقف ونحو ذلك **قوله** وفي المبسوطات

فيها شهادة الواحد لا يخفى ان هذا من الاخبار لان الشهادة قتال **قوله**
 واحد ومنها انه يكفي في اسلام الميت للصلاة عليه وغيرها
 كما لا يخفى من كلام القاضى وغير ذلك ويشترط في الشهادة على الفعل
 ما لا يخفى من كلام القاضى وغير ذلك ويشترط في الشهادة على القول
 ما لا يخفى من كلام القاضى وغير ذلك ويشترط في الشهادة على القول
 ما لا يخفى من كلام القاضى وغير ذلك ويشترط في الشهادة على القول
قوله مثل الموت والنسب من ابد ادم او قبيلة والصق ولو من معدن والولا والكاح
 والوقف بالنسبة الاصلية لا لشروطه الا ان ذكرت مع الشهادة به والعصا
 والجرح والتعدي والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع ويذكر الشاهد
 الشهادة جازيا بها ولا يقول سمعت من الناس مثالا لانه يورث ربة في شهادته و
 يقول اسهر بعنق فلان او انه فلانا حرا وعتق ولا يقول اعتقه فلان او
 ولرته لخدم الا بصدق ذلك الفعل المشروط منه كما مر **قوله** بالاستفاضة من جميع
 كثير يومين توافقهم على الكذب وبذلك علم ان ذكر الحسنة في كلام المصنف غير مستقيم
 فتأمل **قوله** والترجمة ان يجعله القاضى مترجما عنده لا بلاغ كلام الخصوم **قوله**
 ساقط في بعض النسخ لانه سلس والمضار عندها خمسة فيما مر وقد علم ما فيه
قوله المشهود له وعليه معروف في النسب وكذا الرعي وريها او راحها في ربه
 فله الشهادة وان جهل النسب وهذا من جملة المضبوطات في نسخ يجوز العمل
 وعلى وجبه اعتماد اصلي صحتها للضرورة ولا يجوز له الشهادة عليها اعتمادا
 على ذلك **قوله** ترد شهادته لعبد المازون لمضى التجارة هو قيد الغالب فلا يصح له
 مطلقا وترد شهادته ايضا الغريم له سبنا وعليه حجر فليس ببراه من ضمنه
 باد او ابر او بجرا حة لمورثه قبل ان يملكها بخلافه بعد ان يملكها او لمريض ترد
 شهادته ايضا بما هو ولي او وكيل او وحي او قيم ولو يردون جعل فيها **قوله**
 كمال فنية

وكما أنه لا بد له به علة نعم لو شهد اشترى شخص والمكانة
قلت شهدانه **كتاب العتق** بالمعنى الشامل للاعتاق وهو
ويؤخذ من كونه تقربا إليه وهو كذا وان لم يظهر فيه وفي الحديث
رفقه مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من النار حتى الفرج والفرج
مع سببه كالرأية المروطة بحبل في عنقها وحض الفرج بالذكر لأنه قد خلت
لذكورة والانوثة ولأنه رعايتهم اخراجهم **قوله** وقد اعتق النبي صلى الله عليه
ولم ثلاثا وستين نسمة وعاش كذلك واعتقت عاتبة ثمان وستين نسمة
وعاشت كذلك واعتق عبد الله ابن عمر الف عتيق واعتق عبد الرحمن بن عوف
ثلاثين الفا واعتق ذوالكراع الحميري في يوم عمانية الالف واعتق حكيم بن
خوام مائة مطوقين بالفضة رضي الله عنهم ونفعنا بهم **قوله** ويصح العتق
من كل ما لك هو إشارة الى احدى اركان العتق الثلاثة والثاني العتق والثالث
الصيغة واسرار بقوله جاز التصر في شرطه وهو ان يكون اهلا للتبرع
والالاختار **قوله** كصبي ونحوه وسفيه ولا من غلس ولا من بعض ولا من
مكاتب ولا من مكره الا بحق كثره بشرط العتق نعم يصح من الولي عن مولي
لزمته كفارة قتل ودخله في الضابط المسلم والذي ولو حربيا ولو كاهنه سوا
اعتقه مسلما او اسلم بعد عتقه ويصح من امواله بصفة علوته او محله
وموتها وبلغا الناقية ويصح الوكالة في العتق ولا في العتق **قوله** يصح العتق
متعلق بقوله يصح وفي إشارة الى الصيغة التي هي احدى اركان العتق **قوله** انت
محررا وانت حرة ولو لامة او انت حرة ولو لكر أو هذا حر لكن لا يعتق باطنا
ان ذكوه خوفا من نحو مكس او هذه حرة كذلك ولو قال لعبد افزع من عمالك
وانت حر عتق فان قال اردت انه حر من العمل لم يقبل ظاهر اول وجهه امرأة

في الطريق

في ١٣ الأخرى باجرة فبانت استه لم تعتق ولو قال لاحد عبدة
من عتقا معا أو مثل هذه العبدة عتق الاول خلافا للاسنى
من كصل انت تعلم ان عبدي حر عتق باقراره وان لم يعلم المخاطب
من كصل لا ان قال له انت تظن او ترى **قوله** ولا يحتاج الصريح لنية
اي لنية الاعتاق بل لا عبرة بنية غيره ولا يحتاج الى قول ولا الى
إضافة فلو قال اعتق الله عتق وإضافته الى جزيه مثل كله نعم
مشتري طان يعرف معنى اللفظ يخرج ما لو لفته المحكي لا يعرف معناه **قوله**
والكنية بالنون مع النية المقترنة ولو بجزء منه اللفظ ومنها الكتاب
بالفرقية **قوله** ويؤخذ لك من كل لفظ احتمل العتق وغيره ومنه صريح الطلا
كنية وصريح الظهار وكنيايات فكلها كنيايات هذا ومن الكنية
ما لو قال لعبد يأسدي قاله الامام وقال الغزالي هو اخو **قوله** ومن ملك
ملك ليس قهر بافلا سرانية في نحو الارث ومنه ما لو وهب لوفيق جز
بعض سيده لأنه يدخل في ملك سيده فهو **قوله** بعض عبدي جزاه
معنا لدا وشايعا كربع وهذا إشارة الى الركن الباقي من الثلاثة التي
هو العتق وشرطه ان لا يتعلق به حق لازم كرهن ووقف ولا بضر
الاستيلاء والكتابة والاجارة ونحوها كوصية وتبني **قوله** عتق جميعه
اي سرانية كالطلاق فلو قال لمقطوع يمين يمينك حر لم يعتق لعدم
السرانية وسوا هذا الموصوفه **قوله** شركا بكسر الشين المعجمة وسكون
الراء **قوله** اي نصيبا هو ظاهر من الشركه ومحتمل انه بمعنى مشتري كافلا
حاجة لما اورد عليه بعد **قوله** وقت الاعتاق فلو اعسفه لم يسر عليه
وان اسير **قوله** ولا يمنع الركن عليه من السوانة **قوله** ما في بقيمة نصيبك

او بقيمة بعض نصيبه سوا كان شريكه مسلما او كافرا
او قل نعم لو كانت مستولوة كان استولوها وهو محرم
المعسر كعتقه وام الولد لا تنتقل **قوله** يوم اعتاقه اي وقته
معلق بقيمة **قوله** ومن ملك اي دخل في ملكه شيء من اصوله او فر
ولو قهر اكما ياتي **قوله** كصبي ومجنون اذا دخل في ملك الصبي واحد
واحد من اصوله او فروعة من الذكور والاناث الموافقة في الدين
او المخالف بارت او وصية او هبة بقبول وليه عتق عليه نعم ان
كانت نفقة تلزم الصبي لم يخرج لقوله ولا يصح كالا يجوز ان يشترى
له مطلقا **فصل** في احكام الولد بفتح الواو وهو لغة وشرعا ما
ذكره السارح **قوله** رقيق عتق بفتح الراء الفوقية **قوله** والولد من حقوق
العتق اللازمة له التي لا ينفي بغيرها سوا كان العتق مخزا او معلقا
او بتدبير او باستيلاء او بكتابة العارية او بشر من الرقيق لنفسه
او ببيع ضمني او بهبة كذلك سوا اتفقا في الدين او اختلفا نعم لو عتق
عبدا كافرا ثم التحق به الجوب واسترق ثم اشتراه بخص وعتقه
فولاه لهذا الثاني ولو عتق الامام عبدا من بيت المال فولاه للمسلمين
قوله وحكمة اي حكمة الارث به اعاد الصبي للارث وهو غير مذكولاته
المعهود ولقوله حكم التعصب ولو اعاد الصبي للولا بدون الارث كان
اعم نفعيا من غير الارث مثله كولاية التزويج وتحمل الربة والتقدم في
صلاة الجنازة **قوله** عند علمه اي عند عدم التعصب عن النسب لانه اقوى
قوله وينقل الولد اي الاستحقاق به وما يترتب عليه فلا ينافي ان الولد ثابت
لجميعهم مع وجود العتق لكن على الترتيب كما في النسب **قوله** لا لبنت العتق

واحدة

وكذا اقراره غير التعصب بانفسهم ولعله انما ذكر البنت
اي قيل انه اخطا فيها اربعة قاض غير المتفق هذه وهي
ما حوت اموات اباها فعتق عليها ثم اعنى الاب عبد اثم مات
فبث ثمرات عتيقة المذكور عن البنت وعن اخ لها فهو له الاخ المذكور
لانه عصبة نسب للاب المعتق بخلاف البنت ووجه الغلط والعقلة
ان البنت اقوى في الولاء منه من الاخ وصور بعضهم مسألة القضاء
المذكورة بان الاخ والاب اشترى اباها فعتق عليها والحكم فيه
كالاول بلا فرق فتأمل فروع لومات العتق عن ابني او اخوين فوات
احدهما عن ابن فالولا لعمه دونه وان كان هو الوارث لابه فان مات
الاخر وخلف مستعة بنين فالولا للعشرة بالسوية ولو اعنى عتق
ابا عتيقة فلكل منهما الولاء على الاخر ولو اعنى اجنبي اختين لابن او
لاب فاشترى اباها فعتق عليهما ولا ولا للاحد منهما على الاخرى
ولو اعنى عتق كافرا مسلما ولدا بسلام وابن كافرا ثمرات العتق بعد موت
معتقه فيرثه لبيت المال **تنبيه** لو نكح عبد عتيقة فانت مولود فولاه
لموالى الام فان عتق الاب انتقل الولاء لموالى له ولا يعود لموالى الام فان عتق
الحيد قبل الاب انتقل لموالى الحيد فان عتق الاب بعده انتقل لموالى الاب
فان ملك ذلك الولد اياه حر ولا اخوته من موالى له البتة ولا حر ولا
نفسه **قوله** ولا يصح بيع ولا الهبة لانه كالنفس **فصل** في احكام
التدبير من الدبر لان الموت دبر الحياة وكان معروفا في الجاهلية واسم
باقراره صلى الله عليه وسلم على بقائه **قوله** من دبر الحياة اي فعلق بوقت سيده
وحده **قوله** ومن قال الخ فيه اشار الى اركان الثلاثة التي هي المال والشرطة

التكليف والاختيار والعبد وشرطه ان لا يكون له مال
الا شعرا والتدبير بصر مح او كناية كما سبذكره فاعلم انه يصح من
وفلس وبعض وكافروا حروبيا وسكران وموتد لكن ان مات مومنا
تبين منساده ولكافر حمل مدبرة لدار الحرب ان لم يكن مسلما والا امر
بزوآل ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه قهرا **قوله** اذا امت انا ذكر الضمير
المنفصل لا فائدة ان المضمير المتصل للمتكلم **قوله** وله ايضا التصرف فيه
هو من عطف العلم على البيع وهذا في غير السفينة لانه لا يصح تصرفه ويظل
التدبير ايضا لاد المديرة لا بريدة من احد هاد لا برد المدبر له ولا يوطى ولا
يقول يصح تدبير مكاتب وعكسه وتدبير يعلق وعكسه وكناية يعلق وعكسه
ويعتق بالاسبق منهما ويتبع من دبرت حاملا ولها وان الفضل قبل موت
السيد ولا يتبع مدبر اوله ويصح بدبير الحمل وحده ولا يتبعه انه ولو
اقت السيد عتق المدبر بعد موته كانت حر بعد موت سنة مثلا لم يعتق
قبلها **قوله** القن بكسر القاف وتشد النون وفي كلام النووي انه عن المدبر
والمكاتب والمعلق وام الولد **قوله** اكساب المدبر للسيد ففي من التركة بعد موته
فان ادعى المدبر انه كسبها بعد موت السيد وامكن صدق بيمينه وكذا
تقدم بينة لواقعا بينت من بخلاف ولادعت المدبرة انها ولدت بعد
موت السيد فنصدق الوارث بيمينه **فصل** في احكام الكتابة لفظها
اسلاي لم يعرف في الجاهلية **قوله** والكتابة مستحبة اي ايجابها في عقد هان
السيد مندوب بسؤال العبد ولا تجب وان طلبها العبد والامة **قوله** وكان الخ
هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة والقدرة على الكسب شروط للتدبير

ولا يكره

122
انها بل تباح الا ان كان كسبه بخوف فسق فتركه وقيل تحرم
لا سترار وعلم ذكر ان الرقيق احرازها الاربعة وشرطه تكليف وعلم
هذه حق لازم به والسيد ركن اخر وشرطه اهلية التبرع والولا والاختيار
وصي ومجنون وموتد ومكاتب وسفينة وفلس وبعض ومكره والصنفه ركن
ايضا وشرطها شتى كتابه لفظ لا بيع ونحوه والمال ركن وسياي **قوله** ولا يصح
الامال في ذمة المكاتب عينا او دينيا بوصف من بصفات السلم **قوله** معلوم جنسا
وقد راو صفة **قوله** مو جلا فلا يصح على حال ولو في بعض قادر عليه ولا على
سفينة عين لانها لا توحل فيجوز بحذمة شهر ودينار ولو في اثنا الشهر
او بعد فراغه فلو قال الى شهرين وجعل كل شهر نجدا يرضع وان فرقها ولو
كاتب ثلاثة اعبد على مال ونجد فرنجين صلح لا اتحاد للمالك ويوزع عليهم
باعتبار قيمتهم ويقول ما يخص كل واحد منهم بنجما بالنجمين وتصح كتابته
من بعضه حر لا كتابة مشرك الا من الشركا جميعا بوكالة واحد عنهم
واذا انجزه احدهم لم يجز لغيره بقا نصيبه مكاتب ولو ابراه احرن نصيبه
او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب شركائه ان اسير والاعاد المكاتب
للمرق **قوله** امتناع المكاتب او غيبته الى مسافة القصر وان حضراه وليس
للمحاكم الادان مال المكاتب بل له تمكن السيد من الفسخ **قوله** وله فسخها
وان كان معه وفا وان استمهل سيده عند المحل بسبب عجز سن له اماله او بيع
ماله او احضاره من دون مسافة القصر وجب اماله وله ان لا يزيد في
الامهال على ثلاثة ايام ولو لكسار ولا تفسخ الكتابة مجنون ولا غما ولا
حجر سفه ويقوم ولي السيد مقامه والمحكم مقام المكاتب **قوله** والمكاتب التصرف
اي بما لا تبرع منه ولا خطر فلا يبيع نسية ولو يرهن ولا يتعز ولا يصدق
الامان العادة اكلاه من نحو لحم وخبز ولا يشترى من يعتق عليه الا باذن

الحكم الوارث صدق به فيه خلافا للوادعت
اللاؤيد ها الخف بون السيلع

ان يا ستلا و امة ثم رجعا لم يعرفا شيئا ف
 خلافا ما لو شهدا بتعلق عني ثم
 مدغم ما فتمتها
 هذه ورجبا فانهما افران القيمة ولو غر بحرية المستولاه فالولد
 و عليه فتمته السيد **تسب** لو عجز السيد عن النفقة على ام الولد
 بر على ايجارها او لم يتيها للكسب ولا يحجز على عتقها و على تزويجها
 عجزت عن الكسب فنفقها في بيت المال والله اعلم بالصواب وهذا
 خر ما تيسر بتعليقه على هذا المختصر جعله الله خالصا لوجهه و دفع
 فانفع باصله انه كريم حياد رؤف بالعباد رحيم لهم في المعاد و
 محمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد كل امة كما سلف كل
 امة المبعوث للعباد رحمة محمد وآله واصحبه الامة و شفعه و حزنه
 نفى الله لن قراء فيه و طالع فيه و دعا الى الفقه آمين قال مولاه
 ان الان غمته في ضيعة يوم السبت الرابع من شهر ربيع الثاني
 سنة اثنى وخمسين و الف من الهجرة النبوية صلى الله و
 على صاحبها آتت الكتاب المبارك
 في يوم الاحد بين الصلوتين ظهر وعصر
 من شهر شعبان العظم سنة ثمانين
 ومائة و الف من الهجرة النبوية
 على صاحبها افضل السلام
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه
 و سلم